

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00958 4354

BR
1
19
V

EGAC-99-B1133 put

25/3

al-Shātibī, Ibrāhīm ibn Mūsā

al-ʿIṣām

BP

160

S 52

1914

v.1

الاعتصام

✽ للعلامة المحقق الاصولي النظار الامام أبي اسحاق ✽

ابراهيم بن موسى بن محمد

اللخمي الشاطبي الغرناطي

رحمه الله تعالى



وبه تعرف

✽ العلامة المدقق السيد محمد رشيد رضا ✽

✽ منشيء مجلة المنار ✽

طُلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بطنين
صاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
ساحة المدينة التجارية بشارع محمد علي بصره

297.37

L/149

N.1

CIA

ش.ا.ع

ج. ۱

15698

فهرس

الجزء الاول

من كتاب الاعتصام للشاطبي

وبليه التعريف بالكتاب ثم ترجمة المؤلف

٢	خطبة الكتاب
٣	مقدمة في معنى قوله ﷺ بديء الاسلام غريباً الخ
١٨	الباب الاول في تعريف البدع وبيان معناها
٢٣	فصل في الحمد معنى آخر
٢٦	الباب الثاني في ذم البدع وسوء منقلب أهلها
٣٢	فصل وأما النقل فمن وجوه
٤٤	» الوجه الثاني من النقل الخ
٥٢	» الوجه الثالث من النقل الخ
٦٣	» الوجه الرابع
٧٢	» الوجه الخامس
٧٨	» الوجه السادس
١٠١	» وبقي مما هو محتاج الي ذكره في هذا الموضع
١٠٨	الباب الثالث في ان ذم البدع والمحدثات عام الخ
١١٢	فصل لا يخلو المنسوب الى البدعة ان يكون مجتهداً أو مقلداً
١٢٦	» ولتزد هذا الموضع شيئاً من البيان
١٢٩	» اذ اثبت ان المبتدع آثم
١٣٦	» ويتعلق بهذا الفصل أمر آخر
١٣٨	» فان قيل كيف هذا وقد ثبت في الشريعة الخ
١٤٧	» ومما يورد في هذا الموضع
١٥٥	» واما ما قاله عز الدين
١٦٧	» ومما يتلق به بعض المتكلفين

الباب الرابع في مأخذ أهل البدع بالاستدلال

١٧٤

فصل اذا ثبت هذا رجعنا منه الى معنى آخر

١٧٧

» ومنها ضد هذا وهو ردهم للاحاديث التي أجرت غير

١٨٤

موافقة لاغراضهم

١٨٨

» ومنها تخرصهم على الكلام في القرآن والسنة

١٩٠

» ومنها انحرافهم عن الاصول الواضحة

١٩٦

» وعند ذلك نقول

١٩٩

» ومنها تحريف الادلة عن مواضعها

وبلات

» ومنها بناء طائفة منهم الظواهر الشرعية على تأويلات

٢٠٢

لا تعقل

٢٠٧

» ومنها رأى قوم التعالى في تعظيم شيوخهم

» وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في اخذ الاعمال

٢٠٩

الى المقامات

» وقد رأينا أن نختم الكلام في الباب بفصل جمع جملة

٢١٣

الاستدلالات المقدمة

الباب الخامس في احكام البدع الحقيقية والاضافية والفرق بينهما

٢٣٢

ولا بد قبل النظر في ذلك من تفسير البدعة الخ

فصل من فصول البدع « الاضافية » قال الله تعالى في شأن

عيسى عليه السلام ومن اتبعه (~~وحيطنا~~) في قلوب الذين

٢٣٣

اتبعوه رأفة) الى آخر الآية

٢٣٩

والدليل على صحة الاخذ بالرفق الخ

٢٤٣

» (فان التزم ذلك التزاماً خ)

فصل (إذا ثبت هذا فالدخول عمل علي نية الالتزام له ان كان

- ٢٤٥ في المعتاد بحيث داوم عليه) الخ
- ٢٥٠ » (فالحاصل ان هذا القسم الذي هو مظنة للمشقة الخ
- ٢٥١ » الاشكال الاول) ان ما تقدم في الآية الخ
- ٢٥٣ والجواب ان ما تقدم من أدلة النهي صحيح الخ
- ٢٥٦ » لكن يبقى النظر في تعليل النهي الخ
- ٢٦٠ » إذا ثبت ما تقدم ورد (الاشكال الثاني)
- » قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل
- الله لكم) الى آخر الايتين
- ٢٦٤ » ويطلق بهذا الموضوع مسائل احدها الحلال الخ
- ٢٦٩ المسألة الثانية ان الآية التي نحن بصدد الخ
- ٢٧٠ والمسألة الثالثة ان هذه الآية يشكل معناها الخ
- ٢٧٢ والمسألة الرابعة ان نقول : مما يسأل عنه الخ
- ٢٧٣ إذا ثبت هذا فكل من عمل علي هذا الخ ...
- ٢٧٤ » ثبت بمضمون هذه الفصول المتقدمة آنفاً ان
- الخرج منفي عن الدين جملة وتفصيلاً ...
- ٢٧٩ » قد يكون أصل العمل مشروعاً ولكنه يصير
- جائزاً مجري البدعة من باب الذرائع ...
- ٢٨٣ » من تمام ما قبله ، وذلك انه اذا وقعت نازلة الخ ...
- ٢٨٧ » ثم أتى بما أخذ آخر من الاستدلال الخ ...
- ٢٩٦



التعريف بكتاب

الاعتصام

التعريف بكتاب الاعتصام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۖ وَمَنْ يَتَّصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ
إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

العلماء المستقلون في هذه الأمة ثلثة من الاولين ، وقليل من الآخرين ،
والامام الشاطبي من هؤلاء القليل ، وما رأينا من آثاره الا القليل ، رأينا كتاب
(المواقفات) من قبل ، ورأينا كتاب (الاعتصام) اليوم ، فانشدنا قول
الشاعر :

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

أدخل دار الكتب الخديوية وارم ببصرك الي الالوف من المصنفات في
خزائنها ، تر ان كثرتها قلة ، وكثيرها قليل ، لان القليل منها هو الذي تجد
فيه علما صحيحا لا تجده في غيره ، لانه مما فتح الله به على صاحبه دون غيره .
وقد كان كتاب **الاعتصام** من هذا القليل ، فأحسننا نظارة المعارف الى
الأمة الاسلامية كلها باجابة مجلس ادارة دار الكتب الخديوية الى طبعه

اتفق علماء الاجتماع والسياسة والمؤرخون من الامم المختلفة علي أن العرب
ما همضوا نهضتهم الاخيرة بالمدينة والعمران الا بتأثير الاسلام في جمع كلمتهم ،
واصلاح شؤونهم النفسية والعملية ، ولكن اضطرب كثير من الناس في سبب
ضعف المسلمين بعد قوتهم ، وذهاب ملكهم وحضارتهم ، فنسب بعضهم كل ذلك
الي دينهم ، ومن يتكلم في ذلك علي بصيرة يثبت أن الدين الذي كان سبب اصلاح

والاصلاح، لا يمكن أن يكون سبب الفساد والاختلال، لأن العلة الواحدة، لا يصدر عنها معلولات متناقضة، فإذا كان لدين المسلمين تأثير في سوء حال خلقهم، فلا بد أن يكون ذلك من جهة غير الجهة التي صالحت بها حال سالفهم، وما هي إلا البدع والمحدثات التي فرقت جماعتهم، وزحزحتهم عن الصراط المستقيم.

من أجل ذلك كان تحرير مسائل البدع والابتداع مما ينفع المسلمين في أمر دينهم وأمر دنياهم، ويكون أعظم عون لدعاة الإصلاح الاسلامي على سعيهم. وقد كتب كثير من العلماء في البدع، وكان أكثر ما كتبوا في الترهيب والتنفير، والرد على المبتدعين. ولكن الفرق التي يرد بعضها على بعض يدعى كل منها أنه هو الحق، وأن غيره الضال والمبتدع. إما بالاحداث في الدين، وإما بجعل مقاصده، والجلود على ظواهره، وما رأينا أحدا منهم هدى إلى ما هدى إليه (أبو أسحق الشاطبي) من البحث العلمي الاصولي في هذا الموضوع، وتقسيمه إلى أبواب يدخل في كل واحد منها فصول كثيرة.

لولا أن هذا الكتاب الف في عصر ضعف العلم والدين في المسلمين، كان مبدأ نهضة جديدة لأحياء السنة، واصلاح شؤون الاخلاق والاجتماع، ولما كان المصنف بهذا الكتاب ويصنوه كتاب الموافقات - الذي لم يسبق إلى مثله سابق أيضا - من أعظم المجددين في الاسلام. فثله كمثل الحكيم الاجتماعي عبد الرحمن ابن خلدون، كل منهما جاء بما لم يسبق إلى مثله، ولم تنتفع الامة - كما كان يجب - بعلمه.

كتاب الموافقات لاندله في بابه (أصول الفقه وحكم الشريعة وأسرارها) وكتاب الاعتصام لاندله في بابه، فهو ممتع مشبع، وإن لم يتمه المصنف رحمه الله تعالى. وقد صدره بمقدمه في غربة الاسلام وحديث (بدأ الاسلام غريبا) المنبئ بذلك. ثم جعل مباحث ما كتبه في عشرة أبواب.

(الباب الاول) في تعريف البدع ومعناها (الثاني) في ذم البدع وسوء منقلب أهلها (الثالث) في أن ذم البدع والمحدثات عام، وفيه الكلام على شبه المبتدعة، ومن جعل البدع حسنة وسيدة (الرابع) في ما أخذ أهل البدع في الاستدلال (الخامس)

في البدع الحقيقية والاضافية والفرق بينهما (السادس) في أحكام البدع وأنها ليست على رتبة واحدة (السابع) في الابتداع: يختص بالعبادات ، أم تدخل فيه العادات ؟ (الثامن) في الفرق بين البدع والمصالح المرسلّة والاستحسان (التاسع) في السبب الذي لاجله افرقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين (العاشر) في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة.

وفي هذه الابواب مباحث تشبه فيها المسائل ، وتعارض الدلائل ، وتنتفع الشبهات ، وتترأى في معارض البيانات ، حتي يعز تحرير القول فيها ، والفصل بين قوادمها وخوافيها ، الا على من كان مثل المصنف في نور بصيرته ، وغزارة مادته ، وقوة عارضته ، وفصاحة عبارته

ومن أغمض هذه المسائل ما كان سنة أو مستحبا في نفسه ، وبدعة لو صف أو هيئة عرضت له ، كالترام المصلين المكث بعد الصلاة ، لا ذكار وأدعية ماثورة يؤدونها بالاجتماع والاشتراك ، حتي صارت شعارا من شعار الدين ، ينكر الناس على تاركها دون فاعليها ، وقد أطال المصنف في اثبات كونها بدعة وأورد جميع الشبه التي دعت بها ، وكر عليها بالنقض فهدمها كلها

ومالي لا أذكر لهاء الشرع الاعلام ، ولا اهل السياسة من علماء الحقوق والامراء والحكام ، أهم ما شرحه لهم هذا الكتاب من أصول الاسلام . وهو بحث المصالح المرسلّة والاستحسان ، من أصول مذهبي مالك وأبي حنيفة النعمان وبهما يظهر اتساع الشرع لمصالح الناس في كل زمان ومكان ؟

بين المصنف وجه اثباته ماسمونه البدع المستحسنة ، بالاستحسان الفقهي والمصالح المرسلّة . ثم كشف كل شبهة . وأزال كل غمة . فبين أن البدع ليست من هذين الاصلين في ورد ولا صدر ، ولا تتفق معهما في علة ولا غرض ، فان البدعة كيفما كانت صحتها استدارك عني الشرع وافتيات عليه ، وأما مسائل المصالح المرسلّة والاستحسان فهي موافقة لحكمته ، وجارية على غير المعين من عموم بيناته وأدلتها . وقد أورد المصنف ما قيل في تعريف ذينك الاصلين ووضع ذلك بالشواهد والامثلة . فلو انك قرأت جميع ما تتداوله المدارس .

الاسلامية من كتب أصول الفقه وفروعه لانتيت وأنت لاتعرف حقيقة المصالح
المرسلة والاستحسان . كما تعرفها من هذا البحث الذي أوردها المصنف فيه تابعة
إيمان حقيقة البدعة لامقصودة بالذات

من أراد أن يعرف فضل الاسلام وسماحته، وسهولته ومرونته ، فليأخذ
من ينبوعه . وليستن على فهمه بهؤلاء الحكماء الذين يشددون في أنكار
البدع ، ويدعون المسلمين الى السنة التي كان عليها السلف، ويرون ضلال من
يزيد في العبادات عليهم ، أشد وأضر من ضلال من ينقص في غير أصول الفرائض
عنهم ، ويوسعون على الناس في أمور العادات ، بناء على أصل الاباحه في الاشياء .
وان ظن كثير من الجاهلين ، أن هذا هو عين الجمود في الدين ، وجعله ديننا
خاصا باهل البداوة ، لا يطبق احتماله أهل المدنية والحضارة ، والامر بالضد ، والله
الامر من قبل ومن بعد

كان هذا الكتاب كنزا مخفيا لا توجد منه في هذه الاقطار الا نسخة بخط
مغربي في كتب الشيخ محمد محمود الشنقيطي المحفوظة في دار الكتب الخديوية
فاستخرجه مجلس ادارتها في العام الماضي واقترح طبعه ، فوافق ذلك رغبة
صاحب السعادة أحمد حشمت باشا ناظر المعارف لذلك العهد ، وعهد الي بطبعه
بشروط بينها في الكتاب الذي كتبه الي بذلك . وأرسلت الى دار الكتب
الجزء الاول منه منسوخاً نسخاً جديداً على اوراق متفرقة لتجمع حروف الطبع
عنها . فتصفحت بعضها فألفت فيها غلطا وتحريفا كثيرا حتى في الاحاديث ،
فكتبت في حاشية ما جمعت حروفه منها ليكون نموذجا للطبع تصحيحا لما ظهر لي
غلطه ، ونخرى بالحديث « بدأ الاسلام غريبا » الذي بنى عليه المصنف مقدمة
الكتاب وجعله الاصل في وجه الحاجة اليه . وفسرت فيها بعض الكلم الغامض
وأطلعت على ذلك صديقي الاستاذ الفاضل السيد محمد الببلاوي وكيل دار
الكتب الخديوية ، الذي يرجع اليه الفضل في تصحيح الكتب التي تطبع على نفقتها ،
وقلت له يعز علي أن يطبع هذا الكتاب النفيس من غير أن يصحح أصله
ويعلق عليه شيء . وانا أتبرع بما أراه ضروريا من ذلك ، ومطبعتي تتبرع

بتصحيح الطبع أيضا . ولو كنت في سعة من وقتي لخرجت أحاديثه كلها ، وبذلت العناية بمراجعة كل نقوله من مظانها ، وبغير ذلك من تصحيحه . فقال : نحن نرى من التوفيق ان يطبع هذا الكتاب تحت نظرك وإشرافك ، ونرى انك أجدر وأحق بتصحيحه ...

ما تيسر لي قراءة شيء من الكتاب في وقت فراغ ، بل كانت المطبعة تعرض على الأوراق عند ارادة الاشتغال بطبعها ، فكنت أرى الغلط فيه أنواعاً — (أحدها) ما اقطع بأن صوابه كذا كتحرير بعض الآيات ، أو الأحاديث المعزوة إلى مخرجيها ، وتحرير أو تصحيح بعض الكلم ، فأنا اصحح هذا ولا أذكر في الحاشية ما كان في الأصل الا قليلا (ثانيها) ما أظن ان صوابه كذا ، وهو ما اكتب في الحاشية « لعل أصله كذا » أو ما يفيد هذا المعنى (ثالثها) ما أشتبه في أصله ما هو . فمنه ما افهم المراد منه بالقرينة فلما ان أشير إليه في الحاشية وأما ان أتركه للقارى . ويقل فيما تركته التحريف الذي لا يفهم المراد منه مطلقا ، أو الا بعد تأمل طويل .

وقد يرى القارى في بعض المواضع منه كلمات بين هذه العلامات () التي يعبرون عنها بالاهلة أو الاقواس أو بدونها وقد تكون من حرف صغير ، ويرى ان المعنى لا يلتزم الالبها ويجزم بأنها من الأصل . وانما ميزناها بما ذكر ليعلم انها من المصحح . ويرى في بعض المواضع علامة الاستفهام بين قوسين هكذا — (؟) وإشارتها إلى خفاء في تلك المواضع أو غلط لم نهتد إلى أصله . ولكن لم نلتزم ذلك في كل مواضع الغلط المبهم

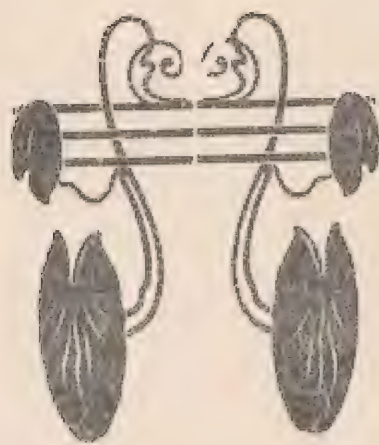
وقد تركت تصحيح بعض الأحاديث ولأنار التي احفظها من كتب الصحاح والسنن على غير ما وردت عليه في الكتاب لئلا يكون بعض المحدثين الذين لم نطلع على كتبهم رواها بسياق المصنف . وكتبت بإزاء بعض ذلك علامة المراجعة على أوراق الطبع ، مريدا بذلك ان تعيده المطبعة إلى للتأمل فيه أو مراجعته في مظانه . وعلمت بعد ذلك ان المطبعة كانت تراجع في بعض

ذلك نسخة الكتاب المغربية فإذا رأت المعد للطبع موافقا لها طبعته ولم تعد
الي ، فيفوتني ما أريد من تصحيحه

وجملة القول انني على ما افاصي من العناء في تصحيح الكتاب لا ادعي
انه قد تيسر لي تصحيحه كما أحب . وانما اقول انه يصحح تصحيحاً يمكن
القارئ من فهمه ، فلا يكاد يخفى عليه منه الا النادر من المفردات او الجمل
التي لا يخل خفاؤها نفهم المسألة التي عرضت له فيها . فهذا هو الطريق الذي
مماكنته في تصحيحه ، بينته قبل الانمام ، وعسى الله ان يوفقني الى زيادة العناية
وحسن الختام . وكتب في ١٥ اشوال سنة ١٣٣٢

محمد رشيد رضا

منشئ المنار



ترجمة المؤلف

الامام ابي اسحاق ابراهيم الشاطبي

نقلا عن كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج

(ديباج ابن فرحون)



﴿ تأليف ﴾

أحمد بن أحمد بن عمراقيت المعروف ببابا التكروري ثم التنبكي

المولود سنة ٩٦٣ والمتوفى سنة ١٠٣٣



الطبعة النجارية الكبرى

ترجمة المؤلف

﴿ هو ﴾

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو اسحق الشهير بالشاطبي
الامام العلامة ، المحقق القدوة ، الحافظ الجليل المجتهد ، كان أصولياً مفسراً ،
فقيهاً محدثاً ، لغوياً يمينياً ، نظاراً ثبتاً ، ورعاً صالحاً ، زاهداً سدياً ، اماماً
مطلقاً ، مجتهداً مدققاً ، جدلياً بارعاً في العلوم ، من افراد العلماء المحققين الاثبات ،
واكابر الأئمة المتفنين الثقات ، له القدم الراسخ ، والامامة العظمى في
الفنون - فقهاً وأصولاً ، وتفسيراً وحديثاً ، وعربية وغيرها - مع التحري
والتحقيق ، له استنباطات جليلة ، ودقائق منيفة ، وفوائد لطيفة ، وابحاث
شريفة ، وقواعد محررة محققة ، على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري
والورع ، حريصاً على اتباع السنة ، مجانباً للبدع والشبهة ، ساعياً في ذلك مع
ثبوت تام ، منحرفاً عن كل ما ينحو للبدع وأهلها ، وقع له في ذلك أمور مع
جماعة من شيوخه وغيرهم في مسائل .

وله تأليف جليلة ، مشتملة على ابحاث نفيسة ، وانتقادات وتحقيقات شريفة .
قال الامام الحفيد ابن مرزوق في حقه : انه الشيخ الاستاذ الفقيه ، الامام
المحقق العلامة الصالح ، ابو اسحاق . انتهى ، وناهيك بهذه التحلية من مثل
هذا الامام ، وانما يعرف الفضل لأهله أهله .

أخذ العربية وغيرها عن أئمة ، منهم الامام المفتوح عليه في فنها مالا مطلق
فيه لسواه ، بحثاً ، وحفظاً . وتوجيهها ، ابن الفخار الألبيري لازمه الى أن مات ،
والامام الشريف رئيس العلوم للسانية ، أبو القاسم السبتي ، شارح مقصورة
حازم ، والامام المحقق اعلم أهل وقته ، الشريف أبو عبد الله التلمساني ، والامام
علامة وقته باجماع ، أبو عبد الله المقرئ ، وقطب الدائرة شيخ الجلة ، الامير
الشهير ، أبو سعيد بن لب ، والامام الجليل ، الرحلة الخطيب ، ابن مرزوق

الجند والعلامة المحقق المدرس الاصولي، أبو علي منصور بن محمد الزواوي ،
والعلامة المفسر المؤلف أبو عبد الله البلنسي ، والحاج العلامة الرحلة الخطيب
أبو جعفر الشقوري ، ومن اجتمع معه ، واستفاد منه العالم الحافظ الفقيه ،
أبو العباس القباب ، والمفتي المحدث أبو عبد الله الحفار ، وغيرهم .

اجتهد وبرع ، وفاق الاكابر ، والتحق بكبار الأئمة في العلوم ، وبالغ
في التحقيق وتكلم مع كثير الائمة في مشكلات المسائل من شيوخه وغيرهم ،
كالقباب ، وقاضي الجماعة الفشتاني ، والامام ابن عرفة ، والولي الكبير أبي عبد
الله بن عباد . وجرى له معهم ابحاث ومراجعات ، اجلت عن ظهوره فيها ،
وقوة عارضته وامامته ، منها مسألة مراعاة الخلاف في المذهب (١) فيها له
بحث عظيم ، مع الامامين القباب وابن عرفة . وله ابحاث جلية في التصوف
وغيره . وبالجملة فقد در في العلوم فوق ما يذكر ، وتحلته في التحقيق فوق ما يشهر .
الف تواليف نفيسة ، اشتملت على تحريرات للقواعد . وتحقيقات لمهمات
الفوائد . منها شرحه الجليل على الخلاصة في النحو . في أسفار أربعة كبار ،
لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم : وكتاب (الموافقات) في أصول الفقه
سماه « عنوان التعريف بأصول الشكايف » كتاب جليل القدر جدا لانظيره ،
يدل على امامته . وبعد شأوه في العلوم سيما علم الاصول . قال الامام الحفيد بن
مرزوق : كتاب الموافقات المذكور ، من انبل الكتب ، وهو في سفرين .
وتأليف كبير نفيس في الحوادث والبدع في سفر في غاية الاجادة ، سماه
(الاعتصام) وكتاب (المجالس) شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري .
فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه الا الله . وكتاب (لافادات والانشادات)
في كراسين فيه طرف وتحف . وملح أدبيات وانشادات . وله ايضاً كتاب
(عنوان الاتفاق ، في علم الاشتقاق) وكتاب أصول النحو . وقد ذكرهما ما في
شرح الألفية . ورأيت في موضع آخر انه أئلف الاول في حياته وان الثاني
أئلف ايضاً . وله غيرها . وفتاوى كثيرة

(١) اشار الى هذه المقدمة في المقدمة الثالثة عشرة من كتاب الموافقات

ومن شعره لما ابتلى بالبدع :

بليت يا قوم والبلوى منوعة بمن أداريه حتي كاد يردني
دفع المضرة لا جالباً لمصلحة فحسبي الله في عتلى وفي ديني
أنشدها تلميذه الامام أبو يحيى بن عاصم له مشافهة .

أخذ عنه جماعة من الأئمة كالامامين العلامتين ، أبي يحيى بن عاصم الشهير وأخيه القاضي المؤلف أبي بكر بن عاصم ، والشيخ أبي عبد الله البياني ، وغيرهم وتوفي يوم الثلاثاء ثامن شعبان سنة تسعين وصبغة مائة ولم أقف علي مولده رحمه الله (فائدة) وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج علي الناس . عند ضعفهم وحاجتهم . لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس ، كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع قال : توظيف الخراج علي المسلمين من المصالح المرسله . ولا شك عندنا في جوازه . وظهور مصلحته في بلاد الاندلس في زماننا الآن . لكثرة الحاجة لما يأخذه العدو من العلماء ، سوى ما يحتاج اليه الناس ، وضعف بيت المال الآن عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن في الاندلس ، وانما النظر في القدر المحتاج اليه من ذلك ، وذلك موكل الي الامام ، ثم قال أثناء كلامه : ولعلك تقول كما قال القائل ، لمن أجاز شرب العصير بعد كثرة طبخه وصار رُبّاً : أحلتها والله يا عمر . يعني هذا القائل أحلت الخمر بالاستحجار الي نقص الطبخ ، حتي تحمل الخمر بمقالك . فاني أقول - كما قال عمر رضي الله عنه : يا لله لأحل شيئاً حرمه الله . ولا أحرّم شيئاً أحله ، وان الحق أحق ان يتبع ، (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)

وكان خراج بناء المسور في بعض مواضع الاندلس في زمانه موظفا علي أهل الموضع . فستل عنه امام الوقت في الفتيا بالاندلس الاستاذ الشهير أبو سعيد ابن لب ، فأفتى انه لا يجوز ولا يسوغ ، وأفتى صاحب الترجمة بسوغه ، مستنداً فيه الي المصلحة المرسله ، معتمداً في ذلك الي قيام المصلحة ، التي ان لم يتم بها الناس فيعطونها من عندهم ضاعت . وقد تكلم علي المسألة الامام الغزالي في كتابه ، فاستوفي . ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان وقته وفقهائه كلام

مشهور ، لا تطيل به .

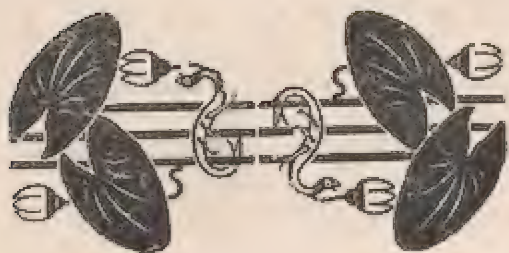
وكتب جواباً لبعض أصحابه في دفع الوسواس العارض في الطهارة وغيرها :
« وصلني جوابكم فيما تدفعون به الوسواس ، فهذا أمر عظيم في نفسه ، وأنفع
شيء فيه المشافهة ، وأقرب ما أجد الآن ، أن تنظروا من اخوانكم من تدلون
عليه وترضون دينه ، ويعمل بصلب الفقه ، ولا يكون فيه وسوسة ، فتجعلونه
أمامكم على شرط أن لا تخالفوه ، وإن اعتقدتم أن الفقه عندهم بخلافه ، فإذا
فعلتموه رجوت لكم النفع ، وإن تواظبوا على قول « اللهم اجعل لي نفساً مطمئنة
توقن بقلائك ، وتقتنع بعظائمك . وترضى بقضائك ، وتحشاك حق خشيتك ، ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » فإنه نافع للوسواس ، كما رأيته في بعض
المنقولات .

وكان يقول : لا يحصل الوثوق والتحقيق بشأن الرواية في الاكيد المنقولة
بالاسانيد . واختبرت ذلك فوجدت الاكيد مختلفة ، متباينة الاختلاف ، وهي
ذوات روايات ، فالكيل الشرعي تقريباً منقول عن شيوخ المذهب ، يدركه كل
أحد ، حفنة من البر أو غيره بكاتبين يدين مجتمعين . من ذوي يدين متوسطتين
بين الصغرى والكبرى ، فالصاع منها أربع حفنات ، جرسته فوجدته صحيحاً .
فهذا الذي ينبغي أن يعول عليه ، لانه مبني على أصل التقريب الشرعي ،
والتدقيقات في الامور غير مطلوبة شرعاً . لانها تنطع وتسكف ، فهذا ما عندي .
ومن كلامه أما من تعسف وطلب المحتملات ، والغلبة بالمشكلات ، وأعرض
عن الواضحات . فيخاف عليه التشبه بمن ذمه الله في قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ
فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) الآية

وكان لا يأخذ الفقه الا من كتب الاقدمين ، ولا يرى لأحد أن ينظر في
هذه الكتب المتأخرة ، كما قرره في مقدمة كتابه الموافقات ، وترد عليه الكتب
في ذلك . من بعض أصحابه ، فيوقع له : وأما ما ذكرتم من عدم اعتمادى على
التأليف المتأخرة ، فليس ذلك مني محض رأى ، ولكن اعتمدته بحسب الخبرة
عند النظر في كتب المتقدمين مع المتأخرين كابن بشير ، وابن شاس ، وابن

وابن الحاجب ، ومن بعدهم ، ولأن بعض من لقيته من العلماء بالفقهاء ، أوصاني بالتحامى عن كتب المتأخرين ، وأتى بمباراة خشنة ولكنها محض النصيحة ، والنساهل فى النقل عن كل كتاب جاء لايحتمله دين الله . ومثله ما إذا عمل الناس بقول ضعيف ، ونقل عن بعض الأصحاب ، لا يجوز مخالفتهم ، وذلك مشعر بالنساهل جدا ، ونص ذلك القول لا يوجد لاحد من العلماء فيما أعلم .

والعبارة الخشنة التي أشار إليها ، كان ينقلها عن صاحبه أبي العباس القناب انه كان يقول فى ابن بشير وابن شاس : أفسدوا الفقه . وكان يقول : شأنى عدم الاعتماد على التقاليد المتأخرة . لما للجهد بمؤلفها أو لتأخر أزمنتهم جدا ، فلذلك لأعرف كثيرا منها ولا اقتنيتها ، وعهدت كتب الاقدمين المشاهير . ولنفقصر على هذا القدر من بعض فوائده .



الاعتصام

للمهزمة المحفوظ الاصولي النظر الامام أبي اسحاق

امير الصميم بن موسى بن محمد

الرخمي الشاطبي ثم الغرناطي

رحمه الله تعالى

الجزء الأول



يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي قسطنطين
صاحب المكتبة التجارية بنابر محمد علي بن

منابع مصطفى محمد

صاحب المكتبة التجارية بنابر محمد علي بن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المحمود على كل حال ، الذي بحمده يستفتح كل أمر ذي بال ، خالق الخلق لما شاء ، وميسرهم على وفق علمه واراادته لا على وفق أغراضهم لما سر وساء ، ومصرفهم بمقتضى القبضتين فمنهم شقي وسعيد ، وهادهم (١) النجدين فمنهم قريب وبعيد ، ومسويهم على قبول الإلهامين ففاجر وتقي ، كما قدر أرزاقهم بالعدل على حكم الطرفين فقير وغني . كل منهم جازٍ على ذلك الأسلوب فلا يعدوه ، فلو عملاً ولا على أن يسدوا ذلك السبق (٢) لم يسدوه ، أو يردوا ذلك الحكم السابق لم ينسخوه ولم يردوه ، فلا إطلاق لهم على تقييده ولا انفصال ، (وَلِلَّهِ يَجُذُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ) والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد نبي الرحمة ، وكاشف الغمة ، الذي نسخت شريعته كل شريعة ، وشملت دعوته كل أمة ، فلم يبق لأحد حجة دون حجته ، ولا استقام لعاقل طريق سوى لأحب محبته ، وجمعت تحت حكايتها كل معنى مؤلف ، فلا يسمع بعد وضعها خلاف مخالف ولا قول مختلف ، فالسالك سبيلها معدود في الفرقة الناجية ، والناكب عنها مصدود إلى الفرق المقصرة أو الفرق الغالية ؟ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين اهتموا بشمس المنيرة ، واقتفوا آثاره اللامعة ، وأنواره الواضحة ووضوح الظهيرة ، وفرقوا بصوارم أيديهم وألسنتهم بين كل نفس فاجرة ومبرورة ، وبين كل حجة باغة وحجة مبيرة ، وعلى التابعين لهم على ذلك السبيل ، وسائر المنتمين إلى ذلك القبيل ، وسلم تسليماً كثيراً

أما بعد فاني إذا كرك أيها الصديق الأوفي ، والخالصة الأصفى ، في مقدمة ينبغي تقديمها قبل الشروع في المقصود ، وهي معني قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) مقتضى السياق أن يقال هنا « وهادهم » ولعله الأصل (٢) لعله الفتق

«بَدِىَ الْإِسْلَامُ» (١) غريباً وسيعود غريباً كما بُدِىَ فُطُوْبِي لِلْغُرَبَاءِ . قيل : ومن الغرباء يا رسول الله ؟ قال - الذين يُصْلِحُونَ عند فساد الناس « وفي رواية قيل : ومن الغرباء ؟ قال « النزوع من القبائل » وهذا مجمل ولكنه مبين في الرواية الأخرى . وجاء من طريق آخر « بدىء الإسلام غريباً ولا تقوم الساعة حتى يكون غريباً كما بدىء فطوبى للغرباء حين يفسد الناس » وفي رواية لابن وهب قال عليه الصلاة والسلام « فطوبى للغرباء الذين يُؤْمِنُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ حين يُتْرَكُ ويعملون بالسنة حين تطفئ » وفي رواية « ان الإسلام بُدِىَ غريباً وسيعود غريباً كما بدىء فطوبى للغرباء » قالوا يا رسول الله كيف يكون غريباً ؟ قال « كما يقال للرجل في حق كذا وكذا انه

(١) روايات الحديث «بدأ الإسلام» بالفعل المبني للمعلوم المسند الى فاعله وضبط النوى بالهمزة بناء على الرواية ، وهو من البدء بمعنى الابتداء . واستشكله بعضهم لان بدأ المهموز متعد وضبطوه بالقصر من البدو وهو الظهور . روى مسلم عن أبي هريرة والنسائي عن ابن مسعود وابن ماجه عنهما وعن أنس أن النبي (ص) قال «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء » ورواه مسلم عن ابن عمر بلفظ «ان الإسلام بدأ غريباً وسيعود كما بدأ ، ويأرزيين المسجدين كأنارز الحية في جحرها » ورواه الترمذي عن عمرو بن عوف المزني بلفظ «ان الدين ليأرز الى الحجاز كأنارز الحية الى جحرها ، وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل . ان الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً فطوبى للغرباء الذين يضلحون ما أفسد الناس بعدى من سقى » - والطبراني وابو نصر في الإبانة عن عبد الرحمن بن سنة بلفظ «ان الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء - قيل يا رسول الله : وما الغرباء ؟ قال - الذين يصلحون عند فساد الناس » . وفي رواية بدون ذكر السؤال وزيادة « والذي نفسى بيده لينحازن الايمان الى المدينة كما يحوز السيل ، والذي نفسى بيده ليأرزن الاسلام ما بين المسجدين كأنارز الحية الى جحرها » وأحمد عن سعد بن أبي وقاص بلفظ قريب من هذا اللفظ . والاروية في حديث الترمذي بضم الهمزة وكسر الواو وتشديد الياء اتى الوعول اى تيوس الجبل ، وهي تعصم فى اعلى الجبال ولذلك يقال للوعل الأعصم ، وارز (كعلم وضرب ونصر) تجمع وعاد وثبت . والمعنى ان الدين سيعقل ويعصم فى الحجاز ويجمع فيه عندما يكون غريباً فيعود الى الحجاز كما بدأ منه ، ويكون عزيزاً قوياً فيه فالأروية فى شناخيب الجبال ، ثم يتدد وينتشر منه ثانية فيتم صدق الرسول (ص) فى كونه عاد كما بدأ

لغريب « وفي رواية انه سئل عن الغرباء قال « الذين يُخَيِّون ما أُمات الناس من ساقى »

وجملة المعنى فيه من جهة وصف الغربة ما ظهر بالعيان والشاهدة في أول الاسلام وآخره . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الله تعالى على حين فترة من الرسل ، وفي جاهلية جهلاء ، لا تعرف من الحق رسماً ، ولا تقيم به في مقاطع الحقوق حكماً ، بل كانت تنتحل ما وجدت عليه آباءها ، وما استحسنته أسلافها ، من الآراء المنحرفة ، والنحل المخترعة ، والمذاهب المبتدعة ، فحين قام فيهم صلى الله عليه وسلم بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً ، فسرعان ما عارضوا معروفه بالتكبر ، وغيروا في وجه صوابه بالافك ، ونسبوا إليه اذ خالفهم في الشريعة ، ونابذهم في النحلة كل محال ، ورموه بأنواع البهتان ، فتارة يرمونه بالكذب وهو الصادق المصدوق ، الذي لم يجربوا عليه قط خيراً بخلاف مخبره ، وآونة يتهمون به بالسحر وفي عامهم انه لم يكن من أهله ولا ممن يدعيه ، وكرة يقولون انه مجنون مع تحققهم بكمال عقله ، وبرأيه من مس الشيطان وخيله ، واذا دعاهم إلى عبادة العود بحق وحده لا شريك له ، قالوا « أَجْعَلُ الْآيَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ » مع الاقرار بمقتضى هذه الدعوة الصادقة « فَإِذَا رَكِبُوا فِي النُّجُومِ دَعَا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » وإذا أنذرهم بطشة يوم القيامة ، أنكروا ما يشاهدون من الأدلة على امكانه ، وقالوا « أَتُنذِرُنَا مِتًّا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ » واذا خرفهم بقمة الله قالوا « لِلَّهِمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَمُطِرٌ عَلَيْنَا حِجَابَةٌ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ انْتَدِنَا بِمَذَاقِ الْهَيْمِ » اعتراضاً على صحة ما أخبرهم به مما هو كائن لا محالة ، واذا جاءهم بآية خارقة افترقوا في الضلالة على فرق ، واخترقوا فيها بمجرد العناد ما لا يقبله أهل التهدي إلى التفرقة بين الحق والباطل ، كل ذلك دعاء منهم (١) إلى التأسى بهم والمواقفة لهم على ما ينتحلون ، إذ رأوا خلاف المخالف لهم في باطلهم ردّاً لما هم عليه ، ونبتاً لما شددوا عليه يد الظنة ، واعتقدوا اذ لم يتمسكوا بدليل ان الخلاف

(١) وفي نسخة : قصداً منهم

يوهن الثقة ويقبّح جبهة الاستحسان ، وخصوصاً حين اجتهدوا في الانتصار بعلم فلم يجدوا أكثر من تقليد الآباء . ولذلك أخبر الله تعالى عن ابراهيم عليه السلام في حاجة قومه « ما تعبدون ؟ قالوا نعبد أصناماً فنظلّ أنهاراً كيفين * قال هل يسمعونكم إذ تدعون * أو ينفعونكم أو يضرون ؟ * قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون * » فجادوا كما ترى عن الجواب القاطع المورّد ، مورد السؤال الى الاستمسك بتقليد الآباء . وقال الله تعالى « أم آتيناكم كتاباً من قبله فهم به مستمعون ؟ * بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون * » فرجعوا عن جواب ما ألزموا الى التقليد ، فقال تعالى « قال أولئك جئكم بأهبي مما وجدتم عليه آباءكم » فأجابوا بمجرد الإنكار ، ركونا الى ما ذكرنا من التقليد لا بجواب السؤال

فكذلك كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فانسكروا ما توقعوا معه زوال ما بأيديهم ، لأنه خرج عن معتادهم ، وأتى بخلاف ما كانوا عليه من كفرهم وضلالهم ، حتى أرادوا أن يستنزلوه على وجه السياسة في زعمهم ، ليوقعوا بينهم وبين المؤالفة والموافقة ولو في بعض الاوقات ، أو في بعض الاحوال ، أو على بعض الوجوه ، ويقنعوا منه بذلك ، ليقف لهم بتلك الموافقة واهي بنامهم ، فأبى عليه الصلاة والسلام الا الشوت على محض الحق والمحافظة على خالص الصواب ، وأنزل الله « قل يا أيها الكافرون * لا أعبد ما تعبدون * » الى آخر السورة . فنصبوا له عند ذلك حرب العداوة ، ورموه بسهام القديعة ، وصار أهل السلم كأنهم حرباً عليه ، وعاد الولي الحميم ، عليه كل عذاب الاليم ، فأقربهم اليه نسباً كان أبعد الناس عن موالاته ، كأبي جهل وغيره ، وألصقهم به رحماً ، كانوا أقسى قلوباً عليه ، فأبى غربة توازي هذه الغربة ؟ ومع ذلك فلم يكله الله الى نفسه ، ولا سلطهم على النيل من أذاه ، الا نيل المصلوفين ، بل حفظه وعصمه ، وتولاه بالرعاية والكلاءة ، حتى بلغ رسالة ربه (١) ثم ما زالت الشريعة في أثناء نزولها ، وعلى توالي تقريرها ، تبعد بين أهلها

(١) اي لقي ربه . ولعل الاصل : حتى بلغ دعوة ربه

وبين غيرهم ، وتضع الحدود بين حقها وبين ما ابتدعوا ، ولكن على وجه من الحكمة عجيب ، وهو التأليف بين أحكامها وبين أكابرهم في أصل الدين الأول الاصيل ، ففي العرب نسبتهم الى أبيهم ابراهيم عليه السلام ، وفي غيرهم لا نسبهم المبعوثين فيهم ، كقوله تعالى بعد ذكر كثير من الأنبياء « أولئك الذين عند الله فيهم أقداره » وقوله تعالى « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ، والذي وحينا إليك ، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ، أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كبر على المشركين »

وما زال عليه الصلاة السلام يدعو اليها فيؤوب اليه الواحد بعد الواحد على حكم الاختفاء ، خوفاً من عادة الكفار ، زمان ظهورهم على دعوه الاسلام ، لما اطاعوا على المخالفة أنفوا ، وقاموا وقعدوا ، فمن أهل الاسلام من لجأ الى قبيلة فحموه على أغماض ، أو على دفع المار في الإخفاء . ومنهم من فر من الاذية وخوف الغرة ، هجرة إلى الله وحبا في الاسلام . ومنهم من لم يكن له وزر يحمه ، ولا ما يجأيركن اليه ، فلقى منهم من الشدة والناظرة والعذاب أو القتل ما هو معلوم ، حتى زل منهم من زل فرجع أمره بسبب الرجوع الى الموافقة ، وبقي منهم من بقي صابراً محتسباً ، الي أن أنزل الله تعالى الرخصة في النطق بكلمة الكفر على حكم الموافقة ظاهراً ، ليحصل بينهم وبين الناطق الموافقة ، وتزول المخالفة ، فنزل اليها من نزل على حكم التيقية ، ريثما يتنفس من كربه ، ويتروح من خنائه ، وقلبه مطمئن بالإيمان . وهذه غربة أيضاً ظاهرة ، وإنما كان هذا جهلاً منهم بمواقع الحكمة ، وأن ما جاءهم به نبيهم صلى الله عليه وسلم هو الحق ضد ما هم عليه ، فمن جهل شيئاً عاداه ، فلو علموا لحصل الوفاق ، ولم يسمع الخلاف ، ولكن سابق القدر حتم على الخلق ما هم عليه (١) قل الله تعالى « ولا يزلون مخلفين إلا من رحم ربك »

(١) يعنى ان ما سبق في علم الله وحكمته من جريان كل امر من امور الخلق على قدر معين ، ونظام ترتبط فيه الاسباب بمسبباتها ، اقتضى أن يكون الناس على ما هم عليه حتماً أى ان ما هم عليه لم يكن بالمصادفة أو بإيجاد الله تعالى كل شيء من أمورهم انفاً كما تقول القدرية

ثم استمرَّ تَرْيُدُ الاسلام ، واستقام طريقه على مدة حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعد موته ؛ وأكثر قرن الصحابة رضى الله عنهم ، الى أن نبغت فيهم نوابع الخروج عن السنة ، وأصغوا الى البدع المضلة كبدعة القدر وبدعة الخوارج وهي التي نبه عليها الحديث بقوله « يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الاوثان ، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم » يعنى لا يتفقهون فيه ، بل يأخذونه على الظاهر : كما بينه حديث ابن عمر الآتى بحول الله . وهذا كله في آخر عهد الصحابة

ثم لم تزل الفرق تكثر حسبا وعند به الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله « افتقرت اليهود على احدى وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » وفي الحديث الآخر « لتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لا تبعثوهم » - قلنا : يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال « فن ؟ » وهذا الحديث أعم من الاول فان الاول عند كثير من أهل العلم خاص بأهل الاهواء ، وهذا الثاني عام في المخالفات ، ويدل على ذلك من الحديث قوله « حتى لو دخلوا في جحر ضب لا تبعثوهم » .

وكل صاحب مخالفة فن شأنه أن يدعو غيره اليها ، ومحض سؤاله بل سواه عايبها ، ذ التأسى في الافعال والمداهب موضوع طلبه في الجملة ، وبسببه تقع من المخالف المخالفة ، وتحصل من الموافق المؤالفة ، ومنه تنشأ العداوة والبغضاء للمختلفين

وكان الاسلام في أوله وجدته مقاوما بل ظاهراً ، وأهله غالبين ، وسوادهم أعظم الاسودة ، فخلا من وصف الغربة بئثرة الاهل والاوياء الناصرين ، فلم يكن اغيرهم ممن لم يسلك سبيلهم أو سلكه ولكنه ابتدع فيه صولة يعظم موقعها ، ولا قوة يضعف دونها حزب الله المفلحون ، فصار على استقامة ، وجرى على اجتماع

والجيرية اى ايجاداً مستأنفاً مبتدأ ، وانما كان بمقادير مضبوطة ، المسبب فيها على قدر السبب ؛ ولذلك سمي ايجادها خلقا ، والخلق والتقدير في اللغة واحد . ومن هذا القدر أن الناس تفاوت عقولهم وعلمهم فتفاوت أعمالهم فيختلفون . فالخلاف طبعى في البشر والمرحومون يسلمون من شره .

واتساق ، فالشاذ مقهور مضطهد ، الى أن أخذ اجتماعه في الافتراق الموعود؛ وقوته الى الضعف المنتظر ، والشاذ عنه تقوى صولته ويكثر سواده ، واقتضى سر الناس المطالبة بالموافقة ، ولا شك أن الغالب أغلب ، فتكالبت على سواد السنة البدع والاهواء ، ففرق أكثرهم شيعة . وهذه سنة الله في الخلق : ان أهل الحق في جنب أهل الباطل قليل : لقوله تعالى « وما أ كثر الناس له حرصت مؤمنين » وقوله تعالى « وقليل من عبادى الشكور » ولينجز الله ما وعد به نبيه صلى الله عليه وسلم من عود وصف الغربه اليه ، فان الغربه لا تكون إلا مع فقد الاهل أو قتلهم ، وذلك حين يصير المعروف منكرا ، والمنكر مرفوا ، وتصير السنة بدعة ، والبدعة سنة ، فيقام على أهل السنة بالثريب والتعنيف ؛ كما كان أولا يقام على أهل البدعة ، ظمعا من المبتدع أن تجتمع كلة الضلال ، ويأبى الله أن تجتمع حتى تقوم الساعة ، فلا تجتمع الفرق كلها على كثرتها على مخالفة السنة عادة وسمعا ، بل لا بد أن تثبت جماعة أهل السنة حتى يأتي أمر الله ، غير أنهم لكثرة ما تناوشهم الفرق الضالة وتناصبهم العداوة والبغضاء استدعاه الى موافقتهم ، لا يزالون في جهاد ونزاع ، ومدافعة وقراع ، آناء الليل والنهار ، وبذلك يصاعف الله لهم الاجر الجزيل ، ويشبههم الثواب العظيم .

فقد تلخص مما تقدم أن مطالبة المخالف بالموافقة جار مع الازمان ، لا يختص بزمان دون زمان ، فمن وافق فهو عند الطالب المصيب على أى حال كان ، ومن خالف فهو الخطي . المصاب ، ومن وافق فهو المحمود السعيد ، ومن خالف فهو المذموم المارود ، ومن وافق فقد سلك سبيل الهداية ، ومن خالف فقد تاه في طرق الضلالة والغواية .

وانما قدمت هذه المقدمة لمعني أذكره . وذلك أنى --- والله الحمد --- لم أزل منذ فتق للفهم عقلى ووجه شطر العلم طلي ، انظر في عقلياته وشرعياته ، واصوله وفروعه ، لم أقتصر منه على علم دون علم ، ولا أفردت عن أنواعه نوعا دون آخر ، حسبما اقتضاه الزمان والامكان ، وأعطته المنه (١) المخلوقة في أصل فطرنى ، بل خضعت في لججه

خوض المحسن للسياحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء ، حتى كدت ألتف في بعض أعماقه ، أو أنقطع في رقتي ، التي بالانس بها تجاسرت علي ما قدر لي ، غائبا عن مقال القتالي وعذل العاذل ، ومعرضا عن صد الصاد ولوم اللائم ؛ إلى أن من علي الرب الكريم ، الرؤف الرحيم ، فشرح لي من معاني الشريعة ما لم يكن في حساني ، والقي في نفسي المناصرة إن كتاب الله وسنة نبيه لم يترك في سبيل الهداية لقائل ما يقول ، ولا أبقيا لغيرها مجالا يعتد به فيه ، وإن الدين قد كمل ، والسعادة الكبرى فيما وضع ، والطلبية فيما شرع ، وما سوى ذلك فضلال وبهتان ، وافك وخسران ، وأن العاقد عليهما بكاتبا يديه مستمسك بالعروة الوثقى ، يحصل لكلامي (١) الخير دنيا وأخرى ، وما سواهما فأحلام ، وخيالات وأوهام ، وقام لي على صحة ذلك البرهان الذي لا شبهة تطرق حول حماه ، ولا ترمى نحو مرماه ، « ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ، ولكن أكثر الناس لا يشكرون » والحمد لله والشكر كثيرا كما هو أهله . فمن هنالك قوت (٢) نفسي على المشي في طريقه بمقدار ما يسر الله فيه ، فابتدأت باصول الدين عملا واعتقادا ، ثم بفروعه المبنية على تلك الاصول ؛ في خلال ذلك أبين ما هو من السنن أو من البدع ، كما أبين ما هو من الجأز وما هو من الممتنع ، وأعرض ذلك على علم الاصول الدينية والفقهية ، ثم اطلب (٣) نفسي بالمشي مع الجماعة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسواد الاعظم ، في الوصف الذي كان عليه هو وأصحابه ، وترك البدع التي نص عليها العلماء . انها بدع واعمال مختلفة .

وكنت في أثناء ذلك قد دخلت في بعض خطط الجمهور من الخطابة والأمامة ونحوها ، فلما أردت الاستقامة عن الطريق ؛ وجدت نفسي غريبا في جمهور أهل الوقت ، لكون خططهم قد غلبت عليها العوائد ؛ ودخلت على سننها الأصلية شوائب من المحدثات الزوائد ، ولم يكن ذلك بدعا في الأرملة المتقدمة ، فكيف في زماننا هذا ؟ فقد روى عن السلف الصالح من التنبيه على ذلك كثير ، كما روى عن أبي الدرداء أنه قال : لو خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم ما عرف

شيئاً مما كان عليه هو وأصحابه إلا الصلاة . قال الأوزاعي : فكيف لو كان اليوم ؟
قال عيسى بن يونس . فكيف لو أدرك الأوزاعي هذا الزمان ؟

وعن أم الدرداء قالت : دخل أبو الدرداء وهو غضبان ، فقلت : ما أغضبك ؟
فقال : والله ما أعرف فيهم شيئاً من أمر محمد إلا أنهم يصلون جميعاً .

وعن انس بن مالك قال : ما أعرف منكم ما كنت أعهده على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قولكم : لا إله إلا الله . قلنا : بلى يا أبا حمزة ؟ قال : قد صليتم حتى تغرب الشمس أفكأنت تلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

وعن انس قال : لو أن رجلاً أدرك السلف الأول ثم بعث اليوم ما عرف من الإسلام شيئاً ، قال ووضع يده على خده ثم قال : إلا هذه الصلاة ، ثم قال : أما والله على ذلك لم أعاش في النكر ولم يدرك ذلك السلف الصالح فرأى مبتدعاً يدعو إلى بدعته ، ورأى صاحب دنيا يدعو إلى دنياه ، فمضمه الله من ذلك ، وجعل قلبه يحسن إلى ذلك السلف الصالح ، يسأل عن سبلهم ، ويقتص آثارهم ، ويتبع سبلهم ، ليغوض أجراً عظيماً ، وكذلك فكونوا إن شاء الله .

وعن ميمون بن مهران قال : لو أن رجلاً أنشر فيكم من السلف ما عرف غير هذه القبلة .

وعن سهل بن مالك عن أبيه قال : ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة — إلى ما أشبه هذا من الآثار الدالة على أن المحدثات ، تدخل في المشروعات ، وإن ذلك قد كان قبل زماننا ، وإنما تتكاثر على توالي الدهور إلى الآن .

فتردد النظر بين — أن أتبع السنة على شرط مخالفة ما اعتاد الناس فلا بد من حصول نحو مما حصل لمخالفى العوائد ، لاسيما إذا ادعى أهلها أن ما هم عليه هو السنة لا سواها ، إلا أن في ذلك العبء الثقيل ، ما فيه من الأجر الجزيل — وبين أن أتبعهم على شرط مخالفة السنة والسلام الصالح ، فأدخل تحت ترجمة الضلال عائداً بالله من ذلك ، إلا أني أوافق المعتاد ، وأعد من المؤلفين ، لا من المخالفين فرأيت أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة ، وإن الناس أن يغفوا عني من الله شيئاً ،

فاخذت في ذلك على حكم التدريج في بعض الامور ، فقامت على القيامة ، وتواترت على الملامة ، وفوق الي العتاب سهامه ، ونسبت الي البدعة والضلالة ، وانزلت منزلة اهل الغباوة والجهالة ، واني لو التمسث لتلك المحدثات مخرجا لو جدت ، غير ان ضيق العطن ، والبعد عن اهل الفطن ، رقي في مرتقى صعبا ، وضيق على مجالا رحبا ، وهو كلام يشير بظاهره الى ان اتباع المتشابهات ، لموافقات العادات ، اولى من اتباع الواضحات ، وان خالفت السلف الاول .

وربما أُلْمِرُ في تقبيح ما وجهت اليه وجهتي بما تشتمز منه القلوب ، أو خرجوا بالنسبة الى بعض الفرق الخارجة عن السنة شهادة ستكتب ويسئلون عنها يوم القيامة فتارة نسبت الي القول بان الدعاء لا ينفع ولا فائدة فيه كما يغزى الى بعض الناس ، بسبب اني لم التزم الدعاء بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة حالة الامامة . وسيأتي ما في ذلك من المخالفة للسنة والسلف الصالح والعلما .

وتارة نسبت الي الرفض وبغض الصحابة رضي الله عنهم ، بسبب اني لم التزم ذكر الخلفاء الراشدين منهم في الخطبة على الخصوص ، اذ لم يكن ذلك شأن من السلف في خطبهم ، ولا ذكره أحد من العلماء المعتبرين في اجزاء الخطب . وقد سئل (اصبح) عن دعاء الخطيب للخلفاء المتقدمين فقال : هو بدعة ولا ينبغي العمل به ، وأحسنه ان يدعو للمسلمين عامة . قيل له : فدعاه للغزاة والمرابطين ؟ قال : ما اري به بأسا عند الحاجة اليه ، واما أن يكون شيئا يصمد له في خطبته دائما فاني اكره ذلك . ونص أيضا عز الدين بن عبد السلام على أن الدعاء للخلفاء في الخطبة بدعة غير محبوبة .

وتارة اضيف الي القول بجواز القيام على الأئمة ، وما اضافوه الا من عدم ذكرى لهم في الخطبة ، وذكرهم فيها محدث لم يكن عليه من تقدم

وتارة أحل على التزام الحرج والتنطع في الدين ، واما حملهم على ذلك اني التزمت في التكليف والفتيا الحل على مشهور المذهب الملتزم لا اتعداه ، وهم يعدونه ويفتون بما يسهل على السائل ويوافق هواه ، وان كان شاذا في المذهب الملتزم أو في

غيره . وأئمة اهل العلم على خلاف ذلك والمسئلة بسط في كتاب (الموافقات) (١)
وتارة نسبت الى معاداة أولياء الله ، وسبب ذلك اني عادت بعض الفقراء
المتدعين المخالفين للسنة ، المنتصبين بزعمهم لهداية الخلق ، وتكلمت للجمهور على
جملة من احوال هؤلاء الذين نسبوا انفسهم الى الصوفية ولم يتشبهوا بهم
وتارة نسبت الى مخالفة السنة والجماعة ، بناء منهم على ان الجماعة التي امر
بانباعها - وهي الناجية - ما عليه العموم ، ولم يعلموا ان الجماعة ما كان عليه النبي صلى الله
عليه وسلم واصحابه والتابعون لهم باحسان . وسياتي بيان ذلك بحول الله ، وكذبوا علي
في جميع ذلك أو وهموا والحمد لله على كل حال .

فكنت على حالة تشبه حالة الامام الشيرازي عبد الرحمن بن بطة الحافظ مع اهل
زمانه إذ حكى عن نفسه فقال : « عجت من حالي في سفرى وحضرى مع الأقربين
منى والابعدين ، والعارفين والمنكرين ، فاني وجدت بمكة وخراسان وغيرهما من
الاماكن أكثر من لقيت بها موافقا او مخالفا دعائي الى متابعتي على ما يقوله ،
وتصديقي قوله والشهادة له . فان كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك - كما
يفعله اهل هذا الزمان سماني موافقا وان وقفت في حرف من قوله أوفي شيء
من فعله - سماني مخالفا ، وان ذكرت في واحد منها ان الكتاب والسنة
بخلاف ذلك وارد ، سماني خارجيا ، وان قرأت عليه حديثا في التوحيد سماني
مشبهيا ، وان كان في الرؤية سماني سالميا ، وان كان في الايمان سماني مرجئا ، وان كان
في الاعمال ، سماني قدريا ، وان كان في المعرفة سماني كراميا ، وان كان في فضائل ابي
بكر وعمر ، سماني ناصبيا ، وان كان في فضائل اهل البيت ، سماني رافضيا ، وان سكت
عن تفسير آية او حديث فلم أجب فيهما الا بهما ، سماني ظاهريا ، وان اجبت بغيرهما ،
سماني باطنيا . وان اجبت بتأويل ، سماني أشعريا ، وان جحدتهما ، سماني معتزليا وان
كان في السنن مثل القراءة ، سماني شفعويا ، وان كان في القنوت (٢) ، سماني حنفيا
وان كان في القرآن ، سماني حنبليا ، وان ذكرت رجحان مذهب كل واحد اليه من

(١) كتاب للمصنف في الاصول وحكم الشريعة هو فيه نسيج وحده

(٢) يريد القنوت في الوتر دائما . اما القنوت في صلاة الصبح فالشافعية هم الذين يلتزمون به

الاخبار - اذ ليس في الحديث محاباة - قالوا طعن في تركيبتهم . ثم اعجب من ذلك انهم يسمونني فيما يقرءون علي من احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشتهون من هذه الاسامي ، ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره . وان داهنت جهاتهم اسخطت الله تبارك وتعالى ، ولن يغفوا عني من الله شيئا . والى مستمسك بالكتاب والسنة واستغفر الله الذي لا اله الا هو وهو الغفور الرحيم . »

هذا تمام الحكاية فكأنه رحمه الله تكلم على لسان الجميع . فقلنا تجد عالما مشهورا او فاضلا مذكورا ، الا وقد نبذ بهذه الامور او بعضها ، لان الهوى قد يداخل المخالف بل سبب الخروج عن السنة الجهل بها ، والهوى المتبع الغالب على اهل الخلاف ، فاذا كان كذلك حمل على صاحب السنة انه غير صاحبها ، ورجع بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله ، حتى ينسب هذه المناسبات

وقد نقل عن سيد العباد بعد الصحابة (اويس) الفرزي انه قال : « ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدع للمؤمن صديقا ، تأمرهم بالمعروف فيشتمون أعراضنا ويجدون على ذلك أعوانا من الفاسقين ، حتى والله لقد رموني بالعضائم . وائى الله لا دَعُ ان أقوم فيهم بحقه »

فمن هذا الباب يرجع الاسلام غريبا كابدا ، لان المؤلف فيه على وصفه الأول قليل ، فصار المخالف هو الكثير ، فاندست رسوم السنة حتى مدت البدع أعناقها ، فاشكل سمرها على الجمهور . فظهر مصدق الحديث الصحيح .

ولما وقع على من الانكار ما وقع مع ما هدى الله اليه وله الحمد ، لم أزل أتتبع البدع التي نبه عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذر منها ، وبين انها ضلالة وخروج عن الجادة وأشار العلماء الى تمييزها والتعريف بجملة منها ، لعل اجتنابها فيما استطاعت . والبحث عن السنن التي كادت تطفئ نورها تلك المحدثات لعل اجلو بالعمل سننها ، وعند يوم القيامة فيمن أحيها ، اذ ما من بدعة تحدث الا ويموت من السنن ما هو في مقابلتها ، حسبا جاء عن السلف في ذلك . فعن ابن عباس قال : ما يأتي على الناس من عام الا أحد ثوابه بدعة وأماتوا فيه سنة ، حتى تحيا البدعة وتموت السنن . وفي بعض الاخبار : لا يحدث رجل بدعة الا ترك من السنة ما هو خير منها .

وعن لقمان بن أبي إدريس الخولاني أنه كان يقول : ما أحدثت أمة في دينها بدعة إلا رفع بها عنهم سنة . وعن حسان بن عطية قال : ما أحدث قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها ثم لم يعدها إليهم إلى يوم القيامة ، - إلى غير ذلك مما جاء في هذا المعنى وهو مشاهد معلوم حسبا يأتي بيانه إن شاء الله تعالى

وجاء من الترغيب في أحياء السنن ما جاء . فقد خرج ابن وهب حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من أحيأ سنة من سنتي قد أميتت بددي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من الناس لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضها الله ورسوله فإن عليه إثم من عمل بها لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئاً» وأخرجه الترمذي باختلاف في بعض الألفاظ مع اتفاق المعنى وقال فيه : حديث حسن

وفي الترمذي عن أنس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غش لأحد فافعل - ثم قال لي - يا بني وذلك من سنتي ، ومن أحيأ سنتي فقد أحبنى ، ومن أحبنى كان معي في الجنة» حديث حسن

فرجوت بالنظر في هذا الموضع الانتظام في سلك من أحيأ سنة وأمات بدعة . وعلى طول العهد ودوام النظر اجتمع لي في البدع والسنن أصول قررت أحكامها الشريعة . وفروع طالت افنائها لكنهما تنظمها تلك الأصول ، وقلمنا توجد على الترتيب الذي سمح في الخاطر ، فمالت إلى بثها النفس ، ورأت أنه من الأكيد الطلب (١) لما فيه من رفع الالتباس الناشئ بين السنن والبدع ، لأنه لما كثرت البدع وعم ضررها ، واستعار شرورها ، ودام الألباب على العمل بها ، والسكوت من المتأخرين عن الإنكار لها ، وخلفت بعدهم خلوف جهلوا أو غفلوا عن القيام بفرض القيام فيها ، صارت كأنها سنن مقررات ، وشرائع من صاحب الشرع محررات ، فختلط المشروع بغيره ، فعاد الرجوع إلى محض السنة كأنها خرج عنها كالتبس بعضها ببعض ، فتأكد الوجوب بالنسبة إلى من عنده فيها علم ، وقلمنا صنف فيها على

كذا في الأصل ولعل فيها تحريفاً من النسخ

الخصوص تصنيف ؛ وما صنف فيها فغير كاف في هذه المواقف ، مع ان الداخل في هذا الامر اليوم فاقدُ المساعد عديمُ المعين ، فلموالى له يخلد به الى الارض ، ويلقى له باليد الى العجز عن بث الحق ، بعد رسوخ الموائد في القلوب . والمعادى يريسه بالاردريس ، ويروم أخذه بالعذاب البئيس ، لانه يرد عوائده الراسخة في القلوب ، المتدولة في الاعمال ، ديناً يتمدد به ، وشريعة يسلك عليها لاحجة له الاعمال الآباء والاجداد ، مع بعض الاشياخ العالمين ، كانوا من أهل النظر في هذه الامور أم لا . ولم يلتفتوا الى انهم عند موافقتهم للآباء والاشياخ مخالفون للسلف الصالح ، فالتعرض لمثل هذا الأمر ينحو نحو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في العمل حيث قال : ألا وإنى اعالج أمر الأيعين عليه الا الله قدفني عليه الكبير ، وكبر عليه الصغير ، وفصح عليه الاعجمي ، وهاجر عليه الأعرابي ، حتى حسبه ديناً لا يرون الحق غيره . وكذلك ما نحن بصدد الكلام عليه ، غير أنه أمر لا سبيل الى ايماله ، ولا يسمع أحداً ممن له منة الا الاخذ بالحزم والعزم في بثه ؛ بعد تحصيله على كماله . وان كره المخالف فكر اهيته لاحجة فيها على الحق ألا برفع مناره ، ولانكشف وتجلي أنواره (١) ، فقد خرج أبو الطاهر السلفي بسنده الى أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له « يا أبا هريرة علم الناس القرآن وتعلمه . فانك ان مت وأنت كذلك زارت الملائكة قبرك كما يزار البيت العتيق . وعلم الناس سنتي وان كرهوا ذلك . وإن أحببت الاتوقف على الصراط طرفة عين حتي تدخل الجنة فلا تحدث في دين الله حديثاً برأيك » قال أبو عبد الله بن القطان وقد جمع الله له ذلك كله من أقراء كتاب الله والتحديث بالسنة أحب الناس أم كرهوا ؛ ورك الحديث حتي انه كان لا يتأول شيئاً مما روى تنمياً للسلامة من الخطأ .

على أن أبا العرب التميمي حكى عن ابن فروخ أنه كتب الي مالك بن أنس : ان بلدنا كثير البدع وانه ألف لهم كلاماً (٢) في الرد عليهم . فكتب اليه مالك يقول له : ان ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل فتهلك ؛ لا يرد عليهم إلا من كان ضابطاً عارفاً بما

(١) وفي نسخة « ولا تخسف أنواره » (٢) وفي نسخة كتابا

يقول لهم لا يقدر أن يعرجوا عليه فهذا لا بأس به. وأما غير ذلك فاني أخاف أن يكلمهم
فيخطئ. فيعضوا على خطائهم أو يظفروا منه بشيء فيطغوا ويزدادوا عاراً على ذلك.
وهذا الكلام يقضي لمثلئ لا حجام دون الإقدام. وشياع هذا النكر وفشو
العمل به وتظاهر أصحابه يقضي لمن له بهذا المقام منة بالإقدام دون الإحجام. لأن
البدع قد عمت وجرت أفراسها من غير مغير ملء أعنتها

وحكى ابن وضاح عن غير واحد أن أسد بن موسى كتب إلى أسد بن الفرات:
اعلم يا أخي أن ما حماني على السكتب إليك ما أنكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك
الله من انصافك الناس. وحسن حالك مما أظهرت من السنة. وعيبك لا هل البدع
وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم. فقمعهم الله بك. وشدبك ظهر أهل السنة. وقواك
عليهم باظهار عيبهم. والطعن عليهم. وأذلهم الله بذلك وصاروا ببدعتهم مستترين.
فابشر يا أخي بثواب الله. واعتد به من أفصل حسناتك من الصلاة والصيام والحج
والجهاد. وأن تقع هذه الاعمال من إقامة كتاب الله وأحياء سنة رسوله صلى الله عليه
وسلم. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أحيا شيئاً من سنتي كنت أنا وهو
في الجنة كرتين» وضم بين أصبعيه. وقال «أبما داع دعا إلى هذه فاتبع عليه كان له
مثل أجر من تبعه إلى يوم القيامة» فن يدرك يا أخي هذا شيء من عمله. وذكر أيضاً
أن الله عند كل بدعة كيد بها الإسلام ولياً الله يذب عنها. وينطق بعلامتها.
فانغمتم يا أخي هذا الفضل وكن من أهله. فإن النبي صلى الله عليه وسلم قل لمعاذ حين
بعثه إلى اليمن فأوصاه وقال «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من كذا
وكذا» وأعظم القول فيه. فانغمتم ذلك وادع إلى السنة حتى يكون لك في ذلك ألفه
وجماعة يقومون مقامك إن حدث بك حدث فيكونون أمة بعدك فيكون لك ثواب
ذلك إلى يوم القيامة كما جاء الاثر. فأعمل على بصيرة ونية حسنة فيرد الله بك المبتدع
والفتون الزائغ الحائر. فتكون خلفاً من نبيك صلى الله عليه وسلم. فأحيي كتاب
الله وسنة نبيه. فأنتك لن تلقى الله بعمل يشبهه

انتهى ما قصدت إirاده من كلام أسد رحمه الله. وهو مما يقوى جانب الإقدام
مع ما روى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه خطب الناس فكان من جملة

كلامه في خطبته أن قل : والله أنى لولا أن أنش سنة قد أميتت : أو أن أميت بدعة
قد أحييت : لسكرت أن أعيش فيكم فواقعاً .

وخرج ابن وضاح في كتاب القطعان وحديث الأوزاعي أنه بلغه عن الحسن
أنه قال : إن يزال الله نصحاء في الأرض من عباده يعرضون أعمال العباد على كتاب
الله فإذا وافقوه حمدوا الله ، وإذا خالفوه عرفوا بكتاب الله ضلالة من ضل وهدى
من اهتدى ، فأولئك خلفاء الله

وفيه عن سفيان قال : اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة أهله . فوقع

الترديد بين النظرين

ثم أتى اخذت في ذلك مع بعض الاخوان الذين أحللتهم من قباي محل السويداء
وقاموا لي في عامة أدواء نفسي مقام الدواء ، فرأوا أنه من العمل الذي لا شبهة في
طالب الشرع نشره ، ولا أشكال في أنه بحسب الوقت من أوجب الواجبات ، فاستخرت
الله تعالى في وضع كتاب يشتمل على بيان البدع وأحكامها وما يتعلق بها من المسائل
أصولاً وفروعاً **وسميتها بالاعتصام** والله أسأل أن يجعله عملاً خالصاً ،
ويجعل ظل الفائدة به ممدوداً لا قالصاً ، والأجر على العناء فيه كاملاً لا ناقصاً ، ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وينحصر الكلام فيه بحسب الغرض المقصود في جملة أبواب وفي كل باب منها
فصول اقتضاها بسط المسائل المنحصرة فيه وما انجر معها من الفروع المتعلقة به .

الباب الاول

(في تعريف البدع وبيان معناها وما اشتق منه لفظاً)

وأصل مادة « بدع » للاختراع على غير مثال سابق ، ومنه قول الله تعالى « بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم ، وقوله تعالى « قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ » أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد بل تقدمني كثير من الرسل ، ويقال : ابتدع فلان بدعة يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق . وهذا أمر بديع يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه

ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة ، فاستخرجها للسلوك عليها هو الابتداع ، وهيئتها هي البدعة ، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة : فمن هذا المعنى سمي العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة ، وهو إطلاق أخص منه في اللغة حسباً يذكر بحول الله

ثبت في علم الأصول أن الأحكام المتعلقة بأفعال العباد وأقوالهم ثلاثة : حكم يقتضيه معنى الأمر ، كان للإيجاب أو الندب ، وحكم يقتضيه معنى النهي ، كان للكرهية أو التحريم ، وحكم يقتضيه معنى التخيير وهو الإباحة : فأفعال العباد وأقوالهم لا تعدو هذه الأقسام الثلاثة . مطلوب فعله ، ومطلوب تركه ، وما أذن في فعله وتركه ، والمطلوب تركه لم يطلب تركه إلا لكونه مخالفاً للقسمين الآخرين ، لكونه على ضربين (أحدهما) أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفاً خاصة مع مجرد النظر عن غير ذلك . وهو إن كان محرماً سمي فعلاً معصية وإثمياً ، وسمى فاعله عاصياً وإثمياً والآخر لم يسم بذلك ، ودخل في حكم العفو حسباً هو مبين في غير هذا الموضع ولا يسمى بحسب الفعل جائزاً ولا مباحاً لأن الجمع بين الجواز والنهي جمع بين متنافيين . (والثاني) أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفاً لظاهر التشريع من جهة ضرب الحدود وتعيين الكيفيات والتزام الهيئات المعينة أو الأزمنة المعينة مع الدوام ونحو ذلك .

وهذا هو الابتداع والبدعة ، ويسمى فاعله مبتدعاً فالبدعة إذن عبارة عن «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التمسك لله سبحانه» وهذا على رأى من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات. وأما على رأى من أدخل الاعمال العادية في معنى البدعة فيقول : « البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية » ولا بد من بيان الفاظ هذا الحد. فالطريقة والطريق والسبيل والسنن هي بمعنى واحد وهو مارسم للسلوك عليه وإنما قيدت بالدين لأنها فيه تخترع واليه يضيفها صاحبها وأيضا فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة كاحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم - فمنها ماله أصل في الشريعة . ومنها ما ليس له أصل إفيها - خص منها ما هو المقصود بالحد وهو القسم المخترع ، أى طريقة ابتدعت على غير مثال تقدمها من الشارع ، اذ البدعة إنما خاصتها أنها خارجة عما رسمه الشارع . وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبأدى الرأى أنه مخترع مما هو متعلق بالدين ، كعلم النحو والتصريف ومنزوات اللغة وأصول الفقه وأصول الدين . وسائر العلوم الخادمة للشريعة . فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول فأصولها موجودة في الشرع ، اذ الأمر بأعراب القرآن منقول . وعلوم اللسان هادية للصواب في الكتاب والسنة ، فحقيقتها إذاً إنما فقه التعبد بالالفاظ الشرعية الدالة على معانيها كيف تؤخذ وتؤدى

وأصول الفقه إنما معناها استقراء كليات الأدلة حتى تكون عند المجتهد نصب عين وعند الطالب سبلة التمس .

وكذلك أصول الدين وهو علم الكلام إنما حاصلة تقرير لأدلة القرآن والسنة أو ما ينشأ عنها في التوحيد وما يتعلق به كما كان الفقه تقريراً لأدلتها في الفروع العبادية .

(فان قيل) : فان تصنيفها على ذلك الوجه مخترع .

(فالجواب) : ان له أصلاً في الشرع ، ففي الحديث ما يدل عليه ، ولو سلم

انه ليس في ذلك دليل على الخصوص فالشرع بجملته يدل على اعتباره ، وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسلة ، وسيأتي بسطها بحول الله .

فعلى القول بإثباتها أصلاً شرعياً لا إشكال في أن كل علم خادم للشرعية داخل تحت أدلته التي ليست بماخوذة من جزئي واحد ، فليست ببدعة البتة

وعلى القول بنفيها لا بد أن تكون تلك العلوم مبتدعات ، وإذا دخلت في علم البدع كانت قبيحة ، لأن كل بدعة ضلالة من غير إشكال كما يأتي بيانه إن شاء الله . ويلزم من ذلك أن يكون كتب المصحف وجمع القرآن قبيحا ، وهو باطل بالاجماع فليس إذاً ببدعة

ويلزم أن يكون له دليل شرعي وليس الا هذا النوع من الاستدلال ، وهو المأخوذ من جملة الشريعة

وإذا ثبت جزئي في المصالح المرسلة ، ثبت مطلق المصالح المرسلة فعلى هذا لا ينبغي أن يسمى علم النحو أو غيره من علوم اللسان أو علم الأصول أو ما أشبه ذلك من العلوم الخادمة للشرعية بدعة أصلاً .

ومن سماه بدعة فإما علي المجاز كما سمي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيسام الناس في ليالي رمضان بدعة ، وإما جهلاً بمواقع السنة والبدعة . فلا يكون قول من قال ذلك معتداً به ولا معتمداً عليه :

وقوله في الحد «تضاهي الشرعية يعني انها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك ، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة .

منها وضع الحدود كالناذر للصيام قائماً لا يقعد ، ضاحياً لا يستظل . والاختصاص في الانقطاع للعبادة ، والاقتصار من المأكل والملبس على صنف دون صنف من غير علة . ومنها التزام الكيفيات والهيآت المعينة ، كالذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد ، واتخاذ يوم ولادة النبي صلى الله عليه وسلم عيداً ، وما أشبه ذلك .

ومنها التزام العبادات المعينة في أوقات معينة لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة ، كالترام صيام يوم النصف من شعبان وقيام ليلته (١)

(١) هذا هو الصواب ولا يغترن أحد بترغيب الخطباء الجاهلين في ذلك ، ولا بالحديث

وتم أوجه تضاهي بها البدعة الأمور المشروعة فلو كانت لاتضاهي الأمور للمشروعة لم تكن بدعة لانها تصير من باب الافعال العادية وأيضاً فان صاحب البدعة انما يخترعها ليضاهي بها السنة حتى يكون ملبساً بها على الغير ، أو تكون هي مما تلبس عليه بالسنة ، إذ الانسان لا يقصد الاستنباع بأمر لا يشابه المشروع ، لانه إذ ذاك لا يستجلب به في ذلك الابتداع نفعا ، ولا يدفع به ضررا ، ولا يجيبه غيره اليه

ولذلك تجد المبتدع ينتصر لبدعته بأمر تخيل التشريع ولو بدعوى الاقتداء بفلان المعروف منصبه في أهل الخير

فأنت ترى العرب الجاهلية في تغيير ملة ابراهيم عليه السلام كيف تأولوا فيما أحدثوه احتجاجاً منهم ، كقولهم في أصل الإيثار (ما نعبدُهم إلا ليقربونا إلى الله زُلْفَى) وكترك الخمس الوقوف بعرفة لقولهم : لا نخرج من الحرم اعتداداً بحرمته . وطواف من طاف منهم بالمبيت عرياناً قائلين : لا تطوف بثياب عصينا الله فيها . وما أشبه ذلك مما وجهوه ليصبروه بالتوجيه للمشروع ، فما ظنك بمن عد أو عد نفسه من خواص أهل الملة ؟ فهم أخرى بذلك ، وهم الخطئون وظنهم الاصابة . وإذا تبين هذا ظهر أن مضاهاة الأمور المشروعة ضرورة الاخذ في أجزاء الحد وقوله « يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى » هو تمام معنى البدعة إذ هو المقصود بتشريعها

وذلك ان أصل الدخول فيها بحث على الانقطاع الى العبادة والترغيب في ذلك ، لان الله تعالى يقول : (وما خلقت الجن ولا انس إلا ليعبدون) فمكأن الذي يذكرونه على منابرهم وهو « اذا كانت ليلة النصف من شعبان ققموا لي لها وصوموا نهارها ، فان الله ينزل فيها لغروب الشمس الى سماء الدنيا فيقول : ألا من مستغفر فأغفر له ! ألا مسترزق فأرزقه ، ألا مبتلى فأعافيه ، ألا كذا كذا حتى يطلع الفجر » فان هذا حديث واه أو موضوع رواه ابن ماجه وعبدالرزاق عن أبي بكر بن عبدالله ابن أبي سبرة وقد قال فيه ابن معين والامام أحمد انه يضع الحديث . نقل ذلك عشى سنن ابن ماجه عن الزوائد . ووافقه الذهبي في الميزان في الامام احمد ، وذكر عن ابن معين انه قال فيه : ليس حديثه بشئ . وقال التسائي « متروك »

المبتدع رأى ان المقصود هذا المعنى ، ولم يتبين له ان ما وضعه الشارع فيه من القوانين والحدود كافٍ ؛ فرأى من نفسه انه لا بد لما أطلق الامر فيه من قوانين منضبطة ، وأحوال مرتبطة ، مع ما يداخل النفوس من حب الظهور أو عدم مظهره ، فدخلت في هذا الضبط شائبة البدعة .

وأيضاً فان النفوس قد تَمَلُّ وتَسَام من الدوام على العبادات المرتبة ، فاذا جُدِّدَ لها أمر لاتعهده ، حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الامر الاول ، ولذلك قالوا (لكل جديد لذة) بحكم هذا المعنى ، كما قال : « كما تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ، فكذلك تحدث لهم مرغبات في الخير بقدر ما حدث لهم من القصور »

وفي حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه : فيوشك قائل أن يقول ما هم بمتبعي فيتبعوني وقد قرأتك القرآن فلا يتبعنى حتى أبتدع لهم غيره . فأياكم وما ابتدع فان ما ابتدع ضلالة (١)

وقد تبين بهذا القيد أن البدع لاتدخل في العادات . فكل ما اخترع من الطرق في الدين مما يضاهي المشروع ولم يقصد به التعبد فقد خرج عن هذه التسمية ، كالمغارم المزمعة على الاموال وغيرها على نسبة مخصوصة وقدر مخصوص مما يشبه فرض الزكوات ولم يكن اليها ضرورة .

وكذلك اتخاذ المناخل وغسل اليد بالأنشنان وما أشبه ذلك من الأمور التي لم تكن قبل ، فانها لاتسمى بدعاً على احدي الطريقتين .
وأما الحد على الطريقة الاخرى فقد تبين معناه إلا قوله : يقصد بها ما يقصد بالطريقة الشرعية .

ومعناه أن الشريعة انما جاءت لمصالح العباد في عاجلتهم وآجلتهم لتأثيرهم في الدارين على أكمل وجوهها ، فهو الذي يقصده المبتدع ببدعته . لان البدعة اما أن تتعلق بالعبادات أو العبادات ، فان تعلقت بالعبادات فانما أراد بها أن يأتي تعبده على أبلغ ما يكون في زعمه ليفوز بأتم المراتب في الآخرة في ظنه . وان تعلقت

(١) كذا في الاصل فليراجع الحديث وليضبط

بإعادات فكذلك لانه إنما وضعها لتأني أمور دنياه على تمام المصلحة فيها
فمن يجعل المناخل في قسم البدع فظاهر أن التمتع عنده بلذة الدقيق المنخول
أنتم منه بغير المنخول

وكذلك البنات المشيدة المحتملة ، التمتع بها أبلغ منه بالحشوش والخراب .
ومثله المصادرات في الاموال بالنسبة الى أولى الامر ، وقد أبحاث الشريعة التوسع
في التصرفات ، فيعد المتدع هذا من ذلك .

وقد ظهر معنى البدعة وما هي في الشرع والحمد لله

فصل

وفي الحد أيضا معنى آخر مما ينظر فيه . وهو أن البدعة من حيث قيل فيها :
انها طريقة في الدين مختلعة — الى آخره — يدخل في عموم لفظها البدعة الترككية ،
كما يدخل فيه البدعة غير الترككية فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريما للمترك
أو غير تحريم ، فان الفعل مثلا قد يكون حلالا بالشرع فيحرمه الانسان على نفسه
أو يقصد تركه قصدا

ففي هذا الترك اما أن يكون لأمر يعتبر مثله شرعا أولا ، فان كان لأمر يعتبر
فلا خرج فيه ، إذ معناه أنه ترك ما يجوز تركه أو ما يطلب تركه ، (١) كالذي
يحرم على نفسه الطعام القلاني من جهة أنه يضره في جسمه أو عقله أو دينه وما أشبه
ذلك ، فلا مانع هنا من الترك : بل ان قلنا يطلب التداوى للمريض فان الترك هنا
مطلوب ، وإن قلنا باءحة التداوى فالترك مباح .

فهذا راجع الى العزم على الحمية من المضرات وأصله قوله عليه الصلاة والسلام «يامعشر
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج — الى أن قال — ومن لم يستطع فعليه
بالصوم » (٢) الذي يكسر من شهوة الشباب حتى لا تطفئ عليه الشهوة فيصير الى
العنت .

(١) لم يظهر لنا معنى الباء في الموضعين فالظاهر انها زائدة من الناسخ .

(٢) تمة الحديث بعد كلمة الصوم «فانه له وجاء» فقوله «الذي يكسر من شهوة الشباب»

وكذلك إذا ترك مالا بأس به حذراً مما به البأس فذلك من أوصاف المتقين ،
 وكثارك المتشابه حذراً من الوقوع في الحرام واستبراء للدين والعرض
 وإن كان الترك لغير ذلك ، فأما أن يكون تديناً أولاً ، فإن لم يكن تديناً فالتارك
 عابث بتحريمه الفعل أو بعزيمته على الترك . ولا يسمى هذا الترك بدعة إذ لا يدخل
 تحت لفظ الحد إلا على الطريقة الثانية القائلة : أن البدعة تدخل في العادات . وأما
 على الطريقة الأولى فلا يدخل . لكن هذا التارك يصير عاصياً بتركه أو باعتقاده
 التحريم فيما أحل الله

وأما إن كان الترك تديناً فهو الابتداع في الدين على كلتا الطريقتين ، إذ قد
 فرضنا الفعل جائزاً شرعاً فصار الترك المقصود معارضة للشارع في شرع التحليل (١)
 وفي مثله نزل قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ
 لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) فنهى أولاً عن تحريم الحلال . ثم جاءت
 الآية تشعر بأن ذلك اعتداء ، وأن من اعتدى لا يحبه الله .
 وسيأتي الآية تقرير إن شاء الله .

الح من كلام المصنف يبين به علة كون الصوم وجاء . وهو اضعاف الشهوة على رأى الجمهور
 وهو لا يظهر إلا في الصوم الكثير مع التقشف والاكتفاء عند الفطر بقليل الطعام ،
 وألا فإن الصوم من أسباب الصحة وزيادة القوة ، حتى في المعيشة المعتدلة . وحينئذ
 يكون وجه الشبه بين الوجاء الذى هو دق عروق خصيتى الفحل المضعف والمزبل لشهوته
 وبين الصوم هو كون الصوم سبب التقوى كما قال الله تعالى في فرضيته «لعلكم تتقون» فمن
 أكثر من الصوم وترك ما يشتهى من الطعام والشراب المباحين لوجه الله تعالى يستفيد
 قائدين احدها ملكة مراقبة الله تعالى الذى يترك طعامه وشرابه لأجله . والثانية ملكة
 ترك الشهوات التى يحتاج إليها كل يوم فتقوى ارادته وعزمته ، فيسهل عليه ترك سائر الشهوات
 ومنه عض بصره واحصان فرجه

(١) ان أهل الاستانة لا يأكلون لحم الحمام ؛ فهو يعيش ويفرخ فى مساجدهم
 ويوتهم ولا يأكل احد منه شيئاً ؛ بل يتخرجون من ذلك وينكروونه . والظاهر أن
 أن علمتهم يعتقدون ان أكله حرام ، أفلا يجب فى هذه الحال على العلماء مقاومة هذه
 البدعة التركية بالقوة والفعل

لأن بعض الصحابة هم أن يحرم على نفسه النوم بالليل، وآخر الأكل بالنهار،
وآخر اتيان النساء، وبعضهم هم بالاختصاص، مبالغة في ترك شأن النساء. وفي
أمثال ذلك قال النبي ﷺ « من رغب عن سنتي فليس مني »

فإذا كل من منع نفسه من تناول ما أحل الله من غير عذر شرعي فهو خارج
عن سنة النبي ﷺ. والعامل بغير السنة تدينا هو المبتدع بعينه

(فان قيل) فتارك المطالبات الشرعية ندبا أو وجوبا هل يسمى مبتدعا أم لا ؟

(فالجواب) أن التارك للمطالبات على ضربين :

(أحدهما) أن يتركها لغير التدين إما كسلا أو تضييعا أو ما أشبه ذلك من
الدواعي النفسية. فهذا الضرب راجع الى المخالفة للأمر، فان كان في واجب فعصية
وإن كان في ندب فليس بعصية إذا كان الترك جزئيا، وإن كان كليا فعصية حسبما
تبين في الأصول

(والثاني) أن يتركها تدينا. فهذا الضرب من قبيل البدع حيث تدين بضد
ما شرع الله. ومثاله أهل الإباحة القائلين بإسقاط التكاليف إذا بلغ السالك
عندهم المبلغ الذي حدوه :

فإذا قوله في الحد « طريقة مخترعة تضاهي الشرعية » يشمل البدعة التركية
كما يشمل غيرها، لان الطريقة الشرعية أيضا تنقسم الى ترك وغيره
وسواء علينا قلنا إن الترك فعل أم قلنا انه نفي الفعل — الطريقتين المذكورتين
في أصول الفقه .

وكما يشمل الحد الترك يشمل أيضا ضد ذلك

وهو ثلاثة أقسام .

قسم الاعتقاد، وقسم القول، وقسم الفعل، فالجميع أربعة أقسام. وبالجملة
فكل ما يتعلق به الخطاب الشرعي يتعلق به الابتداع .

الباب الثاني

﴿ في ذم البدع وسوء منقلب أصحابها ﴾

لاخفاء أن البدع من حيث تصورها يعلم العاقل ذمها ، لأن اتباعها خروج عن الصراط المستقيم ورمى في عمية . وبيان ذلك من جهة النظر والنقل الشرعي العام :
أما المنظر فمن وجوه :

(أحدها) أنه قد علم بالتجارب والخبرة السارية في العالم من أول الدنيا الى اليوم ان العقول غير مستقلة بمصالحها استجلابا لها ، أو مفاسدها استدفاعا لها ، لانها إما دنيوية أو أخروية

فأما الدنيوية فلا يستقل باستدراكهم على التفصيل البتة لافي ابتداء وضعها أولا ، ولا في استدراك ما عسى أن يعرض في طريقها ، أما في السوابق ، وأما في الواحق ، لان وضعها أولا لم يكن الا بتعليم الله تعالى

لان آدم عليه السلام لما أنزل الى الارض علم كيف يستجلب مصالح دنياه اذ لم يكن ذلك من معلومه أولا ، الا على قول من قال : ان ذلك داخل تحت مقتضى قول الله تعالى (وعلم آدم الاسماء كلها) وعند ذلك يكون تعلما غير عقلي . ثم توارثته ذريته كذلك في الجملة لكن فرعت العقول من أصولها تفرعا تنوهم استقلالها به .

ودخل في الاصول الدواخل حسبا أظهرت ذلك أزمنة الفترات ؛ اذ لم تجر مصالح الفترات على استقامة ، لوجود الفتن والهرج وظهور أوجه الفساد فلولا ان من الله على الخلق ببعثة الانبياء لم تستقم لهم حياة ، ولا جرت أحوالهم على كمال مصالحهم . وهذا معلوم بالنظر في أخبار الاولين والآخرين

وأما المصالح الاخرية فابعد عن مصالح العقول من جهة وضع أسبابها ، وهي العبادات مثلا . فان العقل لا يشعر بها على الجملة فضلا عن العلم بها على التفصيل ومن جهة تصور الدار الاخرى وكونها آتية فلا بد وانها دار جزاء على الاعمال فان الذي يدرك العقل من ذلك مجرد الإمكان أن يشعر به .

ولا يغترن ذو الحجى بأحوال الفلاسفة المدعين لإدراك الأحوال الأخروية بمجرد العقل ، قبل النظر في الشرع ، فإن دعواهم بأستنبطهم في المسئلة بخلاف ما عليه الامر في نفسه . لأن الشرائع لم تزل واردة على بني آدم من جهة الرسل . ولا أنبياء أيضاً لم يزالوا موجودين في العالم وهم أكثر . وكل ذلك من لدن آدم عليه السلام الي أن انتهت بهذه الشريعة المحمدية

غير أن الشريعة كانت إذا أخذت في الدروس بعث الله نبيا من أنبيائه يبين للناس ما خلقوا لأجله وهو التعبد لله . فلا بد أن يبق من الشريعة المفروضة - ما بين زمان أخذها في الاندراس وبين انزال الشريعة بعدها - بعض الاصول معلومة . فآتي الفلاسفة الي تلك الاصول فتلقفوها أو تلقفوها منها ، فأرادوا أن يخرجهوه على مقتضى عقولهم ؛ وجعلوا ذلك عقليا لا شرعيا وليس الامر كما زعموا . فالعقل غير مستقل البتة . ولا ينبغي علي غير اصل ؛ وإنما ينبغي علي أصل متقدم مسلم علي الاطلاق . ولا يمكن في أحوال الآخرة قبلهم أصل مسلم الا من طريق الوحي

ولهذا المعنى بسط سيأتي ان شاء الله

فعلي الجملة العقول لا تستقل بإدراك مصالحها دون الوحي . فلا بد من مصاد لهذا الاصل ، لانه ليس مستند (١) شرعي بالفرض ، فلا يبقى إلا ما ادعوه من العقل . فالمتدع ليس علي ثقة من بدعته أن ينال بسبب العمل بها ، ما رام تحصيله من جهتها ، فصارت كالعبث

هذا ان قلنا : ان الشرائع جاءت لمصالح العباد .

وأما علي القول الآخر فأحرى ألا يكون صاحب البدعة علي ثقة منها ، لانها اذذاك مجرد تعبد وإلزام من جهة الأمر للمأمور . والعقل معزل عن هذه الخطة حسبا تبين في علم الاصول . وناهيك من نخلة ينتحلها صاحبها في أرفع مطالبه لا ثقة بها ، ويلقي من يده ما هو علي ثقة منه .

(١) لعل الاصل ليس له مستند

(والثاني) أن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان ، لأن الله تعالى قال فيها (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً)

وفي حديث العرياض بن سارية : وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها الأعين ووجلت منها القلوب ، فقلنا يارسول الله : ان هذه موعظة مودع فما تعهد اليها ؟ قال : «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها ، ولا يزيغ عليها بعدي إلاهاك ، ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» الحديث (١).

وثبت أن النبي ﷺ لم يمت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج اليه في أمر الدين والدنيا (٢) وهذا لا يخالف عليه من أهل السنة

فاذا كان كذلك فالمبتدع إنما محمول قوله بلسان حاله أو مقوله : ان الشريعة لم تكم ، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها ، لأنه لو كان معتقداً اكمالها وعامها من كل وجه لم يبدع ولا استدرك عليها . وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم .

قال ابن الماجشون سمعت مالكا يقول : من ابتدع في الاسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم ان محمداً ﷺ خان الرسالة ، لأن الله يقول (اليوم أكملت لكم دينكم) فإلم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً .

(١) الحديث أورده النووي في الأربعين رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وهذا لفظه «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب فقلنا يارسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا . فقال : «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان تأمر عليكم عبداً ، وأنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فان كل بدعة ضلالة»

(٢) جاء بأمور الدين مفصلة وهدى الى أمور الدنيا بالاجال والقواعد الكلية كمشروعية الشورى وطاعة أولى الأمر فيما يستنبطون من الاحكام باجتهادهم ؛ وقواعد اليسر ورفع الحرج والضرورات وغير ذلك مما توافق كل زمان وكل حال

(والثالث) ان المبتدع معاند للشرع ومشاق له ، لان الشارع قد عين لطالب العبد طرقاً خاصة على وجوه خاصة ، وقصر الخلق عليها بالامر والنهي والوعيد والوعيد ، وأخبر أن الخير فيها ، وأن الشر في تعديها - إلى غير ذلك ، لان الله يعلم ونحن لا نعلم ، وانه انما أرسل الرسول ﷺ رحمة للعالمين . فالمبتدع رادٌ لهذا كله ، فانه يزعم أن ثمَّ طرقاً آخر ، ليس ما حصره الشارع بمحصور ، ولا ما عينه بمتعين ، كأن الشارع يعلم ، ونحن أيضاً نعلم . بل ربما يفهم من استدراكه الطرق على الشارع انه علم ما لم يعلمه الشارع .

وهذا ان كان مقصودا للمبتدع فهو كفر بالشرعة والشارع ، وان كان غير مقصود فهو ضلال مبين .

والى هذا المعنى أشار عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه اذ كتب له عدى بن اربطة يستشيريه في بعض القدرية فكتب اليه :

« أما بعد فاني أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره واتباع سنة نبيه ﷺ ، وترك ما أحدث المحدثون فيما قد جرت سنته وكفوا مؤنته ، فعليك بلزوم السنة ، فان السنة انما سنّها من قد عرف ما في خلافتها من الخطأ والزلل والحق والتعق ، فارض لنفسك بما رضى به القوم لأنفسهم ، فانهم على علم وقفوا ، وبمصر نافذ قد كفوا ، وهم كانوا على كشف الامور أقوى ، وبفضل كانوا فيه أخرى . فلئن قلتم أمر حدث بعدهم ، ما أحدثه بعدهم الا من اتبع غير سنتهم ، ورغب بنفسه عنهم ، انهم لم السابقون ، فقد تكلموا منه بما يكفي ، ووصفوا منه ما يشفى ، فما دونهم مقصر ، وما فوقهم محسر ، لقد قصر عنهم آخرون فقلوا (١) وانهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم »

(٢) هذه العبارة محرفة ومصحفة قطعاً . وقد راجعت الاصل الذي نقلت عنه النسخة التي نطبع عنها فرأيت أن كلمة « فقلوا » فقلوا - بالعين بدل القاف . وانما يستقيم المعنى بوصف قوم قصروا عنهم بترك بعض ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ ووصف آخرين تجاوزوهم وغلوا في الدين بما زادوا فيه من البدع ، فبقوا هم الامة الوسط على هدى مستقيم بين الفريقين المقصرين والغالين :

ثم ختم الكتاب بحكم مسئلته .

فقوله « فان السنة انما سنّها من قد عرف ما في خلافها » فهو مقصود

الاستشهاد

(والرابع) ان المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع لان الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري على سننها ، وصار هو المنفرد بذلك ، لانه حكم بين الخلق . فيما كانوا فيه يختلفون . والا فلو كان التشريع من مدركات الخلق لم تنزل الشرائع ، ولم يبق الخلاف بين الناس ، ولا احتيج الى بعث الرسل عليهم السلام هذا الذي ابتدع في دين الله قد صير نفسه نظيراً ومضاهياً (١) حيث شرع مع الشارع ، وفتح للاختلاف باباً : ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع وكفى بذلك (والخامس) انه اتباع للهوى لان العقل اذا لم يكن متبعاً للشرع لم يبق له الا الهوى والشهوى ؛ وأنت تعلم ما في اتباع الهوى وانه ضلال مبين . ألا ترى قول الله تعالى (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) بما نسوا يوم الحساب (

فخصر الحكم في أمرين لا ثالث لهما عنده ، وهو الحق والهوى ، وعزل العقل مجرداً اذ لا يمكن في العادة الا ذلك . وقال (ولا تطلع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه) فجعل الأمر محصوراً بين أمرين اتباع الذكر واتباع الهوى . وقال (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِنْ اللَّهِ ؟)

وهي مثل ما قبلها . وتأملوا هذه الآية فانها صريحة في ان من لم يتبع هدى الله في هوى نفسه فلا أحد أضل منه .

وهذا شأن المبتدع فانه اتباع هواه بغير هدى من الله . وهدى الله هو القرآن . وما بينته الشريعة وبينته الآية ان اتباع الهوى على ضربين : أحدهما ان يكون تابعاً للأمر والنهي فليس بمذموم ولا صاحبه بضال . كيف وقد قدم الهدى فاستنار

(١) لعله قد سقط من هنا كلمة «الشارع» او «الله»

به في طريق هواء ، وهو شأن المؤمن التقي ،
والآخر أن يكون هواء هو المقدم بالقصد الاول . كان الامر والنهي تابعين
بالنسبة اليه أو غير تابعين وهو المذموم .

والمبتدع قدم هوى نفسه على هدى الله فكان أضل الناس وهو يظن انه على هدى
وقد انجز هنا معنى يتأكد التنبيه عليه ، وهو أن الآية المذكورة عينت للاتباع
في الاحكام الشرعية طريقين .

أحدهما التبرية ، ولا مزية في انها علم وحق وهدى ، والآخر الهوى . وهو
المذموم . لانه لم يذكر في القرآن الا في سياق الذم ، ولم يجعل ثم طريقاً ثالثاً . ومن
تبع الآيات أتى ذلك كذلك .

ثم العلم الذي احيل عليه والحق الذي حجب انما هو القرآن وما نزل من عند الله ،
كقوله تعالى (قل الذين حرم أمم الاثنيين أمم الاثنيين أما اشتهمت عليه أرحام الاثنيين ؟
نبؤني بعلم ان كنتم صادقين) وقال بعد ذلك (أم كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهذا
فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ؟) وقال (قد خسر الذين
قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله قد ضلوا وما كانوا
مهيئين) وهذا كله لاتباع أهوائهم في التشريع بغير هدى من الله . وقال (ما جعل الله
من بحيرة ولا سائبة ولا صيلة ولا حام ، ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب)
وهو اتباع الهوى في التشريع اذ حقيقته افتراء على الله . وقال (أفرايت من
من اتخذ أهله هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل بصيره غشاوة
فمن يهديه من بعد الله ؟) أى لا يهديه دون الله شيء . وذلك بالشرع لا بغيره
وهو الهدى

واذا ثبت هذا وان الامر دائر بين الشرع والهوى ، تزلزلت قاعدة حكم العقل
المجرد ؛ فكأنه ليس للعقل في هذا الميدان مجال الا من تحت نظر الهوى ، فهو اذا
اتباع الهوى بعينه في تشريع الأحكام

ودع النظر العقلي في العقولات المحضة فلا كلام فيه هنا ، وان أهله (١) قد زلوا أيضاً

[١] لعل الاصل . « وان كان أهله » لانه قال بعد « فانما زلوا » فظاهر قرن انما بالفاء

بالابتداع فأنما زلوا من حيث ورود الخطاب ومن حيث التشريع ، ولذلك عذر الجميع قبل إرسال الرسل ، أعني في خطئهم في التشريعات والعقليات ، حتى جاءت الرسل فلم يبق لأحد حجة يستقيم اليها (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) والله الحجة البالغة

فهذه قاعدة ينبغي أن تكون من بال الناظر في هذا المقام ، وإن كانت اصولية فهذه نكتتها مستنبطة من كتاب الله . انتهى

فصل

وأما النقل فمن وجوه :

(أحدها) ما جاء في القرآن الكريم مما يدل على ذم من ابتداع في دين الله في

الجملة .

فمن ذلك قول الله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات : فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله .) فهذه الآية من أعظم الشواهد : وقد جاء في الحديث تفسيرها ، فصح من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سألت رسول الله ﷺ عن قوله (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) قال « فإذا رأيتهم فاعرف فيهم »

وصح عنها أنها قالت سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية (هو الذي أنزل عليك الكتاب) - إلى آخر الآية - فقال رسول الله ﷺ « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم »

وهذا التفسير مبهم ، ولكنه جاء في رواية عن عائشة أيضا قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات) الآية -

إنها جواب شرط نص الآية « قل فوالله الحجة البالغة » فإن لم يكن في النسخ خطأ فقد أورد المعنى ولم يقصد النص

قال: « فاذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عني الله فاحذروهم » وهذا أبين لأنه جعل علامة الزيف الجدل في القرآن . وهذا الجدل مقيد باتباع التشابه ، فاذا الذم انما لحق من جادل فيه بترك المحكم — وهو ام الكتاب ومعظمه — والتمسك بمشابهه . ولكنه بعد مفتقر الى تفسير أظهر . فجاء عن ابي غالب واسمه حرور قال : كنت بالشام فبعث المهلب سيعين رأساً من الخوارج فنصبوا على درج دمشق ، فكنت على ظهر بيت لي فمر أبو امامة فنزلت فاتبعته ، فلما وقف عليهم دمعت عيناه وقال : « سبحان الله ! ما يصنع السلطان ببني آدم ! — قالها ثلاثا — كلاب جهنم كلاب جهنم شر قتلى تحت ظل السماء — ثلاث مرات — خير قتلى من قتلوه ، طوبى لمن قتلهم او قتلوه . » ثم التفت اليّ فقال « يا ابا غالب انك بأرض هم بها كثير فاعاذك الله منهم » قلت رأيتك بكيت حين رأيتهم قال « بكيت رحمة حين رأيتهم كانوا من اهل الاسلام ، » هل تقرأ سورة آل عمران ؟ قلت نعم ، فقرأ (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب — حتي بلغ — (وَمَا يَعْلَمُ تَوْبَهُ إِلَّا اللَّهُ)) وان هؤلاء كان في قلوبهم زيغ بهم ثم قرأ (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) — الى قوله — (فَبِئْسَ زَكَاةً أَنْزَلَ اللَّهُ لَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) قلت : هم هؤلاء يا ابا امامة ؟ قال : نعم . قلت من قبلك تقول أو شيء سمعت من النبي ﷺ ؟ قال « في اذا لجريء ، بل سمعته من رسول الله ﷺ ، لا مرة ولا مرتين — حتى عد سبعاً — ثم قال : « ان بني اسرائيل تفرقوا على احدى وسبعين فرقة وان هذه الامة تزيد عليها فرقة كلها في النار الا السواد الاعظم » قلت : يا أبا امامة الا ترى ما فعلوا ؟ قال (عليهم ما حملوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ —) الآية خرجه اسماعيل القاضي وغيره .

وفي رواية قال : قال « الا ترى ما فيه السواد الاعظم » وذلك في اول خلافة عبد الملك والقتل يومئذ ظاهر . قال (عَلَيْهِمْ مَا حُمِلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ) وخرجه الترمذي مختصراً وقال فيه : حديث حسن ، وخرجه الطحاوي ايضاً باختلاف في بعض الألفاظ وفيه قليل له : يا ابا امامة تقول لهم هذا القول ثم تبكي ! — يعني قوله : شر قتلى — الى آخره — قال « رحمة لهم انهم كانوا من اهل الاسلام فخرجوا

منه « ثم تلا (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ) حتى ختمها . ثم قال « هم هؤلاء »
ثم تلا هذه الآية (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) حتى ختمها . ثم قال : « هم
هؤلاء »

وذكر الأجرى عن طاوس قال : ذكر لابن عباس الخوارج وما يصيبهم عند
قراءة القرآن ، فقال يؤمنون بحكمه ، ويضلون عند متشابهه وقرأ (وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ
فقد ظهر بهذا التفسير انهم اهل البدع ، لان ابا امامة رضى الله عنه جعل
الخوارج داخلين في عموم الآية ، وانها تنزل عليهم . وهم من اهل البدع عند
العلماء ، إما على انهم خرجوا ببدعتهم عن اهل الاسلام ، واما على انهم من اهل
الاسلام لم يخرجوا عنهم ، على اختلاف العلماء فيهم .

وجعل هذه الطائفة ممن في قلوبهم زيغ فزيغ بهم . وهذا الوصف موجود في
اهل البدع كلهم ، مع ان لفظ الآية عام وفي غيرهم ممن كان على صفاتهم .
ألا ترى ان صدر هذه السورة انما نزل في نصاري نجران ومناظرتهم لرسول
الله ﷺ في اعتقادهم في عيسى عليه السلام ، حيث تأولوا عليه انه الإله او أنه ابن
الله او أنه ثالث ثلاثة ، باوجه متشابهة ، وتركوا ما هو الواضح في عبوديته حسبا
نقله اهل السير ! . ثم تأوله العلماء من السلف الصالح على قضايا دخل اصحابها
تحت حكم اللفظ كالخوارج فهي ظاهرة في العموم .

ثم تلا ابو امامة الآية الاخرى ، وهي قوله سبحانه (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ
تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ - الى قوله - ففي رحمة الله هم فيها
خالدون) وفسرها بمعنى ما فسر به الآية الاخرى ، فهي الوعيد والتهديد لمن تلك
صفته ، ونهى المؤمنين ان يكونوا مثلهم .

ونقل عبيد عن حميد بن مهران قال : سألت الحسن كيف يصنع أهل هذه
الاهواء الخبيثة بهذه الآية في آل عمران (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا
مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) قال : نبذوها ورَبُّ الكعبة وراء ظهورهم .
وعن ابي امامة أيضا قال : هم الحرورية

وقال ابن وهب : سمعت مالك يقول : ما آية في كتاب الله اشد على اهل الاختلاف من اهل الأهواء من هذه الآية (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ - الي قوله - بما كُنتُمْ تَكْفُرُونَ) قال مالك : فأى كلام أبين من هذا ؟ فرأيتهم يتأولونها لأهل الأهواء . ورواه ابن القاسم وزاد قال لي مالك : انما هذه الآية لأهل القبلة . وما ذكره في الآية قد نقل عن غير واحد كالذى تقدم للحسن

وعن قتادة في قوله (كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا) يعنى اهل البدع .

وعن ابن عباس في قوله (يوم تبيض وجوه وتسود) قال : تبيض وجوه

اهل السنة ، وتسود وجوه البدعة .

ومن الآيات قوله تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) فالصراط المستقيم هو سبيل الله الذى دعا اليه وهو السنة . والسبيل هى سبل اهل الاختلاف الخائدين عن الصراط المستقيم وهم اهل البدع . وليس المراد سبل المعاصي ، لان المعاصي من حيث هي معاص لم يضعها أحد طريقاً تُسلك دائماً على مضاهاة التشريع . وانما هذا الوصف خاص بالبدع المحدثات .

ويدل على هذا ماورى اسماعيل عن سليمان بن حرب ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن عاصم بن بهالة (١) عن ابي وائل عن عبد الله قال : خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطاً طويلاً - وخط لنا سليمان خطاً طويلاً - وخط عن يمينه وعن يساره فقال : « هذا سبيل الله » ثم خط لنا خطوطاً عن يمينه ويساره وقال : « هذه سبل وعلى كل سبيل منها شيطان يدعو اليه » ثم تلا هذه الآية (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ - يعنى الخطوط - فتفرق بكم عن سبيله)

قال بكر بن العلاء : احسبه أراد شيطاناً من الانس وهى البدع والله اعلم .

والحديث مخرج من طرق (٢)

(١) الصواب . « بهالة » فهو ابن ابي النجود أحد أئمة القراء توفى سنة ١٢٨ وكان

ثقة في الحديث الا أنه ليس من الحفاظ واخرج له الشيخان مقروناً بغيره

(٢) أخرجه احمد وعبد بن حميد والبخاري والنسائي وابن المنذر وابن ابي حاتم

وعن عمر بن سامة الحمداي قال : كنا جلوساً في حلقة ابن مسعود في المسجد وهو بطحاء قبل أن يحصب . فقال له عبيد الله بن عمر بن الخطاب وكان أتى غازياً ما الصراط المستقيم يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : هو ورب الكعبة الذي ثبت عليه أبوك حتي دخل الجنة . ثم حلف على ذلك ثلاث أمان ولا ، ثم خط في البطحاء ، خطاً بيده وخط بجنبه خطوطاً وقال : ترككم نبيكم ﷺ على طرفه وطرفه الآخر في الجنة ، فمن ثبت عليه دخل الجنة ، ومن أخذ في هذه الخطوط هلك

وفي رواية : يا أبا عبد الرحمن ما الصراط المستقيم ؟ قال : تركنا رسول الله ﷺ في أدناه وطرفه في الجنة ، وعن يمينه جواد وعن يساره جواد (١) وعليها رجال يدعون من مر بهم ، هلم لك ، هلم لك ، فمن أخذ منهم في تلك الطرق انتهت به إلى النار ، ومن استقام إلى الطريق الأعظم انتهى به إلى الجنة . ثم تلا ابن مسعود (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه) الآية كلها .

وعن مجاهد في قوله (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ) قال : البدع والشبهات ، وعن عبد الرحمن بن مهدي : قد سئل مالك بن أنس عن السنة قال : هي ما لا اسم له غير السنة ، وتلا (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) قال بكر بن العلاء : يريد أن شاء الله حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ خط له خطاً ، وذكر الحديث .

فهذا التفسير يدل على شمول الآية لجميع طرق البدع لا تختص ببدعة دون أخرى .

وابوالشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه ، كلهم عن عبد الله بن مسعود قال : خط رسول الله ﷺ خطاً بيده ثم قال : «هذا سبيل الله مستقيماً» ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله ثم قال : (وهذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه) ثم قرأ هذه الآية (وأن هذا صراطي مستقيماً) الخ

(١) أخواد جمع جادة بتشديد الدال وهي وسط الطريق ومعظمه . وكتب في النسخة التي طبعتها عنها (جداد) بدالين بناء على كتابتها كذلك في هامش الأصل فظن الناسخ أنه تصحيح وهو غلط

ومن الآيات قول الله تعالى (وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعين) فالسبيل المقصد هو طريق الحق، وما سواه جائر عن الحق أي عادل عنه. وهي طرق البدع والضلالات، إغاثنا الله من سلوكها بفضله. وكفى بالجائر أن يحذر منه. فالمساق يدل على التحذير والنهي.

وذكر ابن وضاح قال: سئل عاصم ابن بهدلة وقيل له: يا أبا بكر هل رأيت قول الله تعالى (وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعين)؟ قال: حدثنا أبو وائل عن عبد الله بن مسعود قال: خط عبد الله بن عبد الله (١) خطا مستقيما وخط خطوطا عن يمينه وخطوطا عن شماله، فقال: خط رسول الله ﷺ هكذا، فقال للخط المستقيم «هذا سبيل الله» وللخطوط التي عن يمينه وشماله «هذه سبل متفرقة على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه» والسبيل مشرقة قال الله تعالى (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه) إلى آخرها.

عن التستري: «قصد السبيل» طريق السنة، «ومنها جائر» يعني إلى النار، وذلك الملل والبدع.

وعن مجاهد «قصد السبيل» أي المقصد منها بين الغلو والتقصير، وذلك يفيد أن الجائر هو الغالي أو المقصر وكلاهما من أوصاف البدع.

وعن علي رضي الله عنه أنه كان يقرأها «فمنكم (٢)» جائر. قالوا يعني هذه الأمة. فكان هذه الآية مع الآية قبلها يتواردان على معنى واحد.

ومنها قوله تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون)

هذه الآية قد جاء تفسيرها في الحديث من طريق عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ «يا عائشة (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا) من هم؟»

قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «هم أصحاب الأهواء وأصحاب البدع وأصحاب

(١) لعل قوله «ابن عبد الله» من زيادة النسخ سبق بها القلم

(٢) كتب في هامش الأصل: لعله «ومنكم»

الضلالة من هذه الأمة ، بإعائشة ان لكل ذنب توبة ، ما خلا أصحاب الأهواء
والبدع ليس لهم توبة ، وانا برىء منهم وهم منى برآء »

قال ابن عطية : هذه الآية تعم اهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير
ذلك من اهل التعمق في الجدال والخوض في الكلام . هذه كلها عرضة للزلل ومظنة
لسوء المعتقد . ويريد والله اعلم باهل التعمق في الفروع ما ذكره ابو عمر بن عبد البر
في فصل ذم الراى من كتاب العلم له وسيأتى ذكره بحول الله

وحكى ابن بطلال في شرح البخارى عن ابى حنيفة انه قال : لقيت عطاء بن
رباح بمكة فسألته عن شىء فقال : من أين انت ؟ قلت : من اهل الكوفة . قال :
انت من اهل القرية الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ؟ قلت نعم . قال : من أى
الاصناف انت ؟ قلت : ممن لا يسب السلف ، ويؤمن بالقدر ولا يكفر احداً
بذنب . فقال عطاء : عرفت فالزم .

وعن الحسن قال : خرج علينا عثمان بن عفان رضى الله عنه يوماً يخطبنا ،
فقطعوا عليه كلامه ، فتراموا بالبطحاء ، حتى جعلت ما ابصر أديم السماء : قال
وسمنا صوتاً من بعض حجر أزواج النبي ﷺ فقيل : هذا صوت أم المؤمنين قال :
فسمعتها وهى تقول : ألا إن نبيكم قد برىء ممن فرق دينه واحترب . وتلت
(إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ)

قال القاضى اسماعيل : أحسبه يعنى بقوله « أم المؤمنين » أم سلمة . وان ذلك
قد ذكر في بعض الحديث . وقد كانت عائشة في ذلك الوقت حاجة .

وعن ابى هريرة انها نزلت في هذه الأمة . وعن ابى امامة هم الخوارج .
قال القاضى : ظاهر القرآن يدل على ان كل من ابتدع في الدين بدعة من
الخوارج وغيرهم فهو داخل في هذه الآية ، لانهم اذا ابتدعوا تجادلوا وتخاصموا
وتفرقوا وكانوا شيعاً .

ومنها قوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ
وَكَانُوا شِيعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)

قضى « فارقوا دينهم » وفسر عن ابى هريرة انهم الخوارج : ورواه ابو

امامة مرفوعا .

وقيل هم اصحاب الاهواء والبدع . قالوا : روته عائشة رضي الله عنها مرفوعا الى النبي ﷺ . وذلك لأن هذا شأن من ابدع حسبا قاله اسماعيل القاضي وكما تقدم في الاى الاخر

ومنها قوله تعالى (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ)
فمن ابن عباس ان لبسكم شيعا هو الاهواء المختلفة ، ويكون على هذا قوله « ويذيق بعضكم بأس بعض » تكفير البعض للبعض حتي يتقاتلوا ، كما جرى للخوارج حين خرجوا على أهل السنة والجماعة . وقيل معنى « او يلبسكم شيعا » مافيه البأس من الاختلاف

وقال مجاهد وابو العالية : إن الآية لأمة محمد ﷺ . قال ابو العالية : هن اربع ، ظهر اثنتان بعد وفاة النبي ﷺ بخمس وعشرين سنة ، فألبسوا شيعا وأذيق بعضكم بأس بعض ، وبقيت اثنتان ، فهما ولا بد واقعتان ، الخسف من تحت ارجلكم والمسح من فوقكم ، وهذا كله صريح في ان اختلاف الاهواء مكروه غير محبوب ومذموم غير محمود .

وفيما نقل عن مجاهد في قول الله (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلَئِكَ خَلَقَهُمْ) قال في المختلفين : انهم اهل الباطل . (إلا من رحم ربك) قال فان اهل الحق ليس فيهم اختلاف

وروى عن مطرف بن الشخير انه قال : لو كانت الاهواء واحدا لقال القائل لعل الحق فيه . فلما تشعبت وتفرقت عرف كل ذي عقل ان الحق لا يتفرق .
وعن عكرمة (ولا يزالون مختلفين) يعني في الاهواء (إلا من رحم ربك) هم أهل السنة .

ونقل ابو بكر ثابت الخطيب عن منصور بن عبد الله بل الرحمن (١) قال :

(١) لعله منصور بن عبد الرحمن الغداني الاشلي النضري ، ولعله قال أولا : ان عبد الله

كنت جالسا عند الحسن ورجل خلفي قاعد فجعل يأمرني أن أسأله عن قول الله
(ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك) قال نعم «لا يزالون مختلفين» على
أديان شتى «إلا من رحم ربك» فمن رحم غير مختلف .

وروى ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس أن أهل الرحمة لا يختلفون .
ولهذه الآية بسط يأتي بعد أن شاء الله

وفي البخاري عن عمر بن مصعب قال : سألت أبي عن قوله تعالى (هَلْ نُنَبِّئُكُمْ
بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) هم الحرورية ؟ قال : لا ! هم اليهود والنصارى ، أما اليهود فكذبوا
محمدًا ﷺ ، وأما النصارى فكذبوا بالجنة وقالوا : لا طعام فيها ولا شراب .
والحرورية «الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه» وكان شعبة يسميهم الفاسقين
وفي تفسير سعيد بن منصور عن مصعب بن سعد قال قلت لأبي «الذين ضل
سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا» أهم الحرورية ؟ قال : لا !
أولئك أصحاب الصوامع . ولكن الحرورية الذين قال الله (١) (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ
اللَّهُ قُلُوبَهُمْ)

وخرج عبد بن حميد في تفسيره هذا المعنى بلفظ آخر عن مصعب بن سعد فأتى
على هذه الآية (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) — إلى قوله —
(يُحْسِنُونَ صُنْعًا) قلت : أهم الحرورية ؟ قال : لا ! هم اليهود والنصارى ، أما اليهود
فكفروا بمحمد ﷺ ، وأما النصارى فكفروا بالجنة وقالوا : ليس فيها طعام ولا
شراب ، ولكن الحرورية (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ
مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ) فالأول لانهم خرجوا عن
طريق الحق بشهادة رسول الله ﷺ ، لانهم تأولوا التأويلات الفاسدة ، وكذا فعل
المتدعة وهو بابهم الذي دخلوا فيه . والثاني لانهم تصرفوا في أحكام القرآن والسنة

ثم أضرب عنه اضراب الغلط لأن بعض علماء عصره قال انه ابن عبد الله . ومنصور
هذا وثقه الجمهور وروى عنه مسلم ولكنه قال ابو حاتم : ليس بالقوى

(١) أى هم الذين قال الله فيهم

هذا التصرف

فأهل حروراء وغيرهم من الخوارج قطعوا قوله تعالى (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) عن قوله (يَخُكُّمُ بِهِ ذُوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ) وغيرها وكذا فعل سائر المبتدعة حسبا يأتيك بحول الله .

ومنه روى عمرو بن مہاجر قال : بلغ عمر بن عبد العزيز رحمه الله ان غيلان القدرى يقول في القدر ، فبعث اليه فحججه أياماً ، ثم أدخله عليه فقال يا غيلان ! ما هذا الذى بلغتني عنك ؟ قال عمرو ابن مہاجر فأشرت اليه ألا يقول شيئاً . قال فقال : نعم يا أمير المؤمنين ان الله عز وجل يقول (هَلْ أَتَى عَلَى لَإِنْسَانٍ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً) * إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا * إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) قال عمر : اقرأ الى آخر السورة (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا *) يدخل من يشاء في رحمة ، والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) ثم قال : ما تقول يا غيلان ؟ قال أقول : قد كنت أعمى فبصرتني ، وأصم فاستمعني ، وضالاً فهديتني . فقال عمر : اللهم ان كان عبدك غيلان صادقاً وإلا فاصله ! قال فأمسك عن الكلام في القدر ، فولاه عمر بن عبد العزيز دار الضرب بدمشق : فلما مات عمر بن عبد العزيز وأفضت الخلافة الى هشام تكلم في القدر ، فبعث اليه هشام فقطع يده ، فرببه رجل والذباب على يده ، فقال : يا غيلان ! هذا قضاء وقدر . قال : كذبت لعمر الله ما هذا قضاء ولا قدر . فبعث اليه هشام فصلبه

والثالث - لان الحرورية جردوا السيوف على عباد الله وهو غاية الفساد في الأرض ، وذلك كثير من أهل البدع شائع ، وسائرهم يفسدون بوجوه من إيقاع العداوة والبغضاء بين أهل الاسلام .

وهذه الاوصاف الثلاثة تقتضيها الفرقة التي نبه عليها الكتاب والسنة كقوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا) وقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا) وأشباه ذلك

وفي الحديث ان الامة تتفرق على بضع وسبعين فرقة .

وهذا التفسير في الرواية الاولى لمصعب بن سعد أيضاً فقد وافق آباءه على المعنى المذكور .

ثم فسر سعد بن أبي وقاص في رواية سعيد بن منصور : ان ذلك بسبب الزيف الحاصل فيهم : وذلك قوله تعالى (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) وهو راجع الى آية آل عمران في قوله قَامًا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ (الآية . فانه أدخل رضى الله عنه الحرورية في الآيتين بالمعنى ، وهو الزيف في إحداها ؛ والأوصاف المذكورة في الأخرى لأنها فيهم موجودة . فآية الرعد تشمل بالفظاء ، لان اللفظ فيها يقتضى العموم لغة ، وان حانها على التكفار خصوصاً فهي تعطى أيضاً فيهم حكماً من جهة ترتيب الجزاء على الاوصاف المذكورة حسباً هو مبيّن في الاصول . وكذلك آية الصف لانها خاصة بقوم موسى عليه السلام . ومن هنا كان شعبة يسميهم الفاسقين . أعنى الحرورية . لان معنى الآية واقع عليهم . وقد جاء فيها (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) والزيف أيضاً كان موجوداً فيهم ، فدخلوا في معنى قوله (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ومن هنا يفهم انها لا تختص من أهل البدعة بالحرورية ، بل تعم كل من اتصف بتلك الاوصاف التي أصلها الزيف ، وهو الميل عن الحق اتباعاً للهوى . وانما فسرهما سعد رضى الله عنه بالحرورية لانه انما سئل عنهم على الخصوص والله أعلم ، لانهم من أول من ابتدع في دين الله ، فلا يقتضى ذلك تخصيصاً .

واما المستول عنها أولاً وهى اية الكهف فان سعداً نفى أن تشمل الحرورية . وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه فسر الاخسرين اعمالاً بالحرورية أيضاً . فروى عبد بن حميد عن ابن الطفيل قال : قام ابن الكواء الى علي فقال : يا أمير المؤمنين ! من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا ؟ قال « منهم أهل حروراء » وهو أيضاً منقول في تفسير سفيان الثوري . وفي جامع ابن وهب أنه سأله عن الآية فقال له : ارق اليّ أخبرك وكان على المنبر - فرقى اليه درجتين ، فتناوله بعضا كانت في يده فجعل يضربه بها ، ثم قال له عليّ : أنت وأصحابك . وخرج عبد أيضاً عن محمد بن جبير بن مطعم ، قال أخبرني رجل من بني أود أن عليا خطب الناس بالعراق وهو يسمع ، فصاح به ابن الكواء

من أقصى المسجد فقال . يا أمير المؤمنين من « الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً » ؟ قال أنت . فقتل ابن السكواء يوم الخوارج . وتقل بعض أهل التفسير أن ابن السكواء سأله فقال : أنتم أهل حروراء ، وأهل الرياء ، والذين يحبطون الصنعة بالمنة . فالرواية الأولى تدل على أن أهل حروراء بعض من شملته الآية .

ولما قال سبحانه في وصفهم (الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) فوصفهم بالضلال مع ظن الاهتداء ، دل على أنهم المبتدعون في أعمالهم عمومًا ، كانوا من أهل الكتاب أولاً ، من حيث قال النبي ﷺ « كل بدعة ضلالة » وسيأتي شرح ذلك بعون الله . فقد يجتمع التفسيران في الآية ، تفسير سعد بنهم اليهود والنصارى ، وتفسير علي بنهم أهل البدعة . لأنهم قد اتفقوا على الابتداع ولذلك فسر كفر النصارى بأنهم تأولوا في الجنة غير ما هي عليه وهو التأويل بالرأي . فاجتمعت الآيات الثلاث على ذم البدعة ، وأشعر كلام سعد بن أبي وقاص بأن كل آية اقتضت وصفاً من أوصاف المبتدعة فهم مقصودون بما فيها من الذم والحزى وسوء الجزاء ، إما بعموم اللفظ وإما بمعنى الوصف .

وروى ابن وهب أن النبي ﷺ أتى بكتاب في كتف فقال « كفى بقوم حقاً -- أو قال ضلالاً -- أن يرغبوا عما جاءهم به نبيهم إلى غير نبيهم أو كتاب إلى غير كتابهم فنزلت (أَوَلَمْ يَكْفُرْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) الآية . وخرج عبد بن حميد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « من رغب عن سنتي فليس مني » ثم تلا هذه الآية (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) إلى آخر الآية .

وخرج هو وغيره عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في قول الله (عَامَتٌ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) قال : ما قَدَّمَتْ من عمل خير أو شر ، وما أَخَّرَتْ من سنة يعمل بها مَنْ بَعْدَهُ . وهذا التفسير قد يحتاج إلى تفسير . فروى عن عبد الله قال : ما قَدَّمَتْ من خير وما أَخَّرَتْ من سنة صالحة يعمل بها من بعدها ، فإن له مثل أجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، وما أَخَّرَتْ من سنة سيئة كان عليه مثل وزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً . خرجه ابن

المبارك وغيره .

وجاء عن سفيان بن عيينة وأبي قلابة وغيرهما أنهم قالوا : كل صاحب بدعة أو فرية ذليل . واستدلوا بقول الله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْوُجُلَ سِينًا لَهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْأَحْيَاءِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ)

وخرج ابن وهب عن مجاهد في قول الله (إِنَّا نَحْنُ نَحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ) يقول : ما قدموا من خير ، وآثارهم التي أورثوا الناس بعدهم من الضلالة .

وخرج أيضا عن ابن عون عن محمد بن سيرين أنه قال : إني أرى أسرع الناس ردة أصحاب الأهواء . قال ابن عون : وكان ابن سيرين يرى أن هذه الآية في أصحاب الأهواء (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ) الآية

وذكر الأجرى عن أبي الجوزاء أنه ذكر أصحاب الأهواء فقال : والذي نفس أبي الجوزاء بيده لأن تمتلي داري قردة وخنازير أحب الي من أن يجاورني رجل منهم ، ولقد دخلوا في هذه الآية (هَا أَنتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) — الى قوله — إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ)

والآيات المصروفة والمشيئة الى ذمهم والنهي عن ملاسة أحوالهم كثيرة ، فلنقتصر على ما ذكرنا ففيه إن شاء الله الموعظة لمن اتعظ ، والشفاء لما في الصدور

فصل

الوجه الثاني من النقل ما جاء في الأحاديث المنقولة عن رسول الله ﷺ وهي كثيرة تكاد تفوت الحصر ، إلا أنا نذكر منها ما تيسر مما يدل على الباقي ونتحرى في ذلك بحول الله ما هو أقرب الى الصحة .

فمن ذلك ما في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد » وفي رواية لمسلم « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وهذا الحديث عدّه العلماء ثلث الاسلام ، لانه جمع وجوه

المخالفة لأمره عليه السلام . ويستوى في ذلك ما كان بدعة أو معصية
وخرج مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته
« أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور
محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة »

وفي رواية قال : كان رسول الله ﷺ يخطب الناس بحمد الله ويثني عليه بما
هو أهله ثم يقول « مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضَلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وخير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها وكل
محدثه بدعة »

وفي رواية للنسائي « وكل محدثة بدعة وكل بدعة في النار »
وذكر أن عمر رضي الله عنه كان يخطب بهذه الخطبة . وعن ابن مسعود
موقوفاً ومرفوعاً أنه كان يقول : أما هما اثنتان - الكلام ، والهدي - فأحسن
الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ، ألا وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن
شر الأمور محدثاتها ، إن كل محدثة بدعة . وفي لفظ « غير أنكم ستحدثون
ويحدث لكم ، فكل محدثة ضلالة وكل ضلالة في النار » وكان ابن مسعود يخطب
بهذا كل خميس

وفي رواية أخرى عنه : أما هما اثنتان - الهدي والكلام - فأفضل الكلام -
أو أصدق الكلام - كلام الله ، وأحسن الهدي هدي الله بل محمد ، وشر الأمور
محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، ألا يتطاولن عليكم الأمر فتقسوا قلوبكم . ولا
ياهيئكم الأمل ، فإن كل ما هو آت قريب ، ألا إن بعيداً ما ليس آتياً .

وفي رواية أخرى عنه : أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي
محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، (و) إِنَّمَا تَوَعَّدُونَ لَأَتِ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)
وروى ابن ماجه مرفوعاً عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إياكم
ومحدثات الأمور فإن شر الأمور محدثاتها ، وإن كل محدثة بدعة وإن كل بدعة
ضلالة » والمشهور أنه موقوف على ابن مسعود .

وفي الصحيح (١) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من دعا الى الهدى كان له من الاجر مثل اجور من يتبعه لا ينقص ذلك من اجورهم شيئاً . ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الاثم مثل آثام من يتبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً »

وفي الصحيح (٢) أيضاً عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « من سن سنة خير فاتبع عليها فله أجره ومثل أجور من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئاً (٣) ، ومن سن سنة شر فاتبع عليها كان عليه وزره ومثل أوزار من اتبعه غير منقوص من أوزارهم شيئاً » خروجه الترمذى .

وروى الترمذى أيضاً وصححه وأبو داود وغيرهما عن العرياض بن سارية قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب . فقال قائل : يا رسول الله ! كأن هذا موعظة مودع

(١) الحديث في الصحيح - كما قال - والمراد صحيح مسلم ولكنه بلفظ « من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من اجورهم شيئاً » الخ الحديث فما هنا مخالف للفظ مسلم في تعريف « الهدى » وهو في الحديث نكرة (هدى) وجعل « تبعه » مضارعاً في الموضعين وهو فيهما فعل ماض . والحديث رواه اصحاب السنن الاربعة أيضاً وغيرهم ، فاذا لم يكن ذلك من تحريف النساخ فلعلة روايه اخرى علقت بذهن المصنف

(٢) هذا الحديث رواه مسلم في كتاب الزكاة وكتاب العلم من صحيحه ، عن جابر بن عبد الله ولفظه كتاب العلم « من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب له مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء » ولفظه في كتاب الزكاة « من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها بعده من غير ان ينقص من أجورهم شيء . ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير ان ينقص من أوزارهم شيء » فلا ندري ما هي حكمة عدول المصنف عن لفظ الصحيح .

(٣) الظاهر أن تكون العبارة « غير منقوص من أجورهم شيء » برفع « شيء » .

فإذا تعهد الينا ؟ فقال « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة لولاة الامر وان كان عبداً حبشياً . فانه من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » وروى علي وجوه من طرق (١)

وفي الصحيح عن حذيفة أنه قال : يا رسول الله ! هل بعد هذا الخير شر ؟ قال « نعم قوم يستنون بغير سنتي ، ويهتدون بغير هديي » قال فقلت : هل بعد ذلك الشر من شر ؟ قال « نعم دعاة على نار جهنم من أجابهم فذقوه فيها » قلت : يا رسول الله صفهم لنا . قال « نعم هم من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا » قلت : فما تأمرني ان أدركت ذلك ؟ قال « تلزم جماعة المسامين وامامهم » قلت : فان لم يكن امام ولا جماعة ؟ قال « فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة

ونقص ورد لازماً ومتعدياً ، يقال : نقص الشيء ؛ ونقصته من حقه شيئاً » وذلك ظاهر في لفظي مسلم .

(١) في سياق الحديث موضعان هما محل النظر أحدهما قوله « لولاة الامر » ليس هذا اللفظ من الحديث . وهو قد كتب على هامش الاصل الذي نقلت عنه النسخة التي نطبع عنها وكتب تحته « صح » وهذه أهوامش قد تكون للتفسير ؛ قال الخطابي : يريد طاعة من ولاء الامام عليكم وان كان عبداً حبشياً ، ولم يرد بذلك ان يكون الامام عبداً حبشياً ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « الأئمة من قريش » وقد يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يصح في الوجود كقوله صلى الله عليه وسلم « من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة » وقدر مفحص القطاة لا يكون مسجداً للشخص آدمي ، ونظائر هذا في الكلام كثيرة اهـ

والثاني قوله « فان من يعيش » والرواية « فانه من يعيش » فمن شرطية قطعاً فإذا صحح هذا كان لفظ المصنف موافقاً لرواية ابى داود . والنسخة المشهورة من سنن ابى داود : فقال قائل يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع . ووجد في نسخة أخرى كأن هذا وأورد الحديث في المصابيح والمشكاة . وفيه (فقال رجل) بدل فقال قائل . وقال

حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » وخرجه البخاري على نحو آخر (١) وفي حديث الصحيفة « المدينة حرم ما بين غير إلى ثور (٢) من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً » وهذا الحديث في سياق العموم فيشمل كل حدث أحدث فيها مما ينافي الشرع . والبدع من أقبح الحديث . وقد استدل به مالك في مسألة تأتي في موضعها بحول الله . وهو وإن كان مختصاً بالمدينة فغيرها أيضاً يدخل في المعنى .

وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة : فقال « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لأحقون » الحديث - إلى أن قال فيه « فليبدأن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال ، أناديهم : ألا هلم ! ألا هلم ! ألا هلم ! فيقال : انهم قد بدلوا بعدك . فأقول : فسحقاً ! فسحقاً ! فسحقاً » حمله جماعة من العلماء على أنهم أهل البدع ، وحمله آخرون على المرتدين عن الإسلام . والذي يدل على الأول ماخرجه خيشمة بن سليمان عن يزيد الرقاشي قال : سألت أنس ابن مالك فقلت : أن هاهنا قوما يشهدون علينا بالكفر والشرك ، ويكذبون بالحوض والشفاعة ، فهل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ؟ قال : نعم ! سمعت رسول الله ﷺ يقول « بين العبد والكفر - أو الشرك - ترك الصلاة ، فإذا تركها فقد أشرك . وحوضي كما بين أيلة إلى مسكة أباريقه كمنجوم السماء - أو قال : تعدد نجوم السماء - له ميزابان من الجنة ، كما نصب أمداه ، من شرب منه شربة لم يظم بعدها أبداً ، وسيرده أقوام ذابلة شفاههم فلا يطعمون منه قطرة واحدة . من كذب به اليوم لم يصب منه الشراب

في عزوه : (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه إلا أنها لم يذكر الصلاة)

(١) الحديث في الصحيحين وحذف المصنف أوله

(٢) غير وثور اسمان جليلين ، وقد قالوا في وصف الثاني أنه وراء أحد إلى الشمال وأنه مدور يضرب إلى الحمرة .

يومئذ « فهذا الحديث على انهم من أهل القبلة . فنسبتهم أدل الاسلام الى الكفر من أوصاف الخوارج ، والتكذيب بالحوض من أوصاف أهل الاعتزال وغيرهم . مع ما في حديث الموطأ من قول النبي ﷺ « ألا هلم » لانه عرفهم بالغرة والتججيل الذي جعله من خصائص أمته ، والا فلو لم يكونوا من الأمة لم يعرفهم بالعلامة المذكورة .

وصح من حديث ابن عباس رضى الله عنه قال : قام فينا رسول الله ﷺ بالموعظة فقال « انكم محشورون الى الله حمأة عرأة غرلا (كَأَ بَدَأْنَا أُوْلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ) - قال - أول من يكى يوم القيامة ابراهيم ، وانه يستدعى برجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول كما قال العبد الصالح (وكنتم عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد ») **إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ، وَإِنْ تَنْفَرْتُمْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ أَمْرٌ يُرْكَبُ الْحَكِيمُ**) فيقال : هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم »

ويحتمل هذا الحديث أن يراد به أهل البدع كحديث الموطأ ويحتمل أن يراد به من ارتد بعد النبي ﷺ

وفي الترمذي عن ابى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « تفرقت اليهود على احدى وسبعين فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفرق أمي على ثلاث وسبعين فرقة » حسن صحيح .

وفي الحديث روايات أخر سيأتي ذكرها والكلام عليها ان شاء الله . ولكن الفرق فيها عند أكثر العلماء فرق أهل البدع . وفي الصحيح انه ﷺ قال « ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » وهو آت على وجوه كثيرة في البخارى وغيره

وفي مسلم عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال « من سره أن يلقي الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن » فان الله عز وجل شرع لنبيكم

ﷺ سنن الهدى ، وانهم من سنن الهدى ، ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم ﷺ لضلتم . الحديث . فتأملوا كيف جعل ترك السنة ضلالة ، وفي رواية « لو تركتم سنة نبيكم ﷺ لكفرتم » وهو أشد في التحذير

وفيه أن النبي ﷺ قال : « أني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور - وفي رواية فيه الهدى - من استمسك به وأخذ به كان على الهدى . ومن أخطأ ضل . وفي رواية - من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة »

ومما جاء في هذا الباب أيضاً ما خرج ابن وضاح ونحوه لابن وهب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « سيكون في أمي دجالون كذابون يأتونكم ببديع من الحديث لم تسمعه أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم إياهم لا يفتنونكم »

وفي الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال « من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدى فإن له من الاجر مثل أجر من عمل بها من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضى الله ورسوله كان عليه مثل وزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً » حديث حسن

ولابن وضاح وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها « من أتى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان علي هدم الاسلام »

وعن الحسن أن رسول الله ﷺ قال « إن أحببت ألا توقف على الصراط طرفة عين حتى تدخل الجنة فلا تحدث في دين الله حديثاً برأيك »

وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « من اقتدى بي فهو مني ومن رغب عن سنتي فليس مني »

وخرج الطحاوي أن النبي ﷺ قال « سنة ألعنهم لعنهم الله وكل نبي مجاب الزائد في دين الله ، والمكذب بقدر الله ، والمتسلط بالجبروت يذل به من أعز الله ويعز به من أذل الله ، والتارك لسنتي ، والمستحل لحرم الله ، والمستحل من عتري ما حرم الله »

وفي رواية أبي بكر بن ثابت الخطيب «سنة لعنهم الله ولعنتهم» وفيه «والراغب عن سنتي الى بدعة»

وفي الطحاوي أن رسول الله ﷺ قال «ان لكل عابد شرة» (١) ولكل شرة فترة، فاما الى سنة واما الى بدعة، فمن كانت فترته الى سنتي فقد اهتدى، ومن كانت فترته الى غير ذلك فقد هلك،

وفي معجم البهوي عن مجاهد قال: دخلت أنا وأبو يحيى ابن جملة علي رجل من الانصار من أصحاب رسول الله ﷺ قال: ذكروا عند رسول الله ﷺ مولاة لبني عبد المطاب فقالوا: انها قامت الليل وصامت النهار (٢) فقال رسول الله ﷺ «لكني أنا وأصلي، وأصوم وأفطر، فمن اقتدي بي فهو مني، ومن رغب عن سنتي فليس مني، ان لكل عامل شرة ثم فترة فمن كانت فترته الى بدعة فقد ضل، ومن كانت فترته الى سنة فقد اهتدى»

وعن وائل عن عبد الله عن أبي عبد الله انه قال «ان أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبيا أو قتله نبي، وأمام ضلالة وممثل من المسلمين»

وفي متقى حديث خزيمة عن سليمان عن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال «سيكون من بعدى امرأء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فيحدثون البدعة» قال عبد الله بن مسعود: فكيف أصنع اذا أدركتهم؟ قال «تسألني يا ابن أم عبد الله كيف تصنع؟ لا طاعة لمن عصى الله»

وفي الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ «من أكل

(١) الحديث رواه البيهقي مثل هذا السياق عن عبد الله بن عمرو مرفوعا؛ ووضع الجلال بجانبه في الجامع الصغير علامة الصحة. وأوله «ان لكل عمل شرة» وفي الصفحة التالية من حديث آخر «ان لكل عامل شرة» انسخ وما أرى لفظ عابد في حديث الطحاوي الاخرقا. وروى الترمذي من حديث أبي هريرة الجليلين في أوله، وبقية في معنى آخر لا شاهد فيه على ما هنا (٢) وفي نسخة ذكرت في هامش الاصل: قائمة الليل وصائمة النهار وهي الظاهر لأن التعبير بالماضي يصدق بمرة واحدة ولا مخالفة في ذلك للسنة وإنما المخالف لها من يكون هذا دأبه وصفته لأنه غلو في الدين واضاعة للحقوق.

طيباً وعمل في سنة وأمن الناس بوائقه دخل الجنة» فقال رجل : يا رسول الله ! إن هذا اليوم في الناس لكثير قال «وسيمكون في قرون بعدى» حديث غريب
وفي كتاب الطحاوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال
«كيف بكم وبزمان - أوقال : يوشك أن يأتي زمان - يغربل الناس فيه غربلة ،
وتبقي حشالة من الناس قد مرجت (١) عهودهم وأماناتهم ، اختلفوا فصارت هكذا»
- وشبك بين أصابعه - قالوا : وكيف بنا يا رسول الله ؟ قال : «تأخذون بما تعرفون ،
وتذرون ما تنكرون ، وتقبلون على أمر خاصتكم ، وتذرون أمر عامتكم»
وخرج ابن وهب مرسل أن رسول الله ﷺ قال «إياكم والشعاب ؟» قالوا
وما الشعاب يا رسول الله ؟ قال «الاهواء»

وخرج أيضاً «أن الله ليدخل العبد الجنة بالسنة يتمسك بها» وفي كتاب السنة
للأجري من طريق الوليد بن مسلم عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ
«إذا حدث في أمي البدع ! وشتم أصحابي ، فليظهر العالم علمه ، فمن لم يفعل فعليه لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين»

قال عبد الله بن الحسن فقلت للوليد بن مسلم : ما اظهار العلم ؟ قال : اظهار
السنة . والاحاديث كثيرة

وليعلم الموفق أن بعض ما ذكر من الاحاديث يقصر عن رتبة الصحيح وإنما
أتى بها عملاً بما أصالة المحدثون في أحاديث الترغيب والترهيب . إذ قد ثبت ذم
البدع وأهلها بالدليل القاطع القرآني والدليل السني الصحيح ، فما زيد من غيره فلا
حرج في الايمان به إن شاء الله .

فصل

الوجه الثالث من النقل ما جاء عن الساف الصالح من الصحابة والتابعين رضي

(١) مرجت بالراء وفي أصل نسختنا بالزاي وهو تصحيف . قال ابن الاثير في النهاية :
مرجت عهودهم اختلطت . أي اضطربت وفسدت

الله عنهم في ذم البدع وأهلها وهو كثير

فما جاء عن الصحابة ما صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب الناس فقال: أيها الناس! قد سئلت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على الواضحة، إلا أن تضلوا بالناس يمينا وشمالا. وصفق باحدى يديه على الاخرى. ثم قال: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم - أن يقول قائل: لا نجد حديثا في كتاب الله. فقد رجم رسول الله ﷺ ورجلنا - الى آخر الحديث.

وفي الصحيح عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: يامعشر القراء استقيموا فقد سبقتم سبقا بعيدا، وإن (١) أخذتم يمينا وشمالا لقد ضللتكم ضلالا بعيدا

وروي عنه من طريق آخر أنه كان يدخل المسجد فيقف على الخلق فيقول: يامعشر القراء اسلكوا الطريق فلن يسلكتموها لقد سبقتم سبقا بعيدا، ولئن أخذتم يمينا وشمالا لقد ضللتكم ضلالا بعيدا. وفي رواية ابن المبارك. فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا - الحديث

وعنه أيضا: أخوف ما أخاف على الناس اثنان: أن يؤثر ما يرون على ما يعلمون، وأن يضلوا وهم لا يشعرون: قال سفيان: وهو صاحب البدعة.

وعنه أيضا: أنه أخذ حجرتين فوضع أحدهما على الاخر ثم قال لأصحابه: هل ترون ما بين هذين الحجرتين من النور؟ قالوا: يا أبا عبد الله ما نرى بينهما من النور الا قليلا. قال: والذي نفسي بيده لتظهرن البدع حتي لا يرى من الحق الا قدر ما بين هذين الحجرتين من النور، والله لتمشون البدع حتي اذا ترك منها شيء قالوا: تركت السنة.

وعنه أنه قال: أول ما تفقدون من دينكم الأمانة، واخر ما تفقدون الصلاة. ولتنقضن عرى الاسلام عروة عروة وليطئن نساءكم وبن (٢) حيض، وتسلكن

(١) الظاهر ان الاصل «لئن» كالرواية التي بعد هذه

(٢) هكذا رسمت هذه الكلمة في الاصل؟ ويجوز ان يكون أصلها «وهن» ويكون لفظ حيض بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة جمع حائض. وفي هامش الاصل [نساؤكم حيض] ويظهر ان في الاثر تحريفا آخر

طريق من كان قبلكم حذوا القنطرة بالقنطرة ، وحذوا النعل بالنعل ، لا تخطئون طريقهم ولا تخطئوا بكم ، وحتى تبقى فرقتان من فرق كثيرة تقول احداهما : ما بال الصلوات الخمس ؟ لقد ضل من كان قبلنا ، انما قال الله (اقم الصلاة طر في النهار وزلفاً من الليل) لا تصلون إلا ثلاثاً . وتقول الأخرى : انما المؤمنون بالله كايان الملائكة ما فيها كافر ولا منافق . حق على الله ان يحشرهما مع لدجال .

وهذا المعنى موافق لما ثبت من حديث أبي رافع عن النبي ﷺ أنه قال « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » (١) فان السنة جاءت مفسرة للكتاب فمن أخذ بالكتاب من غير معرفة بالسنة زل عن الكتاب كما زل عن السنة . فلذلك يقول القائل : لقد ضل من كان قبلنا اني آخره وهذا الآثار عن حذيفة من تخريج ابن وضاح .

وخرج أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال : اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كفيتم .

وخرج عنه ابن وهب أيضاً انه قال : عليكم بالعلم قبل أن يقبض ، وقبضه بذهاب أهله . عليكم بالعلم فان أحدكم لا يدري متى يفتقر الى ما عنده . وستجدون أقواما يزعمون انهم يدعون الى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم ، فعليكم بالعلم وإياكم والتبدع والتقطع والتعمق وعليكم بالعتيق .

وعنه أيضاً : ليس عام الا والذي بعده شر منه . لا أقول : عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ولكن ذهاب علمائكم وخياركم . ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الاسلام ويثلم .

وقال أيضاً كيف أنتم اذا ألبستم فتنه يهرم فيها الكبير وينشأ فيها الصغير ، تجرى على الناس بحدوثها سنة اذا غيرت قيل : هذا منكر . وقال أيضاً أيها الناس ! لا تبتدعوا ولا تنطأوا ولا تعمقوا ، وعلمكم بالعتيق

(١) هذا آخر الحديث ، وفي الأصل [لألفين] وهو غلط كما تراء في السنن . رواد احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي في دلائل النبوة

خذوا ما تعرفون ودعوا ما تنكرون .

وعنه أيضا : القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة .

وقد روي معناه مرفوعا الى النبي ﷺ « عمل قليل في سنة ، خير من عمل كثير في بدعة »

وعنه أيضا أخرجه قاسم بن أصبغ انه قال « أشد الناس عذابا يوم القيامة امام ضال يضل الناس بغير ما أنزل الله ومصور ، ورجل قتل نبيا أو قتله نبي »

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال : لست تاركان شيئا كان رسول الله ﷺ يعمل به الا عملت به ، اني اخشى ان تركت شيئا من أمره ان ازيغ .

خرج ابن المبارك عن ابن عمر بن الخطاب ان يزيد بن ابي سفيان يا كل ألوان العظام ، فقال عمر لمولي له - يقال له يرفأ - : اذا علمت انه قد حضر عشاؤه فأعلمني فلما حضر عشاؤه أعلمه ، فاتاه عمر فسلم عليه فاستأذن فأذن له فدخل ، فقرب عشاءه فجاء بثريد لحم فأكل عمر معه منها ، ثم قرب شواء فبسط يزيد يده ، وكف عمر يده ثم قال : (١) والله يا يزيد بن ابي سفيان ، أطعام بعد اطعام ؟ والذي نفس عمر بيده لئن خالفتهم عن سنتهم ليخالفن بكم عن طريقهم .

وعن ابن عمر : صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر .

وخرج الآجري عن السائب بن يزيد قال : أتى عمر بن الخطاب فقالوا : يا أمير المؤمنين إنا لقينا رجلا يسأل عن تأويل القرآن . فقال : اللهم أمكني منه قال فبينما عمر ذات يوم يغدي الناس اذ جاءه عليه ثياب وعمامة فتغدى حتى اذا فرغ قال : يا أمير المؤمنين ! (والذاريات ذرونا فالحاملات وقرأ) فقال عمر : أنت ، هو ؟ فقام اليه محسرا عن ذراعيه فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته . فقال : والذي نفسي بيده لو وجدتكم مخلوقا لضربت رأسك ، ألبسوه ثيابه واحملوه على قتب ثم اخرجوه حتى تقدموا به بلاده ، ثم ليتم خطيبا ثم ليقل : ان صديغا (٢) طلب العلم فأخطأ ، فلم يزل وضيعا في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه

(١) لا يظهر معنى القسم هنا

(٢) صبيغ بوزن عظيم بن عسل - بكسر أوله - اول اسمه صاد مهملة وآخره غين

وخرج ابن المبارك وغيره عن أبي بن كعب انه قال : عليكم بالسبيل والسنة ، فانه
ما على الارض من عبد على السبيل والسنة ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله
فيعذبه الله أبدا . وما على الارض من عبد على السبيل والسنة ذكر الله في نفسه فاقشعر
جلده من خشية الله الا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي كذلك اذا (١)
أصابها ريح شديدة فتحات عنها ورقها إلا حط الله عنه خطاياها كاتحات عن الشجرة
ورقها . فان اقتصادا في سبيل الله وسنة خير من اجتهد في خلاف سبيل وسنة ، وانظروا
ان يكون عملكم ان كان اجتهدا واقتصادا ان يكون على منهاج الانبياء وسنتهم .
وخرج ابن وضاح عن ابن عباس قال : ما يأتي على الناس من عام الا أحدثوا
فيه بدعة وأماوا سنة ، حتى نحيا البدع وموت السن .

وعنه انه قال : عليكم بالاستفاضة والأثر وإياكم والبدع !
وخرج ابن وهب عنه أيضا قال : من أحدث رأيا ليس في كتاب الله ولم تمض
به سنة من رسول الله ﷺ لم يدر ما هو عليه اذا لقي الله عز وجل .
وخرج ابو داود وغيره عن معاذ بن جبل رضى الله عنه انه قال يوما : إن من
ورائكم فتنا يكثُر فيها المال ، ويفتح فيه القرآن . حتي يأخذه المؤمن والمنافق ،

معجزة . ذكره الحافظ في رجال القسم الثالث من الاصابة وقال : (له ادراك) وبين انه كان
يسأل عن متشابه القرآن . وأشار الى الروايات في قصته مع عمر في ذلك ، وأكثرها لا
يصح . ولكن لها أصلا صحيحا . وما ذكره المصنف هنا مروي بالمعنى وهو لا يمثل القصة
حق التمثيل . وجهالة القول فيها : انه كان أول من وقع منه الشك ، وتشكيك الناس في
متشابه القرآن ابتغاء تأويله ؛ وكان قد كثر الداخلون في الاسلام من الشعوب المختلفة
فخشي عمر الفتنة على الجاهلين فأدبه وابعده الى البصرة ونهى الناس عن مجالسته ومكالمته
وروى انه بعد مدة جاء ابا موسى عامل البصرة فحلف له انه ما عاد يجد في نفسه شيئا
مما كان يجده فكتب الى عمر : فكتب اليه : خل بينه وبين الناس . وهذه رواية ابن سبره
التي فيها انه سأل عمر عن الذاريات وهو ضعيف والراوى عنه اضعف منه . وروى الدارمي
أن ابا موسى كتب الى عمر انه صلح حاله فعفى عنه .

والرجل ، والمرأة ، والصغير والكبير ، والعبد والحر ، فيوشك قائل أن يقول :
ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن ؟ ما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره . وإياكم
وما ابتدع فإن ما ابتدع ضلالة ، وأحذركم زيغة الحكيم فإن الشيطان قد يقول كلمة
الضلالة على لسان الحكيم ، وقد يقول المنافق كلمة الحق . قال الراوى قلت لمعاذ :
وما يدريني يرحمك الله (١) أن الحكيم قد يقول كلمة ضلالة ، وإن المنافق قد يقول
كلمة الحق ؟ قال : بلى ! اجتنب من كلام الحكيم غير المشتهرات التي يقال فيها ما
هذه ؟ ولا يثنيك ذلك عنه فإنه لعلمه أن تراجع ، وتلق الحق إذا سمعته فإن
على الحق نورا

وفي رواية مكان المشتهرات «المشتبهات» وفسر بأنه ما تشابه عليك من قول
حتى يقال : ما أراد بهذه الكلمة ؟ ويريد — والله أعلم — ما لم يشتمل ظاهره على
مقتضى السنة حتى تنسكه القلوب ويقول الناس : ما هذه ؟ وذلك راجع إلى ما يتخذ
من زلة العالم حسبا يأتي بحول الله

ومما جاء عن بعد الصحابة رضي الله عنهم ما ذكر ابن وضاح عن الحسن قال :
صاحب البدعة لا يزداد اجتهادا صياما وصلاة ، إلا ازداد من الله بعدا .
وخرج ابن وهب عن أبي أدريس الخولاني أنه قال : لأن أرى في المسجد نارا
لأستطيع أطفائها ، أحب إلى من أن أرى فيه بدعة لأستطيع تغييرها .
وعن الفضيل بن عياض : اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين ، وإياك
وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين
وعن الحسن : لا تجالس صاحب هوى فيقذف في قلبك ما تتبعه عليه فتهلك ،
أو تخالفه فيعرض قلبك

وعنه أيضا في قول الله تعالى (كَتَبَ عَلَيكُمْ الْأَصْيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) قال : كتب الله صيام رمضان على أهل الإسلام كما كتبه على

(١) في سنن أبي داود « ما يدريني » بدون واو . وفي نسخة منها « رحمك الله » بالماضي

من كان قبلهم . فأما اليهود فرفضوه ، وأما النصاري فشق عليهم الصوم فزادوا فيه
عشرا وأخروه الى أخف ما يكون عليهم فيه الصوم من الازمنة . فكان الحسن إذا
حدث بهذا الحديث : قال عمل قليل في سنة خير من كثير في بدعة

وعن أبي قلابة . لا تجالسوا أهل الاهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن ان يغمسوكم
في ضلالتهم ويلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون . قال أيوب : وكان والله من الفقهاء
ذوى الالباب .

وعنه أيضا انه كان يقول : ان أهل الاهواء أهل ضلالة ولا أرى مصيرهم الا
الى النار .

وعن الحسن لا تجالس صاحب بدعة فإنه يمرض قلبك .

وعن أيوب السخيتاني انه كان يقول : ما زداد صاحب بدعة اجتهادا الا ازداد
من الله بعدا .

وعن أبي قلابة : ما ابتدع رجل بدعة الا استحل السيف

وكان أيوب يسمى أصحاب البدع خوارج ويقول : ان الخوارج اختلفوا في
الاسم واجتمعوا على السيف .

وخرج ابن وهب عن سفيان قال : كان رجل فقيه يقول : ما أحب اني هديت
الناس كلهم وأضللت رجلا واحدا .

وخرج عنه انه كان يقول : لا يستقيم قول إلا بعمل ، ولا قول وعمل الا بنية ،
ولا قول ولا عمل ولا نية الا موافقا لسنة

وذكر الأجرى ان ابن سيرين كان يرى أسرع الناس ردة أهل الاهواء .

وعن ابراهيم : ولا تكلموهم اني أخاف أن ترتد قلوبكم .

وعن هشام بن حسان قال : لا يقبل الله من صاحب بدعة صياما ولا صلاة ولا حجا

ولا جهادا ولا عمرة ولا صدقة ولا عتقا ولا صرا ولا عدلا . زاد ابن وهب عنه - وليأتين
على الناس زمان يشبه فيه الحق والباطل ، فاذا كان ذلك لم ينفع فيه دعاء الا كدعاء
الفرق .

وعن يحيى ابن أبي كثير قال . اذا لقيت صاحب بدعة في طريق فخذ في طريق

آخر .

وعن بعض السلف : من جالس صاحب بدعة فزعت منه العصمة و وكل الى نفسه .
وعن المؤمن ابن حوشب انه كان يقول لابنائه : يا عيسى ! أصلح قلبك وأقلل مالك . وكان يقول : والله لأن أرى عيسى في مجالس أصحاب البرابط (١) والاشربة .
والباطل أحب الي من أن أراه يجالس أصحاب الخصومات

قال ابن وضاح : يعنى أهل البدع .
وقال رجال لابي بكر بن عياش : يا أبا بكر ! من السني (٢) لدى اذا ذكرت
الاهواء لم يغضب لشيء منها
وقال يونس بن عبيد : ان الذي نعرض (٣) عليه السنة فيقبلها الغريب ،
وأغرب منه صاحبها .

وعن يحيى بن أبي عمر الشيباني قال : كان يقال يا أبا الله اصاحب بدعة بتوبة (٤) ،
وما انتقل صاحب بدعة الا الى شر منها
وعن ابي العالية : تعلموا الاسلام فاذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه ، وعليكم ،
بالصراط المستقيم فانه الاسلام ، ولا تحرفوا (٥) يمينا ولا شمالا وعليكم بسنة نبيكم ،
وما كان عليه أصحابه من قبل أن يقتلوا صاحبهم ، ومن قبل أن يفعلوا الذي
فعلوا . قد قرأنا القرآن من قبل أن يقتلوا صاحبهم ومن قبل أن يفعلوا الذي فعلوا .

(١) قوله البرابط : جمع ربط بوزن جعفر أوله وثالثه باء موحدة وهو المزهرة والعود :
فارسي معرب قيل معناه في الاصل صدر الاز . وفي الاصل الذي عندنا البرابطون قبل
الطاء وهو تصحيف ظاهر

(٢) الظاهر ان هذا آخر السؤال وانه حذف بعده لفظ «قال»
(٣) كذا في الاصل ولعله « تعرض » بالياء (٤) كذا في الاصل . وابي يتعدى بنفسه
لا بالياء . ويقال فلان يابى الضيم وأبى على كذا . « ولا ياب كاتب ان يكتب » فاما
ان تكون الباء زائدة واما أن تكون معلقة بكلام سقط من النسخ (٥) الظاهر ان
تحرفوا بتشديد الراء وأصله تتحرفوا بتائين حذفتم احدهما للتخفيف وهو قياس .
والتحرف الميل الى الحرف وهو الطرف ، ومنه قوله تعالى (الا متحرفاً لقتال)

عواياكم وهذه الاهواء ، التي تلقى بين الناس العدواة والبغضاء فحدث الحسن بذلك فقال رحمه الله صدق ونصح . خرج ابن وضاح وغيره .
وكان مالك كثيراً ما ينشد :

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع
وعن مقاتل بن حيان قال : أهل هذه الاهواء آفة أمة محمد ﷺ ، انهم
يذكرون النبي ﷺ وأهل بيته فيمتصيدون بهذا الذكر الحسن الجهاش من الناس
فيقتدفون بهم في المهالك ، فما أشبههم بمن يسقي الصبر باسم العسل ، ومن يسقي
السم القاتل باسم الترياق ! فأبصرهم فانك ان لا تكن أصبحت في بحر الماء ، فقد
أصبحت في بحر الاهواء الذي هو أعمق غورا وأشد اضطرابا ، وأكثر صواعق
وأبعد مذهباً من البحر وما فيه ، ففألك مطيتك التي تقطع بها سفر الضلال تباع السنة .
وعن ابن المبارك قال : اعلم أي أخى ! ان الموت كرامة لكل مسلم لقي الله
على السنة ، فانا لله وانا اليه راجعون ، فإلى الله نشكو وحشتنا وذهاب الإخوان ،
وقلة الاعوان ، وظهور البدع . وإلى الله نشكو عظيم ما حل بهذه الامة من ذهاب
العلماء وأهل السنة ، وظهور البدع .

وكان إبراهيم التيمي يقول اللهم اعصمني بدينك وبسنة نبيك من الاختلاف
في الحق ، ومن اتباع الهوى ، ومن سبل الضلالة ، ومن شبهات الأمور ، ومن
الزيف والخصومات .

وعن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله كان يكتب في كتبه : إني أحذركم ما مالت
إليه الاهواء والزيف البعيدة

ولما بايعه الناس صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس ! انه
ليس بعد نبيكم نبي ، ولا بعد كتابكم كتاب ، ولا بعد سنتكم سنة ، ولا بعد أمتكم
أمة ، ألا وان الحلال ما أحل الله في كتابه على لسان نبيه حلال الى يوم القيامة ،
ألا وان الحرام ما حرم الله في كتابه على لسان نبيه حرام الى يوم القيامة . ألا
واني لست بمبتدع ولا كفي متبع ، ألا واني لست بقاض (١) ولا كفي منفذ ، ألا

(١) المراد بالقاضي صاحب الحق بالقضاء الذي هو وضع الاحكام الشرعية لا الحكم

وانى لست بخازن ولكنى أضع حيث امرت الا وانى لست بخيركم ولكنى أثقلكم
حملا . ألا ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . ثم . نزل .

وفيه قال عروة بن أذينة عن أذينة يرثيه بها :

وأحييت في الاسلام علما وسنة

ولم تبدع حكما من الحكم أضجعا (١)

ففى كل يوم كنت تهدم بدعة

وتبنى لنا من سنة ما تهدما

ومن كلامه الذى عني به ويحفظه العلماء وكان يُعجب مالكا جدا ، وهو أن
قال : سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننا الاخذ بها تصديق
لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، ليس لاحد تغييرها ولا
تبديلها ولا النظر في شئ خالفها . من عمل بها مهتدا ، ومن انتصر بها منصور ،
ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين ، وولاه الله ما تولى ، واصلاه جهنم وساءت
مصيرا .

وبحق (٢) وكان يعجبهم فانه كلام مختصر جمع أصولا حسنة من السنة : منها
ما نحن فيه لان قوله ليس لاحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شئ من خالفها ،
قطع لمادة الابتداع جملة . وقوله : من عمل بها مهتدا — الى آخر الكلام ، مدح

بها ، فهو لا يريد أنه لا يحكم بين الناس وانما ينفذ ما يحكم به غيره كما يفهم الناس الآن من
القضاء والتنفيذ . وانما يريد انه ليس هو الشارع ولكنه منفذ الشرع بالحكم به . فهذا
من التفصيل لقوله انه متبع غير مبتدع . وقد ابتدع غيره من الملوك الظالمين وشرعوا
لناس من الاحكام ما لم يأذن به الله

(١) كذا فى الاصل وهو غلط ظاهر ولعل أصله [أضجعا] أى اسود حالك السواد
لان هذا أقرب السكلم فى الصورة من [أضجعا] وموافق فى المعنى لوصفهم البدعة
بالسوداء ، والسنة بالبيضاء والغراء

(٢) وفى نسخة أخرى [ولحق] كتب ذلك فى هامش الاصل ومعنى الاولى ان اعجابهم
به كان بحق ومعنى الثانية ان هذا الذى أعجبهم هو عين الحق

لمتبع السنة ودم لمن خالفها بالدليل الدال على ذلك ، وهو قول الله سبحانه (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) ومنها ما سنه ولادة الأمر من بعد النبي ﷺ فهو سنة لا بدعة فيه ألبتة ، وإن لم يعلم في كتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ نص عليه على الخصوص . فقد جاء ما يدل عليه في الجملة ، وذلك نص حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه حيث قال فيه : فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين والمهديين ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور » فقرن عليه السلام — كما ترى — سنة الخلفاء الراشدين بسنته وإن من اتباع سنته اتباع سنتهم ، وإن المحدثات خلاف ذلك ليست منها في شيء . لأنهم رضي الله عنهم فياسنوه . إمامتبعون السنة نبينهم عليه السلام نفسيا ، وأمامتبعون لما فهموا من سنته ﷺ في الجملة والتفصيل على وجه يخفي على غيرهم مثله ، لا زائد على ذلك . وسيأتي بيانه بحول الله

على أن أبا عبد الله الخا كم نقل عن يحيى بن آدم في قول السلف الصالح : « سنة ابوبكر وعمر رضي الله عنهما » ان المعنى فيه أن يعلم أن النبي ﷺ مات وهو على تلك السنة ، وأنه لا يحتاج مع قول النبي ﷺ الى قول أحد (١) ومقال صحيح في نفسه ، فهو مما يحتمله حديث العرياض رضي الله عنه ، فلا زائد أدا على ما ثبت في السنة النبوية ، إلا أنه قد يخاف أن تكون منسوخة بسنة أخرى ، فافتقر العلماء الى النظر في عمل الخلفاء بعده ، ليعلموا أن ذلك هو الذي مات عليه النبي ﷺ من غير أن يكون له ناسخ ، لأنهم كانوا يأخذون بالاحداث فلاحداث من أمره وعلى هذا المعنى بني مالك ابن أنس في احتجاجه بالعمل ، ورجوعه اليه عند تعارض السنن

ومن الاصول المضمنة في أثر عمر بن عبد العزيز ان سنة ولادة الأمر وعملهم تفسير لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، لقوله : « ألا خذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال اطاعة الله ، وقوة على دين الله » . وهو أصل مقرر في غير هذا الموضع (٢)

(١) كتب في هامش الاصل بازاء قوله هنا « وأنه لا يحتاج » عبارة يظهر أنها نسخة أخرى وهي « وأنه لا يحتاج منها الى قول أحد ومقاله » الخ أي في صحيح نفسه

(٢) هذا الاصل وما تفرع عنه هو المجال الاوسع للخلاف . ومن هذا الخلاف دهيئا

فقد جمع كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله أصولاً حسنة وفوائد مهمة
ومما يعزى لابي الياس الالباني : ثلاث لو كتبت في ظفر لوسعهن ، وفيهن خير
الدنيا والآخرة : اتبع لا ابتدع ، اتضع لا ترتفع ، ومن وزع لا يتسع . والآثار هنا
كثيرة .

فصل

(الوجه الرابع) من النقل ما جاء في ذم البدع وأهلها عن الصوفية المشهورين عند
الناس . وإنما خصصنا هذا الموضع بالذكر وإن كان فيما تقدم من النقل كفاية ، لأن
كثيراً من الجهال يعتقدون فيهم أنهم متساهلون في الانبعاث ، وإن اختراع العبادات
والإزام ما لم يأت في الشرع التزامه مما يقولون به ويعملون عليه ، وحاشاكم من ذلك
أن يعتقدوه أو يقولوا به ، فأول شيء بنوا عليه طريقتهم اتباع السنة واجتناب ما
خالفها حتى زعم مذكرهم ، وحافظ مأخذهم ، وعمود محلتهم ، (أبو القاسم القشيري)
أنهم إنما اقتصروا باسم التصوف أفراداً به عن أهل البدع ، فذكر أن المسلمين بعد
رسول الله ﷺ لم يتسم أفاضلهم في عصرهم باسم علم سوى الصحابة إذ لا فضيلة
فوقها ، ثم سمي من يليهم التابعين ، ورأوا هذا الاسم أشرف الأسماء ، ثم قيل لمن
بعدهم اتباع التابعين . ثم اختلف الناس وتباينت المراتب ، فقليل لخواص الناس

بالتفرق والابتداع ، ولو عبر المصنف بأولى الأمر : بدل ولاية الأمر ، لكان أولى : موافقة
لتعريف القرآن في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وأصح
تفسير لأولى الأمر ما اعتمده الرازي والنيسابوري من أنهم أهل الحل والعقد ،
واجتهادهم قاصر على الأفضية التي يحتاج الناس إليها في معاملتهم بحسب ما يستحدثون من
أمور دنياهم ، وأما العقائد والعبادات وما في معناها فقد اتبها الله وأكملها لأنها لا تختلف
 باختلاف الزمان والمكان ، فليس لأولى الأمر ولا لغيرهم فيها رأى ولا اجتهد في النقص
منها ولا الزيادة فيها ، وإنما الواجب محض الاتباع

ممن له شدة عناية في الدين (١) الزهاد والعباد . قل : نعم ظهرت البدع وادّعى كل فريق ان فيهم زهادا وعبادا فانفردوا خواص أهل السنة المراعون أنفسهم مع الله الحافظون قلوبهم عن الغفلة باسم التصوف . هذا معنى كلامه ، فقد عده هذا القلب مخصوصاً باتباع السنة ومباينة البدعة . وفي ذلك ما يدل على خلاف ما يعتقده الجهال ومن لا عبرة به من المدعين للعلم .

وفي غرضي ان فسخ الله في المدة وأعانتني بفضله ويسر لي الاسباب ان أخلص في طريقة القوم أمودجا يستدل به على صحتها وجريانها على الطريقة المثلى ، وانه انما داخمتها المفسد وتطرقت اليها البدع من جهة قوم تأخرت أزمانهم عن عهد ذلك السلف الصالح ، وادّعوا الدخول فيها من غير سلوك شرعي ولا فهم لمقاصد أهلها ؟ وتقولوا عليهم ما لم يقولوا به ، حتي صارت في هذا الزمان الاخير كما أنها شريعة أخرى غير ما أتى بها محمد ﷺ . وأعظم من ذلك أنهم يتساهلون في اتباع السنة ، ويرون اختراع العبادات طريقاً للتعبد صحيحاً . وطريقة القوم بريئة من هذا الخطأ بحمد الله .

فقد قال الفضيل بن عياض : من جالس مع صاحب بدعة لم يعط الحكمة .
وقيل لابراهيم بن أدهم : ان الله يقول في كتابه (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) ونحن ندعوه منذ دهر فلا يستجيب لنا ! فقال ماتت قلوبكم في عشرة أشياء : أولها عرفتم الله فلم تؤدوا له . والثاني قرأتم كتاب الله ولم تعملوا به . والثالث ادعيتم حب رسول الله ﷺ وتركتم سنته . والرابع ادعيتم عداوة الشيطان ووافقتموه . والخامس قلتم نحب الجنة وما تعملون لها الى آخر الحكاية .

وقال ذو النون المصري : من علامة لحب لله متابعة حبيب الله ﷺ في أخلاقه وأفعاله وأمره وسنته

وقال : انما دخل الفساد على الخلق من ستة أشياء : الاول ضعف النية بعمل الآخرة . والثاني صارت أبدانهم مهيمّة لشهواتهم . والثالث غلبهم طول الامل مع قصر الأجل . والرابع آثروا رضاء المخلوقين على رضاء الله . والخامس اتبعوا

أهواءهم وندوا سنة نبيهم ﷺ . والسادس جعلوا زلات السلف حجة لأنفسهم ودفنوا أكثر مناقبهم .

وقال لرجل أوصاه : ليكن أثر الأشياء عندك وأحبها إليك احكام ما افترض الله عليك ، واتقاء ما نهاك عنه ، فان ما تعبدك الله به خير لك مما تختاره لنفسك من أعمال البر التي لم تجب عليك ، وأنت ترى أنها أبلغ لك فيما تريد ، كالذي يؤدب نفسه بالفقر والتقال وما أشبه ذلك ، وإنما للممد أن يراعى أبدا ما وجب عليه من فرض يحكمه على تمام حدوده ، وينظر الي ما نهى عنه فيتقيه على احكام ما ينبغي ، فان الذي قطع العباد عن ربهم ، وقطعهم عن أن يذوقوا حلاوة الايمان وأن يبلغوا حقائق الصدق ، وحجب قلوبهم عن النظر الى الآخرة ، وتهاونهم باحكام ما فرض عليهم في قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم وألسنتهم وأيديهم وأرجلهم وبطونهم وفروجهم . ولو وقفوا على هذه الأشياء وأحكموها لأدخل عليهم البر إدخالا تعجز أبدانهم وقلوبهم عن حمل ما رزقهم الله من حسن معونته ، وفوائده كرامته ، ولكن أكثر القراء والنساک حقروا محقرات الذنوب ، وتهاونوا بالقليل مما هم فيه من العيوب ، فحرموا ثواب لذة الصادقين في العاجل .

وقال بشر الحافي : رأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي « يا بشر ! تدري لم رفك الله بين أقرانك ؟ » قلت : لا يا رسول الله ، قل « لا تباعدك سنتي ، وحرمتك للصالحين ، ونصيحتك لإخوانك ، ومحبتك لأصحابي وأهل بيتي ، هو الذي بلغك منازل الابرار . »

وقال يحيى بن ماذ الرازي : اختلاف الناس كلهم يرجع الى ثلاثة أصول ، الكل واحد منها ضد ، فمن سقط عنه وقع في ضده : التوحيد وضده الشرك ، والسنة وضدها البدعة ، والطاعة وضدها المعصية .

وقال أبو بكر الدقاق (١) وكان من أقران الجنيد : كنت مارا في تيه بني

(١) في الأصل الزقاق بالزاي وهو من غلط النساخ حتما

اسرائيل فخطر ببالى أن علم الحقيقة مبين لعلم الشريعة ، فهتف بي هاتف : كل حقيقة لا تتبعها الشريعة فهي كفر .

وقال أبو علي الحسن بن علي الجوزجاني : من علامات السعادة على العبد تيسير الطاعة عليه ؟ وموافقة السنة في أفعاله ، وصحبته لأهل الصلاح ، وحسن أخلاقه مع الإخوان ، وبذل معروفه للخلق ، واهتمامه بالمسلمين ، ومراعاته لأوقاته . وسئل كيف الطريق إلى الله ؟ فقال الطريق إلى الله كثيرة ، وأوضح الطرق وأبعدها عن الشبه اتباع السنة قولاً وفعلاً وعزماً وعقداً ونية ، لأن الله يقول (وَإِنْ تُطِيعُوا تَهْتَدُوا) فقل له : كيف الطريق إلى السنة ؟ فقال مجانبة البدع ، واتباع ما أجمع عليه الصدر الأول من علماء الإسلام ، والتباعد عن مجالس الكلام وأهله ، ولزوم طريقة الاقتداء . وبذلك أمر النبي ﷺ بقوله تعالى (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)

وقال أبو بكر الترمذى : لم يجد أحد تمام المهمة بأوصافها إلا أهل المحبة ، وإنما أخذوا ذلك باتباع (١) السنة ومجانبة البدعة ، فإن محمداً ﷺ كان أعلى أنخلق كلهم همة وأقربهم زلفى

وقال أبو الحسن الوراق (٢) لا يصل العبد إلى الله إلا بالله وبموافقة حبيبه ﷺ في شرائعه . ومن جعل الطريق إلى الوصول في غير الاقتداء يضل من حيث أنه مهتد (٣) وقال : الصديق استقامة الطريق في الدين واتباع السنة في الشرع . وقال : علامة محبة الله متابعة حبيبه ﷺ

ومثله عن إبراهيم القمار قال : علامة محبة الله إثبات طاعته ومتابعة نبيه .

وقال أبو محمد بن عبد الوهاب الثقفى : لا يقبل الله من الأعمال إلا ما كان صواباً ، ومن صوابها إلا ما كان خالصاً ، ومن خالصها إلا ما وافق السنة .

وابراهيم بن شيخان القرميسينى صاحب أبا عبد الله المغربى (٤) وابراهيم الخواص

(١) في الأصل (من اتباع) وعلى هامشه (باتباع) (٢) كتب في هامش الأصل (الدارائى) على أنها نسخة ثانية (٣) فى الأصل مهتدى (٤) كتب فى هامش الأصل بازاء هذه اللفظة (المقرئ)

وكان شديداً على اهل البدع متمسكا بالكتاب والسنة ، لازماً لطريق المشايخ والأئمة ، حتي قال فيه عبدالله بن منازل : ابراهيم بن شيبان حجة الله على الفقراء واهل الآداب والعاملات

وقال ابو بكر بن سعدان وهو من اصحاب الجنيد وغيره : الاعتصام بالله هو الامتناع من الغفلة والمعصية والبدع والضلالات .

وقال ابو عمر الزجاجي وهو من اصحاب الجنيد والثوري وغيرها : كان الناس في الجاهلية يتبعون ما استحسنته عقولهم وطبائعهم ، فجاء النبي ﷺ فردهم الى الشريعة والاتباع ، فالعقل الصحيح الذي يستحسن ما استحسنته الشرع ، ويستقيم ما يستقيحه .

وقيل لاسماعيل بن محمد السلمي جد ابى عبد الرحمن السلمي - ولقى الجنيد وغيره :- ما الذي لا بد للعبد منه ؟ فقال ملازمة العبودية علي السنة ، ودوام المراقبة .

وقال ابو عثمان المغربي التوفسي : هي الوقوف مع الحدود لا يقصر فيها ولا يتعداها . قال الله تعالى (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ)

وقال ابو يزيد البسطامي : عملت في المجاهدة ثلاثين سنة فما وجدت شيئاً اشد من العلم ومتابعته ، ولولا اختلاف العلماء لشقيت . واختلاف العلماء رحمة إلا في تجريد التوحيد ، ومتابعة العلم هي متابعة السنة لا غيرها .

وروى عنه انه قال : قم بنا ننظر الى هذا الرجل الذي قد شهر نفسه بالولاية - وكان رجلاً مقصوداً مشهوراً بالزهد - قال الراوي : فمضينا ، فلما خرج من بيته ودخل المسجد رمى ببصاقة تجاه القبلة ، فانصرف ابو يزيد ولم يسلم عليه ، وقال : هذا غير مأمون على أدب من آداب رسول الله ﷺ فكيف يكون مأموناً على ما يدعيه ؟

وهذا أصل أصله أبو يزيد رحمه الله للقوم : وهو ان الولاية لا تحصل لتارك السنة وإن كان ذلك جهلاً منه ، فما ظنك به اذا كان عاملاً بالبدعة كفاحاً ؟ وقال : هممت أن أسأل الله أن يكفيني مؤنة الأكل ومؤنة النساء ، ثم قلت

كيف يجوز أن أسأل الله هذا؟ ولم يسأله رسول الله ﷺ فلم أسأله؟ ثم إن الله سبحانه كفاني مؤنة النساء حتى لا أبالي استقبلتني امرأة أم حائط .

وقال : لو نظرتم إلى رجل أعطى من الكرامات حتى يرتقي في الهواء فلا تغفروا به حتى تنظروا كيف نجدونه عند الأمر والنهي ، وحفظ الحدود وآداب الشريعة .

وقال سهل التستري : كل فعل يفعله العبد بغير اقتداء طاعة كان أو معصية فهو عيش النفس - يعني باتباع الهوى - وكل فعل يفعله العبد بالافتداء فهو عتاب علي النفس - يعني لانه لا هوى له فيه - واتباع الهوى هو المذموم ، ومقصود القوم تركه البته .

وقال : أصولا سبعة أشياء ، التمسك بكتاب الله ، والافتداء بسنة رسول الله ﷺ ، وأكل الحلال ، وكف الاذى ، واجتناب الآثام ، والتوبة ، وإداء الحقوق . وقال : قد أيس الخلق من هذه الخصال الثلاث : ملازمة التوبة ، ومتابعة السنة ، وترك أذى الخلق . وسئل عن الفتوة فقال : اتباع السنة .

وقال أبو سليمان الداراني : ربما تقع في قلبي النكته من نكته القوم أيلما فلا أقبل منه الا بشاهدين عدلين - الكتاب والسنة

وقال أحمد بن أبي الخوارى : من عمل عملا بلا اتباع سنة فباطل عمله . أبو حفص الحداد : من لم يزن أفعاله وأحواله في كل وقت بالكتاب والسنة ولم يتهم خواطره فلا تعده في ديوان الرجال . وسئل عن البدعة فقال : التعدي في الاحكام ، والنهاون في السنن ، واتباع الآراء والاهواء ، وترك الاتباع والافتداء قال : وما ظهرت حالة عالية الا من ملازمة أمر صحيح

وسئل حمدون القصار : متى يجوز للرجل أن يتكلم على الناس ؟ فقال : اذا تعين عليه أداء فرض من فرائض الله في علمه . أو خاف هلاك انسان في بدعة يرجو أن ينجيه الله منها .

وقال : من نظر في سير السلف عرف تقصيره ، وتخلفه عن درجات الرجال . وهذه والله أعلم إشارة الى المثابرة على الاقتداء بهم فانهم أهل السنة .

وقال أبو القاسم الجنيد لرجل ذكر المعرفة وقال : أهل المعرفة بالله يصلون إلى ترك الحركات من باب البر والتقرب إلى الله . فقال الجنيد : إن هذا قول قوم تكلموا بإسقاط الأعمال عن الله تعالى (١) واليه يرجعون فيها . قال : ولو بقيت ألف عام ، لم أنقص من أعمال البر ذرة ، إلا أن يحال لي دونها .

وقال : الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا على من اقتفى أثر الرسول ﷺ . وقال مذهبننا هذا مقيد بالكتاب والسنة .

وقال : من لم يحفظ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر ، لأن عامنا هذا مقيد بالكتاب والسنة . وقال : هذا مشيد بحديث رسول الله ﷺ .

وقال أبو عثمان الجبري : الصحبة مع الله تعالى بحسن الأدب ودوام الهيبة والمراقبة ، والصحبة مع رسول الله ﷺ باتباع سنته ، ولزوم ظاهر العلم ، والصحبة مع أولياء الله بالاحترام والخدمة . إلى آخر ما قال .

ولما تغير عليه الحال مرق ابنه أبو بكر قيصاً على نفسه ، ففتح أبو عثمان عينيه وقال : خلاف السنة يابني في الظاهر ، علامة رياء في الباطن .

وقال : من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة ، ومن أمر الهوى على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالبدعة . قال الله تعالى (وَأَنْ تَطِيعُوا تَهْتَدُوا)

وقال أبو الحسين النووي : من رأيته يدعى مع الله حالة تخرجه عن حد العلم الشرعي فلا تقرب منه

وقال محمد بن الفضل البلخي : ذهاب الإسلام من أربعة : لا يعملون بما يعلمون ، ويعملون بما لا يعلمون ، ولا يتعلمون ما لا يعلمون ، ويمنعون الناس من التعلم : هذا ما قال ، وهو وصف صوفيتنا اليوم عياذاً بالله .

وقال : أعرفهم بالله أشدهم مجاهدة في أوامره ، وأتبعهم لسنة نبيه .

وقال شاه الكرماني : من غض بصره عن المحارم ، وأمسك نفسه عن الشبهات ، وعمر باطنه بدوام المراقبة ، وظاهره باتباع السنة ، وعود نفسه أكل الحلال ، لم تخط له فحاسة .

(١) قوله عن الله تعالى متعلق بقوله (تكلموا) أي زاعمين أنهم تكلموا بالهام منه

وقال أبو سعيد الخزاز : كل باطن يخالفه ظاهر فهو باطل ،

وقال أبو العباس بن عطاء وهو من اقران الجنيد : من ألزم نفسه آداب الله نور الله قلبه بنور المعرفة ، ولا مقام أشرف من مقام متابعة الحبيب عليه السلام في أوامره وأفعاله وأخلاقه .

وقال أيضا : أعظم الغفلة غفلة العبد عن ربه عز وجل ، وغفلته عن أوامره ، وغفلته عن آداب معاملته .

وقال ابراهيم الخواص : ليس العلم بكثرة الرواية ، وإنما العالم من اتبع العلم واستعمله واقتدى بالسنن وإن كان قليل العلم

وسئل عن العافية فقال : العافية اربعة اشياء ، دين بلا بدعة ، وعمل بلا آفة ، وقلب بلا شغل ، ونفس بلا شهوة .

وقال : الصبر - الثبات على احكام الكتاب والسنة .

وقال بنان الحال - وسئل عن أصل احوال الصوفية فقال - : الثقة بالمضمون ، والقيام بالأوامر ، ومراعاة السر ، والتخلي من الكونين .

وقال ابو حمزة البغدادي : من علم طريق الحق سهل عليه سلوكه ، ولا دليل على الطريق الي الله الا متابعة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم في أحواله وأفعاله وأقواله

وقال أبو إسحاق الرقاشي : علامة محبة الله إيثار طاعته ومتابعة نبيه اه . ودليله قوله تعالى (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) الآية

وقال ممشاد الدينوري : آداب المريد في التزام حرمان المشايخ ، وحرمة الاخوان ، والخروج عن الاسباب ، وحفظ آداب الشرع على نفسه .

وسئل أبو علي الروزباري عن يسمع الملاحى ويقول : هي لي حلال ، لاني قد وصلت الي درجة لا يؤثر في اختلاف الاحوال . فقال : نعم قد وصل ولكن الي سقر

وقال أبو محمد عبد الله بن منازل : لم يضع أحد فريضة من الفرائض الا ابتلاه الله بتضييع السنن ، ولم يتل بتضييع السنن أحد الا يوشك أن يتلى بالبدع .

وقال أبو يعقوب النهرجوري : أفضل الأحوال ما قارن العلم

وقال أبو عمرو بن نجيد : كل حال لا يكون عن نتيجة علم فان ضرره على صاحبه

أكثر من نفعه .

وقال بندار بن الحسين : صحبة أهل البدع تورث الإعراض عن الحق .
وقال أبو بكر الطمستاني : الطريق واضح ، والكتاب والسنة قائم بين أظهرنا ،
وفضل الصحابة معلوم لسبقهم إلى الهجرة ولصحبتهم ، فمن صحب منا الكتاب
والسنة ، وتغرب عن نفسه والخلق ، وهاجر بقلبه إلى الله ، فهو الصادق المصيب .
وقال أبو القاسم النضر أباذي : أصل التصوف ملازمة الكتاب والسنة ، وترك
البدع والأهواء ، وتعظيم حرمة المشايخ ، ورؤية أعذار الخلق ، والمداومة على
الأوراد ، وترك ارتكاب الرخص والتأويلات .

وكلامهم في هذا الباب يطول وقد نقطنا عن جملة ممن اشتهر منهم ينيف على
الأربعين شيخاً ، جميعهم يشير أو يصرح بأن الابتداع ضلال ، والسلوك عليه تيه ،
واستعماله رمي في عمية ، وأنه مناف لطلب النجاة ، وصاحبه غير محفوظ ، وموكل
إلى نفسه ، ومطروود عن نيل الحكمة . وإن الصوفية الذين نسبت إليهم الطريقة
مجمعون على تعظيم الشريعة ، مقيمون على متابعة السنة ، غير مخلصين بشيء من آدابها ،
أبعد الناس عن البدع وأهلها . ولذلك لا نجد منهم من ينسب إلى فرقة من الفرق
الضالة ، ولا من يميل إلى خلاف السنة . وأكثر من ذكر منهم علماء وفقهاء
ومحدثون ، ومن يؤخذ عنه الدين أصولاً وفروعاً . ومن لم يكن كذلك فلا بد له
من أن يكون فقيهاً في دينه بمقدار كفايته

وهم كانوا أهل الحقائق والمواجد والأذواق والأحوال والأسرار التوحيدية .
فهم الحجة لنا على كل من ينتسب إلى طريقهم ولا يجري على منهاجهم ، بل يأتي
ببدع محدثات ، وأهواء متبعات ، وينسبها إليهم ، تأويلاً عليهم . من قول محتمل ،
أو فعل من قضايا الأحوال ، أو استمساكاً بمصاحبة شهد الترع بإلغائها ؛ أو
ما أشبه ذلك . فكثيراً ما ترى المتأخرين ممن ينسب إليهم ، يرتكب من الأعمال
ما أجمع الناس على فساده شرعاً ، ويحتج بحكايات هي قضايا أحوال ، إن صحت
لم يكن فيها حجة ، لوجوه عدة ، ويترك من كلامهم وأحوالهم ما هو واضح في الحق
الصريح ، والاتباع الصحيح ، شأن من اتبع من الأدلة الشرعية ما تشابه منها .

ولما كان أهل التصوف في طريقهم بالنسبة الى اجماعهم على أمر كسائر أهل العلوم في علومهم ، أتيت من كلامهم بما يقوم منه دليل على مدعى (١) السنة وذم البدعة في طريقهم حتى يكون دليلا لنا من جهةهم ، على أهل البدع عموماً ، وعلى المدعين في طريقهم خصوصاً ، وبالله التوفيق .

فصل

(الوجه الخامس) من النقل ما جاء منه في ذم الرأي المذموم ، وهو المبني على غير أس ، والمستند الى غير أصل من كتاب ولا سنة ، لكنه وجه تشريعي فصار نوعاً من الابتداع ، بل هو الجنس فيها ، فان جميع البدع إنما هي رأى على غير أصل ، ولذلك وصف بوصف الضلال . ففى الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « ان الله لا ينتزع العلم من الناس بعد اذ أعطاهموه انتزاعاً ، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يُسْتَفْتَوْنَ فيُفْتَوْنَ برأيهم فيضلون ويضلون (٢) »

فاذا كان كذلك فذم الرأي عائد على البدع بالذم لا محالة .

وخرج ابن المبارك وغيره عن عوف بن مالك الاشجعي قال : قال رسول الله ﷺ « تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون به ما أحل الله ، ويحلون به ما حرم الله »

(١) كتب في الاصل «مدعى» بدون ياء وبازائها في الهامش كلمة (مرعى) على أنها نسخة أخرى

(٢) في الأوراق التي نطبع عنها (فيظلمون ويظلمون) وهو غلط قطعاً لم يرد في شيء من روايات الحديث . ورجعنا الى الاصل الذي نسخت عنه فاذا هي (فيظلون ويظلمون) بغير ميم وسببه أن بعض المغاربة والعراقيين والتجديين كثيرا ما يبدلون الضادطاء والظاء ضادا لقرب مخرجها في نطقهم ، وهو النطق الفصح وهذه الرواية للحديث هي رواية البخاري ، وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال : قالت عائشة : يا ابن أخي ! بلغني أن عبد الله بن عمرو ما بنا الى الحج فאלقه فأسأله فانه قد حل عن النبي ﷺ علما

قال ابن عبد البر : هذا هو القياس على غير اصل ، والكلام في الدين بالتخصيص والظن ، ألا ترى الى قوله في الحديث : يحلون الحرام ويحرمون الحلال ؟ ومعلوم أن الحلال ما في كتاب الله وسنة رسوله تحمي له ، والحرام ما كان (١) في كتاب الله وسنة رسوله تحريمه . فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم ، وقاس برأيه ما خرج منه عن السنة ، فهذا الذي قاس برأيه فضل وأضل ، ومن رد الفروع في علمه الى أصولها فلم يقل برأيه .

وخرج ابن المبارك حديثاً : ان من اشراط الساعة ثلاثاً ، وإحداهن أن يلتمس العلم عند الأصغر ؟ قيل لابن المبارك من الأصغر ؟ قال : الذين يقولون برأيهم . فاما صغير يروى عن كبير فليس بصغير .

وخرج ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : أصبح أهل الرأي أعداء السنن أعييتهم الاحاديث أن يعوها وتفلت منهم (٢) قال سحنون : يعني البدع .

كثيراً ، قال فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن النبي ﷺ فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال : (ان الله لا يرفع العلم من الناس إلا باعاً ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم) ويبقى في الناس رؤوس جهال يقتونهم بغير علم فيضلون ويضلون قال عروة فلما حدثت عائشة بذلك اعظمت ذلك وأكرته . قالت : احديثك انه سمع رسول الله ﷺ يقول هذا ؟ قال عروة نعم . حتى اذا كان عام قابل قالت لي : ان ابن عمرو قد قدم فאלقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم . قال فلقيته فسألته فذكره لي نحو ما حدثني به في المرة الاولى . قال عروة : فلما أخبرتها بذلك قالت : ما احسبه الا قد صدق . أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص . وقال البخاري — وقد روى الرواية الاولى — فقالت عائشة : والله لقد حفظ عبد الله

[١] لفظ كان زائد لم يذكر في كتاب العلم لابن عبد البر ولا رأيناه في الكتب التي

نقلت عنها هذه العبارة كاعلام الموقعين

[٢] هذه الرواية ناقصة وتتمتها [أن يرووها فاشتقوا الرأي] كذا في كتاب العلم ، وفي أعلام الموقعين [فاستبقوها بالرأي] ولا يظن أن الحذف من الاصل لانه لا يبقى لفظ ابن سحنون بعدها معنى ؛ فانه فسر الرأي بالبدع . فاذا لم يذكر الرأي لا يبقى لفظه

وفي رواية : إياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن ، أعيتهم الاحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا .

وفي رواية لابن وهب : ان أصحاب الرأي أعداء السنة ، أعيتهم أن يحفظوها ، وتفلتت منهم أن يعوها ، واستحيوا حين يُسئلوا أن يقولوا : لا نعلم ، فعارضوا السنن برأيهم فأياكم وإياهم .

قال أبو بكر بن أبي داود : أهل الرأي هم أهل البدع .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : من أحدث رأياً ليس في كتاب الله ، ولم تنص به سنة من رسول الله ﷺ ، لم يدر ما هو عليه اذا لقي الله عز وجل .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه : قرأكم يذهبون ويتخذ الناس رؤساء جهالاً يقيسون الامور برأيهم .

وخرج ابن وهب وغيره عن عمر بن الخطاب أنه قال : السنة ما سنده الله ورسوله ، لا تجعلوا حظ الرأي سنة للأمة .

وخرج أيضاً عن هشام بن عروة عن أبيه قال : لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيماً حتى أدرك فيهم المولدون أبناء سبايا الامم ، فآخذوا فيهم بالرأي فأضلوا بني اسرائيل .

وعن الشعبي : انما هلككم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس

وعن الحسن . انما هلك من كان قلبكم حين شعبت بهم السبل ، وحادوا عن الطريق فتركوا الآثار ، وقالوا في الدين برأيهم ، فضلوا وأضلوا .

وعن دراج بن السهم بن أسحق قال : يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحته حتى تعتد شحماً ، ثم يسير عليها في الامصار حتى تعود نقضاً ، يلتمس من يفتيه بسنة قد عمل بها ، فلا يجد الا من يفتيه بالظن .

وقد اختلف العلماء في الرأي المقصود بهذه الاخبار والآثار . فقد قالت طائفة . المراد به رأى أهل البدع المخالفين للسنن ، لكن في الاعتقاد كذهب جهنم وسائر

[يعني البدع] مرجع الا السنن وهو محال . ولهذا الاثر عن عمر وآثار أخرى بمعناه عدة روايات . قال ابن القيم [في اعلام الموقعين] وأسانيد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة

مذاهب أهل الكلام لأنهم استعملوا آراءهم في رد الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ ، بل وفي رد ظواهر القرآن لغير سبب يوجب الرد ، ويقتضى التأويل كما قالوا بنفي الرؤية نفياً للظاهر بالمحتملات ، ونفى عذاب القبر ، ونفى الميزان والصراط . وكذلك ردوا أحاديث الشفاعة والحوض - إلى أشياء يطول ذكرها - وهي المذكورة في كتب الكلام

وقالت طائفة : إنما الرأي المذموم المعيب الرأي المبتدع وما كان مثله من ضروب البدع ، فإن حقائق جميع البدع رجوع إلى الرأي ، وخروج عن الشرع . وهذا هو القول الأظهر . إذ الأدلة المتقدمة لا تقتضي بالقصد الأول من البدع نوعاً دون نوع ، بل ظاهرها تقتضي العموم في كل بدعة حدثت أو تحدث إلى يوم القيامة ، كانت من الأصول أو الفروع ، كما قاله القاضي إسماعيل في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْماً كَأَنَّ النَّارَ كَبُوتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) (بعد ما حكى أنها نزلت في الخوارج . وكان القائل بالتخصيص - والله أعلم - لم يقل به بالقصد الأول - بل أتى بمثال مما تتضمنه الآية ، كالمثال المذكور فإنه موافق لما قال مشتهراً (١) في ذلك الزمان ، فهو أولى ما يمثل به ، ويبقى ما عداه مسكوتاً عن ذكره عند القائل به . ولو سئل عن العموم لقال به . وهكذا كل ما تقدم من الأقوال الخاصة ببعض أهل البدع إنما تحصل على التفسير بحسب الحاجة . ألا ترى أن الآية الأولى من سورة آل عمران إنما نزلت في قصة نصارى نجران ؟ ثم نزلت على الخوارج حسبما تقدم - إلى غير ذلك مما يذكر في التفسير - إنما يحملونه على ما يشمله الموضع بحسب الحاجة الحاضرة لا بحسب ما يقتضيه اللفظ لغة . وهكذا ينبغي أن تفهم أقوال المفسرين المتقدمين ، وهو الأولى لمناصبهم في العلم ، ومراتبهم في فهم الكتاب والسنة . ولهذا المعنى تقرير في غير هذا الموضع .

وقالت طائفة وهم فيما زعم ابن عبد البر جمهور أهل العلم : الرأي المذكور في هذه الآثار هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون ، والاشتغال بحفظ المعضلات والاعلوطات ، ورد الفروع والنوازل بعضها إلى بعض قياساً ، دون

(١) لعل الأصل « لما كان مشتهراً »

ردها الى أصولها والنظر في عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل ، ووفرعت قبل أن تقع ، وتكلم فيها قبل أن تكون ، بالرأى المضارع للظن ، قالوا - لأن في الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبعث على جهلها ، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ، ومن كتاب الله تعالى ومعانيه . واحتجوا على ذلك بأشياء منها أن عمر رضي الله عنه لعن من سأل عما لم يكن ، وما جاء من النهي عن الأغلوطن وهي صعاب المسائل ، وعن كثرة السؤال ، وأنه كره المسائل وعابها ، وإن كثيرا من السلف لم يكن يجيب إلا عما نزل من النوازل دون ما لم ينزل

وهذا القول غير مخالف لما قبله ، لأن من قال به قد منع من الرأي وإن كان غير مذموم ، لأن الاكثار منه ذريعة الى الرأي المذموم ، وهو ترك النظر في السنن اقتصارا على الرأي : وإذا كان كذلك اجتمع مع ما قبله ، فإن من عادة الشرع أنه إذا نهى عن شيء ، وشدد فيه منع ما حواه ، وما دار به ورتع حول حواه . ألا ترى الى قوله عليه السلام « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمورٌ مشبهة » ؟ وكذلك جاء في الشرع أصل سد الذرائع ، وهو منع الجائر لانه يجز الى غير الجائر . وبحسب عظم المفسدة في المنوع يكون اتساع المنع في الذريعة وشدته

وما تقدم من الأدلة يبين لك عظم المفسدة في الابتداع فالحوم حول حواه يتسع جدا ، ولذلك تنصل العلماء من القول بالقياس وإن كان جاريا على الطريقة ، فامتنع جماعة من الفتيا به ، قبل نزول المسئلة ، وحكوا في ذلك حديثا عن النبي ﷺ انه قال : « لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها ، فإنكم إن تفعلوا تشتت بكم الطرق ها هنا وها هنا » وصح نهيه عليه السلام عن كثرة السؤال . وقال « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وحد حدودا فلا تعتدوها ، وعفا عن أشياء رحمة لکم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها » (١) وأحال بها جماعة على الامراء فلم يكونوا يفتون حتى يكون الامير هو الذي يتولى ذلك ، ويسمونها : صوافي الامراء .

(١) نقله النووي في الأربعين عن الدار قطني بلفظ [إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة لکم من غير نسيان فلا تسالوا عنها]

وكان جماعة يفتنون على الخروج عن العهدة ، وانه رأى وليس بعلم ، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه استئثل في السكالة . أقول فيها برأيي ، فان كان صوابا فمن الله ، وان كان خطأ فمني ومن الشيطان » ثم أجاب .

وجاء رجل الى سعيد بن المسيب فسأله عن شيء فأملأه عليه ، ثم سأله عن رأيه فأجابه ، فكتب الرجل ، فقال رجل من حلفاء (١) سعيد : أراك كتب يا أبا محمد رأيك ؟ فقال سعيد للرجل « ناوانيمها » فناوله الصحيفة فخرقها .

وسئل القاسم بن محمد عن شيء فأجاب ، فلما ولي الرجل دعاء فقال له : لا تقل ان القاسم زعم ان هذا هو الحق ، ولكن ان اضطررت اليه عملت به .

وقال مالك بن أنس : قبض رسول الله ﷺ وقد تم هذا الامر واستكمل ، فانما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله ﷺ ولا تتبع الرأي ، فانه متى اتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك فاتبعته ، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته ، أرى هذا لا يتم .

ثم ثبت انه كان يقول برأيه ، ولكن كثيرا ما كان يقول بعد ان يجتهد رأيه في النازلة : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِينَ) ولأجل الخوف على من كان يتعمق فيه لم يزل يذمه ويذم من تعمق فيه . فقد كان ينحى (٢) على أهل العراق لكثرة تصرفهم به في الاحكام . فحكى عنه في ذلك أشياء من أخفها قوله : الاستحسان تسعة أعشار العلم (٣) ولا يكاد المغرق في القياس إلا يفارق السنة .

والآثار المقدمة ليست عند مالك مخصوصة بالرأي في الاعتقاد . فهذه كلها تشديدات في الرأي وان كان جاريا على الاصول ، حذرا من الوقوع في الرأي غير

(١) لعله جلساء

[٢] يقال : أنحنى على فلان باللائمة أو باللوائم . . وأصله أنحنى عليه بالسيف أو السوط اذا أهوى به يريد ضربه به . عدى بالى لانه ضرب من الايقاع كصب عليه السوط . وفي نسخة على هامش الاصل [يلحنى] من لحاه ليا اذا لامه وكذا سبه ، وورد لحاه يلحوه . ولكنه متعدد بنفسه لا بحرف [على] فان صحت الرواية خرجت على التضمين [٣] هذا مدح للاستحسان فهو خلاف ما يقتضيه السياق ، فعمل في الكلام تحريفا

الجاري علي أصل .

ولابن عبد البر هنا كلام كثير كرهنا الاثبات به (١)

والحاصل من جميع ما تقدم أن الرأي المذموم ما بني على الجهل واتباع الهوى
من غير أن يرجع اليه ، وما كان منه ذريعة اليه وان كان في أصله محموداً ، وذلك
راجع الى أصل شرعي . فالأول داخل تحت حد البدعة وتنزل عليه أدلة الذم .
والثاني خارج عنه ولا يكون بدعة أبداً .

فصل

(الوجه السادس) يذكر فيه بعض ما في البدع من لا ووصاف المحذورة، والمعاني
المذمومة ، وأنواع الشؤم ، وهو كالشرح لما تقدم أولاً ، وفيه زيادة بسط وبيان
زائد على ما تقدم في أثناء الأدلة ، فلنتكلم على ما يسع ذكره بحسب الوقت والحال .
فاعلموا أن البدعة لا يقبل معها عبادة من صلاة ولا صيام ولا صدقة ولا غيرها
من القربات . ومجالس صاحبها تنزع منه العصمة ويوكل الى نفسه ، والماشي اليه
وموقره معين على هدم الاسلام ، فما الظن بصاحبها وهو ماعون على لسان الشريعة ،
ويزداد من الله بعبادته بعداً ؟ وهي مظنة إلقاء العداوة والبغضاء ، وممانعة من الشفاعة
المحمدية ، ورافعة للنن التي تقابلها ، وعلى مبتدعيها أثم من عمل بها ، وليس له من
توبة . وتلقى عليه الذلة والغضب من الله ، ويبعد عن حوض رسول الله ﷺ ،
ويخاف عليه أن يكون معدوداً في الكفار الخارجين عن الملة ، وسوء الخاتمة عند
الخروج من الدنيا ، ويسود وجهه في الآخرة ، ويعذب بنار جهنم ، وقد تبرأ منه
رسول الله ﷺ ، وتبرأ منه المسلمون ، ويخاف عليه الفتنة في الدنيا زيادة الى
عذاب الآخرة .

فأما ان البدعة لا يقبل معها عمل ، فقد روى عن الازاعي أنه قال : كان
بعض أهل العلم يقول : لا يقبل الله من ذى بدعة صلاة ولا صياماً ولا صدقة

[١] لعله يريد بهذا ذكر انحاء أهل الحديث على أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولا جهاداً ولا حجاً ولا عمرة ولا صرفاً ولا عدلاً .

وفما كتب به أسد بن موسى : وإياك أن يكون لك من البدع أخ أو جليس أو صاحب ، فإنه جاء الآخر « من جالس صاحب بدعة نزعته منه العصمة ووكّل إلى نفسه ، ومن مشى إلى صاحب بدعة مشى إلى هدم الإسلام » وجاء : ما من إليه بعد من دون الله أبغض إلى الله من صاحب هوى . ووقعت اللعنة من رسول الله ﷺ على أهل البدع ، وإن الله لا يقبل منهم صرفاً ولا عدلاً ، ولا فريضة ولا تطوعاً ، وكما ازدادوا اجتهداً - صوماً وصلاة - ازدادوا من الله بعداً . فإرفض مجالستهم وأذلهم وأبعدهم ، كما أبعدهم وأذلهم رسول الله ﷺ وأئمة الهدى بعده . وكان أيوب السخيتاني يقول : ما ازداد صاحب بدعة اجتهداً إلا ازداد من الله بعداً .

وقال هشام بن حسان : لا يقبل الله من صاحب بدعة صلاة ولا صياماً ولا زكاة ولا حجاً ولا جهاداً ولا عمرة ولا صدقة ولا عنقاً ولا صرفاً ولا عدلاً . وخرج ابن وهب عن عبد الله بن عمر قال : من كان يزعم أن مع الله قاضياً أو رازقاً أو يملك لنفسه ضرراً أو نفعاً أو موتاً أو حياة أو نشوراً ، لبي الله فأدحض حجته ، وأخرس لسانه ، وجعل صلاته وصيامه هباءً منثوراً ، وقطع به الأسباب . وكبه في النار على وجهه .

وهذه الأحاديث وما كان نحوها مما ذكرناه أو لم نذكره تتضمن عمدة صحتها كلها . فإن المعنى المقرر فيها له في الشريعة أصل صحيح لا مطعن فيه . أما أولاً فإنه قد جاء في بعضها ما يقتضي عدم القبول وهو في الصحيح كبدعة القدرة حيث قال فيها عبد الله بن عمر : إذا لقيت أولئك فاخبرهم أنني بريء منهم ، وأنهم براء مني ، فوالذي يحلف به عبد الله بن عمر لو كان لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما تقبله الله منه حتى يؤمن بالقدر : ثم استشهد بحديث جبريل المذكور في صحيح مسلم .

ومثله حديث الخوارج وقوله فيه : يمرقون من الذين كما يترق السهم من الرمية - بعد قوله - تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم

مع أعمالهم . الحديث .

وإذا ثبت في بعضهم هذا لاجل بدعة فكل مبتدع يخاف عليه مثل من ذكره .
واما ثانيا فان كون المبتدع لا يقبل منه عمل ، إما أن يراد أنه لا يقبل له بإطلاق
على أى وجه وقع من وفاق سنة أو خلافا ، وإما أن يريد (١) أنه لا يقبل منه ما ابتدع
فيه خاصة دون ما لم يبتدع فيه .

فأما الأول فيمكن على أحد أوجه ثلاثة :

(الأول) أن يكون على ظاهره من أن كل مبتدع أى بدعة كانت ، فاعماله لا تقبل
معها - داخلتها تلك البدعة أم لا . ويشير اليه حديث ابن عمر المذكور آنفا : ويدل
عليه حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه خطب الناس وعليه سيف فيه صحيفة
معلقة ، فقال والله ما عندنا كتاب نقرؤه الا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، فنشرها
فاذا فيها - أسنان الابل ، واذا فيها : المدينة حرم من غير الى كذا (٢) - من أحدث
فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا .
وذلك على رأى من فسر الصرف والعدل بالفريضة والنافلة . وهذا شديد جدا على
أهل الاحداث في الدين .

(الثاني) أن تكون بدعته أصلا يتفرع عليه سائر الاعمال ، كما اذا ذهب الى
انكار العمل بخبر الواحد بإطلاق ، فإن عامة التكليف مبني عليه ، لان الامر تمام
يرد على المكلف من كتاب الله أو من سنة رسوله . وما تفرع منها راجع اليهما .
فان كان واردا من السنة فعظم نقل السنة بالاحاد - بل قد أعوز أن يوجد
حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترا (٣) وان كان واردا من الكتاب
فانما تبينه السنة . فكل ما لم يبين في القرآن فلا بد لمطرح نقل الاحاد أن يستعمل

[١] كذا في أصل نسختنا ولعل الأصل الصحيح [يراد] كمقابله

[٢] تقدم الحديث بلفظ [ما بين غير الى ثور]

[٣] السنن العملية المتفق عليها أكثرها متواتر [واما الاحاديث القولية فقد ذكروا
بضعة أحاديث منها قالوا انها متواترة ويرى بعض الحفاظ كثيرا من الاحاديث الصحيحة
المتفق عليها المروية من عدة طرق عن عدة من الصحابة متواترة

رأيه وهو الابتداع بعينه ، فيكون فرع يذنبني على ذلك بدعة لا يقبل منه شيء ، كما في الصحيح من قوله عليه السلام « كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » وكما إذا كانت البدعة التي يذنبني عليها كل عمل ، فإن الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى . ومن أمثلة ذلك قول من يقول : إن الأعمال إنما تلزم من لم يبلغ درجة الأولياء المكشوفين بحقائق التوحيد ، فأما من رفع له الحجاب وكشف بحقيقة ما هنالك فقد ارتفع التكليف عنه ، بناءً منهم على أصل هو كفر صريح لا يليق في هذا الموضع ذكره .

وأمثلة ما ذهب إليه بعض المارقين من أنكار العمل بالإنذار النبوية جاءت تواتراً أو أحاداً وأنه إنما يرجع إلى كتاب الله .

وفي الترمذي عن أبي رافع عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا أَلْفَيْنِ أَحَدٌ مِمَّنْ كُنَّا عَلَى أُرَيْكَتِهِ يَأْتِيهِ أَمْرِي مِمَّا (١) أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ! مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ » حديث حسن .

وفي رواية « أَلَا ! هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ عَنِّي الْحَدِيثُ وَهُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى أُرَيْكَتِهِ فَيَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ (قَالَ) فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا حَلَالَنَا وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَمَنَا ؛ وَإِنْ مَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ » حديث حسن .
وإنما جاء هذا الحديث على الذم وإثبات أن سنة رسول الله ﷺ في التحليل والتحریم ككتاب الله ، فمن ترك ذلك فقد بني أعماله على رأيه لا على كتاب (٢) ولا على سنة رسول الله ﷺ .

ومن الأمثلة إذا كانت البدعة تخرج صاحبها عن الإسلام باتفاق أو باختلاف ، إذ للعلماء في تكفير أهل البدع قولان . وفي الغواهر ما يدل على ذلك كقوله عليه السلام في بعض روايات حديث الخوارج حين ذكر السهم بصيغة الخوارج من

[١] هكذا الرواية وفي نسختنا هنا [فيما] مكان مما

[٢] الظاهر أن الأصل «كتاب الله»

الرمية بين الفرث والدم (١) ومن الآيات قوله سبحانه (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) الآية ، ونحو الظواهر المتقدمة .

(الوجه الثالث) ان صاحب البدعة في بعض الامور التعبدية أو غيرها قد يحجره
اعتقاد بدعته الخاصة الى التأويل الذي يُصير اعتقاده في الشريعة ضعيفا وذلك
يبطل عليه جميع عمله . بيان ذلك أمثلة : منها أن يترك العقل مع الشرع في التشريع
وانما يأتي الشرع كاشفا لما اقتضاه العقل ، فيا ليت شعري هل حكم هؤلاء في
التعبد لله شرعه أم عقولهم ؟ بل صار للشرع في محلهم كالتابع المعين لا حاكما متبعا
وهذا هو التشريع الذي لم يبق للشرع معه اصالة ، فكل ما عمل هذا العامل مبنيا
على ما اقتضاه عقله ، وان شرك الشرع فعلى حكم الشركة لا على أفراد الشرع ،
فلا يصح بناء على الدليل الدال على ابطال التحسين والتفويض العقليين ، اذ هو عند
علماء الكلام من مشهور البدع ، وكل بدعة ضلالة .

ومنها ان المستحسن للبدع يلزمه عادة أن يكون الشرع عنده لم يكمل بعد
فلا يكون لقوله تعالى (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) معنى يعتبر به عندهم ،
ومحسن الظن منهم يتأولها حتى يخرجها عن ظاهرها . وذلك ان هؤلاء الفرق التي
تبتدع العبادات أكثرها ممن يكتر الزهد والانقطاع والانفراد عن الخلق ، والى
الاقتداء بهم يجري اغمار العوام ، والذي يلزم الجماعة وان كان أتقى خلق الله لا يعدونه
إلا من العامة . وأما الخاصة فهم أهل تلك الزيادات ولذلك تجد كثيراً من المعتزين
بهم ، والناقلين الى جهنهم ، يزددون بغيرهم ممن لم ينتحل مثل ما انتحلوا ، ويعدونهم
من المحجوبين عن أنوارهم . فكل من يعتقد هذا المعنى يضعف في يده قانون الشرع

[١] هذا نص عبارة الأصل والظاهر انها محرفة والمعنى الذي يشير اليه هو أحد
الاحاديث الواردة في صفة الخوارج وانهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية
[أي ما يرمى به من الصيد] فلا يعلق به شيء من فرثها ولا من دمها فمن هذه الروايات
حديث ابن عمر في مسند الامام أحمد ، قال صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي قال له اعدل : «دعوه
فانه سيكون له شيعه يتعمقون في الدين حتى يخرجون منه كما يخرج السهم من الرمية ؛ ينظر
في النصل فلا يوجد شيء ثم في القدح فلا يوجد شيء ؛ سبق الفرث والدم»

الذي ضبطه السلف الصالح ، وبين حدوده الفقهاء الراسخون في العلم ، اذ ليس هو عنده في طريق السلوك بمنهض حتي يدخل مداخل خاصتهم ، وعند ذلك لا يبقى لعمل في أيديهم روح الاعتماد الحقيقي وهو باب عدم القبول في تلك الاعمال وان كانت بحسب ظاهر الامر مشروعة ، لان الاعتقاد فيها أفسدها عليهم ، فحقيق ان لا يقبل ممن هذا شأنه صرف ولا عدل ، والعياذ بالله !

(وأما الثاني) وهو أن يراد بعدم القبول لأعمالهم ما ابتدعوا فيه خاصة فيظهر أيضاً . وعليه يدل الحديث المتقدم « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » والجميع من من قوله « كل بدعة ضلالة » أي ان صاحبها ليس على الصراط المستقيم ، وهو معنى عدم القبول ، وفاق قول الله (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) وصاحب البدعة لا يقتصر في الغالب على الصلاة دون الصيام ، ولا على الصيام دون الزكاة ولا على الزكاة دون الحج ، ولا على الحج دون الجهاد ، الي غير ذلك من الاعمال . لان الباعث له على ذلك حاضر معه في الجميع وهو الهوى والجهل بشريعة الله كما سيأتي ان شاء الله .

وفي المنسوبة عن يحيى بن يحيى أنه ذكر الاعراف وأهله فتوجع واسترجع ثم قال : قوم أرادوا وجهها من الخير فلم يصيبوه فقليل له : يا أبا محمد ! أفيرجى لهم مع ذلك لسعيهم ثواب ؟ فقال : ليس في خلاف السنة رجاء ثواب .

وأما أن صاحب البدعة تنزع منه العصمة ويوكل الي نفسه فقد تقدم نقله ، ومعناه ظاهر جدا فان الله تعالى بعث النبي محمداً ﷺ رحمة للعالمين حسبما أخبر في كتابه ، وقد كنا قبل طلوع ذلك النور الاعظم لانهتدى سبيلا ، ولا نعرف من مصالحنا الدنيوية الا قليلا ، على غير كمال . ولا من مصالحنا الاخرية قليلا ولا كثيرا ، بل كان كل أحد يركب هواه وان كان فيه مافيه ، ويطرح هوى غيره فلا يلتفت اليه ، فلا يزال الاختلاف بينهم والفساد فيهم يخصص ويعمم ، حتي بعث الله نبيه ﷺ ازوال الريب والالتباس ، وارتفاع الخلاف الواقع بين الناس ، كما قال الله تعالى (كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ - الى قوله - فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ أَحْقَاقٍ بِإِذْنِهِ) وقوله (وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً

فَاخْتَلَفُوا) ولم يكن حاكماً بينهم فيما اختلفوا فيه الا وقد جاءهم بما ينتظم به شملهم ،
وتجتمع به كلمتهم وذلك راجع الى الجهة التي من أجلها اختلفوا : وهو ما يعود عليهم
بالصلاح في العاجل والآجل ، ويدراً عنهم الفساد على الاطلاق ، فأنحفظت الاديان
والدماء والعقل والانساب والاموال ، من طرق يعرف مأخذها العلماء ، وذلك القرآن
المنزل على النبي ﷺ قولاً وعملاً واقراراً ، ولم يُرَدُّوا الى تدبير أنفسهم للعلم بأنهم
لا يستطيعون ذلك ولا يستقلون بدرك مصالحهم ولا تدبير أنفسهم ، فاذا ترك
المبتدع هذه الهبات العظيمة ، والعطايا الجزيلة ، واخذ في استصلاح نفسه أو دنياه
بنفسه بما لم يجعل الشرع عليه دليلاً ، فكيف له بالعصمة والدخول تحت هذه الرحمة ؟
وقد حل يده من حبل العصمة الى تدبير نفسه ، فهو حقيق بالبعد عن الرحمة . قال
الله تعالى (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا) بعد قوله (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ
تَقَاتِهِ) فأشعر ان الاعتصام بحبل الله هو تقوى الله حقاً ، وان ماسوى ذلك
تفرقة ، لقوله (وَلَا تَفَرَّقُوا) والفرقة من اخس اوصاف المبتدعة ، لانه يرجع عن
حكم الله وبإين جماعة اهل الاسلام .

روى عبد الله بن حميد عن عبد الله ان حبل الله الجماعة .

وعن قتادة : حبل الله المتين هذا القرآن وسننه . وعهده الى عباده الذي أمر
أن يعتصم بما فيه من الخير ، والثقة ان يتمسكوا به ويعتصموا بحبله ، الى آخر ما قال
ومن ذلك قوله تعالى (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ) .

واما ان الماشي اليه والموقر له معين على هدم الاسلام فقد تقدم من نقله .
وروى أيضاً مرفوعاً « من أتى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الاسلام »
وعن هشام بن عروة قال : قال رسول الله ﷺ « من وقر صاحب بدعة فقد
أعان على هدم الاسلام »

ويجاء بها في المعنى ما صح من قوله عليه السلام « من أحدث حدثاً أو آوى
محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » الحديث

فان الايواء بجامع التوقير . ووجه ذلك ظاهر لأن المشي اليه والتوقير له تعظيم
له لاجل بدعته ، وقد علمنا ان الشرع يأمر بزجره وإهانتة وإذلاله بما هو أشد من

هذا ، كالضرب والقتل . فصار توقيره صدودا عن العمل بشرع الاسلام ، واقبالا على ما يضاده وينافيه . والاسلام لا ينهدم الا بترك العمل به والعمل بما ينافيه .
وأيضاً فان توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدين تعودان بالاسلام على الهدم :
احداها التفات الجاهل والعامية الى ذلك التوقير ، فيعتقدون في المبتدع انه أفضل الناس ، وان ما هو عليه خير مما عليه غيره ، فيؤدى ذلك الى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم . والثانية أنه اذا وُقِّر من أجل بدعته صار ذلك كالحادى المحرض له على انشاء الابتداع فى كل شىء . وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن وهو هدم الاسلام بعينه

وعلى ذلك دل حديث معاذ « فيوشك قائل أن يقول : ما لهم لا يتبعوني وقد قرأت القرآن ؟ ما هم بمتبعي حتى ابتدع لهم غيره ، واياكم وما ابتدع فان ما ابتدع ضلالة » فهو يقتضى ان السنن تموت اذا أحييت البدع ، واذا ماتت انهدم الاسلام .
وعلى ذلك دل النقل عن السلف زيادة الى صحة الاعتبار ، لأن الباطل اذا عمل به لزم ترك العمل بالحق كما فى العكس ، لان المحل الواحد لا يشتغل الا بأحد الضدين .
وأيضاً فمن السنة الثابتة ترك البدع ، فمن عمل ببدعة واحدة فقد ترك تلك السنة .
فما جاء من ذلك ما تقدم ذكره عن حذيفة رضى الله عنه انه أخذ حجرين فوضع أحدهما على الآخر ثم قال لأصحابه : هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور ؟ قالوا : يا أبا عبد الله ! ما نرى بينهما الا قليلا . قال : والذي نفسى بيده تظهرن البدع حتى لا يرى من الحق الا قدر ما بين هذين الحجرين من النور ، والله لتفتشون البدع حتى اذا ترك منها شىء قالوا : تركت السنة . وله أثر آخر قد تقدم وعن أبى ادريس الخولانى انه كان يقول : ما أحدثت أمة فى دينها بدعة الا رفع الله بها عنهم سنته .

وعن حسان بن عطية قل : ما أحدث قوم بدعة فى دينهم الا نزع الله من سنتهم مثلها ، ثم لم يعدها اليهم الى يوم القيامة .
وعن بعض السلف يرفعه « لا يحدث رجل فى الاسلام بدعة الا ترك من السنة ما هو خير منها » .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : ما يأتي على الناس من عام الا احدثوا فيه بدعة وأما اتوا فيه سنة ، حتى تحيا البدع وتموت السنن
واما ان صاحبها ملعون على لسان الشريعة فلقوله عليه السلام « من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين » .
وعند من الاحداث الاستئنان بسنة سوء لم تكن .

وهذه اللعنة قد اشترك فيها صاحب البدعة مع من كفر بعد ايمانه ؛ وقد شهد أن بعثة النبي ﷺ حق لاشك فيها ؛ وجاءه الهدى من الله والبيان الشافي ، وذلك قول الله تعالى (كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ - أَلَيْسَ لَكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَّمَهُمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)
إلى آخرها . واشترك أيضاً مع من كنم ما أنزل الله ودينه في كتابه . وذلك قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّائِعُونَ) إلى آخرها

فتأملوا المعنى الذي اشترك المبتدع فيه مع هاتين الفرقتين ، وذلك مضادة الشارع فيما شرع ، لأن الله تعالى أنزل الكتاب وشرع الشرائع ، وبين الطريق للسالكين على غاية ما يمكن من البيان ، فضاهاها الكافر بأن جحددها لجدداً ، وضاهاها كاتمها بنفس الكتمان ، لان الشارع يبين ويظهر ، وهذا يكتم ويخفي . وضاهاها المبتدع بأن وضع الوسيلة لترك ما بين وإخفاء ما أظهر ، لان من شأنه أن يدخل الاشكال في الواضحات ، من أجل اتباع المتشابهات ، لان الواضحات ، تهدم له ما بنى عليه في المتشابهات ، فهو آخذ في إدخال الاشكال على الواضح ، حتى يرتكب ما جاءت اللعنة في الابتداع به من الله والملائكة والناس اجمعين

قال أبو معصب صاحب مالک : قدم علينا ابن مهدي - يعني المدينة - فصرى ووضع رداءه بين يدي الصف فلما سلم الامام رمقه الناس بأبصارهم ورمقوا مالكا ، وكان قد صلى خلف الامام ، فلما سلم قال : من ها هنا من الحرس ؟ فجاءه نفسان فقال : خذا صاحب هذا الثوب فاحبساه . فحبس ، فقيل له : انه ابن مهدي فوجه

اليه ، وقال له : أما خفت الله وانتقيته ان وضعت ثوبك بين يديك في الصف
وشغلت المصلين بالنظر اليه ، وأحدثت في مسجدنا شيئاً ما كنا نعرفه ، وقد قال
النبي ﷺ « من أحدث في مسجدنا حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »
فبكى ابن مهدي وآلى على نفسه ألا يفعل ذلك أبداً في مسجد النبي ﷺ ولا في
غيره . وهذا غاية في التوقي والتحفظ في ترك إحداث ما لم يكن خوفاً من تلك اللعنة
فما ظنك بما سوى وضع الثوب ؟

وتقدم حديث الطحاوي « ستة ألعنهم ، لعنهم الله » فذكر فيهم التارك
لسنته عليه السلام أخذاً بالبدعة .

*
* *

وأما انه يزاد (١) من الله بعداً . فلما روى عن الحسن انه قال : صاحب البدعة
ما يزداد من الله اجتهادا ، صياما وصلاة ، الا ازدادا من الله بعدا .
وعن أيوب السخيتاني قال : ما ازداد صاحب بدعة اجتهادا الا ازداد من الله
بعدا .

ويصحح هذا النقل ما أشار اليه الحديث الصحيح في قوله عليه السلام في
الخوارج « يخرج من رضىي ، هذا قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع
صيامهم - الي أن قال - يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » فبين أولاً
اجتهادهم ثم بين آخراً بعدهم من الله تعالى .

وهو بين أيضاً من جهة انه لا يقبل منه صرف ولا عدل كما تقدم . فكل عمل
يعمله على البدعة فكما لو لم يعمله ويزيد على تارك العمل بالعناد الذي تضمنه ابتداعه ،
والفساد الداخل على الناس به في أصل الشريعة ؛ وفي فروع الاعمال والاعتقادات
وهو يظن مع ذلك ان بدعته تقربه من الله وتوصله الي الجنة .

وقد ثبت بالنقل الصحيح الصريح بانه لا يقرب الي الله الا العمل بما شرع ،
وعلى الوجه الذي شرع - وهو تاركه ، وان البدع تحبط الاعمال - وهو ينتحلها .

[١] لعل الاصل يزداد لانه الموافق لما قبله وما بعده في السياق نفسه



وأما إن البدع مظنة إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل الاسلام . فلا أنها تقتضي التفرق شيعاً . وقد أشار الى ذلك القرآن الكريم حسناً تقدم في قوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتِ) وقوله (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) وقوله (وَلَا تَكُونُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً (١) كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقوله (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً أَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وما أشبه ذلك من الآيات في هذا المعنى

وقد برهن عليه السلام ان فساد ذات البين هي الحالقة وامها تحلق الدين . وجميع هذه الشواهد تدل على وقوع الافتراق والعداوة عند وقوع الابتداع :
وأول شاهد عليه في الواقع قصة الخوارج اذ عادوا أهل الاسلام حتي صاروا يقتلونهم ويدعون الكفار كما أخبر عنه (٢) الصحيح . ثم يليهم كل من كان له صولة منهم بقرب (٣) الملوك فانهم تناولوا أهل السنة بكل ذكالك وعذاب وقتل أيضا حسبا بينه أهل الاخبار .

ثم يليهم كل من ابتدع بدعة فان من شأنهم أن يثبطوا الناس عن اتباع الشريعة

[١] سقط من نسختنا هنا تامة هذه الآية واول ما قبلها فامترجت الآية الاولى بالثانية وكثيرا ما يخطئ النساخ في مثل هذا . اعني اذا تكرر اللفظ كقوله تعالى هنا [وكانوا شيعا] يحذفون ما بين المكرر . ولو كان هذا الخطأ في غير القرآن لابقينا الاصل على حاله واكتفينا بالتنبيه وان كان الخطأ قطعيا في رأينا ، ولكن ابقاء تحريف القرآن في الاصل غير جائز ويحتمل أن تكون الآية الاولى غير تامة في الاصل لان الشاهد يحصل بدون تمامها ولكنه لا يكول تاما .

[٢] لعله سقط من هنا لفظ « الحديث » [٣] في الاصل [وقدرت] هكذا . أي فوقها رقم ٢ وبازائها في الهامش [٢ بقرب] فجعلها ناسخا وراقنا تصحيحا ولكنه كتبها (وبقرب) سهوا . والمعنى عليه صحاح ظاهر . واذا جمع بين الكلمتين فقل [وقرن بقرب الملوك] يصح أيضا

ويذمونهم ويزعمون أنهم الأراجس (١) الأنجاس المبكون على الدنيا ويضعون عليهم شواهد الآيات في ذم الدنيا وذم المبكين عليها . كما يروى عن عمرو بن عبيد أنه قال : لو شهد عندي عليٌّ وعثمان وطلحة والزبير علي شراك نعل ما أجزت شهادتهم

وعن معاذ بن معاذ قال قلت لعمرو بن عبيد كيف حدث الحسن عن عثمان أنه ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء عدتها ؟ فقال : إن فعل عثمان لم يكن سنة . وقيل له : كيف حدث الحسن عن سمرة في السكتتين ؟ فقال : ما تصنع بسمرة ! قبح الله سمرة أهـ بل قبح الله عمرو بن عبيد . وسئل يوماً عن شيء فأجاب فيه . قال الراوى قلت ليس هكذا يقول أصحابنا . قال : ومن أصحابك لا أبالك ؟ قلت : أيوب ويونس وابن عون والتميمي . قال : أولئك أنجاس أراجاس ، أموات غير أحياء .

فهكذا أهل الضلال يسبون السلف الصالح لعل بضاعتهم تنفق (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ) .

وأصل هذا الفساد من قبل الخوارج فهم أول من لعن السلف الصالح ونكفروا (٢) الصحابة رضي الله عن الصحابة . ومثل هذا كله يورث العداوة والبغضاء .

وأيضاً فإن فرقة النجاة وهم أهل السنة مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل بمن انحاش إلى جهنهم بالقتل فمادونه وقد حذر العلماء من مصاحبتهم ومجالستهم حسبا تقدم . وذلك مظنة إلقاء العداوة والبغضاء . لكن الدرك فيها على من تسبب في الخروج عن الجماعة بما أحدثه من اتباع غير سبيل المؤمنين لأعلى

[١] لعلها الأراجاس لانه القياس والموافق الرواية الآتية عن عمرو بن عبيد التي

يعنيها المصنف

[٢] لعله [وكفر] بصيغة الماضي مشددا لانه عطف على [لعن] الماضي . الا ان يكون في الكلام حذف كان يكون أصله : فهم أول من نقل عنه السلف الخ أو أول من تجرأ على لعن السلف . او ما شبه هذا

التعادي مطلقاً . كيف ونحن مأمورون بمعاداتهم وهم مأمورون بموالائنا والرجوع
الى الجماعة ؟

*

وأما انها مانعة من شفاعة محمد ﷺ : فلما روى انه عليه السلام قال « حلت
شفاعتي لأمتي إلا صاحب بدعة » ويشير الى صحة المعنى فيه ما في الصحيح قال :
« أول من يكسى يوم القيامة ابراهيم ، وانه سيؤتي رجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات
الشمال - الى قوله - فيقال لم يزالوا مرتدين على أعقابهم » الحديث وقد تقدم .
ففيهم انه لم يذكر ثم شفاعة النبي ﷺ ، وانما قال « فأقول لهم سحقا كما قال العبد
الصالح » ويظهر من أول الحديث ان ذلك الارتداد لم يكن ارتداد كفر لقوله « وانه
سيؤتي رجال من أمتي » ولو كانوا مرتدين عن الاسلام لما نسبوا الى أمتهم . ولانه
عليه السلام أتى بالآية وفيها (وَإِنْ تَوَفَّرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ولو
علم النبي ﷺ أنهم خارجون عن الاسلام جهلة لما ذكرها ، لان من مات عن الكفر
لا يغفر ان له البتة ، وانما يرجى الغفران لمن لم يخرج عنه عمله عن الاسلام (١) لقول الله
تعالى (إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)
ومثل هذا الحديث حديث الموطأ لقوله فيه « فأقول فسحقا فسحقا » (٢)

*

وأما انها رافعة للسنن التي تقابلها . فقد تقدم الاستشهاد عليه في أن الموقر
لصاحبها معين على هدم الاسلام .

*

(١) فيه ان هذه الآية لا تدل على رجاء المغفرة لهم كما قاله المحققون في تفسيرها ،
ووجهه حتمها بقوله (فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) فذكر صفتي العزة والحكمة ؛ دون صفتي
المغفرة والرحمة ، ولو دلت على رجاء المغفرة لهم لدلت على رجاء المغفرة لمن اتخذ المسيح
وامه الهادين من دون الله لانها نزلت حكاية عما يقوله المسيح عليه السلام في شأنهم ، عند
ما يسأله الله تعالى عن شركهم (٢) وفي نسخه كتبت على هامش الاصل « فسحقا »
مرة واحدة

وأما ان على مبتدعها إثم من عمل بها الى يوم القيامة . فلقوله تعالى (لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ) ولما في الصحيح من قوله عليه السلام « من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزور من عمل بها » الحديث

والى ذلك أشار الحديث الآخر « ما من نفس تقتل ظلما الا كان على ابن آدم الاول كفل منها لانه اول من سن القتل »

وهذا التعليل يشعر بمقتضى الحديث قبله اذ علل تعليق الإثم على ابن آدم لكونه اول من سن القتل . فدل على ان من سن ما لا يرضاه الله ورسوله فهو مثله اذ لم يتعلق الإثم بمن سن القتل لكونه قتلا دون غيره ، بل لكونه سن سنة سوء وجعلها طريقا مسلوكة .

ومثل هذا ما جاء في معناه مما تقدم أو يأتي كقوله « ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضى الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من اوزار الناس شيئا » وغير ذلك من الاحاديث .

فليتق الله امرؤ ربه ولينظر قبل الاحداث في أى منزلة يضع قدمه في مصون امره . يثق (١) بعقله في التشريع ويهتم ربه فيما شرع ، ولا يدرى المسكين ما الذى يوضع له في ميزان سيناته مما ليس في حسابه ، ولا شعر أنه من عمله . فما من بدعة يبتدعها أحد فيعمل بها من بعده ، الا كتب عليه إثم ذلك العامل ، زيادة الى إثم ابتداعه أولا ثم عمله ثانيا .

واذا ثبت ان كل بدعة تبتدع فلا تزدد على طول الزمان الامضيا - حسبا تقدم - واشتهارا وانتشارا ، فعلى وزان ذلك يكون إثم المبتدع لها : كما ان من سن سنة حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها يوم القيامة . وايضا فذا كانت كل بدعة يلزمها إماتة سنة تقابلها ، كان على المبتدع إثم ذلك أيضا ، فهو إثم زائد على إثم الابتداع . وذلك الإثم يتضاعف تضاعف إثم البدعة بالعمل بها ، لانها كلما

(١) وفى نسخة كتبت على هامش الاصل مانعه « قبل الاحداث منزلة ليضع قدمه فى مصون ام يثق » والظاهر أن كلا من العبارتين محرف من النسخ

تجددت في قول أو عمل تجددت امانة السنة كذلك .

واعتبروا ذلك بدعة الخوارج فان النبي ﷺ عرفنا بانهم « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » الحديث الى آخره . ففيه بيان انهم لم يبق لهم من الدين الا ما اذا نظر فيه الناظر شك فيه وتماهى : هل هو موجود فيهم ام لا ؟ وانما سببه الابتداع في دين الله ، وهو الذي دل عليه قوله « يقرؤون القرآن لا يتجاوزون آقيهم » فهذه بدع ثلاث ، اعادة بالله من ذلك بفضله .

*

واما ان صاحبها ليس له من توبه فلما جاء من قوله عليه السلام « ان الله حجر التوبة على كل صاحب بدعة »

وعن يحيى بن أبي عمرو الشيباني قال : كان يقال يا ابي الله اصحاب بدعة بتوبة ، وما انتقل صاحب بدعة الا الى اشر منها .

ونحوه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال ما كان رجل على راي من البدعة فتركه الا الى ما هو شر منه .
وخرج هذه الآثار بن واضح .

وخرج ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز انه كان يقول : اثنان لا نعاتبهما : صاحب طمع وصاحب هوى فانهما لا يترعان .

وعن ابن شوذب قال : سمعت عبد الله بن القاسم وهو يقول : ما كان عبد على هوى تركه الا الى ما هو شر منه - قال - فذكرت ذلك لبعض اصحابنا فقال : تصديقه في حديث عن النبي ﷺ « يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ثم لا يرجعون اليه حتى يرجع السهم على فوقه »

وعن أيوب قال : كان رجل يرى رأيا فرجع عنه فأتيت محمدا فرحا بذلك اخبره ، فقلت : أشعرت ان فلانا ترك رأيه الذي كان يرى ؟ فقال : انظروا إلام يتحول ؟ ان آخر الحديث أشد عليهم من الاول « أوله » « يمرقون من الدين » وآخره « ثم لا يرجعون » وهو حديث أبي ذر ان النبي ﷺ قال « سيكون من أمتي قوم يقرؤون القرآن ولا يجاوز حلقهم ، يخرجون من الدين كما يخرج السهم

من الرمية ثم لا يعودون فيه ، هم شر الخلق والخليقة »

فهذه شهادة الحديث الصحيح لمعنى هذه الآثار وحاصلها انه لا توبة لصاحب البدعة عن بدعته فان خرج عنها فانما يخرج الى ما هو شر منها كما في حديث أيوب ، او يكون ممن يظهر الخروج عنها وهو مصر عليها بعد ، كقصه غيلان مع عمر بن عبد العزيز .

ويدل على ذلك ايضا حديث الفرق اذ قال فيه « وانه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الاهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه ، لا يبقى منه عرق ولا مفصل الا دخله » وهذا المعنى يقتضى العموم باطلاق ، ولكنه قد يحمل على العموم العادي ، اذ لا يبعد ان يتوب عما رأى ويرجع الى الحق ، كما نقل عن عبد الله بن الحسن العنبري ، وما نقلوه في مناظرة ابن عباس الحنابلة الخارجين على علي رضى الله عنه ، وفي مناظرة عمر بن عبد العزيز لبعضهم . ولكن الغالب في الواقع الاصرار .

ومن هنالك قلنا : يبعد أن يتوب بعضهم لان الحديث يقتضى العموم بظاهره ، وسيأتي بيان ذلك بإسقاط من هذا ان شاء الله

وسبب بعده عن التوبة (١) ان الدخول تحت تكاليف الشريعة صعب على النفس ، لانه أمر مخالف للهوى ، وصاد عن سبيل الشهوات ، فيثقل عليها جداً لان الحق ثقيل ، والنفس إنما تنشط بما يوافق هواها لا بما يخالفه ، وكل بدعة فلاهوى فيها مدخل ، لانها راجعة الى نظر مخترعها لا الى نظر الشارع ، فعلى حكم التبعية لا يحكم الاصل مع ضمنية أخرى ، وهي ان المبتدع لا بد له من تعلق بشبهة دليل ينسبها الى الشارع ، ويدعى ان ما ذكره هو مقصود الشارع ، فصار هواه مقصودا بدليل شرعى في زعمه ، فكيف يمكنه الخروج عن ذلك وداعي الهوى

(١) في صلب الاصل هنا (وسبب بعد السماع) وفوق العبارة حرف م وهي لا معنى لها . وبأزائها في الهامش (وسبب بعده عن التوبة) وفوقها حرف م وهذا هو الصحيح ، وهو مكتوب بخط ناسخ الاصل للتصحيح . ولكن الذى كتب الاوراق التى نطبع عنها جمع بين العبارتين فحذفنا الاولى

مستمسك بحسن ما يتمسك به ؟ وهو الدليل الشرعى في الجملة .

ومن الدليل على ذلك ما روى عن الازاعى قال : بلغني ان من ابتدع بدعة ضلالة (١) الشيطان والعبادة أو القى عليه الخشوع والبكاء كي يصطاد به . وقال بعض الصحابة : اشد الناس عبادة مفتون . واحتج بقوله عليه السلام « يحقر احدكم صلاته في صلاته وصيامه في صيامه » الى آخر الحديث .

ويحقق ما قاله الواقع كما نقل في الاخبار عن الخوارج وغيرهم .
فالمبتدع يزيد في الاجتهاد لينال في الدنيا التعظيم والمال والجاه وغير ذلك من أصناف الشهوات ، بل التعظيم على شهوات الدنيا ، ألا ترى الى انقطاع الرهبان في الصوامع والديارات ، عن جميع المذوذات ، ومقاماتهم في أصناف العبادات ، والكف عن الشهوات ؟ وهم مع ذلك خالدون في جهنم . قال الله (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ تَصَلَّى تَارًا حَامِيَةً) وقال (هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ؟ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) وما ذاك الا الخفة يجذونها في ذلك الالتزام ، ونشاط يداخلهم يستسهلون به الصعب بسبب ما داخل النفس من الهوى ، فاذا بدا المبتدع ما هو عليه رآه محبوباً عنده لاستبعاده للشهوات وعمله من جملة ما ، ورآه موافقاً للدليل عنده ، فما الذى يصده عن الاستمسك به ، والازدياد منه ؟ وهو يرى ان أعماله أفضل من أعمال غيره ، واعتقاداته أوفق وأعلى ؟ أفييد البرهان مطلباً ؟ (كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)

*
* *

واما ان المبتدع يلقي عليه الذل في الدنيا والفضب من الله تعالى . فلقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ) حسبا جاء في تفسير الآية عن بعض السلف وقد تقدم . ووجهه ظاهر لأن المتخذين للعجل انما ضلوا به حتى عبدوه ، لما سمعوا من

(١) كذا في الاصل ولعله « آلفه الشيطان العبادة » الخ

خواره ، ولما القى اليهم السامري فيه ، فكان في حقهم شبهة خرجوا بها عن الحق الذي كان في أيديهم . قال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ) فهو عموم فيهم وفيمن أشبههم ، من حيث كانت البدع كلها افتراء على الله حسبا أخبر في كتابه في قوله (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ) الآية .

فإذا كل من ابتدع في دين الله فهو ذليل حقير بسبب بدعته وإن ظهر لبادي الرأي في عزه وجبريته فهم في أنفسهم أذلاء ، وأيضاً فإن الذلة الحاضرة بين أيدينا موجودة في غالب الأحوال . ألا ترى أحوال المبتدعة في زمان التابعين وفيما بعد ذلك ؟ حتى تلبسوا بالسلطين ولاذوا بأهل الدنيا ، ومن لم يقدر على ذلك استخفى ببدعته وهرب بها عن مخالطة الجمهور ، وعمل بأعمالها على التقية

وقد أخبر الله أن هؤلاء الذين اتخذوا العجل أن (١) سينالهم ما وعدهم فأنجز الله وعده - فقال (وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ) وصدق ذلك الواقع باليهود حينما حلوا في أي مكان وزمان كانوا (٢) لا يزالون أذلاء مقهورين (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) ومن جملة الاعتداء اتخاذهم العجل ، هذا بالنسبة إلى الذلة . وأما الغضب فمضمون بصادق الاخبار ، فيخاف أن يكون المبتدع داخلا في حكم الغضب والله الوافي بفضله .

*
* *

(١) الظاهر أن (أن) زائدة هنا من الناسخ

(٢) قد يقال : أن اليهود في هذا الزمان أعزاء في بعض الامكنة كبلاد فرنسا ومصر مثلا . ودفع هذا الايراد ظاهر على قول من فسر الذلة والمسكنة بفقد الملك ؛ فإن الملك والاستقلال في السلطة والحكم هو العز الحقيقي . وأما من يحملها على اطلاقها فلا مندوحة له عن التأويل ؛ وقد يقال : ان تعليل ذلك بالعصيان والاعتداء يدل على انتفاء المعلول بانتفاء علته وهي الجمع بين عصيان الله والاعتداء على الحقوق ؛ فإذا انتفى الامر ان أو احدهما زالت الذلة . وقد اعتمدنا في هذا الجواب تفسير الامام الرازي للاعتداء بأنه الظلم وما يتعدى ضرره . واقتصر غيره على تفسيره بمجاوزة حدود الله مطلقا وعليه المصنف .

وأما البعد عن حوض رسول الله ﷺ . فلهديث الموطأ « فليذادن رجال عن حوضي كما يناد البعير الضال » الحديث : وفي البخاري عن أسماء عن النبي ﷺ انه قال « أنا على حوضي أنتظر من يرد علي » فيؤخذ بناس من دوني فأقول : أمي ! فيقال : انك لا تدري ، مشوا القهقري » وفي حديث عبد الله « أنا فرطكم على الحوض ، ليرفعن الي رجال منكم حتي اذا تأهبت لانتاء لهم اختلجوا دوني ، فأقول أي رب : اصحابي ، يقول : لا تدري ما أحدثوك بعدك »

والاظهر انهم من الداخلين في غمار هذه الأمة لأجل ما دل على ذلك فيهم وهو الغرة والتحجيل ، لان ذلك لا يكون لاهل الكفر المحض ، كان كفرهم أصلا أو ارتداداً . ولقوله « قد بدلوا بعدك » ولو كان الكفر لقال : قد كفروا بعدك . وأقرب ما يحمل عليه تبديل السنة ، وهو واقع على أهل البدع . ومن قال : انه النفاق . فذلك غير خارج عن مقصودنا ، لان أهل النفاق انما أخذوا الشريعة تقية لا تعبداً فوضعوها غير مواضعها وهو عين الابتداع .

ويجري هذا المجرى كل من اتخذ السنة والعمل بها حيلة وذريعة الى نيل حطام الدنيا لاعلي التعبد بها لله تعالى ، لانه تبديل لها واخراج لها عن وضعها الشرعي .

*
* *

وأما الخوف عليه من أن يكون كافراً . فلأن العلماء من السلف الاول وغيرهم اختلفوا في تكفير كثير من فرقهم مثل الخوارج والقدريّة وغيرهم ، ودل على ذلك ظاهر قوله تعالى (إِنَّ الدِّينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وقوله (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) الآية . وقد حكم العلماء بكفر جملة منهم كالباطنية وسواهم ، لان مذهبهم راجع الي مذهب الحلولية القائلين بما يشبه قول النصاري في اللاهوت والناسوت ، والعلماء اذا اختلفوا في أمر : هل هو كفر أم لا ؟ فكل عاقل يربأ بنفسه أن ينسب الي خطئة خسف كهذه بحيث يقال له : ان العلماء اختلفوا : هل أنت كافر أم ضال غير كافر ؟ أو يقال : ان جماعة من أهل العلم قالوا بكفرك وأنت حلال الدم .

*
* *

وأما انه يخاف على صاحبها سوء الخاتمة والعياذ بالله . فلان صاحبها مرتكب أثماً ، وعاص لله تعالى حملاً ، ولا نقول الآن : هو عاص بالكبائر أو بالصغائر ، بل نقول : هو مصر على ما نهى الله عنه . والاصرار يعظم الصغيرة ان كانت صغيرة حتى تصير كبيرة وان كانت كبيرة فأعظم . ومن مات مصراً على المعصية فيخاف عليه ، وربما اذا كشف الغطاء وعان علامات الآخرة استفزه الشيطان وغلبه على قلبه ، حتى يموت على التغيير والتبديل ، وخصوصاً حين كان مطيعاً له فيما تقدم من زمانه ، مع حب الدنيا المستولى عليه .

قال عبد الحق الاشبيلي : ان سوء الخاتمة لا يكون لمن استقام ظاهره وصلاح باطنه ، ما سمع بهذا قط ولا علم به والحمد لله ، وانما يكون لمن كان له فساد في العقل أو اصرار على الكبائر ، وإقدام على العظام ، أو لمن كان مستقيماً ثم تغيرت حاله وخرج عن سننه ، وأخذ في طريق غير طريقه ، فيكون عمله ذلك سبباً لسوء خاتمته وعاقبته ، والعياذ بالله . قال الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)

وقد سمعت بقصة بلعام بن باعوراء حيث آناه الله آياته فانسأخ منها فأتبعه الشيطان - الى آخر الآيات

فهذا ظاهر اذا اغتر بالبدعة من حيث هي معصية . فان نظرنا الى كونها بدعة فذلك أعظم ، لان الابتدع مع كونه مصراً على ما نهى عنه يزيد على المصير بأنه معارض للشرعية بعقله ، غير مسلم لها في تحصيل أمره ، معتقداً في المعصية أنها طاعة ، حيث حسن ما قبله الشارع ، وفي الطاعة أنها لا تكون طاعة الا بضميمة نظره ، فهو قد قبح ما حسنه الشارع . ومن كان هكذا فحقيق بالقرب من سوء الخاتمة الا ماشاء الله . وقد قال تعالى في جملة من ذم (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ؟ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ) والمكر جلب السوء من حيث لا يظن له ، وسوء الخاتمة من مكر الله ، اذ يأتي الانسان من حيث لا يشعر به . اللهم انا نسألك العفو والعافية .

وأما اسوداد وجهه في الآخرة فقد تقدم في ذلك قوله (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) وفيها أيضا الوعيد بالعذاب لقوله (فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) وقوله قبل ذلك (وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

حكى عياض عن مالك من رواية ابن نافع عنه قال : لو أت العبد ارتكب الكبائر كلها دون الإشرak بالله شيئا ثم نجا من هذه الأهواء لرجوت أن يكون في أعلى جنات الفردوس ، لأن كل كبيرة بين العبد وربّه هو منها على رجاء ، وكل هوى ليس هو منه على رجاء إنما يهوى بصاحبه في نار جهنم .

وأما البراءة منه ففي قوله (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وفي الحديث «أنا بريء منهم وهم براء مني» وقال ابن عمر رضي الله عنه في أهل القدر : إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم براء مني

وجاء عن الحسن : لا تجالس صاحب بدعة فانه يمرض قلبك وعن سفيان الثوري : من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدى ثلاث : إما أن يكون فتنة لغيره ، وإما أن يقع بقلبه شيء يزل به فيدخله النار ، وإما أن يقول والله لا أبالي ما تكلموا به ، وإنى واثق بنفسى . فمن يأمن بغير الله طرفه عين على دينه سابه إياه .

وعن يحيى بن أبي كثير قال : إذا لقيت صاحب بدعة في طريق فخذ في طريق آخر .

وعن أبي قلابة قال : لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فاني لا آمن أن يغمرؤكم في ضلالتهم ويلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون . وعن إبراهيم قال : لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تكلموهم فإذا أخاف أن ترتد قلوبكم .

والآثار في ذلك كثيرة . وبعضها ما روى عنه عليه السلام أنه قال «المرء على دين خليله ، فلينظر أحدكم من يخالل» . ووجه ذلك ظاهر منه عليه في كلام أبي

قلابة ، إذ قد يكون المرء على يقين من أمر من أمور السنة ، فيلقي له صاحب الهوى فيه هوى مما يحتمله اللفظ لا أصل له ، أو يزيد له فيه قيداً من رأيه ، فيقبله قلبه ، فإذا رجع الى ما كان يعرفه وجده مظلماً فلما أن يشعر به فيرده بالعلم ، أو لا يقدر على رده . وإما أن لا يشعر به فيمضي مع من هلك .

قال ابن وهب : وسمعت مالكا اذا جاءه بعض أهل الاهواء يقول : أما أنا فعلى بينة من ربي ، وأما أنت فشاك ، فاذهب الي شاك مثلك فخاصمه ، ثم قرأ (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ) الآية

فهذا شأن من تقدم من عدم تمكين زائع القاب أن يسمع كلامه ومثل رده بالعلم جوابه لمن سأله في قوله (عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى فقال له : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال بدعة . وأراك صاحب بدعة ثم أمر باخراج السائل .

ومثل مالا يقدر على رده ما حكى الباجي قال : قال مالك : كان يقال : لا تمكن زائع مقلب من أذنك ، فانك لا تدري ما يعلقك من ذلك .

ولقد سمع رجل من الانصار من أهل المدينة شيئاً من بعض أهل القدر ، فعلق قلبه ، فكان يأتي اخوانه الذين يستنصحوهم ، فاذا هموه قال : فكيف بما علق قلبي لو علمت أن الله يرضى أن القي نفسي من فوق هذه النارة فعلت .

ثم حكى أيضاً عن مالك أنه قال : لا تجالس القدرى ولا تكلمه الا أن تجلس اليه ، فتغلظ عليه ، لقوله تعالى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) فلا توادوهم

*
* *

وأما انه يخشى عليه الفتنة . فلما حكى عياض عن سفيان بن عيينة أنه قال : سألت مالكا عن أحرم من المدينة وراء الميقات فقال : هذا مخالف لله ورسوله ، أخشى عليه الفتنة في الدنيا ، والعذاب الأليم في الآخرة ، أما سمعت قوله تعالى (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ

الائم) وقد أمر النبي ﷺ أن يُهْلَ من المواقيت .

وحكى ابن العربي عن الزبير بن بكار قال : سمعت مالكا ابن أنس - وأناه رجل فقال يا أبا عبد الله من أين أحرم ؟ - قال : من ذى الحليفة من حيث أحرم رسول الله ﷺ . فقال : اني أريد أن أحرم من المسجد فقال : لا تفعل . قال : فاني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر . قال : لا تفعل فاني أخشى عليك الفتنة . فقال : وأي فتنة في هذه ؟ إنما هي أميال أزيدها . قال : وأي فتنة أعظم من أن ترى انك سبقت الى فضيلة قصر عنها رسول الله ﷺ ؟ اني سمعت الله يقول (فَلَا يَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)

وهذه الفتنة التي ذكرها مالك رحمه الله تفسير الآية هي شأن أهل البدع وقاعدتهم التي يؤسسون عليها بنيانهم ، فأنهم يرون أن ما ذكره الله في كتابه وما سنه نبيه ﷺ دون ما اهتدوا اليه بعقولهم .

وفي مثل ذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه فيما روى عنه ابن وضاح : لقد هديتم لما لم يهتد له نبيكم ، وانكم لتمسكون بذنب ضلالة - اذ مر بقوم (١) كان رجل يجمعهم يقول : رحم الله من قال كذا وكذا مرة « سبحان الله » فيقول القوم . ويقول رحم الله من قال كذا وكذا مرة « الحمد لله » فيقول القوم ثم ان ما استدلل به مالك من الآيات السكرية زلت في شأن المنافقين حين أمر رسول الله ﷺ بحفر الخندق ، وهم الذين كانوا يتسللون لو اذا .

وقد تقدم أن النفاق من أصله بدعة ، لانه وضع في الشريعة على غير ما وضعها الله تعالى ، ولذلك لما أخبر تعالى عن المنافقين قال (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى)

(١) قوله « اذ مر » متعلق بقوله : قال ابن مسعود . والمعنى ان ابن مسعود مر بـ رجل يلقن الناس التسييح والتحميد بالكيفية التي ذكرها فعد ذلك بدعة لأن النبي ﷺ ما كان يلقن أصحابه الذكر بهذه الكيفية ، ذلك بان الصحابة والتابعين لهم كانوا لا يتجاوزون في الدين حد الاتباع ولو الى مستحسن في الرأي ، ويعدون من زاد في العبادة على ماورد ولو في الصورة والكيف مبتدعا مفضلا نفسه على الشارع ، واضعا نفسه موضع من اهتدى الى ما لم يهتد اليه الرسول ﷺ في بيان كتاب الله وتبليغ دين الله .

فن حيث كانت عامة في المخالفين عن أمره يدخلون أيضاً من باب أخرى .
فهذه جملة يستدل بها على ما بقي ، اذا ما تقدم من الآيات والآحاديث فيها مما
يتعلق بهذا المعنى كثير ، وبسط معانيها طويل ، فلنقتصر على ما ذكرنا وبالله
التوفيق .

فصل

وبقي مما هو محتاج الى ذكره في هذا الموضع شرح معنى عام يتعلق بما تقدم .
وهو أن البدع ضلالة ، وإن المبتدع ضال ومضل ، والضلالة المذكورة في كثير من
النقل المذكور ، ويشير اليها في الآيات الاختلاف والتفرق شيعاً وتفرق الطرق ،
بإختلاف سائر المعاصي ، فإنها لم توصف في الغائب بوصف الضلالة إلا أن تكون بدعة
أو شبه البدعة . وكذلك الخطأ الواقع في المشروعات - وهو المعفو عنه - لا يسمى
ضلالاً ، ولا يطلق على الخطيئ اسم ضال ، كما لا يطلق على المعتمد لسائر المعاصي .
وإنما ذلك - والله أعلم - لحكمة قصد التنبيه عليها ، وذلك أن الضلال والضلالة
ضد الهدى والهدى ، والعرب تطلق الهدى حقيقة في الظاهر المحسوس ، فتقول :
هديته الطريق وهديته الى الطريق . ومنه : نقل الى طريق الخير والشر ، قال تعالى
(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ * وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)
والصراط والطريق والسبيل بمعنى واحد ، فهو حقيقة في الطريق المحسوس ، ومجاز
في الطريق المعنوي ، وضده الضلال ؛ وهو الخروج عن الطريق ومنه البعير الضال ،
والشاة الضالة . ورجل ضل عن الطريق اذا خرج عنه ؛ لانه التبس عليه الامر ولم
يكن له هاد يهديه ، وهو الدليل ،

فصاحب البدعة لما غلب عليه الهوى مع الجهل بطريق السنة توهم أن ما ظهر له
بعقله هو الطريق القويم دون غيره ، ففضى عليه فحاد بسببه عن الطريق المستقيم ،
فهو ضال من حيث ظن انه راكب للجادة ، كما المار بالليل على الجادة وليس له دليل
يهديه ، يوشك أن يضل عنها فيقع في متاعية ؛ وإن كان بزعمه يتحرى قصدها .
فالمبتدع من هذه الامة انما ضل في أدلتها حيث أخذها مأخذ الهوى والشهرة ،

لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله . وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره ، لأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه ، وأخذ الأدلة بالتبع ، ومن شأن الأدلة أنها جارية على كلام العرب ، ومن شأن كلامها الا-تزاز فيه بالظواهر ، فكما تجب فيه نصا لا يحتمل (١) حسبا قرره من تقدم في غير هذا العلم ، وكل ظاهر يمكن فيه أن يصرف عن مقتضاه في الظاهر المقصود ، ويتأول على غير ما قصد فيه . فإذا انضم الى ذلك الجهل باصول الشريعة وعدم الاضطلاع بمقاصدها ، كان الامر أشد وأقرب الى التحريف والخروج عن مقاصد الشرع ،

فكان المدرك أعرق في الخروج عن السنة ، وأمكن في ضلال البدعة ؛ فإذا غلب الهوى أمكن انقياد ألفاظ الأدلة الى ما أراد منها .

والدليل على ذلك انك لا تجد مبتدعا ممن ينسب الى الملة الا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعى فينزله على ما وافق عقله وشهوته ؛ وهو أمر ثابت في الحكمة الازلية التي لا مرد لها . قال تعالى (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) وقال (كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ) لكن انما ينساق لهم من الأدلة المتشابهة منها لا الواضح ؛ والقليل منها كالكثير ؛ وهو أدل الدليل على اتباع الهوى فان المعظم والجمهور من الأدلة اذ دل على امر بظاهره فهو الحق ؛ فان جاء على ما ظاهره الخلاف فهو النادر والقليل ؛ فكان من حق الظاهر رد القليل الى الكثير ، والمتشابهة الى الواضح ، غير ان الهوى زاغ بمن أراد الله زيغفه فهو في تيه ، من حيث يظن انه على الطريق ، بخلاف غير المبتدع فانه انما جعل الهداية الى الحق أول مطالبه ؛ وآخر هواه - ان كان - فجعله بالتبع ، فوجد جمهور الأدلة ومعظم الكتاب واضحا في الطلب الذى بحث عنه ، فوجد الجادة ؛ وما شذله عن ذلك فاما أن يرده اليه . واما أن يكله الى عالمه ولا يتكلف البحث عن تأويله .

وفى فصل القضية بينهما قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ

(١) يظهر ان في الكلام حذفًا وتحريفًا . وبوشك أن يكون الاصل هكذا : فكما تجد

فيه نصا لا يحتمل التأويل تجدد فيه الظاهر الذى يحتمله احتمالا مرجوحا الخ

مَاتَشَابَهَ مِنْهُ - إلى قوله - وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) فلا يصح أن يسمى من هذه حاله مبتدعاً ولا ضالاً ، وإن حصل في الخلاف أو خفى عليه .

أما أنه غير مبتدع فلأنه اتبع الأدلة ملقياً إليها حكمة الانقياد ، باسماً يداً لا افتقار ، مؤخراً هوأه ، ومقدمات لا أمر الله

و أما كونه غير ضال فلأنه على الجادة سلك ، وإليها لجأ ، فإن خرج عنها يوماً فأخطأ فلا خرج عليه ، بل يكون مأجوراً حسباً بينه الحديث الصحيح « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » وإن أصاب فله أجران » وإن خرج متعمداً فليس على أن يجعل خروجه طريقاً مسلوكة أو لغيره ، وشرعاً يبدان به .

على أنه إذا وقع الذنب موقع الاقتداء قد يسمى استئناً فيعامل معاملة من سنّه كما جاء في الحديث « من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها » الحديث ، وقوله عليه السلام « ما من نفس تقتل ظالماً الا كان على ابن آدم الاول كفل منها » لانه أول من سن القتل « فسمى القتل سنة بالنسبة الى من عمل به عملاً يقتدى به فيه . لكنه لا يسمى بدعة لأنه لم يوضع على أن يكون تشريعاً ، ولا يسمى ضالاً لانه ليس في طريق المشروع أو في مضاهاته له .

وهذا تقرير واضح يشهد له الواقع في تسمية البدع ضلالات ؛ ويشهد له أيضاً أحوال من تقدم قبل الاسلام ، وفي زمان رسول الله ﷺ ، فإن الله تعالى قال (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا الَّذِيْنَ كَفَرُوا لِلَّذِيْنَ آمَنُوا : أَنْفَعُكُمْ نَ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ؟) فإن الكفار لما أمروا بالانفاق شحوا على أموالهم وأرادوا أن يجعلوا لذلك الشح مخرجاً فقالوا . أنطعم من لو يشاء الله أطعمه ؟ ومعلوم أن الله لو شاء لم يحوج أحداً الى أحد ، لكنه ابتلى عباده لينظر كيف يعملون ، فقص هوامهم على هذا الاصل العظيم ، واتبعوا ما تشابه من الكتاب بالنسبة اليه فلذلك قيل لهم : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)

وقال تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ، يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ) فكان هؤلاء قد أقروا

بالتحكيم ، غير أنهم أرادوا أن يكون التحكيم على وفق أغراضهم زيفاً عن الحق ، وظناً منهم أن الجميع حكم ، وأن ما يحكم به كعب بن الاشرف (١) أو غيره مثل ما يحكم به النبي ﷺ ، وجهلوا أن حكم النبي ﷺ هو حكم الله الذي لا يرد ، وإن حكم غيره معه مردود وإن لم يكن جارياً على حكم الله ، فلذلك قال تعالى (وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) لأن ظاهر الآية يدل على أنها نزلت فيمن دخل في الاسلام لقوله (أَلَمْ تُرَ إِلَى الَّذِينَ بَرَعُوا) كذا - إلى آخره . وجماعة من المفسرين قالوا إنما نزلت في رجل من المنافقين ، أوفي رجل من الانصار .

وقال سبحانه (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَرِثَةٍ وَلَا حَامٍ) فهم أشرعوا شرعة ، وابتدعوا في ملة ابراهيم عليه السلام هذه البدعة ، توهموا أن ذلك يقربهم من الله كما يقرب من الله ما جاء به ابراهيم عليه السلام من الحق ، فزلوا وافتروا على الله الكذب ، اذ زعموا أن هذا من ذلك ، وتاهوا في المشروع ، فلذلك قال الله تعالى على أثر الآية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) وقال سبحانه (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ) فهذه فذلكت لجملة بعد تفصيل تقدم ، وهو قوله تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا) الآية فهذا تشريع كالمذكور قبل هذا . ثم قال (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ إِلَهُدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ) الآية . وهو تشريع أيضاً بالرأى مثل الاول ، ثم قال : (وَقَالُوا : هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حَجَرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَرَعُومِهِمْ) إلى آخرها . فحاصل الامر أنهم قتلوا اولادهم بغير علم ، وحرموا ما أعطاهم الله من الرزق بالرأى على جهة التشريع . فلذلك قال تعالى : (قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) ثم قال تعالى بعد تعزيرهم على

(١) نص نسختنا « وأن ما يحكم به كعب من الاشراف » وعلى هامشها بازاء كلمة كعب « ٢ أحد » فقد ناسخ الأوراق هذا تصحيحاً لكلمة كعب . والصواب ما اعتمدناه لان الوارد في التفسير المأثور ان المراد بالطاغوت هنا كعب بن الاشرف زعيم اليهود .

هذه المحرمات التي حرموها وهي ما في قوله : (قُلْ أَلَدُّ كَرِيْنٍ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيَيْنِ
أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ؟ قَدْ أَظْلَمَ مِنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا
يُضِلُّ النَّاسَ بِبَيِّنٍ عِلْمٍ إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) وقوله « لا يَهْدِي »
يعني انه يضلّه .

والآيات التي قرر فيها حال المشركين في اشراكهم أتى فيها بذكر الضلال
لان حقيقته انه خروج عن الصراط المستقيم ، لانهم وضوا آلهتهم لتقربهم الى الله
زلفى في زعمهم ؛ فقالوا (مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) فوضعهم موضع
من يُسَوَّلُ به حتى عبدوهم من دون الله ؛ اذ كان أول وضعها فيما ذكر العلماء صوراً
لقوم يودونهم ويتبركون بهم ثم عبدت فأخذتها العرب من غيرها على ذلك القصد
وهو الضلال المبين

وقال تعالى (أَمَدُ كُفَرِ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ذَلَّاتٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ
إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ) فزعموا في الإله الحق ما زعموا من الباطل ، بناء على دليل عندهم
متشابه في نفس الامر حسباً ذكره أهل السير ؛ فتأهوا بالشبهة عن الحق ، لتركهم
الواضحات ، وميلهم الى المتشابهات . كما أخبر الله تعالى في آية آل عمران ؛ فلذلك
قال تعالى : (قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعُوا
أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) وهم
النصارى ؛ ضلوا في عيسى عليه السلام . ومن ثم قال تعالى بعد ذكر شواهد
العبودية في عيسى : (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)
وبعد ذكر دلائل التوحيد وتقديس الواحد تبارك وتعالى عن اتخاذ الولد وذكر
اختلافهم في مقالاتهم الشنيعة قال (لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)

وذكر الله المذققين . وانهم يخادعون الله والذين آمنوا ، وذلك لكونهم
يدخلون معهم في أحوال التكليف على كسل وتقية أن ذلك يخلصهم . أو أنه
يفني عنهم شيئاً وهم في الحقيقة إنما يخادعون أنفسهم ، وهذا هو الضلال بعينه ،
لانه اذا كان يفعل شيئاً يظن انه له فاذا هو عليه ، فليس على هدى من عمله ،

ولا هو سالك على سبيله . فلذلك قال (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ — إلى قوله — وَمَنْ يَضِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا)
وقال تعالى حكاية عن الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى (أَاتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لِّبَصُرٍ لَّا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ؟) معناه كيف أعبد من دون الله مالا يغني شيئاً ، وأترك أفراد الرب الذي بيده الضر والنفع ؟ هذا خروج عن طريق الي غير طريق (إني إذا لقي ضالاً مبين)

والأمثلة في تقرر هذا الاصل كثيرة ، جميعها يشهد بأن الضلال في غالب الأمر إنما يستعمل في موضوع يزل صاحبه لشبهة تعرض له ، أو تقليد من عرضت له الشبهة ، فيتخذ ذلك الزلل شرعاً وديناً يدين به ، مع وجود واضحة الطريق الحق ومحض الصواب

ولما لم يكن الكفر في الواقع مقتضراً على هذا الطريق بل ثم طريق آخر وهو الكفر بعد العرفان عناداً أو ظلاماً ، ذكر الله تعالى الصنفين في السورة الجامعة وهي أم القرآن فقال (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فهذه هي الحجة العظمى التي دعا الأنبياء عليهم السلام إليها . ثم قال (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فالمغضوب عليهم هم اليهود لأنهم كفروا بعد معرفتهم نبوة محمد ﷺ . ألا ترى إلى قول الله فيهم (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ) يعني اليهود . والضالون هم النصارى لأنهم ضلوا في الحجة في عيسى عليه السلام . وعلى هذا التفسير أكثر المفسرين وهو مروي عن النبي ﷺ (١)

(١) ان ماروى في تفسير المغضوب عليهم باليهود ، والضالين بالنصارى جاء على سبيل المثال ، وتعليل المصنف الاول يصدق فيمن نزل فيهم قوله تعالى (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) كاحبار اليهود في بلاد العرب في زمن البعثة . واما غيرهم من اليهود فمنهم من يعرف ومنهم من لا يعرف كسائر الناس . وكل من يعرف الحق ويحجده يكون من المغضوب عليهم ، ولفظ الضالين عام أيضا كما بينه المصنف

ويلحق بهم في الضلال المشركون الذين أشركوا مع الله إلهها غيره ، لانه قد جاء في أثناء القرآن ما يدل على ذلك ، ولان لفظ القرآن في قوله (وَلَا الضَّالِّينَ) يعمهم وغيرهم ، فكل من ضل عن سواء السبيل داخل فيه ولا يبعد أن يقال : ان « الضالين » يدخل فيه كل من ضل عن الصراط المستقيم كان من هذه الأمة أولا ، اذ قد تقدم في الآيات المذكورة قبل هذا مثله . فقوله تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُوحَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) عام في كل ضال كان ضلاله كضلال الشرك أو النفاق ، أو كضلال الفرق المعدودة في الملة الاسلامية ، وهو أبلغ وأعلى في قصد حصر أهل الضلال ، وهو اللائق بكالية فاتحة الكتاب والسبع المثاني والقرآن العظيم ، الذي أوتيته محمد ﷺ . وقد خرجنا عن المقصود بعض خروج ولسكنه عاخذ لما نحن فيه وبالله التوفيق



الباب الثالث

في أن ذم البدع والمحدثات عام لا يخص محدثة دون غيرها . ويدخل تحت هذه الترجمة جملة من شبه المبتدعة التي احتجوا بها . فاعلموا رحمكم الله أن ما تقدم من الأدلة حجة في عموم الذم من أوجه :

﴿ أحدها ﴾ أنها جاءت مطلقة عامة على كثرتها لم يقع فيها استثناء البتة ، ولم يأت فيها مما (١) يقتضى أن منها ما هو هدى ، ولا جاء فيها : كل بدعة ضلالة إلا كذا وكذا . ولا شيء من هذه المعاني . فلو كان هنالك محدثة يقتضى النظر الشرعى فيها الاستحسان أو أنها لاحقة بالمشروعات ، لذكر ذلك في آية أو حديث ، لكنه لا يوجد . فدل على أن تلك الادلة بأسرها على حقيقة ظاهرها من الكلية التي لا يتخلف عن مقتضاها فرد من الافراد

﴿ والثاني ﴾ أنه قد ثبت في الاصول العلمية أن كل قاعدة كلية أو دليل شرعى كل إذا تكررت في مواضع كثيرة وأتى بها شواهد على معان أصولية أو فروعية ، ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص ، مع تكررها ، وإعادة تكررها ، فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم كقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (٢) وَأَنَّ لِيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وما أشبه ذلك . وبسط الاستدلال على ذلك هنالك ، فما نحن بصدد من هذا القبيل ، اذ جاء في الاحاديث المتعددة والمتكررة في أوقات شتى وبحسب الاحوال المختلفة : أن كل بدعة ضلالة ، وإن كل محدثة بدعة . وما كان نحو ذلك من العبارات الدالة على أن البدع مذمومة . ولم يأت في

(١) لعلها « ما »

(٢) هذه جملة وردت في عدة آيات من سورة الانعام والاسراء والملائكة والزمر وهى أيضا آية من سورة النجم لفظها - ألا تزر وازرة وزر أخرى - يليها قوله تعالى - وإن ليس للإنسان الا ما سعى - عطف فيه - أن ليس - الا - وأصلها - أن لا - ولعل المصنف ترك آية النجم مع ذكرها بعدها وأتى بما في معناها لتعلق أولها بما قبله .

آية ولا حديث تقييد ولا تخصيص ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر السكينة فيها .
فدل ذلك دلالة واضحة على أنها على عمومها وإطلاقها

﴿والثالث﴾ إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على
ذمها كذلك ، وتقييدها والهروب عنها ، وعن اتسم بشيء منها ، ولم يقع منهم
في ذلك توقف ولا مشنوية . فهو - بحسب الاستقراء - إجماع ثابت ، فدل على
أن كل بدعة ليست بحق بل هي من الباطل

﴿والرابع﴾ أن متعلل البدعة يقتضي ذلك بنفسه ، لأنه من باب مضادة
الشارع وإطراح الشرع ، وكل ما كان بهذه المثابة فمحال أن ينقسم إلى حسن
وقبيح ، وأن يكون منه ما يمدح ومنه ما يذم ، إذ لا يصح في معقول ولا منقول
استحسان مشاققة الشارع . وقد تقدم بسط هذا في أول الباب الثاني . وأيضاً فلو
فرض أنه جاء في النقل استحسان بعض البدع أو استثناء بعضها عن الذم لم يتصور
لأن البدعة طريقة تضاهي المشروعة من غير أن تكون كذلك . وكون الشارع
يستحسنها دليل على مشروعيتها ، إذ لو قال الشارع « المحدث الفلانية حسنة »
إصارت مشروعة ، كما أشاروا إليه في الاستحسان حسبما يأتي إن شاء الله

ولما ثبت ذمها ثبت ذم صاحبها لأنها ليست بمذمومة من حيث تصورها
فقط ، بل من حيث اتصف بها المتصف ، فهو إذا المذموم على الحقيقة ، والذم
خاصة التأثيم ، فالمبتدع مذموم آثم ، وذلك على الإطلاق والعموم . ويدل على ذلك
أربعة أوجه

﴿أحدها﴾ أن الأدلة المذكورة إن جاءت فيهم نصاً فظاهر ، كقوله تعالى
(إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْماً اسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وقوله (وَلَا
تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتِ) إلى آخر
الآية . وقوله عليه السلام « فليزاد رجال عن حوضي » الحديث - إلى سائر
ما نص فيه عليهم . وإن كانت نصاً في البدعة فراجعة المعنى إلى المبتدع من غير
اشكال ، وإذا رجع الجميع إلى ذمهم ، رجع الجميع إلى تأثيمهم
(والثاني) أن الشرع قد دل على أن الهوى هو المتبع الأول في البدع ، وهو

المقصود السابق في حقهم ودليل الشرع كالمتبع في حقهم . ولذلك تجدهم يتأولون كل دليل خالف هواهم ، ويتبعون كل شبهة وافقت أغراضهم . ألا ترى الى قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) فأثبت لهم الزيغ أولا ، وهو الميل عن الصواب ، ثم اتباع المتشابه وهو خلاف المحكم الواضح المعنى ، الذي هو أم الكتاب ومعظمه . ومتشابهه على هذا قليل ، فتركوا اتباع المعظم الى اتباع الأقل المتشابه الذي لا يعطى مفهوما واضحا ابتغاء تأويله ، وطلبا لمناه الذي لا يعلمه الا الله ، أو يعلمه الله والراسخون في العلم ، وليس الأبردة الى المحكم ولم يفعل المبتدعة ذلك . فانظروا كيف اتبعوا أهواءهم أولا في مطالبة الشرع ، بشهادة الله .

وقال الله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ » الآية . فنسب اليهم التفريق ، ولو كان التفريق من مقتضى الدليل لم ينسبه اليهم ولا أتى به في معرض الذم وليس ذلك الا باتباع الهوى

وقال تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) فجعل طريق الحق واضحا مستقيما ونهى عن البدنيات . والواضح من الطرق والبدنيات ، كل ذلك معلوم بالعوائد الجارية ، فاذا وقع التشبيه بها بطريق الحق مع البدنيات في الشرع فواضح أيضا ، فمن ترك الواضح واتبع غيره فهو متبع لهواه لا للشرع .

وقال تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) فهذا دليل على مجيء البيان الشافي ، وان التفرق إنما حصل من جهة المتفرقين لا من جهة الدليل فهو إذا من تلقاء أنفسهم ، وهو اتباع الهوى بعينه . والادلة على هذا كثيرة تشير أو تصرح بان كل مبتدع إنما يتبع هواه ، وإذا اتبع هواه كان مذموما وأثما . والادلة عليه أيضا كثيرة ، كقوله (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ) وقوله (وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) ، إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ) وقوله (وَلَا تَطَّعْ مَنْ اغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) وما أشبه ذلك : فاذا كل مبتدع مذموم آثم

(والثالث) ان عامة المبتدعة قائله بالتحسين والتقبيح ، فهو عندهم الاولى

وقاعدتهم التي يبنون عليها الشرع ، فهو المقدم في نحلهم بحيث لا يهتمون العقل :
وقد يهتمون الأدلة اذ لم توافقهم في الظاهر ، حتى يردوا كثيرا من الأدلة الشرعية .
وقد علمت أيها الناظر انه ليس كل ما يقضى به العقل يكون حقا ، ولذلك تراهم يرتضون
اليوم مذهبا ويرجعون عنه غدا ، ثم يصيرون بعد غد الى رأى ثالث . ولو كان كل
ما يقضى به حقا لكفى في اصلاح معاش الخلق ومعادهم ، ولم يكن لبعثة الرسل عليهم
السلام فائدة ؛ ولما كان على هذا الاصل تعد (١) الرسالة عبثا لا معنى له ، وهو كاله
باطل ، فما أدى اليه مثله .

فانت ترى انهم قدموا أهواءهم على الشرع ، ولذلك سموا في بعض الاحاديث وفي
اشارة القرآن أهل الأهواء ، وذلك لغلبة الهوى على عقولهم ، واشتهاره فيهم ، لان
التسمية بالمشقة إنما يطلق اطلاق اللقب اذا غلب ما اشتقت منه على المسمى بها . فاذا
تأثيم من هذه صفته ظاهر ، لان مرجعه الى اتباع الرأى وهو اتباع الهوى المذكور
آنفا :

(والرابع) ان كل راسخ لا يبتدع أبدا . وانما يقع الابتداع ممن لم يتمكن من
العلم الذى ابتدع فيه ، حسبا دل عليه الحديث ويأتي تقريره بحول الله . فانما يؤتي
الناس من قبل جهالهم الذين يحسبون انهم علماء ، واذا كان كذلك فاجتهاد من
اجتهد منهى عنه اذ لم يستكمل شروط الاجتهاد ، فهو على أصل العمومية . ولما
كان العاصى حراما عليه النظر في الأدلة والاستنباط . كان المخضرم الذى بقي عليه كثير
من الجهالات مثله في تحريم الاستنباط (٢) والنظر المعمول به . فاذا أقدم على محرم
عليه كان آثما باطلا . وبهذه الاوجه الأخيرة ظهر وجه تأثيمه ، وتبين الفرق بينه
وبين المجتهد المخطيء في اجتهاده وسيأتي له تقرير أبسط من هذا ان شاء الله .

وحاصل ما ذكر هنا ان كل مبتدع آثم ولو فرض عاما لا بدعة المكروهة - ان
ثبت فيها كراهة التنزيه - لانه امام استنباط لها فاستنباطه على الترتيب المذكور غير

(١) وفي نسخة « بعده » موضع « تعد » ذكرت في هامش نسختنا فاعتمدناها لظهور

معناها وخفاء معنى « بعده » وبعده

(٢) أى تحريمه عليه . ويوشك ان يكون لفظ « عليه » سقط من الناسخ

جائز ، واما نائب عن صاحبها مناضل عنه فيها بما قدر عليه ، وذلك يجري مجرى المستنبط الاول لها ، فهو آثم على كل تقدير .

لكن يبقى هنا نظر في المبتدع وصاحب الهوى بحيث يتنزل دليل الشرع على مدلول اللفظ في العرف الذي وقع التخطاب به ، اذ قد يقع الغلط أو التساهل فيسمى من ليس بمبتدع مبتدعاً ، وبالعكس ان تصور ، فلا بد من فضل ان اعتناء بهذا المطلب حتي يتضح بحول الله وبالله التوفيق : ولنفرده في فصل فنقول :

فصل

لا يخاور المنسوب الي البدعة أن يكون مجتهداً فيها أو مقلداً . والمقلد إمام مقلد مع الاقرار بالدليل الذي زعمه المجتهد دليلاً والاخذ فيه بالنظر ، واما مقلد له فيه من غير نظر كالعامي الصرف . فهذه ثلاثة أقسام .

فالقسم الاول على ضربين : أحدهما أن يصح كونه مجتهداً ، فالابتداع منه لا يقع الا فلتة وبالعرض لا بالذات ، وانما تسمى غلطة أو زلة لان صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب ، أي لم يتبع هواه ولا جملة عمدة . والدليل عليه انه اذا ظهر له الحق أذعن له وأقر به .

ومثاله ما يذكر عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود انه كان يقول بالإرجاء ثم رجع عنه ، وقال : وأول ما أفارق غير شاك أفارق ما يقول المرجئون

وذكر مسلم عن يزيد بن صهيب الفقير قال : كنت قد شغفني رأى من رأى الخوارج ، فخرجت في عصاية ذوى عدد فريد أن نخرج ثم نخرج على الناس (قال) فمررت على المدينة ، فاذا جابر بن عبد الله يحدث القوم جالس (١) الي سارية عن رسول الله ﷺ ، قال : واذا هو قد ذكر الجهنميين (قال) فقلت له يا صاحب رسول الله ما هذا الذي تحدثون ؟ - والله يقول (إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَمَنْ أَخْرَجَتْهُ - وَكَلَّمَآ أَرَادُوا

«١» كذا ولعل الاصل جالسا - أو - وهو جالس

أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا) فما هذا الذي تقولون ؟ « قال » فقال : أفنقرأ القرآن ! قلت نعم . قال : فهل سمعت بمقام محمد ﷺ ؟ - يعني الذي يبعثه الله فيه - قلت نعم : قال : فانه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج من النار : « قال » ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه ؛ « قال » : وأخاف ألا أكون أحفظ ذلك « قال » غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها . « قال » يعني فيخرجون كأنهم عيدان الساسم ، فيدخلون نهراً من أنهار الجنة فيغتسلون فيه فيخرجون كأنهم القراطيس فرجعنا وقلنا : ويحكم أروون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ ؟ فرجعنا فلا والله ماخرج منا غير رجل واحد . أو كما قال . ويزيد الفقير من ثقات أهل الحديث ، وثقه ابن معين وأبو زرعة . وقال أبو حاتم : صدوق . وخرج عنه البخاري .

وعبيد الله بن الحسن العنبري كان من ثقة أهل الحديث ومن كبار العلماء العارفين بالسنة ، إلا أن الناس رموه بالبدعة بسبب قول حكى عنه من أنه كان يقول : بأن كل مجتهد من أهل الأديان مصيب : حتى كفره القاضي أبو بكر وغيره . وحكى القتيبي عنه كان يقول : إن القرآن يدل على الاختلاف فالقول بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب ، والقول بالإيجاب صحيح وله أصل في الكتاب ، ومن قال بهذا فهو مصيب لأن الآية الواحدة ربما دلت على وجهين مختلفين .

وسئل يوماً عن أهل القدر وأهل الإيجاب ؛ قال كل مصيب هؤلاء قوم عظموا الله ، وهؤلاء قوم نزهوا الله . قال : وكذلك القول في الاسماء ، فكل من سمى الزاني مؤمناً فقد أصاب ، ومن سماه كافراً فقد أصاب ، ومن قال هو فاسق وليس بمؤمن ولا كفر فقد أصاب ، ومن قال هو كافر وليس بمشرك فقد أصاب ، لأن القرآن يدل على كل هذه المعاني . قال : وكذلك السنن المختلفة كالقول بالقرعة وخلافه ؛ والقول بالسعاية وخلافه ، وقتل المؤمن بالكافر ، ولا يقتل مؤمن بكافر ، وبأي ذلك أخذ الفقيه فهو مصيب . قال : ولو قال قائل : إن القاتل في النار . كان مصيباً ، ولو قال : في الجنة . كان مصيباً ، ولو وقف وأرجأ أمره كان مصيباً : إذا كان إنما يريد بقوله أن الله تعبده بذلك وليس عليه علم الغيب .

قال ابن أبي خيثمة أخبرني سليمان بن أبي شيخ قال : كان عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن أبي الحريق العنبري البصري اتهم بأمر عظيم ، روي عنه كلام ردى .

قال بعض المتأخرين : هذا الذى ذكره ابن أبي شيخ عنه قد روى انه رجع عنه لما تبين له الصواب . وقال : إذا أرجع وأنا من الاصاغر ، ولأن أكون ذنباً في الحق ، أحب الى من أن أكون رأساً في الباطل اهـ

فان ثبت عنه ما قيل فيه فهو على جهة الزلة من العالم ، وقد رجع عنها رجوع الافاضل الى الحق ، لانه بحسب ظاهر حاله فيما نقل عنه اما اتبع ظواهر الادلة الشرعية فيما ذهب اليه ، ولم يتبع عقده ، ولا صادم الشرع بنظره ، فهو أقرب من مخالفة الهوى . ومن ذلك الطريق - والله أعلم - وفق الى الرجوع الى الحق .

وكذلك يزيد الفقير فيما ذكر عنه ، لا كما عارض الخوارج عبد الله بن عباس رضى الله عنه اذ طالبهم بالحجة ، فقال بعضهم : لا تخاصموه فانه ممن قال الله فيه « بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ » فرجعوا المتشابه على المحكم ، وناصروا بالخلاف السواد الاعظم . وأما ان لم يصح بمسبار العلم انه من المجتهدين فهو الحري باستنباط ما خالف الشرع كما تقدم ، اذ قد اجتمع له مع الجهل بقواعد الشرع ، الهوى الباعث عليه في الاصل ، وهو التبعية ، اذ قد تحصل له مرتبة الامامة والافتداء ، والنفس (١) فيها من اللذة ما لا مزيد عليه . ولذلك يعسر خروج حب الرياسة من القاب اذا انفرد ، حتي قال الصوفية : حب الرياسة آخر ما يخرج من قلوب الصديقين . فكيف اذا انضاف اليه الهوى من أصل (٢) وانضاف الى هذين الامرين دليل في ظنه شرعي على صحة ما ذهب اليه ، فيمكن (٣) الهوى من قلبه تمسكاً لا يمكن في العادة الانفكاك عنه ، وجرى منه مجرى الكلب من صاحبه ، كما جاء في حديث الفرق . فهذا النوع ظاهر انه آثم في ابتداعه إثم من سن سنة سيئة .

ومن أمثله ان الامامية من الشيعة تذهب الى وضع خليفة دون النبي ﷺ ، وزعم انه مثل النبي في العصمة ، بناء على أصل لهم متوهم ، فوضعوه على ان الشريعة أبداً مفتقرة

(١) لعله وللنفس (٢) لعله الاصل (٣) لعله فتمكن

إلى شرح وبيان لجميع المسكفين ، أما بالمشافهة أو بالنقل ممن شافه المعصوم (١) .
وأما وضموا ذلك بحسب مآظهم بادي الرأي من غير دليل عقلي ولا نقلي ، بل بشبهة
زعموا أنها عقلية ، وشبهه من النقل باطلة ، إما في أصلها ، وإما في تحقيق مناطها . وتحقيق
ما يدعون وما يرد عليهم به مذكور في كتب الأئمة . وهو يرجع في الحقيقة إلى دعاوى
واذا (٢) طولبوا بالدليل عليها سقط في أيديهم ، اذ لا برهان لهم من جهة من الجهات .
وأقوى شبههم مسألة اختلاف الأئمة وأنه لا بد من واحد يرتفع به الخلاف ، لأن
الله يقول (وَلَا يَزَالُ لَوْ مُخْتَلَفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبِّكَ) ولا يكون كذلك الا اذا
أعطى العصمة كما أعطىها النبي ﷺ ، لانه وارث ، والا فكل محق أو مبطل يدعى
انه المرجوم ، وانه الذي وصل إلى الحق دون من سواه . فان طولبوا بالدليل على
العصمة لم يأتوا بشيء غير ان لهم مذهبا يخفونه ولا يظهرونه الا نحو اصهم . لانه كفر
محض ودعوى بغير برهان (٣)

(١) كذا والمعنى اما بالمشافهة من المعصوم واما بالنقل ممن أو عن شافه المعصوم، ولكن
الذي ينقل عن ينقل عن المعصوم مشافهة مثله ، مهما تعدد لانعتبر فيه الا الثقة بفهمه
ونقله ، لأن من شافه كمن شافه من شافه ، كل منهم غير معصوم فيكتفى منه بالعدالة في
الرواية . فلا حاجة اذاً الى غير الرسول من المعصومين وهو قديين الشريعة أحسن تبين .
[٢] لعله «اذا» بدون واو

(٣) يريد المصنف بالامامية هنا القائلين بانه لا بد من وجود امام معصوم في كل
زمان . وهؤلاء الامامية الذين يظهرون للناس انهم مسامون من شيعة آل البيت عليهم السلام
هم الباطنية الذين كانوا - وما زالوا - يسرون الكفر ويخادعون المسلمين باظهار الاسلام
ليجذبوهم الى تعاليمهم الباطنة . وقد انقسموا الى فرق تعرف كل فرقة باسمها ويطلق على
الجميع اسم الباطنية . ثم غلب لفظ الامامية على الشيعة الاثني عشرية وهم يقولون بعصمة
الأئمة الاثني عشر فقط لا بوراثة العصمة دائماً . وليس هؤلاء تعاليم سرية هي كفر محض
كالباطنية . بل هم يصرحون بمذهبهم قولاً وكتابة ويدعون اليه ويناضلون عنه
بعد كتابة ما تقدم قرأت ما نقله المصنف عن العواصم فاذا هو ينقل عن القاضي ابن العربي كلاماً
يعطفان فيه الباطنية على الامامية والامامية على الباطنية . والظاهر أنه عطف تفسير أو
بغنيان بالامامية فيه ما يعم الباطنية وغيرهم . وفيهم من قصه القاضي أبي بكر ان من كانوا يسمون

قال ابن العربي في كتاب العواصم : خرجت من بلادى على الفطرة ، فلم ألق في طريقى الا مهتديا ، حتى بلغت هذه الطائفة - يعنى الامامية والباطنية من فرق الشيعة - فهي أول بدعة لقيت ، ولو فجأتني بدعة مشبهة كالقول بالخلق (١) أو نفى الصفات أو الإرجاء ، لم آمن الشيطان . فلما رأيت حماقاتهم أقمت على حذر ، وترددت فيها على أقوام أهل عقائد سليمة ، ولبثت بينهم ثمانية أشهر ، ثم خرجت الى الشام فوردت بيت المقدس فألقيت فيها ثمانى وعشرين حلقة ومدرستين - مدرسة الشافعية بباب الاسباط وأخرى للحنفية - . وكان فيها (٢) من رؤوس العلماء ورؤوس المبتدعة ومن أحبار اليهود والنصارى كثير . فوعيت العلم وناظرت كل طائفة بحضرة شيخنا أبي بكر الفهرى وغيره من أهل السنة .

ثم نزلت الى الساحل لأغراض وكان مملوءا من هذه النحل الباطنية والامامية ، فطفت في مدن الساحل لتلك الاغراض نحواً من خمسة أشهر ، ونزلت بعكا ، وكان رأس الامامية بها حينئذ أبو الفتح العكّ ، وبها من أهل السنة شيخ يقال له الفقيه الديبقي ، فاجتمعت بأبي الفتح في مجلسه وأنا ابن العشرين . فلما رأني صغير السن كثير العلم متدربا ولع بي ، وفيهم لعمر الله - وان كانوا على باطل - انطباع وانصاف وقرار بالفضل اذا ظهر ، فكان لا يفارقني ، ويساومني الجسدال

الامامية كانوا متعاونين مع من يسمون الاسماعيلية من الباطنية أو تجمعهم بهم الباطنية . ودليله كلامه مع أبي الفتح في مذهب التعليم ، وقوله له «فن بعده الى الآن» أى من الأئمة . وأيضا لم ير اسم الباطنية مرادفا للاسماعيلية فقال رئيس الباطنية المسمين بالاسماعيلية ولا ينفي هذا قول أبي الفتح الامام المنتظر ، فقد كانوا يظهرون التشيع ويسرون الكفر . وهكذا كان الامر مختلطا عدة قرون . فكان يقال : شيعة ظاهرية وباطنية وامامية ظاهرية وباطنية ثم امتازت الفرق . فالشيعة الامامية متفقون الان مع أهل السنة على تكفير الباطنية كلهم ، وعلى أنه لا يوجد بين الناس امام معصوم يجب اتباعه . وانما يختلفون في المهدي المنتظر ، فالامامية يقولون . انه الثاني عشر من أئمة آل البيت اختفى وسيظهر . وجهور أهل السنة يقولون : ان المهدي مصلح آخر من أهل البيت يوجد في الزمن الذي يخرج فيه وهو محفوظ لامعصوم [١] هذا نص نسختنا ولعل فيها نقصا وتحريفا [٢] أى مدينة بيت المقدس .

ولا يفاترني ، فكلمت على مذهب الامامية والقول بالتعميم (١) من المعصوم بما يظول ذكره .

ومن جملة ذلك انهم يقولون : ان الله في عباده أسراراً وأحكاماً والعقل لا يستقل بدركها ، فلا يعرف ذلك الا من قبل امام معصوم ، فقلت لهم : أمت الامام المبلغ عن الله لأول ما أمره بالتبليغ أم هو مخلد ؟ فقال لي « مات » وليس هذا بمذهبه ولكنه تستر معي . فقلت : هل خلفه أحد ؟ فقال : خلفه وصيه علي . قلت : فهل قضى بالحق وأنفذه ؟ قال : لم يتمكن لغلبة المعاند . قلت : فهل أنفذه حين قدر ؟ قال : منعه التقية ولم تفارقه الى الموت ، الا أنها كانت تقوى تارة وتضعف أخرى ، فلم يمكن الا المداراة لثلاث تفتح عليه أبواب الاختلال . قلت : وهذه المداراة حق أم لا ؟ فقال : باطل أباحته الضرورة . قلت : فأين العصمة ؟ قال : إنما تغني (٢) العصمة مع القدرة . قلت : فمن بعده الى الآن وجدوا القدرة أم لا ؟ قال : « لا » . قلت : فالدين مهمل . والحق مجهول مخجل ؟ قال : سيظهر . قلت : بمن ؟ قال : بالامام المنتظر . قلت : لعلة الدجال . فتابى أحد الاضحك ، وقطعنا الكلام على غرض مني لاني خفت أن ألهه فينتقم مني في بلاده .

ثم قلت : ومن أعجب ما في هذا الكلام ان الامام اذا أوصى الى من لا قدرة له فقدضيع فلا عصمة فلا له . وأعجب منه ان الباري تعالى - على مذهبه - اذا علم أنه لا علم إلا بعلم وأرسله عاجزاً مضطرباً لا يمكنه أن يقول ما علم ، فكأنه ما علمه وما بعثه . وهذا عجز منه وجور ، لا سيما على مذهبهم .

فأرأوا من الكلام ما لم يمكنهم أن يقوموا معه بقائمة ، وشاع الحديث . فرأى رئيس الباطنية السمين بالاسماعيلية أن يجتمع معي . فجاءني أبو الفتح الي مجلس الفقيه الديبقي وقال : ان رئيس الاسماعيلية رغب في الكلام معك . فقلت : أنا مشغول . فقال : هنا موضع مرتب قد جاء اليه ، وهو محرس الطبرانيين ، مسجد في قصر على البحر . وتحمّل علي ، فقممت ما بين حشمة وحسبة ، ودخلت قصر

(١) لعل الاصل « بالتعليم » بل هو الصواب لان مذهب الباطنية يسمى مذهب التعليم

(٢) لعلياً تعني

المحرس ، وطالعنا اليه فوجدتهم قد اجتمعوا في زاوية المحرس الشرقية ، قرأيت الشكر في وجوههم ، فسلمت ثم قصدت جهة المحراب فركعت عنده ركعتين لأعمل لى فيهما الاتدبير القول معهم ، والخلاص منهم . فلعمري (١) الذى قضى على بالإقبال الي أن أحدثكم ، ان كنت (٢) رجوت الخروج عن ذلك المجلس أبداً . ولقد كنت أنظر في البحر يضرب في حجارة سود محددة تحت طاقات المحرس ، : فأقول : هذا قبري الذى يدفنوني فيه ، وأنشدني سري :

ألا ! هل الى الدنيا معاد وهل لنا سوى البحر قبر ؟ أوسوى الماء أكفان ؟
وهى كانت الشدة الرابعة من شذائد عمرى التى أنقذني الله منها . فلما سلمت استقبلتهم وسألتهم عن أحوالهم عادة ، وقد اجتمعت الى نفسى ، وقلت : أشرف ميتة في أشرف موطن أناضل فيه عن الدين . فقال لى أبو الفتح - وأشار الى فتى حسن الوجه - هذا سيد الطائفة ومقدمها . فدعوت له فسكت ، فبدرني وقال : قد بلغتني بحالك وأمهى الى كلامك ، وأنت تقول : قال الله وفعل . فأى شىء هو الله الذى تدعو اليه ؟ أخبرني وأخرج عن هذه المخزقة التى جازت لك على هذه الطائفة الضعيفة . وقد اختطفني أصحابه قبل الجواب ، فعمدت بتوفيق الله الي كنانتي واستخرجت منها سهما أصاب حبة قلبه فسقط لليدين والفم .

وشرح ذلك : ان الامام أبا بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي الحافظ الجرجاني قال « كنت أبغض الناس فيمن يقرأ علم الكلام ، فدخلت يوما الى الري ، ودخلت جامعها أول دخولي واستقبلت سارية أركع عندها ، واذ بجواري رجلان يتذاكران علم الكلام ، فتطيرت بهما ، وقلت : أول ما دخلت هذا البلد سمعت فيه ما أكره وجعلت أخفف الصلاة حتى أبعد عنهما ، فعلق بي من قولهما : ان هؤلاء الباطنية أسخف خاق الله عقولا ، وينبغي للنحويين ألا يتكلف لهم دليلا ، وليكن (٣) يطالبهم « بلم » فلا قبل (٤) لهم بها . وسلمت مسرعا »

(١) لعل الاصل « فلعمري الذى قضى » الخ والياء من زيادة النسخ (٢) أى ما كنت

[٣] لعلها ولكن [٤] هذا لفظ أبي بكر الاسماعيلي . ثم ان ابن العربي يذكر مقدمة

مناظرته لاحد الاسماعيلية بكلام من عنده . ثم ينقل عنه تفصيل تلك المناظرة

و شاء الله بعد ذلك ان كشف رجل من الاسماعيلية القناع في الاحاد ، وجعل يكاتب
 وشم كثير الأمير يدعو اليه ويقول له : إني لا أقبل دين محمد الا بالمعجزة فان أظهرتموها
 رجعنا اليكم ، وانجرت الحال الى ان اختاروا منهم رجلا له دهاء ومنة (١) فرود على
 وشمكير رسولا ، فقال له انك أمير ، ومن شأن الامراء والملوك ان تخصص عن العوام ولا تقلد
 أحدا في عقيدة ، وانما حقهم أن يفصحوا عن البراهين . فقال وشمكير : أختار رجلا
 من أهل مملكتي ، ولا أنتدب المناظرة بنفسي ، فيناظرني بين يدي . فقال له الملحد
 اختر أبا بكر الاسماعيلي . لعلمه بأنه ليس من أهل علم التوحيد ، وانما كان اماما في
 الحديث . ولكن كان وشمكير - اعامية فيه - يعتقد أنه أعلم أهل الارض بأنواع
 العلوم . فقال وشمكير : ذلك مرادي ، فانه رجل جيد . فأرسل الي أبي بكر
 الاسماعيلي بمرجان ليرحل اليه الى غزنة . فلم يبق من العلماء أحد الا يتس من
 الدين ، وقال : سببت الاسماعيلي الكافر مذهب الاسماعيلي الحافظ مذهبها .
 ولم يمكنهم أن يقولوا للملك : انه لا علم عنده بذلك لثلاثتهم . فلجأوا الى الله
 في نصر دينه

قال الاسماعيلي الحافظ : فلما جاءني البريد ، وأخذت في المسير وتدانت لي
 الدار ، قلت : إنا لله . وكيف أناظر فيما لا أدري ؟ هل أتبرأ عند الملك وأرشده
 الى من يحسن الجدل ، ويعلم بحجج الله على دينه ؟ وندمت على ما سلف من عمري
 ولم أنظر في شيء من علم الكلام . ثم أذكرني الله ما كنت سمعته من الرجلين
 بجامع الري فقويت نفسي ، وعولت على أن أجعل ذلك عهدي ، وبلغت البلد
 فتلقاني الملك ثم جميع الخلق . وحضر الاسماعيلي المذهب مع الاسماعيلي النسب . وقال
 الملك للباطني : اذكر قولك يسمعه الامام . فلما أخذ في ذكره واستوفاه . قال له
 الحافظ : لم ؟ فلما سمعها الملحد قال : هذا امام قد عرف مقالتي . ففهمت . قال
 الاسماعيلي : فخرجت من ذلك الوقت ، وأمرت بقراءة علم الكلام ، وعلمت
 انه عمدة من عمدة الاسلام

قال ابن العربي : وأنا حين انتهى بي الامر الى ذلك المقام قلت : ان كان في

الأجل تنفس فهذا شبيه بيوم الاسماعيل . فوجهت الى أبي الفتح الامام (١) وقلت له : لقد كنت في لاشيء ، ولو خرجت من عكا قبل أن اجتمع بهذا العالم ما رحلت الا عرباً عن نادرة الأيام ، نظر (٢) الى حذقه بالكلام ومعرفته حيث قال لي : أي شيء هو الله ؟ ولا يسأل بمثل هذا الامثلة . ولكن بقيت ها هنا نكتة ، لا بد من أن نأخذها اليوم عنه ، وتكون ضيافتنا عنده . لم قلت : « أي شيء هو الله » فاقصرت من حروف الاستفهام على « أي » وتركت الهمزة وهل وكيف وأني وكم وما ، هي أيضاً من ثواني حروف الاستفهام وعدلت عن اللام من حروفه (٣) وهذا سؤال ثان عن حكمة ثانية ، وهو أن لا أي معنيين في الاستفهام فأى المعنيين قصدت بها ؟ ولم سألت بحرف محتمل ولم تسأل بحرف مصرح بمعنى واحد ؟ هل وقع ذلك بغير علم ولا قصد حكمة ؟ أم بقصد حكمة ؟ فبينما لنا

فما هو الا أن افتتحت هذا الكلام وانبسطت فيه وهو يتغير حتى اصفر آخراً من الوجل ، كما اسود أولاً من الحقد . ورجع أحد أصحابه الذي كان عن يمينه الى آخر كان بجانبه ، وقال له : ما هذا الصبي الا بحرف زاهر من العلم ، مارأينا مثله قط . وهم ما رأوا واحداً به رمق الا أهلكوه ، لان الدولة لهم . ولولا مكاننا من رفعة دولة ملك الشام ووالي عكا كان يحطينا (٤) ما تخلصت منهم في العادة أبداً .

وحين سمعت تلك الكلمة من إعظامي قلت : هذا مجلس عظيم ، وكلام طويل ، يفتقر الى تفصيل ، ولكن نتواعد الي يوم آخر . وقت وخرجت ،

(١) لعله (الكلام) بل لاشك عندي في ذلك (٢) كذا في الاصل والظاهر انها (أنظر) ويحتمل أن تكون (نظرا)

(٣) العبارة من قوله : (هي أيضا) الى هنا غير ظاهرة ٤ عبارة الاصل (كان يحطينا) وكتب فوق كلمة يحطينا (صح) ورقم ٢ وبازائها في الهامش (أو يحطينا) ولكن بغير خط النسخ كما يظهر ، والصواب أن الكلمة يحطينا بالطاء المعجمة وقد عهدنا النسخ يكتب الظاء ضاذاً وبيننا سبب ذلك في هامش سابق ، ومعنى أحفظه يحطيه : جملة ذا حظوة

فقاموا كاهم معي وقالوا : لا بد أن تبقى قليلا . فقلت : لا . فأسرعت حافيا .
وخرجت على الباب أعدو حتى أشرفت على قارعة الطريق ، وبقيت هناك مبشرا
نفسى بالحياة ، حتى خرجوا بعدى وأخرجوا لي (لا يكي) ولبستها ومشيت معهم
متضاحكا ، ووعدوني بمجلس آخر فلم أوف لهم ، وخفت وفاتي في وفاتي

قال ابن العربي : وقد كان قال لي أصحابنا النصرية بالمسجد الأقصى : ان
شيخنا أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي اجتمع برئيس من الشيعة الامامية ، فشكا
اليه فساد الخلق ، وان هذا الأمر لا يصلح الا بخروج الامام المنتظر ، فقال نصر :
هل لخروجه ميقات أم لا ؟ قال الشيعي : نعم ، قال له أبو الفتح : ومعلوم هو
أو مجهول ؟ قال : معلوم ، قال نصر : ومتي يكون ؟ قال : اذا فسد الخلق . قال
أبو الفتح : فهل تحسبونه عن خلق وقد فسد جميعهم الا انتم ؟ فلو فسدتم خرج ،
فأسرعوا به وأطلقوه من سجنه وعجلوا بالرجوع الي مذهبنا . فبهت . وأظنه سمعها
عن شيخه أبي الفتح سليمان بن أيوب الرازي الزاهد

انتهى ما حكاه ابن العربي وغيره ، وفيه غنية لمن عرج عن تعرف أصولهم ،
وفي أثناء الكتاب منه أمثلة كثيرة

* *

﴿ القسم الثاني ﴾ يتنوع أيضا ، وهو الذي لم يستنبط بنفسه وانما اتبع غيره
من المستنبطين ، لكن بحيث أقر بالشبهة واستصوبها ، وقام بالدعوة بها مقام
متبوعه ، لا نقداحها في قلبه ، فهو مثل الاول ، وان لم يصر الي تلك الحال ولكنه
تمكن حب المذهب من قلبه حتي عادى عليه ووالي

وصاحب هذا القسم لا يخلو من استدلال ولو على أعم ما يكون ، فقد يلحق بمن
نظر في الشبهة وان كان عاميا ، لأنه عرض للاستدلال ، وهو عالم انه لا يعرف
النظر ولا ما ينظر فيه ، ومع ذلك يبلغ من استدلال (١) بالدلائل الجملي مبلغ من

[١] كذا - ولعل الاصل « استدل » كما يدل عليه مقابله وهو « من استدل على

استدل على التفصيل ، وفرق بينهما في التمثيل : -

ان الأول أخذ شبهات مبتدعة فوقف وراءها ، حتى اذا طولب فيها بالجريان :
على مقتضى العلم تبدل وانقطع ، أو خرج الى مالا يعقل ، وأما الثاني فحسن الظن
بصاحب البدعة فتبعه ، ولم يكن له دليل على التفصيل يتعلق به ، الا تحسين الظن
بالمبتدع خاصة ، وهذا القسم في العوام كثير

فمثال الاول حال حمدان (١) بن قرمط المنسوب اليه القرامطة ، اذ كان أحد دعاة
الباطنية فاستجاب له جماعة نسبوا اليه ، وكان رجلا من أهل الكوفة مائلا الى
الزهد ، فصادفه أحد دعاة الباطنية وهو متوجه الى قريته وبين يديه بقر يسوقه ،
فقال له حمدان - وهو لا يعرفه ولا يعرف حاله - : أراك سافرت عن موضع بعيد
قأين ، مقصدك ؟ فذكر موضعها هو قرية حمدان ، فقال له حمدان : اركب بقرة من
هذا البقر لتستريح به عن تعب المشي ، فلما رآه مائلا الى الديانة أتاه من ذلك الباب ،
وقال : انى لم أومن بل أومر بذلك ، فقال له : وكأنك لا تعمل الا بأمر ، فقال :
نعم ، فقال حمدان : وبأمر من تعمل ؟ قال : بأمر مالك ومالكك ومن له الدنيا
والآخرة ، قال : ذلك هو رب العالمين ، قال : صدقت ، ولكن الله يهب ملكه
من يشاء . قال : وما غرضك في البقرة التي أنت متوجه اليها ؟ قال : أمرت أن
أدعو أهلها من الجهل الى العلم ، ومن الضلال الى الهدى ، ومن الشقاوة الى السعادة
وأن أستنقذهم من ورطات المذل والفقر ، وأملكهم بما (٢) يستغنون به عن الكد
والتعبد ، فقال له حمدان : أنقذني أنقذك الله ، وأفض على من العلم ما تحيي به ،
فما أشد احتياجي امثل ما ذكرت ! فقال له : وما أمرت أن أخرج السر المسكون
الى كل (٣) أحد الا بعد الثقة به والعمد اليه ، فقال : فما عهدك فاذكروه فاني ملتزم
له ؟ فقال : ان تجعل لى وللامام عهد الله على نفسك وميثاقك ألا تخرج سر الامير
الذى ألقى اليك ولا تفشي سري أيضا ، فالتزم حمدان عهده . ثم اندفع الداعي في
تعليمه فنون جهله . حتى استدرجه واستغواه ، واستجاب له في جميع ما ادعاه

١ في الاصل أحد وهو غلط من النسخ حتما كما يعلم مما يأتي ٢ لعله : ما

٣ لا يظهر لكلمة (كل) هنا فائدة فلعلها زائدة

ثم انتدب للدعوة ؛ وصار أصلا من أصول هذه البدعة ؛ فسمى أتباعه القرامطة ؛
ومثال الثاني ما حكاه الله في قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ
اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا) الآية . وقوله تعالى
قُلْ : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَهُمْ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ) قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا
آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)

وحكى السعوى انه كان في أعلى صعيد مصر رجل من القبط ممن يظهر دين
النصرانية وكان يشار اليه بالعلم والفهم ، فبلغ خبره أحمد بن طولون ، فاستحضره
وسأله عن أشياء كثيرة ، من جهلتها انه أمر في بعض الايام وقد أحضر مجلسه بعض
أهل النظر ليسأله عن الدليل على صحة دين النصرانية ، فسأله عن ذلك . فقال :
دليلي على صحتها وجودي اياها متناقضة متنافية ، تدفعها العقول ، وتنفر منها
النفوس ، لتباينها وتضادها ، لانظر يقومها ، ولا جدل يصححها ، ولا برهان
يعضدها من العقل والحس عند أهل التأمل فيها ، والفحص عنها . ورأيت مع ذلك
أمما كثيرة وملوكا عظيمة ذوى معرفة ، وحسن سياسة ، وعقول راجحة ، قد انقادوا
اليها ، وتدينوا بها مع ما ذكرت من تنقصها في العقل فعلمت انهم لم يقبلوها ولا
تدينوا بها الا بدلائل شاهدوها ، وآيات ومعجزات عرفوها ، أوجب (١) انقيادهم
اليها ، والتدين بها .

فقال له السائل : وما التضاد الذى فيها ؟ فقال : وهل يدرك ذلك أو تعلم غايته
منها قوهم بأن الثلاثة واحد وان الواحد ثلاثة . ووصفهم للاقنيم والجوهر وهو
الثالث (٢) وهل الاقنيم في أنفسها قادرة عادمة أم لا ؟ وفي اتحاد ربهم القديم
بالإنسان المحدث ، وما جرى في ولادته وصلبه وقاتله . وهل في التشنيع اكبر وأخف
من إله صلب وبصق في وجهه ؟ ووضع علي رأسه أكليل الشوك ؟ وضرب رأسه
بالقضيب ؟ وسمرت قدماه ، ونخز (٣) بالأسنة والخشب جنباه ؟ وطلب الماء فسقى

(١) لعلها : أوجب (٢) تطلق النصارى كلمة الثالوث على الاقنيم الثلاثة التى هي الاب
والابن والروح والقدس . (٣) رسمت هذه الكلمة في أصل نسختنا هكذا (نح) فتعين
ان تكون نخز أو نخس ، فان معنى الكلمتين يؤدى ما روى عندهم في القصة

الخل ؟ من بطيخ الخنظل ؟ - فأمسكوا عن مناظرته ، لما قد أعطاهم من تناقض مذهبه وفساده . اهـ

والشاهد من الحكاية الاعتماد علي الشيوخ والآباء من غير برهان ولا دليل .

*
* *

(القسم الثالث) يتنوع أيضاً ، وهو الذي قلد غيره على البراءة الاصلية ، فلا يخلو أن يكون ثم من هو أولى بالتقليد منه ، بناء على التسامع الجارى بين الخلق بالنسبة الى الجهم الغفير اليه (١) في امور دينهم من عالم وغيره ، وتعظيمهم له بخلاف الغير . او لا تكون ثم من هو أولى منه ، لكنه ليس في اقبال الخلق عليه وتعظيمهم له ما يبلغ تلك الرتبة : فان كان هناك منتصبون فتركهم هذا المقلد وقلد غيرهم فهو آثم ، اذ لم يرجع الى من امر بالرجوع اليه ، بل تركه ورضى لنفسه باخسر الصفتين فهو غير معذور ، اذ قلد في دينه من ليس بعارف بالدين في حكم الظاهر ، فعمل بالبدعة وهو يظن انه على الصراط المستقيم .

وهذا حال من بعث فيهم رسول الله ﷺ فانهم تركوا دينهم الحق ورجعوا الى باطل آبائهم ، ولم ينظروا نظر المستبصر ، حتى لم يفرقوا بين الطريقين ، وغطى الهوى على عقولهم دون ان يبصروا الطريق . فكذلك اهل هذا النوع . وقل ما تجد من هذه صفته الا وهو يوالى فيما ارتكب ويعادى بمجرد التقليد

خرج البغوى عن أبى الطفيل الكنانى أن رجلاً ولد له غلام على عهد رسول الله ﷺ ، فأتى به النبي ﷺ فدعا له بالبركة واخذ بجبهته فنبئت شعرة بجبهته كأنها سلفة فرس . قال : فشب الغلام ، فلما كان زمن الخوارج اجابهم فسقطت الشعرة عن جبهته ، فاخذوه أبوه فقيده وحبسوه مخافة ان ياحق بهم احد . قال : فدخلنا عليه فوعظناه وقلنا له : ألم تر بركة النبي ﷺ وقعت ؟ قال - فلم نزل به حتى رجع عن رأيهم . قال فرد الله عز وجل الشعرة في جبهته اذ تاب .

(١) انظر اين متعلق «اليه» ؟ لعلة الرجوع أو كلمة مشتقة من مادة الرجوع كما يفهم من مقابله الآتى - والمعنى لا يخلو ان يكون هناك من هو أولى بان يقلد ممن يرجع اليه الجهم الغفير في أمور دينهم أولاً

وان لم يكن هناك منتصبون الى هذا المقلد الخامل بين الناس ، مع انه قد نصب نفسه منصب المستحقين ، ففى تأثيمه نظر . ويحتمل ان يقال فيه : انه آثم . ونظيره مسئلة اهل الفترات العاملين تبعاً لا بائهم ، واستنامة لما عليه اهل عصرهم ، من عبادة غير الله وما أشبه ذلك . لأن العلماء يقولون في حكمهم : إنهم علي قسمين - قسم غابت عليه الشريعة ولم يدر ما يتقرب به الى الله تعالى ، فوقف عن العمل بكل ما يتوهمه العقل انه يقرب الى الله ، ورأى ما اهل عصره عاملون به مما ليس لهم فيه مستند الا استحسانهم ، فلم يستفزه ذلك على الوقوف عنه . وهؤلاء هم الداخلون حقيقة تحت عموم الآية الكريمة (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا)

وقسم لا بس ما عليه اهل عصره من عبادة غير الله ، والتحريم والتحليل بالرأى ووافقهم في اعتقاد ما اعتقدوه من الباطل ف هؤلاء نص العلماء على انهم غير معذورين ، مشاركون لاهل عصرهم في المؤاخذه ، لانهم وافقوهم في العمل والمالاة والمعادة على تلك الشريعة ، فصار (١) من اهلها . فكذلك ما نحن في الكلام عليه اذ لا فرق بينهما .

ومن العلماء من يطلق العبارة ويقول كيف كان لا يعذب احد الا بعد الرسل وعدم القبول منهم . وهذا ان ثبت قولاً هكذا ، فنظيره في مسئلتنا ان يأتى عالم أعلم من ذلك المنتصب بين السنة من البدعة ، فان راجعه هذا المقلد في احكام دينه ولم يقتصر على الاول فقد اخذ بالاحتياط الذى هو شأن العقلاء ورجاء السلامة . وان اقتصر على الاول ظهر عناده ، لانه مع هذا الفرض لم يرض بهذا الطارىء ، واذا لم يرضه كان ذلك لهوى داخله ، وتعصب جرى فى قلبه مجرى الكلب فى صاحبه . وهو اذا بلغ هذا المبلغ لم يبعد ان ينتصر لمذهب صاحبه ، ويستدل عليه باقصى ما يقدر عليه فى عموميته . وحكه قد تقدم فى القسم قبله

فانت ترى صاحب الشريعة ﷺ - حين بعث الى اصحاب اهواء وبدع ، وقد استندوا الى آباؤهم وعظمائهم فيها ، وردوا ما جاء به النبي ﷺ ، وغطى على قلوبهم

زين الهوى حتى التبت عليهم المعجزات بغيرها - كيف صارت شريعته ﷺ حجة عليهم على الاطلاق والعموم ، وصار الميت منهم مسوقاً الى النار على العموم ، من غير تفرقة بين المعاند صراحاً وغيره : وما ذاك الا لقيام الحجة عليهم ، بمجرد بعثته وارساله لهم ، مبيناً للحق الذى خالفوه . فمستلطنا شبهة بذلك ، فمن اخذ بالحزم فقد استبرأ لدينه ، ومن تابع الهوى خيف عليه الهلاك وحسبنا الله :

فصل

وتزد هذا الموضع شيئاً من البيان فانه أكيد ، لانه تحقيق مناط الكتاب وما احتوى عليه من المسائل . فنقول وبالله التوفيق : -

ان لفظ « أهل الأهواء » وعبارة « أهل البدع » انما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها ، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها ، والاستدلال على صحتها في زعمهم ، حتى عدّ خلافهم خلافاً ، وشبههم منظوراً فيها ، ومحتاجاً الى ردها والجواب عنها . كما نقول في ألقاب الفرق من المعتزلة والتجدرية والمرجئة والخوارج والباطنية ومن أشبههم - بأنها ألقاب لمن قام بتلك النحل ما بين مستنبط لها وناصر لها ، وذاب عنها . كاللفظ « أهل السنة » انما يطلق على ناصرها ، وعلى من استنبط على وفقها ، والحاملين لدمارها .

ويرشح ذلك ان قول الله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ قَرَّعُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاءً) يشعر باطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذى هو التفريق (١) ، وليس الا المخترع أو من قام مقامه . وكذلك قوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا) وقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ) فان اتباع التشابه مختص بمن انتصب منصب المجتهد لا بغير (٢)

وكذلك قول النبي ﷺ « حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا

[١] انظر أين المفعول الثانى لجعل (٢) لعل الاصل (لا غير) أو (لا بغيره)

فَسئَلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ « لَانْهَم قَامُوا (١) أَنْفُسَهُمْ مَقَامَ الْمُسْتَنْبِطِ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَقْتَدَى بِهِ فِيهَا . بِخِلَافِ الْعَوَامِ ، فَانْهَم مُتَّبِعُونَ لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَائِهِمْ لَانْه فَرَضَهُمْ ، فَلَيْسُوا بِمُتَّبِعِينَ لِلْمُتَشَابِهَةِ حَقِيقَةٍ ، وَلَا هُمْ مُتَّبِعُونَ لِلْهَوَى . وَانْهَا يَتَّبِعُونَ مَا يُقَالُ لَهُمْ كَأَنَّ مَا كَانَ ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْعَوَامِ لَفْظُ « أَهْلُ الْأَهْوَاءِ » حَتَّى يَخْوضُوا بِأَنْظَارِهِمْ فِيهَا وَيَحْسِنُوا بِنَظَرِهِمْ وَيَقْبَحُوا . وَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَّعِينَ لِلْفِظِ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَأَهْلُ الْبِدْعِ مَدْلُولٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ أَنْ (٢) مِنْ انْتَهَصَبَ لِلْإِبْتِدَاعِ وَلِتَرْجِيحِهِ عَلَى غَيْرِهِ . وَأَمَّا أَهْلُ الْغَفْلَةِ عَنْ ذَلِكَ وَالسَّالِكُونَ سَبِيلَ رُؤُسَائِهِمْ بِمَجْرَدِ التَّقْلِيدِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فَلَا (٣)

حَقِيقَةُ الْمَسْئَلَةِ أَنَّهَا تَحْتَوِي عَلَى قَسَمَيْنِ : مُبْتَدِعٌ وَمُقْتَدٍ بِهِ . فَاَلْمَقْتَدَى بِهِ كَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعِبَارَةِ بِمَجْرَدِ الْإِقْتِدَاءِ لَانْه فِي حُكْمِ الْمُتَّبِعِ ، وَالْمُبْتَدِعُ هُوَ الْمُخْتَرَعُ . أَوْ الْمُسْتَدَلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ الْإِخْتِرَاعُ ، وَسَوَاءٌ عَلَيْنَا أَمْ كَانَ ذَلِكَ الْإِسْتِدْلَالُ مِنْ قَبِيلِ الْخَاصِّ بِالنَّظَرِ فِي الْعِلْمِ ، أَوْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ الْعَامِ ، فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ ذَمَّ أَقْوَامًا قَالُوا (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ) فَكَانَ مِنْهُمْ اسْتِنْدَاؤُهُ إِلَى دَلِيلٍ جَهْلِيٍّ ، وَهُوَ الْإِبَاءُ إِذَا (٤) كَانُوا عِنْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ ، وَقَدْ كَانُوا عَلَى هَذَا الدِّينِ ، وَلَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ صَوَابٌ ، فَتَحْنُ عَلَيْهِ ، لَانْه لَوْ كَانَ خَطَأً لَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ .

وَهُوَ نَظِيرٌ مَنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ الْبِدْعَةِ بِعَمَلِ الشُّيُوخِ وَمَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْإِصْلَاحِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فِي الشَّرِيعَةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ ، وَلَا كَوْنَهُ يَعْمَلُ بِعِلْمٍ أَوْ بِجَهْلٍ . وَلَكِنْ مِثْلُ هَذَا يَعْدُ اسْتِدْلَالًا فِي الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ جَعَلَ عَمْدَةً فِي اتِّبَاعِ الْهَوَى وَاطِّرَاحِ مَا سِوَاهُ . فَهَنْ أَخَذَ بِهِ فَهُوَ أَخَذَ بِالْبِدْعَةِ بِدَلِيلٍ مِثْلِهِ ، وَدَخَلَ

(١) لَعَلَّهَا : أَقَامُوا (٢) لَعَلَّ الْأَصْلَ (وَهُوَ أَنَّهُ) أَيْ مَدْلُولٌ مَا ذَكَرَ ؛ (أَوْ أَنْهَم) . وَالْأَيُّ فَيُنْزِلُ خَبَرَ أَنَّ (٣) عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْعَوَامُ الْمُتَّبِعُونَ لِلْمَذَاهِبِ الْإِبْتِدَاعِ تَقْلِيدًا لِأَبَائِهِمْ أَوْ شُيُوخِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَلَا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ ؛ فَيَكُونُ الْمَدْلُولُ الَّذِي حَرَّرَهُ خَاصًّا بِأَفْرَادٍ مَعْدُودِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ ! وَهُوَ كَمَا تَرَى ، وَمَا أَصَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَيْهِ الْإِقْبُولَ بِعِزْرِ الْمُقْلِدِينَ فِي تَقْلِيدِهِمْ ، وَلَكِنَّهُ يَضِيقُ هَذَا الْعِذْرَ فِيمَا يَأْتِي إِذَا عُدَّ اخْتِيَارُ الْمَذْهَبِ وَتَرْجِيحُ زَعْمَاءِ الْبِدْعَةِ وَدَعَائَتِهَا عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ نَظَرًا [٤] الصَّوَابِ « إِذْ » لَانْه تَعْلِيلٌ لَا شَرْطَ

في مسمى أهل الابتداع ، اذ كان من حق من كان هذا سبيله أن ينظر في الحق ان جاءه ، ويبحث ويتأني ويسأل حتى يتبين له فيتبعه ، أو الباطل فيجتنبه . ولذلك قال تعالى ردّاً على المحتجين بما تقدم (قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدًى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ؟) وفي الآية الأخرى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ . قَالُوا : بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءُنَا) فقال تعالى (أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ ؟) وفي الآية الأخرى (أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ) وأمثال ذلك كثير .

وعلاوة من هذا شأنه ان يرد خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي ، ويتعصب لما هو عليه غير ملتفت الى غيره ، وهو عين اتباع الهوى . فهو المذموم حقاً . وعليه يحصل الالتم ، فان من كان مسترشداً مال الى الحق حيث وجده ولم يرده ، وهو المعتاد في طالب الحق . ولذلك يادر المحققون الى اتباع رسول الله ﷺ حين تبين لهم الحق .

فان لم يجد سوى ما تقدم له من البدعة ، ولم يدخل مع المتعاصيين لسكرته عمل بها ، فان قلنا « ان أهل الفترة معذبون على الاطلاق اذا اتبعوا من اخترع منهم » فالمتبعون للبدع اذا لم يجدوا محققاً مؤاخذون أيضاً . وان قلنا « لا يعذبون حتى يُبعث لهم الرسول وان عملوا بالكفر » فهو لاء لا يؤاخذون ما لم يكن فيه محق ، فاذا ذاك يؤاخذون من حيث انهم معه بين (١) أحد أمرين : اما ان يتبعوه على طريق الحق فيتركوا ما هم عليه . واما ألا يتبعوه فلا بد من عناد ما وتعصب فيدخلون اذ ذك تحت عبارة (أهل الأهواء) فيأثمون . وكل من اتبع بيان سمعان في بدعته التي استمرت (٢) عند العلماء . مقلداً فيها

[١] عبارة نسختنا « من حيث انهم معذبون » فصحح ناسخ الصحف التي تطبع عنها كلمة معذبين فجعلها معذبون « فالتفت » الى اعراب الكلمة دون المعنى وبعد التأمل ظهر لنا ان « معذبين » محرفة عن « منه بين » وهذا قطعي وانما جعلناه في الصلب لان المعنى لا يصح الا به بحال . ونبهنا عليه لاجل الامانة [٢] لعل الاصل - اشتهرت -

على حكم الرضاء بها ورد ماسواها ، فهو في الاثم مع من اتبع (١) فقد زعم ان معبوده في صورة انسان وانه يهلك كله الاوجه (٢) ثم زعم ان روح الآله حل في علي . ثم في فلان ثم في بيان نفسه .

وكذلك من اتبع المغيرة بن سعد المجلي الذي ادعي النبوة مدة وزعم انه يحيي الموتى بالاسم الاعظم ، وان لمعبوده أعضاء على حروف الهجاء ، على كيفية يشتمل منها قلب المؤمن - الى الحوادث آخر

وكذلك من اتبع المهدي الغربي المنسوب اليه كثير من بدع المغرب ، فهو في الاثم والتسمية مع من اتبع اذا انتصب ناصراً لها ومحتجاً عليها . وقانا الله شر التعصب على غير بصيرة من الحق بفضله ورحمته .

فصل

اذا ثبت ان المبتدع آثم فليس لاثم الواقع عليه على رتبة واحدة بل هو على مراتب مختلفة ، من جهة كون صاحبها مستتراً بها أو معلناً ؟ ومن جهة كون البدعة حقيقية أو إضافية ، ومن جهة كونها يئنة أو مشككة ، ومن جهة كونها كفرًا أو غير كفر ، ومن جهة الاصرار عليها أو عدمه - الى غير ذلك من الوجوه التي يقطع معها بالتفاوت في عظم الاثم وعدمه ، أو يغلب على الظن .

[١] مبني للمجهول والا كان - ابتدع - لان الكلام فيمن اتبع المبتدع وقلده فكان معه [٢] لابد أن يكون الاصل - الاوجه - لانه مأخوذ من قوله تعالى - كل شيء هالك الا وجهه - وذلك ان هذا المبتدع جمع أسماء الصفات الالهية التي هي أسماء لأعضاء الانسان كالوجه والاعين واليدين وجعلها دليلاً على بدعته . وتلك الاسماء التي وردت في مقامات مختلفة وأنواع من السياق يفهمها العربي في كل منها فهما يتفق مع التنزيه فاذا جمعت كلها مرتبة على النحو الذي تذكر فيه أعضاء الانسان ، مسرودة في سياق وصف الخالق دون تلك السياقات والمقامات ، فانهما توهم من التشبيه والتجسيم مالا يقول به السلف ولا الخلف ؛ ولذلك صرح بعض المحققين بانه لا يجوز جمع آيات الصفات على هذا النحو كما صرح به الغزالي في كتاب العجايب العوام عن علم الكلام

وهذا المعنى وان لم يخف على العالم بالاصول فلا يترك التنبيه على وجه التفاوت (١)
بقول جملي فهو الاولى في هذا المقام .

فأما الاختلاف من جهة كون صاحبها مدعيًا للاجتهاد أو مقلدًا فظاهر ، لأن
الزيع في قلب الناظر في التشابهات ابتغاء تأويلها ، امكن منه في قلب المقلد وان
ادعى النظر أيضاً ، لان المقلد الناظر لا بد من استناده الى مقلده في بعض الاصول
التي يبنى عليها . أو المقلد قد انفرد بها دونه ، فهو آخذ بحظ ما لم يأخذ فيه الآخر ،
الا أن يكون هذا المقلد ناظرًا لنفسه ، فيستدل لا يدعى رتبة التقليد فصار في درجة
الاول ، وزاد عليه الاول بأنه أول من سن تلك السنة السيئة ، فيكون عليه وزرها
ووزر من عمل بها . وهذا الثاني من (٢) عمل بها فيكون على الاول من ائمه ما عينه
الحديث الصحيح ، فوزره أعظم على كل تقدير ، والثاني دونه لانه ان نظر وعاند
الحق واحتج لرأيه ، فليس له الا أدلة جملية لا تفصيلية . والفرق بينهما ظاهر ، فان
الأدلة التفصيلية أبلغ في الاحتجاج على عين المسئلة من الأدلة الجملية ، فتكون
المبالغة في الوزر بمقدار المبالغة في الاستدلال (٣)

وأما الاختلاف من جهة وقوعها في الضروريات أو غيرها فلاشارة اليه ستأتي
عند التكلم على أحكام البدع .

*
* *

وأما الاختلاف من جهة الإمرار والاعلان ، فظاهر ان المسر بها ضرره

(١) أي فيه ولعله سقط من هذا الموضع [٢] لعله (ممن) بل هو الظاهر (٣) وجد
في هامش الاصل بازاء هذا الموضع بخط ناسخه وفوقه «ط» بالخبر الاحمر مانعه : وأما
الاشد لان اثم صاحب البدعة ليس هو من حيثية مجرد قيام الدليل بنفسه فقط . بل من
حيث نتيجته والخداع الناس به ، فيكون التفصيلي أشد من الاجمالي في فشو البدعة
وانتشارها ، فائمه حينئذ أعظم والله أعلم اه الهامش ولم يظهر لنا وجه صحيح لبدئه بقول
كاتبه «وأما الاشد لان» ، لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ . أما اللفظ فظاهر ، وأما
المعنى فلانه استدراك أو زيادة يبان لكون الوزر في الأدلة التفصيلية على البسدة أعظم ،
فكان ينبغي أن يقول «بل أشد لان اثم صاحب البدعة» ، الخ

مقصود عليه لا يتعداه الى غيره ، فعلى أى صورة فرضت البدعة من كونها كبيرة أو صغيرة أو مكروهة هي باقية على أصل حكمها . فاذا أعلن بها - وان لم يدع إليها - فإعلانها ذريعة الى الاقتداء به .

وسياقي - بحول الله - ان الذريعة قد تجرى مجرى المنذرع اليه أو تفارقه ، فانظم (١) الى وزر العمل بها وزر نصبها لمن يقتدى به فيها ، والوزر في ذلك أعظم بلا اشكال .

ومثاله ما حكى الطرطوشي في أصل القيام ليلة النصف من شعبان عن أبي محمد المقدسي . قال : لم يكن عندنا بيت المقدس صلاة الرغائب هذه التي تصلى في رجب وشعبان . وأول ما أحدثت عندنا في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة : قدم علينا رجل في بيت المقدس يعرف بابن أبي الحمراء ، وكان حسن التلاوة ، فقام فصلى في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجل ، ثم انضاف اليهما ثالث ورابع ، فماتت معها إلا وهو في جماعة كبيرة . ثم جاء في العام القابل فصلى معه خلق كثير ، وشاعت في المسجد وانتشرت الصلاة في المسجد الأقصى وبيوت الناس ومنازلهم ، ثم استمرت كأنها سنة الى يومنا هذا . فقلت له : فرأيتك تصليها في جماعة . قال : نعم ! وأستغفر الله منها .

* *

وأما الاختلاف من جهة الدعوة اليها وعدمها فظاهر أيضاً ، لأن غير الداعي وان كان عريضة بالاقتداء فقد لا يقتدى به ، ويختلف الناس في توفر دواعيهم على الاقتداء به اذ قد يكون خامل الذكر ، وقد يكون مشتهراً ولا يقتدى به ، لشهرة من هو أعظم عند الناس منزلة منه .

وأما الداعي اذا دعا اليها فظنة الاقتداء أقوى وأظهر ، ولا سيما المبتدع اللسان الفصيح الاخذ بمجامع القلوب ، اذا اخذ في الترغيب والترهيب ، وأدلى بشبهته

(١) لعل الضوابط انضم ، وقد سبق له جعل الضاد طاء غير مرة وضحناه في الأصل لانه قطعي لا يصح الكلام بدون تصحيحه . وأما فانظم فلمعنى صحيح ولكنه أسلوب شعري لاعلمى

التي تداخل القلب بزخرفها ، كما كان معبد الجهنى يدعو الناس الى ما هو عليه من القول بالقدر ، ويلوى بلسانه نسبته الى الحسن البصرى .

فروى عن سفيان بن عيينة أن عمرو بن عبيد سئل عن مسألة فأجاب فيها وقال « هو من رأى الحسن » فقال له رجل : انهم يروون عن الحسن خلاف هذا . فقال : انما قلت لك « هذا من رأى (١) الحسن » يريد نفسه .

وقال محمد بن عبد الله الانصارى : كان عمرو بن عبيد اذا سئل عن شيء قل هذا من قول الحسن « فيوهم انه الحسن بن أبى الحسن وانما هو قوله .

*
* *

وأما الاختلاف من جهة كونه خارجاً على أهل السنة أو غير خارج . فلأن غير الخارج لم يزد على الدعوة مفسدة أخرى يترتب عليها إثم ، والخارج زاد الخروج على الأئمة (٢) - وهو موجب للقتل - والسعى فى الأرض بالفساد ، وإثارة الفتن والحروب - الى حصول العداوة والبغضاء بين أولئك الفرق ، فله من الإثم العظيم أوفر حظ .

ومثاله قصة الخوارج الذين قال فيهم رسول الله ﷺ « يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » ، وأخبارهم شهيرة .

وقد لا يخرجون هذا الخروج بل يقتصرون على الدعوة لكن على وجه أدعى الى الاجابة ، لأن فيه نوعاً من الاكراه والاختاف ، فلا هو مجرد دعوة ، ولا هو شق العصا من كل وجه . وذلك أن يستعين على دعوة بأولى الأمر من الولاة .

«١» ، رأى هنا بيائين الثانية ياء المتكلم . وهذا هو معنى لى اللسان بالكلام : لاجل التدليس والايهام ، ولكن الناسخ كتبها بياء واحدة كالتى قبلها لانه لم يفهم ولم يعرف الرواية : ولاجل هذا لم يكن يقول : هذا رأى الحسن وهذا قول الحسن . اذ لا يحتمل هذا الامعنى واحدا . فاذا قال من رأى الحسن ومن قولى الحسن ، تحذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين فيكون المسموع : هذا من رأى الحسن ؛ وهذا من قول الحسن فيقع الايهام المراد ٢ أى الامراء الحاكمين

والسلاطين ، فان الاقتداء هنا أقوى بسبب خوف الولاة في الإيقاع بالآتي (١) سجنًا أو ضربًا أو قتلاً ، كما اتفق لبشر المريسى في زمن المأمون ، ولأحمد بن أبي داود (٢) في خلافة الواثق ، وكما انفق لعلماء المالكية بالاندلس اذ صارت ولايتها للمهديين ، فزقوا كتب المالكية وسموها كتب الرأى ، ونكلوا بجملة من الفضلاء بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك . وكانوا هم مرتكبين للظاهرة المحضة ، التي هى عند العلماء بدعة ظهرت بعد المائتين من الهجرة : وبآيتهم وافقوا مذهب داود وأصحابه ! لكنهم تعدوا ذلك الى أن قالوا برأيهم ، ووضعوا للناس مذاهب لاعهد لهم بها في الشريعة ، وحملوهم عليها طوعا أو كرها ، حتى عم داؤها في الناس ، وثبتت زمانًا طويلًا ، ثم ذهب منها جملة وبقيت أخرى الى اليوم . ولعل الزمان يتسع الى ذكر جملة منها في أثناء الكتاب بحول الله .

فهذا الوجه الوزر فيه أعظم من مجرد الدعوة (٣) من وجهين : الأول الاخافة والاكرام بالاسلام والقتل ، والآخر كثرة الداخلين في الدعوة ، لأن الاعذار والانذار الأخرى قد لا يقوم له كثير من النفوس ، بخلاف الدينوى . ولأجل ذلك شرعت الحدود والزواج في الشرع ، و « ان الله يزع بالسلطان ، ما لا يزع بالقرآن » فلمبتدع اذا لم ينتصر باجابة دعوته بمجرد الاعذار والانذار الذى يعط (٤) به ، حاول الانتهاض بأولى الأمر ، ليكون ذلك أخرى بالاجابة

وأما الاختلاف من جهة كون البدعة حقيقية أو اضافية فان الحقيقة أعظم وزرًا ، لأنها التي باشرها المنهي بغير واسطة ، ولأنها مخالفة محضة وخروج عن السنة ظاهر . كالقول بالقدر ، والتحسين والتقييح ، والقول بانكار خبر الواحد ، وانكار الاجماع ، وانكار تحريم الخمر ، والقول بالامام المعصوم ، وما أشبه ذلك

(١) أى الذى يأتى قبول الدعوة (٢) كتب فى الأصل داود . وهو خطأ من الناسخ قطعاً (٣) فى الأصل « الدعوى » والصواب « الدعوة » فان الكلام فيها كما علم مما قبله ومن نص قوله فى الوجه الثانى من الوجهين الآتين فى هذا السياق (٤) فى الأصل « بعض » وقد سبق للناسخ جعل الظاء ضاداً وعكسه ، وبيننا سببه

فاذا فرضت إضافية : فمعنى الإضافة أنها مشروعة من وجه ، ورأى مجرد من وجه ، اذ يدخلها من جهة المخترع رأى في بعض أحوالها فلم تناف الأدلة من كل وجه . هذا - وان كانت تجرى مجرى الحقيقة ، ولكن الفرق بينهما ظاهر كما سيأتي ان شاء الله

وبحسب ذلك الاختلاف يختلف الوزر . ومثاله جعل المصاحف في المساجد للقراءة آخر صلاة الصبح بدعة .

قال مالك : أول من جعل مصحفاً الحجاج بن يوسف . يريد انه (١) أول من رتب القراءة في المصحف إثر صلاة الصبح في المسجد . قال ابن رشد : مثل ما يصنع عندنا الى اليوم

فهذه محدثة - أعني وضعه في المسجد - لأن القراءة (٢) في المسجد مشروع في الجملة معمول به ، الا أن تخصيص المسجد بالقراءة على ذلك الوجه المحدث (٣) ومثله وضع المصاحف في زماننا للقراءة يوم الجمعة وتخصيصها على ذلك المقصد

* *

وأما الاختلاف من جهة كونها ظاهرة المأخذ أو مشكاة . فلان الظاهر عند الاقدام عليها محض مخالفة ، فان كانت مشكاة فليست بمحض مخالفة ، لا مكان أن لا تكون بدعة ، والاقدام على المحتمل ، أخفض رتبة من الاقدام على الظاهر ، ولذلك عذ العلماء ترك التشابه من قبيل المندوب اليه في الجملة . ونبه الحديث على أن ترك التشابه لثلاث (٤) يقع في الحرام ، فهو حرم له ، وان رافع التشابه رافع في (١) في الاصل (ان) وهو خطأ ظاهر (٢) يوشك أن يكون الاصل (القرآن) والمراد قراءته . لأنه لم يؤثّر الخبر . وليس ذلك من أسلوبه .

[٣] لعل الاصل (هو الحديث) فهو خبر (ان تخصيص المسجد) [٤] متعلق (لثلاث) هو خبر ان . والمراد بالتشابه ما فيه شبهة الحرام وليس حراماً بينا . والحديث الذي يشير اليه ويستبعد منه هو قوله (ص) « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشابهاً لا يعلمن كثير من الناس . فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه : ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه : ألا وان لكل ملك حمى ، ألا وان حمى الله محارمه » - الحديث . رواه الشيخان

الحرام ، وليس (١) ترك الحرام في الجملة من قبيل المندوب بل من قبيل الواجب ،
فكذلك حكم الفعل المتشبه في البدعة ، فالتفاوت بينهما بين
وان قلنا : ان ترك التشابه من باب المندوب ، وان موافقته من باب المكروه
فالاختلاف أيضاً واقع من هذه الجهة ، فان الاثم في المحرمة هو الظاهر ، وأما المكروهة
فلا اثم فيها في الجملة ، ما لم يقتن بها ما يوجبها ، كالاصرار عليها ، اذ الاصرار على
الصغيرة يصيرها كبيرة ، فكذلك الاصرار على المكروه فقد يصيره صغيرة ، ولا
فرق بين الصغيرة والكبيرة في مطلق التأثم ، وان حصل الفرق من جهة أخرى .
بخلاف المكروه مع الصغيرة . والشأن في البدع - وان كانت مكروهة - في الدوام
عليها (٢) واطهارها من المقتدى بهم في مجامع الناس وفي المساجد . قلما تقدم
بل تقع منهم على أصلها من الكراهية الا ويقتن بها ما يدخلها في مطلق التأثم
من اصرار وتعليم (٣) أو اشاعة أو تعصب لها أو ما أشبه ذلك . فلا يكاد يوجد
في البدع - بحسب الوقوع - مكروه لا زائد فيه على الكراهية . والله أعلم

وأما الاختلاف بحسب الاصرار عليها أو عدمه فلان الذنب قد يكون صغيراً
فيعظم بالاصرار عليه . كذلك البدعة تكون صغيرة فتعظم بالاصرار عليها . فان
كانت فائتة فهي أهون منها اذا داوم عليها . ويلحق بهذا المعنى اذا تهاون بها
المتدع وسهل أمرها نظير الذنب اذا تهاون به . فالتهاون أعظم وزراً من غيره
وأما الاختلاف من جهة كونها كفراً وعدمه فظاهر أيضاً . لان ما هو كفر
جزاؤه التخليد في العذاب - عافانا الله - وليس كذلك ما لم يبلغ حكم سائر الكبائر
مع الكفر في المعاصي فلا بدعة أعظم وزراً من بدعة تخرج عن الاسلام ، كما انه

(١) كذا في الأصل وفي هامشه جعل واقع محل (رافع) في الموضعين على أنها نسخة ثالثة .
ولعل أصل العبارة : (وأن الواقع في التشابه واقع في الحرام) . فهذا هو الموافق للفظ
الحديث ومعناه

(٢) قوله (في الدوام عليها) خبر قوله (والشأن) وما بينهما جملة معترضة

(٣) لعل أصله (أو تعليم) كلا حقه

لا ذنب أعظم من ذنب يخرج عن الاسلام . فبدعة الباطنية والزندقة ، ليست
كبدعة المعتزلة والمرجئة وأشباههم . ووجوه التفاوت كثيرة ، ولظهورها عند العلماء
لم ينسب الكلام عليها والله المستعان بفضله

فصل

ويتعلق بهذا الفصل أمر آخر وهو الحكم في القيام على أهل البدع من الخاصة
أو العامة . وهذا باب كبير في الفقه تعلق بهم من جهة جنايتهم على الدين ، وفسادهم في
الارض . وخروجهم عن جادة الاسلام ، الى بنيات الطريق التي نهى عنها قول الله تعالى
(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) وهو فصل من عام الكلام على التأثيم لكنه مفتقر الى النظر في شعب كثيرة ،
منها ما تكلم عليه العلماء ، ومنها ما لم يتكلموا عليه ، لان ذلك حدث بعد موت
المجتهدين ، وأهل الحاية للدين ، فهو باب يكثرت فيه بحوث يستدعي تأليفاً مستقلاً ،
فرأينا ان بسط ذلك يطول ، مع ان العناء فيه قليل الجدوى في هذه الازمنة المتأخرة
لتكاسل الخاصة ، عن النظر فيما يصلح العامة ، وغلبة الجهل على العامة ، حتى انهم
لا يفرقون بين السنة والبدعة .

بل قد انقلب الحال الى أن عادت السنة بدعة ، فقاموا في غير موضع القيام ،
واستقاموا الى غير مستقام ، فعمَّ الداء ، وعدم الاطباء ، حسباً جاءت به الاخبار .
فرأينا أن لا نفرّد هذا المعنى بباب يخصه ، وان لا نبسط القول فيه . وأن تقتصر من
ذلك على لمحة تكون خاتمة لهذا الباب ، في الاشارة الى أنواع الاحكام التي يقام
عليهم بها في الجملة لا في التفصيل ، وبالله التوفيق

فنقول : ان القيام عليهم بالتشريب أو التنكيل أو الطرد أو الابعاد أو الانكار -
هو بحسب حال البدعة في نفسها من كونها عزيمة المفسدة في الدين أم لا ، وكون
صاحبها مشتهراً بها أولاً ، وداعياً اليها أولاً ، ومستظهِراً بالاتباع وخارجاً عن الناس
أولاً ، وكونه عاملاً بها على جهة الجهل أولاً .

وكل من هذه الاقسام له حكم اجتهدى يخصصه ، اذ لم يأت في الشرع في البدعة حد

لا يزداد عليه ولا ينقص منه . كما جاء في كثير من المعاصي ، كالسرقة والخراقة والقتل والقذف والجراح والحرق وغير ذلك . لا جرم أن المجتهدين من الامة نظروا فيها بحسب النوازل ، وحكموا باجتهاد الرأي ، تفريغاً على ما تقدم لهم في بعضها من النص ، كما جاء في الخوارج من الاثر بقتلهم ، وما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صبيغ العراقي .

فخرج من مجموع ما تكلم فيه العلماء أنواع (أحدها) الارشاد والتعليم واقامة الحججة كمسئلة ابن عباس رضي الله عنه حين ذهب الى الخوارج فكلامهم حتى رجع منهم القان أو ثلاثة آلاف .

(والثاني) الهجران وترك الكلام والسلام حسماً تقدم عن جملة من السلف في هجرانهم لمن تلبس ببدعة ؛ وما جاء عن عمر رضي الله عنه من قصة صبيغ العراقي .

(والثالث) كما غرّب عمر صبيغاً . ويجرى مجراه السجن وهو

(الرابع) كما سجنوا الخلاج قبل قتله سنين عديدة .

(والخامس) ذكرهم بما هم عليه وإشاعة بدعتهم كي يحذروا ، ولئلا يُقتل بكلامهم ، كما جاء عن كثير من السلف في ذلك .

(والسادس) القتال إذا ناصبوا المسلمين وخرجوا عليهم كما قاتل علي رضي الله عنه الخوارج ، وغيره من خلفاء السنة .

(والسابع) القتل ان لم يرجعوا مع الاستتابة . وهو قد اظهر بدعته (١) وامام من اسرها وكانت كفراً أو ما يرجع اليه فالقتل بلا استتابة وهو (الثامن) لانه من باب النفاق كالزنادقة .

(والتاسع) تكفير من دل الدليل على كفره ، كما اذا كانت البدعة صريحة في الكفر كالإباحية والقائلين بالحلل كالباطنية ، أو كانت المسئلة في باب التكفير بالمال ؛ فذهب المجتهد الى التكفير كأبن الطيب في تكفيره جملة من الفرق . وينبغي على ذلك -

(١) هذا نص نسختنا ويوشك أن يكون قد سقط هنا شيء من النسخ وربما كان الأصل هكذا (وهو لمن - أو فيمن - قد أظهر بدعته - أو - وهو خاص بمن أظهر بدعته)

(الوجه العاشر) وذلك انه لا يرثهم ورثتهم من المسلمين ولا يرثون أحداً منهم ، ولا يفسلون اذا ماتوا ، ولا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ؛ ما لم يكن المستتر ، فان المستتر يحكم له بحكم الظاهر ، وورثته أعرف بالنسبة الى الميراث (والحادى عشر) الامر بأن لا ينكحوا . وهو من ناحية الهجران وعدم المواصلة (والثانى عشر) تجر يحكم على الجملة ، فلا تقبل شهادتهم ولا روايتهم ؛ ولا يكونون ولاية ولا قضاة ، ولا ينصبون في مناصب العدالة من إمامة أو خطابة ، الا انه قد ثبت عن جملة من السلف رواية جماعة منهم (١) واختلفوا في الصلاة خلفهم من باب الادب ليرجعوا عما هم عليه .

(والثالث عشر) ترك عيادة مرضاهم ، وهو من باب الزجر والعقوبة .
(والرابع عشر) ترك شهود جنازتهم كذلك .

(والخامس عشر) الضرب كما ضرب عمر رضى الله عنه صبيغاً . وروى عن مالك رضى الله عنه في القاتل بالخلق : انه يؤجع ضرباً ويسجن حتى يموت ، ورأيت في بعض تواريخ بغداد عن الشافعى انه قال : حكم في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجرائد ويحملوا على الابل ويطاف بهم في العشار والقبائل ويقال ، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة ، وأخذ في الكلام . يعنى أهل البدع

فصل

فان قيل : كيف هذا وقد ثبت في الشريعة ما يدل على تخصيص تلك العمومات وتقييد تلك المطلقات وفرع العلماء منها كثيراً من المسائل وأصلوا منها أصولاً يختلج حذوها ، على وفق ما ثبت نقله ؟ اذ الظواهر تخرج على مقتضى ظهورها بالاجتهاد وبالحرى ان كان ما يستنبط بالاجتهاد مقيساً على محصل التخصيص . فلذلك قسم الناس البدع ولم يقولوا بدمها على الاطلاق .

(١) المعنى قبول رواية جماعة منهم - أو - الرواية عن جماعة منهم . وهم من ثبت أن ابتداعهم كان عن اجتهاد يعذرون به وانهم كانوا عديلاً في الرواية

وحاصل ما ذكرنا من ذلك يرجع الى اوجه (أحدها) ما في الصحيح من قوله ﷺ «من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» .

وخرج الترمذى وصححه إن رسول الله ﷺ قال: «من دل على خير فله أجر فاعله» .

وخرج أيضاً عن جرير بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من سن سنة خير فاتبع عليها فله أجره ومثل أجور من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئاً، ومن سن سنة شر فاتبع عليها كان عليه وزرها ومثل أوزار من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئاً» حسن صحيح .

فهذه الأحاديث صريحة في أن من سن سنة خير فذلك خير، ودل على أنه فيمن ابتدع «من سن» فنسب الاستئذان الى المكاف دون الشارع ولو كان المراد «من عمل سنة ثابتة في الشرع» لما قال «من سن» ويدل على ذلك قوله ﷺ «ما من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم كفل من دمها لأنه أول من سن القتل» فسنها هنا على حقيقة (١) لأنه اختراع لم يكن قبل معمولاً به في الأرض بعد وجود آدم عليه السلام . فكذلك قوله «من سن سنة حسنة» أي من اخترعها من نفسه لكن بشرط أن تكون حسنة فله من الاجر ما ذكر، فليس المراد من عمل سنة ثابتة .

وانما العبارة عن هذا المعنى أن يقال: من عمل بسنتي أو سنة من سنتي . ومما أشبه ذلك . كما خرج الترمذى أن النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث «اعلم» قال: أعلم يا رسول الله (٢) . قال: «اعلم يا بلال» قال: أعلم يا رسول الله . قال «انه من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدى فإن له من الاجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» . ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضى الله ورسوله كان عليه مثل إثم من عمل بها لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئاً» حديث حسن وعن أنس رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ «يا بني ان قدرت أن

أن تصبح وتسمى ليس في قلبك غش لأحد فافعل ، - ثم قال لي - يا بني وذلك من سنّتي . ومن أحيا سنّتي فقد أحبني . ومن أحبني كان معي في الجنة » حديث حسن فقلوله « من أحيا سنة من سنّتي قد أميتت بعدي » واضح في العمل بما ثبت أنه سنة . وكذلك قوله « من أحيا سنّتي فقد أحبني » ظاهر في السنن الثابتة ، بخلاف قوله : من سن كذا ، فانه ظاهر في الاختراع ألا من غير أن يكون ثابتاً في السنة

وأما قوله لبلال بن الحارث « ومن ابتدع بدعة ضلالة » فظاهر أن البدعة لا تدم باطلاق بل بشرط أن تكون ضلالة . وأن تكون لا يرضاها الله ورسوله . فافتضى هذا كله أن البدعة إذا لم تكن كذلك لم يلحقها ذم ، ولا تبع صاحبها وزر فعادت الى أنها سنة حسنة ، ودخلت تحت الوعد بالأجر

﴿ والثاني ﴾ ان السلف الصالح رضي الله عنهم - وأعلام الصحابة - قد عملوا بما لم يأت به كتاب ولا سنة مما رأوه حسناً واجمعوا عليه ، ولا يجتمع أمة محمد ﷺ على ضلالة ، وإنما يجتمعون على هذا (١) وما هو حسن

فقد أجمعوا على جمع القرآن وكتبه في المصاحف : وعلى جمع الناس على المصاحف العثمانية . واطراح ما سوى ذلك من القراآت التي كانت مستعملة في زمان رسول الله ﷺ ؛ ولم يكن في ذلك نص ولا حظر (٢) ثم أقنئ الناس أثرهم في ذلك الرأي الحسن . فجمعوا العلم ودوتوه وكتبوه . ومن سبقهم في ذلك مالك ابن أنس رضي الله عنه . وقد كان من أشدهم اتباعاً وأبعدهم من الابتداع هذا وإن كان قد نقل عنهم كراهية كتب العلم من الحديث وغيره ، فانما هو محمول إما على الخوف من الانكسار على الكتب استغناء به عن الحفظ والتحصيل وإما على ما كان رأياً دون ما كان نقلاً من كتاب أو سنة .

ثم اتفق الناس بعد ذلك على تدوين الجميع لما ضعف الامر وقل المجتهدون في التحصيل ، فخافوا على الدين جملة .

(١) في الاصل « وهذا » ولعله هدى وهو الاقرب للمعنى المراد

(٢) في الاصل « ولا حصر » فصحتها اعتماداً على جعل النسخ الظاهر ضاداً وليستقيم المعنى

قال اللخمي : لما ذكر كلام مالك وغيره في كراهية بيع كتب العلم والاجارة على تعليمه : وخرج عليه الاجارة على كتبه ، وحكى الخلاف وقال : لا أرى اليوم أن يختلف في ذلك انه جائز ، لان حفظ الناس وافهامهم قد نقصت ، وقد كان كثير ممن تقدم ليست لهم كتب .

« قال مالك . ولم يكن للقاسم ولا لسعيد كتب : وما كنت أقرأ على أحد يكتب في هذه الألواح . ولقد قلت لابن شهاب : أ كنت تكتب العلم ؟ فقال لا . قلت : أ كنت تحب القيدوا (١) عليك الحديث فقال : لا . فهذا كان شأن الناس فلو سار الناس سيرتهم لضاع العلم ولم يكن بيننا (٢) منه ولو رسمه أو اسمه ، وهذا الناس اليوم يقرءون كتبهم ، ثم هم في التقصير على ما هم عليه .

« وأيضاً فانه لا خلاف عندنا في مسائل الفروع ان القول فيها بالاجتهاد والقياس واجب . واذا كان كذلك كان اهمال كتبها وبيعها يؤدي الى التقصير في الاجتهاد وأن لا يوضع مواضعه : لان في معرفة أقوال المتقدمين والترجيح بين أقوالهم قوة وزيادة في وضع الاجتهاد مواضعه »

انتهى ما قاله اللخمي - وفيه إجازة العمل بما لم يكن عليه من تقدم لان له وجهها صحيحاً : فكذلك نقول : كل ما كان من المحدثات له وجه صحيح فليس بمذموم ، بل هو محمود ، وصاحبه الذي سنه ممدوح . فأين ذمها باطلاق أو على العموم ؟ وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . تحدث للناس قضية بقدر ما أحدثوا من الفجور .

فأجاز - كما تری - أحداث القضية واختراعها على قدر اختراع الفجار للفجور ، وإن لم يكن لتلك المحدثات اصل وقتل الجماعة بالواحد وهو محكى عن عمر وعلى وابن عباس والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم .

وأخذ مالك وأصحابه بقول الميت : دعى عند فلان . ولم يأت له في الموطأ بأصل سماعي ، وإنما عال بأمر مصطلحي . وفي مذهبه من ذلك مسائل كثيرة . فإن كان ذلك جائزاً مع انه مخترع ، فلم لا يجوز مثله - وقد اجتمع في العلة - ؟ لأن

(١) كذا في الأصل ولعله : ان يقيدوا (٢) يحتمل ان يكون الأصل (بيننا) فانه أظهر

الجميع مصالح معتبرة في الجملة . وان لم يكن شيء من ذلك جائزاً فلم اجتدوا على جملة وفرع غيرهم على بعضها ؟ ولا يبقى الا أن يقال : انهم يتابعون على ما عمل هؤلاء دون غيرهم . ان اجتماعا في العلة لمسه غة للقياس . وعند ذلك يصير الاقتصار حكماً . وهو باطل فما دى اليه مثله . فثبت أن البدع تنقسم

فالجواب وبالله التوفيق أن نقول

أما الوجه لاول - وهو قوله عليه السلام « من سن سنة حسنة الحديث - ليس (١) المراد به الاختراع البتة . واللازم من ذلك التعارض بين الادلة القطعية - ان زعم مورد السؤال ان ما ذكره من الدليل مقطوع به . فان زعم انه مظنون فما تقدم من الدليل على ذم البدع مقطوع به ، فيلزم التعارض بين القطعي والظني ، والاتفاق من المحققين ، ولكن فيه (٢) من وجهين : (احدهما) انه يقال : انه من قبيل المتعارضين اذ تقدم اولا ان ادلة الذم تكرر عمومها في احاديث كثيرة من غير تخصيص ، واذا تعارضت ادلة العموم والتخصيص ، لم يقبل بمد ذلك التخصيص

(والثاني) على التنزيل لفقد التعارض ، فليس المراد بالحديث الاستئذان بمعنى الاختراع ، وانما المراد به العمل بما ثبت من السنة النبوية ، وذلك لوجهين : (احدهما) ان السبب الذي جاء لأجله الحديث هو الصدقة الشروعة ، بدليل ما في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قل : كنا عند رسول الله عليه السلام في صدر النهار فجاء قوم حفاة عراة محتاجي النار (٣) - او العباء - متقلدي السيوف ، عامتهم

(١) لعل الاصل : فليس . (٢) الظاهر ان هنا حذفاً كان في الاصل الذي نقلت عنه نسخنا لان ناسخه وضع له رقم ٢ علامة لذلك . وربما كان الاصل : ولكن فيه بحثا - او نظراً - من وجهين . الخ

(٣) كان الاصل محتاجي بالحاء المهملة ، [والنار] بالناء المثناة . والصواب (محتاجي النار) كما هو نص الرواية في صحيح مسلم . ومعناه انهم جاءوا لابسى النار . يقال : احتجبت القميص . اذا دخلت فيها . واصل الجوب القطع ، ومنه حجب القميص . وهو ما يقوّر منه لادخال الرأس فيه عند لبسه . يقال : جاب القميص وجوبه واحتجابه . اذا قوّر له حجباً ، واحتجابه لبسه ايضاً كما تقدم . والنار بالكسرة جمع نمر وهو السبع المعروف

مضر - بل كلهم من مضر فقمص (١) وجه رسول الله ﷺ لما رآهم من الغاقة ،
فدخل ثم خرج فامر بلالا فأذن وأقام ، فصلى ثم خطب فقال : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا
رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) الآية - والآية التي في سورة الحشر
(اتَّقُوا اللَّهَ وَاتَّعِظُوا نَفْسَ مَا قَدَّمَتْ لِذَنْبٍ) تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من
ثوبه ، من صاع بره ، من صاع تمره ، حتي قال : ولو بشق تمره « قال فجاءه رجل
من الانصار بصرة كادت كفه تعجز عنها ، بل قد عجزت - قال - ثم تتابع
الناس حتي رأيت كومين من طعام وثياب ، حتي رأيت وجه رسول الله ﷺ يتהלل
كأنه مذهبة ، فقال رسول الله ﷺ « من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها
والجر من عمل بها بعده من غير ان ينقص من أجورهم شيء . ومن سن سنة سيئة
كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير ان ينقص من أوزارهم شيء »
فتأملوا أين قال رسول الله ﷺ من سن سنة سيئة ، تجدوا ذلك فيمن عمل
بمقتضى المذكور على ابلغ ما يقدر عليه حتي بتلك الصرة . فانفتح بسببه باب الصدقة
على الوجه الاباغ . فسر بذلك رسول الله ﷺ حتي قال « من سن في الاسلام سنة
حسنة » الحديث . فدل على ان السنة هاهنا مثل ما فعل ذلك الصحابي ، وهو العمل
فأثبت كونه سنة . وان الحديث مطابق لقوله في الحديث الآخر « من احيا سنة
من سنتي قد أُميتت بعدى - الحديث الي قوله - ومن ابتدع بدعة ضلالة » فجعل
مقابل تلك السنة الحسنة ليست بمبتدعة . وكذلك قوله ﷺ « ومن احيا سنتي
فقد احبني » :

ووجه ذلك في الحديث الاول ظاهر لانه ﷺ لما مضى على الصدقة اولا ثم

ومنه ماورد من النهي عن ركوب النار أي جلودها - وجمع نمره أيضا وهي بفتح فكسر
كل شملة مخططة تشبه جلد النمر . قالوا : وهو المراد هنا

(١) لفظ صحيح مسلم (فتعمر) أي تغير من الكآبة لسوء حال القوم وفاقبتهم ، وهو
ضد تهلل المأخوذ من قوهم : مكان أضر أي مجذب لآليات فيه . وقمص لا يظهر له هنا
معنى ، فهو استئان الفرس أي رفعة يديه ووضعها على الارض وعجنه الارض بهما ،
وتفوره الذي يلقي به راكبه

جاء ذلك الانصارى بما جاء به فأنشأ (١) بعده العطاء الى الكفاية، فكأنها كانت سنة
ايقظها رضى الله تعالى عنه بفعله . فليس معناه من اخترع سنة وابتدعها ولم تكن ثابتة
ونحو هذا الحديث فى رقائق ابن المبارك مما يوضح معناه عن حذيفة رضى الله
عنه قال : قام سائل على عهد رسول الله ﷺ فسأل ، فسكت القوم . ثم إن رجلاً أعطاه
فأعطاه القوم ، فقال رسول الله ﷺ « من استن خيراً فاستن به فله أجره ومثل
اجور من تبعه غير منتقص من أجورهم شيئاً ، ومن استن شراً فاستن به فعليه وزره
ومثل أوزار من تبعه غير منتقص من أوزارهم » فإذا قوله « من سن سنة » معناه من
عمل بسنة ، لا من اخترع سنة .

*
* *

(والوجه الثانى من وجهى الجواب) ان قوله « من سن سنة حسنة ومن سن
سنة سيئة » لا يمكن حمله على الاختراع من أصل ، لان كونها حسنة او سيئة لا يعرف
الا من جهة الشرع ، لان التحسين والتقيح مختص بالشرع ، لا مدخل للعقل فيه
وهو مذهب جماعة أهل السنة . وإنما يقول به المبتدعة — اعني التحسين والتقيح
فلزم ان تكون السنة فى الحديث إما حسنة فى الشرع وإما قبيحة بالشرع ، فلا يصدق
إلا على مثل الصدقة المذكورة ، وما أشبهها من السنن المشروعة . وتبقى السنة السيئة
المنزلة على المعاصى التي ثبت بالشرع كونها معاصى ، كالقتل المنه عليه فى حديث ابن
آدم حيث قال عليه السلام « لانه اول من سن القتل » وعلى البدع لانه قد ثبت
ذمها والنهى عنها بالشرع كما تقدم

وأما قوله « من ابتدع بدعة ضلالة » فهو على ظاهره ، لأن سبب الحديث لم
يقيده بشئ ، فلا بد من حمله على ظاهر اللفظ كالعمومات المبتدأة التي لم تثبت لها
اسباب . ويصح ان يحمل على نحو ذلك قوله « ومن سن سنة سيئة » أى من
اخترعها . وشمل ما كان منها مخترعاً ابتداء من المعاصى كالقتل من احد ابني
آدم ، وما كان مخترعاً بحكم الحال اذ كانت قبل مهمة متناساة فأثارها عمل
هذا العامل .

(١) لعله فسأل

فقد عاد الحديث — والحمد لله — حجة على أهل البدع من جهة لفظه ، وشرح الأحاديث الأخر له .

وانما يبقى النظر في قوله « ومن ابتدع بدعة ضلالة » وان تقييد البدعة بالضلالة يفيد مفهوماً ، والأمر فيه قريب لأن الإضافة فيه لم تفد مفهوماً . وان قلنا بالمفهوم — على رأى طائفة من أهل الأصول — فان الدليل دل على تعطيله في هذا الموضع كما دل دليل تحريم الربا قليله وكثيره على تعطيل المفهوم في قول الله تعالى (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً) ولان الضلالة لازمة للبدعة بإطلاق بالدلالة المتقدمة ، فلا مفهوم ايضاً :

* *

والجواب عن الاشكال الثاني : ان جميع ما ذكر فيه من قبيل المصالح المرسلة ، لان قبيل البدعة المحدثه . والمصالح المرسلة قد عمل بمقتضاها السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم . فهي من الأصول الفقهية الثابتة عند أهل الأصول ، وان كان فيها خلاف بينهم . ولكن لا يعد ذلك قدحا على ما نحن فيه .

اما جمع المصحف وقصر الناس عليه فهو على الحقيقة من هذا الباب ، إذ أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف تسهيلا على العرب المختلفات اللغات ، فكانت المصلحة في ذلك ظاهرة ؛ الا انه عرض في اباحة ذلك بعد زمان رسول الله ﷺ فتح لباب الاختلاف في القرآن ، حيث اختلفوا في القراءة حسبا يأتي بحول الله تعالى : فخاف الصحابة — رضوان الله تعالى عليهم — اختلاف الامة في ينبوع الملة ، فقصروا الناس على ما ثبت منها في مصاحف عثمان رضى الله عنه ، واطرحوا ما سوى ذلك ، علما بأن ما اطرحوه ، مضمن فيما أثبتوه ؛ لانه من قبيل القراءات التي يؤدي بها القرآن .

ثم ضبطوا ذلك بالرواية حين فسدت الألسنة بؤدخل في الاسلام أهل العجمة خوفا من فتح باب آخر من الفساد ، وهو أن يدخل أهل الاتحاد في القرآن أو في القراءات ما ليس منها فيستعينوا بذلك في بث الحادهم . ألا ترى انه لما لم يمكنهم

الدخول من هذا الباب دخلوا من جهة التأويل والدعوى في معاني القرآن ، حسبا
يأتى ذكره ان شاء الله تعالى .

حق ما فعل أصحاب رسول الله ﷺ لان له أصلا يشهد له في الجملة . وهو الامر
بتبليغ الشريعة ، وذلك لا خلاف فيه ، اقره تعالى (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ
إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) وأتمه مثله . وفي الحديث « ليبليغ الشاهد منكم الغائب »
وأشباهه . والتبليغ كما لا يتقيد بكيفية معلومة لانه من قبيل المعقول المعنى ، فيصح
بأى شئ أمكن من الحفظ والتلقين والكتابة وغيرها ، كذلك لا يتقيد حفظه عن
التحريف والزيغ بكيفية دون أخرى ، اذا لم يعد على الاصل بالابطال كسئلة
المصحف ولذلك أجمع عليه السلف الصالح .

وأما ما سوى المصحف فالأمر فيه أسهل ، فقد ثبت في السنه كتابة العلم . ففي
الصحيح قوله ﷺ « اكتبوا لأبي شاه » وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال :
ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا مني عن رسول الله ﷺ إلا
عبد الله بن عمرو ، فانه كان يكتب وكنيت لا أنكتب .

وذكر أهل السير انه كان لرسول الله ﷺ كتاب يكتبون له الوحي وغيره ،
منهم عثمان وعلي ومعاوية والمغيرة بن شعبة وإبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم .
وأبضا فإن الكتابة من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به اذا تعين لضعف الحفظ ،
وخوف اندراس العلم ، كما خيف دروسه حينئذ . وهو الذى نبه عليه اللحنى فيما تقدم
وإنما كره المتقدمون كتب العلم لامر آخر لالكونه بدعة ، فكل من سمى كتب
العلم بدعة فاما متجاوز وإما غير عارف بوضع لفظ البدعة ، فلا يصح الاستدلال بهذه
الاشياء على صحة العمل بالبدع .

وان تعلق بما ورد من الخلاف في المصالح المرسلة ، وان البناء عايمها غير صحيح
عند جماعة من الاصوليين - فالحجة عليهم إجماع الصحابة على المصحف والرجوع
اليه . واذا ثبت اعتبارها في صورة ثبت اعتبارها مطلقا . ولا يبقى بين المختلفين
نزاع الا في الفروع

وفي الصحيح قوله ﷺ « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين »

تمسكوا بها وعضوا عليها بانواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور » فأعطى الحديث - كما ترى - ان ماسنه الخلفاء الراشدون لأحق بسنه رسول الله ﷺ . لان ماسنوه لا يعدو أحد أمرين : إما أن يكون مقصوداً بدليل شرعي ، قدلك سنة لا بدعة . وإما بغير دليل - ومعاذ الله من ذلك - ولكن هذا الحديث دليل على اثباته سنة ، اذ قد أثبتته كذلك صاحب الشريعة ﷺ . فدليلة من الشرع ثابت فليس ببذعة . ولذلك أردف اتباعهم بالهوى عن البدع باطلاق . ولو كان عملهم ذلك بدعة لوقع في الحديث التدافع .

وبذلك يجاب عن مسألة قتل الجماعة بالواحد لانه منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو أحد الخلفاء الراشدين ، وتضمن الصنيع وهو منقول عن الخلفاء الاربعة رضي الله عنهم .

وأما ما يروى عن عمر بن عبد العزيز فلم أره ثابتاً من طريق صحيح . وان سلم فراجع إما لأصل المصالح المرسلة - ان لم نقل ان أصله قصة البقرة . وان ثبت ان المصالح المرسلة مقول بها عند السلف ، مع ان القائلين بها يذمون البدع وأهلها ويقرأون منهم - دل على ان البدع مباينة لها وليست منها في شيء . وهذه المسألة باب تذكر فيه .

فصل

ومما يورد في هذا الموضع ان العلماء قسموا البدع بأقسام أحكام الشريعة الخمسة ولم يعدوها قسماً واحداً مذموماً ، فجعلوا منها ما هو واجب ومندوب ومباح ومكروه ومحرم . وبسط ذلك القرأى بسطاً شافياً - وأصل ما آتى به من ذلك شيخه عز الدين ابن عبد السلام ، وما أنا آتى به على نضه - فقال :

« اعلم أن الاصحاب - فيما رأيت - متفقون على إنكار البدع . نص على ذلك ابن أبي زيد وغيره . والحق التفصيل وانها خمسة أقسام : قسم واجب وهو ما تناولته قواعد الوجوب وأدلته من الشرع ، كتدوين القرآن والشرائع اذ خيف عليها الضياع . وان التبليغ لمن بعدنا من القرون واجب اجماً ، وأهال ذلك حرام اجماً .

فمثل هذا النوع لا ينبغي أن يختلف في وجوبه .

« القسم الثاني المحرم » - وهو كل بدعة تناولتها قواعد التحريم وأدلتها من الشريعة ، كالمكوس والمحدثات من المظالم ، والمحدثات المناقبة لقواعد الشريعة ، كتقديم الجهال على العلماء ، وتولية المناصب الشرعية من لا يصلح بطريق التوريث ، وجعل المستند في ذلك كون المنصب كان لآبيه ، وهو في نفسه ليس بأهل .

« القسم الثالث » - أن من البدع ما هو مندوب إليه ، وهو ما تناولته قواعد النذب وأدلتها ، كصلاة الترايح ، وإقامة صور الأئمة والقضاة وولاية الأمور (١) على خلاف ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم ، بسبب أن المصالح والمقاصد الشرعية لا تحصل إلا بمعظمه الولاية في نفوس الناس . وكان الناس في زمن الصحابة رضى الله عنهم معظم تعظيمهم إنما هو بالدين وسبق الهجرة .

ثم اختل النظام وذهب ذلك القرن ، وحدث قرن آخر لا يعظمون إلا بالصور ، فتعين تفخيم الصور حتى تحصل المصالح ،

وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يأكل خبز الشعير والملح ، ويفرض لعامله نصف شاة كل يوم ، لعلمه بأن الحالة التي هو عليها لو عملها غيره لمان في نفوس الناس ولم يحترموا عليه ، وتجاوزوا عليه بالمخالفة ، فاحتاج إلى أن يضع غيره في صورة أخرى تحفظ النظام . ولذلك لما قدم الشام وجد معاوية بن أبي سفيان قد اتخذ الحجاب ، واتخذ المراكب النفيسة والثياب الهائلة العلية ، وسلك ماسد كة الملوك ، فسأله عن ذلك ، فقال : إنا بأرض نحن فيها محتاجون لهذا . فقال له : لا أمرك ولا أنهارك . ومعناه أنت أعلم بحالك هل أنت محتاج إليه . فدل ذلك من عمر وغيره على أن أحوال الأئمة وولاية الأمور تختلف باختلاف الأمصار والقرون والأحوال . فكذاك يحتاج إلى تجديد زخارف وسياسات لم تكن قديمة ، وربما وجبت في بعض الأحوال .

[١] المراد بالصور هنا هي آتهم وأحوالهم في أزيائهم ومجاسمهم ومطاعمهم وهي التي تسمى

الان المظاهر كما يعلم مما يأتي

« القسم الرابع » — بدعة مكروهة وهى ما تناولته أدلة الكراهة من الشريعة وقواعدها كتخصيص الايام الفاضلة أو غيرها بنوع من العبادة . ولذلك (١) في الصحيح — خرجه مسلم وغيره — ان رسول الله ﷺ نهى عن تخصيص يوم الجمعة بصيام ، أوليله بقيام .

« ومن هذا الباب الزيادة في المندوبات المحدودات ، كما ورد في التسبيح عقب الفريضة ثلاثا وثلاثين ، فتفعل مائة . وورد صاع في زكاة الفطر فيجعل عشرة أصواع ، بسبب ان الزيادة فيها اظهار الاستظهار على الشارع وقلة أدب معه . بل شأن العظماء اذا حدّوا شيئا وقف عنده وعدّ الخروج عنه قلة أدب .

« والزيادة في الواجب أو عليه أشد في المنع ، لانه يؤدى الى أن يُمتد أن الواجب هو الاصل والمزيد عليه ، ولذلك نهى مالك رضى الله عنه عن إيصال ستة أيام من شوال ، لئلا يُمتد منها من رمضان . وخرج أبو داود في مسنده (٢) أن رجلا دخل الى مسجد رسول الله ﷺ فصلّى الفرض وقام ليصل ركعتين ، فقال له عمر بن الخطاب رضى الله عنه : اجلس حتى تفصل بين فرضك ونفلك ، فهكذا هلك من قبلنا . فقال رسول الله ﷺ « أصاب الله بك يا ابن الخطاب » — يريد عمر أن من قبلنا وصلوا النوافل بالفرائض واعتقدوا الجميع واجبا ، وذلك تغيير للشرائع ، وهو حرام اجماعا .

« القسم الخامس » — البدع المباحة . وهى ما تناولته أدلة الإباحة وقواعدها من الشريعة ، كاتخاذ المناخل للدقيق ، ففي الآثار : أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله ﷺ اتخاذ المناخل . لان تليين العيش واصلاحه من المباحات فوسائله مباحة . « فالبدعة اذا عرضت تعرض على قواعد الشرع وأدلتها ، فأى شيء تناولها من الأدلة والقواعد ألحقت به من إيجاب أو تحريم أو غيرها . وان نظر اليها من حيث الجملة بالنظر الى كونها بدعة مع قطع النظر فيما يتقاضاها كرهت ، فان الخبر كرهه في

[١] أى ولذلك ورد في الصحيح . وربما سقط من الاصل لفظ « ورد » أو لفظ بمعناه

(٢) الظاهر أنه يريد ابا داود الطيالسى لانه صاحب المسند . ولكن عادة العلماء

ذكره بنسبته فاذا اطلقوا اسم أبى داود أرادوا به صاحب السنن

الاتباع ، والشر كله في الابتداع »

وذكر شيخه في قواعده في فصل البدع منها — بعد ما قسم أحكامها الي خمسة — أن الطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة ، فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة الى أن قال «وللبدع الواجبة أمثلة » (أحدها) الاشتغال بالذي يفهم به كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ . وذلك واجب لان حفظ الشريعة واجب .

(والثاني) حفظ غريب الكتاب والسنة من اللغة ،

(والثالث) تدوين أصول الفقه .

(والرابع) الكلام في الجرح والتعديل لتمييز الصحيح من السقيم

ثم قال : وللبدع المحرمة أمثلة (منها) مذهب القدرية ومذهب الجبرية والمرجئة والمجسمة . والرد علي هؤلاء من البدع الواجبة .

قال : وللمندوب أمثلة (منها) احدث (١) الربط والمدارس وبناء القناطر (ومنها) كل احسان لم يعهد في الصدر الاول (ومنها) الكلام في دقائق التصوف والكلام في الجدل (ومنها) جمع المحافل ، للاستدلال في المسائل ، ان قصد بذلك وجهه تعالى . قال : وللكراهة أمثلة (منها) زخرفة المساجد وتزويق المصاحف . وامانحين

القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربي فالاصح انه من البدع المحرمة .

قال : وللبدع المباحة أمثلة (منها) المصافحة عقب صلاة الصبح والعصر (ومنها) التوسع في اللذيذ من المأكول والمشرب والملابس والمساكن ، ولبس الطيالة وتوسيع الاكمام . وقد اختلف في بعض ذلك ، فجعله بعض العلماء من البدع المكروهة ، وجعله آخرون من السنن المفعولة على عهد رسول الله ﷺ فما بعده كالاستعاذة والبسملة في الصلاة . «

انتهى محمول ما قال . وهو يصرح مع ما قبله بان البدع تنقسم باقسام الشريعة ،

فلا يصح ان تحمل ادلة ذم البدع علي العموم بل لها مخصصات .

والجواب : ان هذا التقسيم امر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي بل هو في

(١) في الاصل «حد» والصواب «احداث»

نفسه متدافع ، لأن من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده ، اذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو نذوب أو إباحة لما كان ثم بدعة ، وإن كان العمل داخلاً في عموم الاعمال المأمور بها أو المنهي عنها فيها . فالجمع بين تلك الأشياء بدعاً (١) وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو نذوبها أو إباحتها جمع بين متنافيين .

أما المسكرات منها والمحرم فسلم من جهة كونها بدعاً لا من جهة أخرى ، اذ لو دل دليل على منع أمر أو كراهته لم يثبت ذلك كونه بدعة ، لا يمكن أن يكون معصية ، كالقتل والسرقة وشرب الخمر ونحوها . فلا بدعة يتصور فيها ذلك التقسيم البتة ، إلا الكراهية والتحريم حسبما يذكر في بابه .

فما ذكره القرافي عن الأصحاب من الاتفاق على انكار البدع صحيح ، وما قسمه فيها غير صحيح . ومن العجب حكاية الاتفاق مع المصادمة باختلاف ومع معرفته بما يلزمه في خرق الإجماع . وكأنه إنما اتبع في هذا التقسيم شيخه من غير تأمل . فإن ابن عبد السلام ظاهر منه أنه سعى بالمصالح المرسلة بدعاً ، بناءً - والله أعلم - على أنها لم تدخل أعيانها تحت النصوص المعنية . وإن كانت تلائم قواعد الشرع . فمن هنالك جعل القواعد هي الدالة على استحسانها بتسميته لها بلفظ البدع . وهو من حيث فقدان الدليل المعين على المسئلة ، واستحسانها من حيث دخولها تحت القواعد . ولما بني على اعتماد تلك القواعد استوت عنده مع الأعمال الداخلة تحت النصوص المعنية . وصار من القائلين بالمصالح المرسلة ، وسماها بدعاً في اللفظ ، كما سمي عمر رضي الله عنه الجمع في قيام رمضان في المسجد بدعة ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

أما القرافي فلا عذر له في نقل تلك الأقسام على غير مراد شيخه ، ولا على مراد الناس ، لأنه خالف الكل في ذلك التقسيم فصار مخالفاً للإجماع .

ثم نقول : أما قسم الواجب فقد تقدم ما فيه آنفاً فلا نعيد . وأما قسم التحريم فليس فيه ما هو بدعة هكذا باطلاق ، بل ذلك كله مخالفة للأمر المشروع ، فلا يزيد

(١) لعل الأصل : فالجمع بين عد تلك الأشياء بدعاً

على تحريم اكل المال بالباطل الا من جهة كونه موضوعاً على وزان الاحكام الشرعية
اللازمة ، كالزكوات المفروضة والنفقات المقدرة وسيأتى بيان ذلك في موضعه ان
شاء الله تعالى . وقد تقدم في الباب الاول منه طرف .
فاذا لا يصح ان يطلق القول في هذا القسم بانه بدعة دون ان يقسم الامر في
ذلك .

وأما قسم المندوب فليس من البدع بحال وتبين ذلك بالنظر في الامثلة التي
مثل لها بصلاة التراويح في رمضان جماعة في المسجد ، فقد قام بها رسول الله ﷺ
في المسجد واجتمع الناس خلفه .

فخرج ابو داود عن ابي ذر قال : صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان . فلم يقم
بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع ، فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل فلما كانت السادسة
لم يقم بنا ؟ فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو
نفلتنا قيام هذه الليلة ؟ - قال - فقال : « ان الرجل اذ صلى مع الامام حتى ينصرف
حسب له قيام ليلة » - قل - فلما كانت الرابعة لم يقم ، فلما كانت الثالثة جمع اهله
ونسائه والناس فقام بنا حتى خشينا ان يفوتنا الفلاح - قال - قالت : وما الفلاح ؟
قال : السجود . ثم لم يقم بنا بقية الشهر . ونحوه في الترمذي ، وقال فيه : حسن صحيح .
اكتنه ﷺ لما خاف افتراضه على الأمة امسك عن ذلك . ففي الصحيح عن
عائشة رضي الله عنها ان رسول الله ﷺ صلى في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ،
ثم صلى القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا الليلة الثالثة او الرابعة فلم يخرج اليهم رسول
الله ﷺ . فلما اصبح قال « قد رأيت الذي صنعتكم ، فلم يمنعني من الخروج الا اني
خشيت ان يفرض عليكم » وذلك في رمضان . وخرجه مالك في الموطأ .

فتأملوا ففي هذا الحديث ما يدل على كونها سنة ، فان قيامه اولاً بهم دليل
على صحة القيام في المسجد جماعة في رمضان وامتناعه بعد ذلك من الخروج خشية
الافتراض لا يدل على امتناعه مطلقاً ، لان زمانه كان زمان وحى وتشريع ، فيمكن
ان يوحى اليه اذا عمل به الناس بالالزام : فلما زالت عللة التشريع بموت رسول الله
ﷺ رجع الامر الى أصله . وقد ثبت الجواز فلا ناسخ له .

وأما لم يقم ذلك أبو بكر رضي الله عنه لاحد امرين : إما لانه رأى ان قيام الناس آخر الليل وما هم به عليه كان افضل عنده من جمعهم على امام اول الليل ذكره الطرطوشي . واما لضيق زمانه رضي الله عنه عن النظر في هذه الفروع ، مع شغله باهل الردة وغير ذلك مما هو اؤكد من صلاة التراويح .

فلما تمهد الاسلام في زمن عمر رضي الله عنه ورأى الناس في المسجد أوزاعا - كما جاء في الخبر - قال : لو جمعت الناس على قارىء واحد لكان امثل . فلما تم له ذلك نبه على ان قيامهم آخر الليل افضل . ثم اتفق السلف على صحة ذلك واقراره . والامة لا تجتمع على ضلالة .

وقد نص الاصوليون ان الاجماع لا يكون الا عن دليل شرعى . فان قيل : فقد سماها عمر رضي الله عنه بدعة وحسبها بقوله : نعمت البدعة هذه واذا ثبت (١) بدعة مستحسنة في الشرع ثبت مطلق الاستحسان في البدع . فاجواب : انما سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله ﷺ . واتفق ان لم تقع في زمان ابي بكر رضي الله عنه ، لا أمها بدعة في المعنى . فمن سماها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الاسامى (٢) . وعند ذلك فلا يجوز ان يستدل بها على جواز الابتداع بالمعنى المتكلم فيه ؛ لانه نوع من تحريف الكام عن مواضعه . فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : ان كان رسول الله ﷺ يبدع العمل وهو يحب ان يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم . وقد هى النبي ﷺ عن الوصال (٣) رحمة بالامة وقال « انى لست كهيتكم ، انى ايت عند ربى يطعمنى ويسقينى » وواصل الناس بعده لعلمهم بوجه علة النهى حسبا يأتي ان شاء الله تعالى

وذكر القرافي من جملة الامثلة اقامة صور الأئمة والقضاة الخ ما قال . وليس

[١] ثبت بناء واحدة فى نسختنا وهو جائز واصل الاصل « ثبتت »

(٢) قال بعض العلماء - البدعة اللغوية تعنيها الاحكام الخمسة وتنقسم الى حسنة وسينة ، وأما البدعة الشرعية فلا تكون الا سينة

(٣) المراد بالوصال وصل يومين فاكثر بالصيام بحيث لا يفطر الصائم فى الليل

ذلك من قبيل البدع بسبيل . اما اولاً فان التجمل بالنسبة الى ذوى الهيئات
والمناصب الرفيعة مطلوب . وقد كان للنبي ﷺ حلة يتجمل بها للوفود . ومن العلة
في ذلك ما قاله القرافي من ان ذلك اهيب واوقع في النفوس ، من تعظيم العظماء .
ومثله التجمل للقاء العظماء كما جاء في حديث اشج عبد القيس . وأما ثانياً : فان
سلمنا ان لا دليل عليه بخصوصه فهو من قبيل المصالح المرسله ، وقد مر انها ثابتة
في الشرع وما قاله من ان عمر كان يأكل خبز الشعير ويفرض لعامله نصف شاة ،
فليس فيه تفخيم صورة الامام ولا عذمه ، بل فرض له ما يحتاج اليه خاصة ، والا
فنصف شاة لبعض العمال قد لا يكفيه لكثرة عيال وطروق ضيف وسائر ما يحتاج
اليه من لباس وركوب وغيرها ، فذلك قريب من اكل الشعير في المعنى . وايضا فان
ما يرجع الى الماء كول والمشروب لا تجمل فيه بالنسبة الى الظهور للناس .

وقوله : فكذلك يحتاجون الى تجديد زخارف وسياسات لم تكن قديمة وربما
وجبت في بعض الاحول . مفتقر الى التأمل ، ففيه - على الجملة - انه مناقض لقوله
في آخر الفصل « الخير كله في الاتباع » والشر كله في الابتداع » مع ما ذكر قبله .
فهذا كلام يقتضي ان الابتداع شر كله ، فلا يمكن ان يجتمع مع فرض الوجوب .
وهو قد ذكر ان البدع قد تجب ، واذا وجبت لزم العمل بها ، وهي لما فاتت ضمن
الشركاء فقد اجتمع فيها الامر بها ولا امر بتركها ، ولا يمكن فيهما الانفكاك . وان
كانا من جهتين - لان الوقوع يستلزم الاجتماع . وليس كالمصلاة في الدار المغصوبة ،
لان الانفكاك الوقوع ممكن وها هنا اذا وجبت فالتما تجب على الخصوص .
وقد فرض ان الشر فيها على الخصوص فلزم التناقض . واما على التفصيل فان
تجديد الزخارف فيه من الخطا ما لا يخفى .

واما السياسات فان كانت جارية على مقتضى الدليل الشرعي فليست ببدع ،
وان خرجت عن ذلك فكيف يندب اليها ؟ وهي مسئله النزاع .

وذكر في قسم المذكوره اشياء هي من قبيل البدع في الجملة ولا كلام فيها ، او
من قبيل الاحتياط على العبادات المحضة ان لا يزداد فيها ولا ينقص منها . وذلك
صحيح ، لان الزيادة فيها والنقصان منها بدع منكرا ، فحالاتها وذرائعها يحتاج بها

في جانب النهي .

وذكر في قسم المباح مسألة المناخل . وليست في الحقيقة من البدع بل هي من باب التنعم ، ولا يقال فيمن تنعم بمباح : انه قد ابتدع . وإنما يرجع ذلك - اذا اعتبر - الى جهة الاسراف في المأكول ، لان الاسراف كما يكون في جهة السكينة يكون في جهة الكيفية : فالمناخل لا تعدو القسمين ، فان كان الاسراف من ماله . فان كره والا اغتفر مع أن الاصل الجواز .

ومما يحكيه أهل التذكير من الآثار أن أول ما أحدث الفاس أربعة أشياء : المناخل ، والشبع ، وغسل اليدين بالاشنان بعد الطعام ، والاكل على الموائد . وهذا كله - ان ثبت نقلاً - ليس ببدعة ، وإنما يرجع الى أمر آخر . وان سلم انه بدعة فلا نسلم أنها مباحة ، بل هي ضلالة ومنهى عنها ، ولكننا نقول بذلك .

فصل

وأما ما قاله عز الدين . قال كلام فيه على ما تقدم . فأمثلة الواجب منها من قبيل ما لا يتم الواجب الا به - كما قال - فلا يشترط أن يكون معمولاً به في السلف ولا أن يكون له أصل في الشريعة على الخصوص ، لانه من باب المصالح لمصلحة لا البدع .

أما هذا الثاني فقد تقدم ، وأما الاول فلا أنه لو كان ثم من يسير الى فريضة الحج طيراً في الهواء أو مشياً على الماء لم يعد مبتدعاً بمشيه كذلك لان المقصود انما هو التوصل الى مكة لاداء الفرض وقد حصل على السكال . فكذلك هذا .

على أن هذه أشياء قد ذمها بعض من تقدم من المصنفين في طريقة التصوف وعدوها من جملة ما ابتدع الناس ، وذلك غير صحيح ، ويكفي في رده اجماع الناس قبله علي خلاف ما قال .

على أنه نقل عن القاسم بن مخيمرة (١) انه ذكرت عنده العربية فقال : أولها

(١) في نسختنا «مخيرة» بدون ميم ولا نعرف أحداً من السلف الذين تنقل اقوالهم

كبر ، وآخرها بفي . وحكى أن بعض السلف قال : النحو يذهب الخشوع من القلب ، ومن أراد أن يزدرى الناس كلهم فليتنظر في النحو . ونقل نحو من هذه . وهذه كلها لا دليل فيها على الذم لانه لم يذم النحو من حيث هو بدعة بل من حيث ما يكتسب به أمر زائد ، كما يذم سائر علماء سوء لا لأجل علومهم بل لأجل ما يحدث لهم بالعرض من الكبر به والعجب وغيرهما ، ولا يلزم من ذلك كون العلم بدعة ، فتسمية العلوم التي يكتسب بها أمر مذموم بدعاً إما على المجاز المحض من حيث لم يحتج اليها أولاً ثم احتيج بعد ، أو من عدم المعرفة بموضوع البدعة ، إذ من العلوم الشرعية ما يدخل صاحبها الكبر والزهو وغيرهما ، ولا يعود ذلك عليها بدم .

*
* *

ومما حكى بعض هذه المتصوفة عن بعض علماء الخلف قال : العلوم تسعة - أربعة منها سنة معروفة من الصحابة والتابعين ، وخمسة محدثة لم تكن تعرف فيما سلف . فأما الأربعة المعروفة : فعلم الايمان ، وعلم القرآن ، وعلم الآثار ، والفتاوي . وأما الخمسة المحدثه : فالنحو ، والعروض ، وعلم المقاييس ، والجدل في الفقه ، وعلم العقول بالنظر . وهذا - ان صح نقله - فليس أولاً كما قال . فان أهل العربية يحكون عن أبي الأسود الدؤلي ان علي بن أبي طالب رضى الله عنه هو الذى أشار عليه بوضع شئ في النحو حين سمع اعرابياً قارئاً (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَدَسُؤُهُ) بالجر - وقد روى عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر أن لا يقرأ القرآن الا عالم باللغة ، وأمر أبا الاسود فوضع النحو . والعروض من جنس النحو . واذا كانت الاشارة من واحد من الخلفاء الراشدين صار النحو والنظر في الكلام العربى من سنة الخلفاء الراشدين ، وان سلم انه ليس كذلك ، فقاعدة المصالح تعم علوم العربية . أى تكون من قبيل المشروع ، فهى من جنس كتب المصحف وتدوين الشرائع . وما ذكر عن القاسم بن مخيمرة قد رجع عنه .

قال احمد بن يحيى ثعلبياً (؟) قال كان أحد الأئمة في الدين يعيب النحو ويقول :

اسمه القاسم بن «مخيرة» . وأما القاسم بن مخيمرة فهو من التابعين معروف فى كتب رجال الحديث . ومخيمرة بضم الميم وفتح الخاء وسكون الياء وكسر الميم الثانية .

أول تعلمه شغل ، وآخره يزدرى العالم به الناس . فقرأ يوماً (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) برفع الله ونصب العلماء . فقبيل له : كفرت من حيث لا تعلم : يجعل الله يخشى العلماء ؟ فقال : لا طعنت (؟) عن علم يدل الى معرفة هذا أبداً .
قال عثمان بن سعيد الداني : الامام الذي ذكره احمد بن يحيى هو القاسم ابن خزيمة . قال : وقد جرى لعبد الله بن أبي اسحاق مع محمد بن سيرين كلام . وكان ابن سيرين ينتقص النحويين ، فاجتمعا في جنازة فقرأ ابن سيرين (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) برفع اسم الله . فقال له ابن أبي اسحاق : كفرت يا أبا بكر . تعيب على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله ؟ فقال ابن سيرين : ان كنت أخطأت فاستغفر الله .

*
*

وأما علم المقاييس فأصله في السنة ، ثم في علم السلف بالقياس ، ثم قد جاء في ذم القياس أشياء حملوها على القياس الفاسد . فذلك من قبيل النظر في الأدلة . وقد كان السلف الصالح يجتمعون للنظر في المسائل الاجتماعية التي لا نص فيها للتعاون على استخراج الحق ، فهو من قبيل التعاون على البر والتقوى ، ومن قبيل المشاورة المأمور به ، فكلاهما مأمور به .

وأما علم المعقول بالنظر . فأصل ذلك في الكتاب والسنة ، لأن الله تعالى احتج في القرآن على المخالفين لدينه بالأدلة العقلية ، كقوله (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) - وقوله - هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَقُولُ ذُرِّيَّتُنَا مِنَ شَيْءٍ ؟ - وقوله - أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ : أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ؟) وحكى عن ابراهيم عليه السلام حاجته للكمفار بقوله : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي) النخ : وفي الحديث حين ذكرت العدوى « فمن أعدى الأول ؟ » الى غير ذلك من الأدلة : فكيف يقال انه من البدع ؟

وقول عز الدين : ان الرد على القدرية وكذا (غيرهم) من أهل البدع ، من البدع الواجبة . غير جار على الطريق الواضح . ولو سلم فهو من المصالح المرسلة . وأما أمثلة البدع المحرمة فظاهرة .

وأما أمثلة المدبوبة . فذكر منهم - الأحداث الربط والمدارس فان عني بالربط ما بني من الحصون والقصور قصداً للرباط فيها ، فلا شك ان ذلك مشروع بشرعية الرباط ولا بدعة فيه . وان عني بالربط ما بني لئلا تترام سكنها قصد الانقطاع الى العبادة - لأن أحداث الربط التي شأنها ان تبني تدبياً المنقطعين للعبادة في زعم المحدثين ، ويوقف عليها أوقف يجري منها على الملازمين لها ما يقوم بهم في معاشهم من طعام ولباس وغيرها - لا يخلو أن يكون لها أصل في الشريعة أم لا ، فان لم يكن أصل ، دخلت في الحكم تحت قاعدة البدع التي هي ضلالات ، فضلاً عن أن تكون مباحة ، فضلاً عن أن تكون مندوبة اليها وان كان لها أصل فليست ببدعة ، فادخلها تحت جنس البدع غير صحيح .

ثم ان كثيراً ممن تكلم على هذه المسئلة من المصنفين في التصوف تعلقوا بالصفة التي كانت في مسجد رسول الله ﷺ يجتمع فيها فقراء المهاجرين ، وهم الذين نزل فيهم (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) الآية ، وقوله تعالى (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ) الآية ، فوصفهم الله بالتعبود الانقطاع الى الله بدعائه قصداً لله خالصاً ، فدل على أنهم انقطعوا لعبادة الله بدعائه قصداً لله لا يشغلهم عن ذلك شاغل - فمن انما صنعنا صفة مثلها أو تقاربها يجتمع فيها من أراد الانقطاع الى الله ، ويلتزم العبادة ويتجرد عن الدنيا والشغل بها . وذلك كان شأن الاولياء ينقطعون عن الناس ، ويشغلون باصلاح بواطنهم .

ويولون وجوههم شطر الحق ، فهم على سيرة من تقدم . وأما يسمى ذلك بدعة باعتبار مآلها ، بل هي سنة ، وأهلها متبعون للسنة فهي طريقة خاصة لا ناس . ولذلك لما قيل لبعضهم : في كم تجب الزكاة ؟ قال : على مذهبنا أم على مذهبكم ؟ ثم قال : اما علي مذهبنا فالكل لله . وأما على مذهبكم فكذا وكذا - أوكا قال - وهذا كله من الامور التي جرت عند كثير من الناس هكذا غير محققة ،

ولا منزلة على الدليل الشرعي ؛ ولا على أحوال الصحابة والتابعين .

ولا بد من بسط طرف من الكلام في هذه المسئلة بحول الله - حتى يتبين الحق فيها لمن أنصف ولم يغالط نفسه وبالله التوفيق . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة كانت الهجرة واجبة على كل مؤمن بالله من كان بمكة أو غيرها . فكان منهم من احتال على نفسه فهاجر بماله أو شيء منه ، فاستعان به لما قدم المدينة في حرفته التي كان يحترف من تجارة أو غيرها ، كأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فإنه هاجر بجميع ماله ، وكان خمسة آلاف .

(ومنهم) من قر بنفسه ولم يقدر على استخلاص شيء من ماله ، فقدم المدينة صفر اليدين .

وكان الغالب على أهل المدينة العمل في حوائطهم وأموالهم بأنفسهم فلم يكن لغيرهم معهم كبير فضل في العمل . وكان من المهاجرين من اشركهم الانصار في أموالهم وهم الأكثرون بدليل قصة بنى النضير فإن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما افتتح رسول الله ﷺ بني النضير قال الانصار « ان شئتم قسمنا بين المهاجرين وتمكنهم نصيبكم فيها : خلى المهاجرون بينكم وبين دوركم وأموالكم فأنهم عيال عليكم » فقالوا نعم . ففعل ذلك نبي الله ﷺ . غير أنه أعطى أبا دجانه وسهل بن حنيف وذكرهم فقر ، وقد قال المهاجرون أيضاً لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ما رأينا قوماً أبذل من كثير ، ولا أحسن مواساة من قليل ، من قوم نزلنا بين أظهرهم - يعني الانصار - لقد كفونا المؤنة ، وشركونا في المهنة ، حتى لقد خفنا ان يذهبوا بالأجر كله . فقال النبي ﷺ « لا ! ما دعوتكم الله لهم وأثرتهم سالمهم »

(ومنهم) من كان ياتقط نوى الثمر فيرضها ويبيعها علقاً للابل . ويتقوت من ذلك الوجه .

(ومنهم) من لم يجد وجها يكتسب به لقوت ولا لسكنى ، فجمعهم النبي ﷺ في ضفة كانت في مسجده ، وهي سقيفة كانت من جلته ، اليها يأوون ، وفيها يعمدون ، اذ لم يجدوا مالا ولا إلهالا . وكان النبي ﷺ يحض الناس على إغانتهم والإحسان اليهم . وقد وصفهم أبو هريرة رضي الله تعالى عنه اذ كان من جماعتهم .

وهو أعرف الناس بهم . قال في الصحيح : وأهل الصفة أضياف الإسلام ، لا يأوون
على أهل ولا مال ، ولا على أحد ، إذا أتته - يعني النبي ﷺ - صدقة بعث بها
اليهم ، ولا يتناول منها شيء ، وإذا أتته هدية أرسل اليهم وأصاب منها ، وأشركهم
فيها . فوصفهم بأنهم أضياف الإسلام وحكم لهم - كما ترى - بحكم الأضياف .
وأما وجبت الضيافة في الجملة لأن من نزل بالبادية لا يجد منزلاً ولا طعاماً لشراء ،
اذ لم يكن لأهل الوبر أسواق ينال منها ما يحتاج اليه من طعام يشترى ، ولا خانات
يؤوى اليها ، فصار الضيف مضطراً وإن كان ذا مال ، فوجب على أهل الموضع
ضيافته وإيوأؤه حتي يرتحل ، فإن كان لا مال له فذلك أخرى . فكذلك أهل الصفة
لما لم يجدوا منزلاً أو أواهم النبي ﷺ إلى المسجد حتي يجدوا ، كما أنهم حين لم يجدوا ما
يقوهم ندب النبي ﷺ إلى اعانتهم

وفيه نزل قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا
كَسَبْتُمْ وَرِثَاً أَخْرَجْنَا لَكُمْ الْأَرْضَ - إلى قوله - لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ) الآية . فوصفهم الله تعالى بوصف منها أنهم أحصروا في سبيل الله ،
أي منعوا وجبوا حين قصوا الجهاد مع نبيه ﷺ ، كأن العدو أحصرهم فلا
يستطيعون ضرباً في الأرض ، لا لاختاذ المسكن ولا للمعاش . كأن العدو قد أحاط
بمدينة فلاهم يقتلون على الجهاد حتي يكسبوا من غنائمه ، ولا هم يتفرغون للتجارة أو
غيرها لخوفهم من الكفار ، ولضعفهم في أول الأمر ، فلم يجدوا سبيلاً للكسب أصلاً .
وقد قيل . إن قوله تعالى (لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ) أنهم قوم أصابتهم
جرحات مع رسول الله ﷺ فصاروا زمنى .

وفيه أيضاً نزل (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ) ألا ترى
كيف قال «أخرجوا» ولم يقل : خرجوا ؟ فإنه قد كان يحتمل أن يخرجوا اختياراً ،
فبان أنهم إنما أخرجوا منها اضطراراً ولو وجدوا سبيلاً أن لا يخرجوا لفعلوا . ففيه
دليل على أن الخروج من المال اختياراً ليس بمقصود للشارع ، وهو الذي تدل عليه
أدلة الشريعة ، فلا جل ذلك بوأهم رسول الله ﷺ الصفة .

فكانوا في أثناء ذلك ما بين طالب للقرآن والسنة ، كئيب هزيمة ، فانه قصر نفسه على ذلك . ألا ترى الى قوله في الحديث « وكنت أؤزم رسول الله ﷺ على ملء بطني ، فأشهد اذا غابوا ، وأحفظ اذا نسوا » . وكان منهم من يتفرغ الى ذكر الله وعبادته وقراءة القرآن . فاذا غزا رسول الله ﷺ غزاه معه ، واذا أقام أقام معه . حتى فتح الله على رسوله وعلى المؤمنين ، فصاروا الى ما صار الناس اليه غيرهم ممن كان ذا أهل ومال وطلب للمعاش واتخاذ المسكن ، لأن العذر الذي حبسهم في الصفة قد زال ، فرجعوا الى الاصل لما زال العارض

فالذي تحصل ان القعود في الصفة لم يكن مقصوداً لنفسه ، ولا بناء الصفة للقراء مقصوداً بحيث يقال : ان ذلك مندوب اليه ، لمن قدر عليه . ولا هي رتبة شرعية تطلب بحيث يقال : ان ترك الاكتساب والخروج عن المال والانتقطاع الى الزوايا يشبه حالة أهل الصفة ، وهي الرتبة العليا لانها تشبه بأهل صفة رسول الله ﷺ الذين وصفهم الله تعالى في القرآن بقوله (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ - وقوله - وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ) الآية . فان ذلك لم يكن على ما زعم هؤلاء ، بل كان على ما تقدم .

والدليل من العمل ان المقصود بالصفة لم يدم ، ولم يثابر أهلها ولا غيرهم على البقاء فيها ، ولا عمرت بعد النبي ﷺ . ولو كان من قصد الشارع ثبوت تلك الحالة لسكانوا هم أحق بفهمها أولاً ، ثم باقامتها والمكث فيها عن كل شغل ، وأولى بتجديد معاهدها ، لكنهم لم يفعلوا ذلك البتة . فالتشبه بأهل الصفة اذا في إقامة ذلك المعنى واتخاذ الزوايا والربط لا يصح . فليفهم الموفق هذا الموضع ، فانه منزلة قدم لمن لم يأخذ دينه عن السلف الأقدمين ، والعلماء الراسخين .

ولا يظن العاقل ان القعود عن السكسب ولزوم الربط مباح ، أو مندوب اليه أفضل من غيره ، اذ ليس ذلك بصحيح ، ولن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى ممن كن عليه أولها ، ولا كفى (؟) المسكين المغتر بعمل الشيوخ المتأخرين ان صدور هذه الطائفة المتصفين بالصوفية لم يتخذوا رباطاً ولا زاوية ، ولا بنوا بيضاهون به الصفة للاجتماع على التعبد والانتقطاع عن أسباب الدنيا ، كالفضيل بن عياض

وابراهيم بن ادهم والجنيد و ابراهيم الخواص والشارح المحاسبي والشبلي ، وغيرهم ممن
سابق في هذا الميدان . وانما محصول هؤلاء انهم خالفوا رسول الله ﷺ ، وخالفوا
السلف الصالح ، وخالفوا شيوخ الطريقة التي انتسبوا اليها . ولا توفيق الا بالله .

*
*

وأما المدارس

فلم (١) يتعلق بها أمر تعبدى يقال في مثله بدعة ، الا على فرض أن يكون
من السنة أن لا يقرأ العلم الا بالمساجد ، وهذا لا يوجد . بل العلم كان في الزمان
الاول يبيت بكل مكان من مسجد أو منزل ، أو سفر أو حضر ، أو غير ذلك .
حتى في الأسواق . فاذا أعد أحد من الناس مدرسة يعني باعدادها الطلبة ، فلا
يزيد ذلك على اعداده له منزلا من منزله ، أو حائطا من حوائطه ، أو غير ذلك .
فأين مدخل البدعة هاهنا ؟

وان قيل ان البدعة في تخصيص ذلك الموضع دون غيره ، والتخصيص هاهنا
ليس بتخصيص تعبدى ، وانما هو تعيين بالحس كما تتعين سائر الامور المحسوسة ،
وتخصيصها ليس ببدعة . فكذلك ما نحن فيه . بخلاف الربط فانها خصت تشبيها
بالصفة بهما للتعبد ، فصارت تعبدية بالقصد والعرف ، حتى ان ساكنيها مباينون
لغيرهم في النحلة والمذهب والزي والاعتقاد .

*
*

﴿ وكذلك ما ذكر من بناء القناطر ﴾

فانه راجع الى اصلاح الطرق ، وازالة المشقة عن سالكيها ، وله أصل في
شعب الايمان وهو امانة الاذى عن الطريق ، فلا يصح أن يعد في البدع بحال .

*
*

وقوله : وكل احسان لم يعهد في العصر الاول . فيه تفصيل . فلا يخالو (٢)

(١) كتب في هامش الاصل (فلا) على انها نسخة ثانية

(٢) نص نسختنا (فلا تحيلوا) والصواب ما صححنا الكلمة به كما يعلم من لاحق الكلام

الاحسان المفروض أن يفهم من الشريعة انه مقيد بقيد تعبدى أولا . فان كان مقيدا بالتعبد الذى لا يعقل معناه ، فلا يصح أن يعمل به الا على ذلك الوجه . وان كان غير مقيد فى أصل التشريع بأمر تعبدى ، فلا يقال : انه غير بدعة على أى وجه وقع ، الا على أحد ثلاثة أوجه . (أحدها) أن يخرج أصلا شرعياً مثل الاحسان المتبع بالمان والأذى ، والصدقة من المديان (١) المضروب على يده ، وما أشبه ذلك . ويكون إذ ذاك معصية .

(والثاني) أن يلتزم على وجه لا يتعدى ؛ بحيث يفهم منه الجاهل انه لا يجوز الا على ذلك الوجه . فحينئذ يكون الالتزام المشار اليه البدعة ، بل بدعة مذمومة وضلالة ، وسيأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى . فلا تكون اذا مستحبة .

(والثالث) أن يجري على رأى من يرى المعقول المعنى وغيره بدعة مذمومة ؛ كمن كره تنخيل الدقيق فى الصيغة ، فلا تكون عنده البدعة مباحة ولا مستحبة . وصلاة التراويح تقدم الكلام عليها .

* *

﴿ وأما الكلام فى دقائق التصوف ﴾

فليس ببدعة باطلاق . ولا هو مما صح بالدليل باطلاق . بل الامر ينقسم . ولفظ التصوف لا بد من شرحه أولا حتى يقع الحكم على أمر مفهوم لانه أمر مجاز عند هؤلاء المتأخرين . فلنرجع الى ما قال فيه المتقدمون . وحاصل ما يرجع فيه لفظ التصوف عندهم معنيان : أحدهما التخلق بكل خلق سنى ، والتجرد عن كل خلق دنى . والآخر أنه الفناء عن نفسه والبقاء لربه . وهما فى التحقيق الى معنى واحد ، الا ان أحدهما يصلح التعبير به عن البداية ، والآخر يصلح التعبير به عن النهاية . وكلاهما اتصاف ، الا ان الاول لا يلزمه الحال ، والثانى يلزمه الحال . وقد يعبر فيهما بلفظ آخر فيكون الاول عملا تكليفياً ، والثانى نتيجة . ويكون الاول اتصاف الظاهر ، والثانى اتصاف الباطن ، ومجموعهما هو التصوف .

(١) المديان بالكسر صيغة مبالغة وهو الذى يقرض كثيرا ويستقرض كثيرا (ضد)

وإذا ثبت هذا فالتصوف بالمعنى الاول لا بدعة في الكلام فيه ، لأنه انما يرجع الى تفقه يبنى عليه العمل ، وتفصيل آفاته وعوارضه ، وواجه تلافى الفساد الواقع فيه بالاصلاح . وهو فقه صحيح . واصوله في الكتاب والسنة ظاهرة ، فلا يقال في مثله : بدعة ، الا اذا اطلق على فروع الفقه التي لم يلف مثلها في السلف الصالح انما بدعة ، كفروع ابواب السلم والاجارات والجراح ، ومسائل السهو ، والرجوع عن الشهادات ، ويومع الآجال ، وما اشبه ذلك .

وليس من شأن العلماء اطلاق لفظ البدعة على الفروع المستنبطة التي لم تكن فيما سلف ، وان دقت مسائلها . فذلك لا يطلق على دقائق فروع الاخلاق انظاهرة والباطنة انما بدعة ، لأن الجميع يرجع الى اصول شرعية .

وأما بالمعنى الثاني فهو على ضرب : (احدها) يرجع الى العوارض الطارئة على السالكين ، اذا دخل عليهم نور التوحيد الوجداني ، فيتكلم فيها بحسب الوقت والحال ، وما يحتاج اليه في النازلة الخاصة رجوعاً الى الشيخ الربى ، وما بين له في تحقيق منابها بفراسته الصادقة في السالك بحسبه وبحسب العارض ، فيداويه بما يليق به من الوظائف الشرعية والاذكار الشرعية ، او باصلاح مقصده ان عرض فيه العارض . فقلما يطرأ العامل بل العارض الا عند الاخلال ببعض الاصول الشرعية التي بنى عليها في بدايته . فقد قالوا : انما حرموا الوصول ، بتضييعهم الاصول .

فمثل هذا لا بدعة فيه لرجوعه الى اصل شرعى : ففي الصحيح من حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي ﷺ جاءه ناس من أصحابه رضى الله عنهم فقالوا : يا رسول الله انا نجد في انفسنا الشيء يعظم ان نتكلم به - او الكلام به - ما نحب ان لنا وانا تكلمنا به ، قال « أوقد وجدتموه ؟ » قالوا - نعم . قال : « ذلك صريح في الايمان (١) » وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاء رجل الى النبي ﷺ فقال

(١) الحديث في صحيح مسلم : ونصه : انا نجد في انفسنا ما يتعظم احدنا ان يتكلم به قال « وقد وجدتموه » قالوا نعم . قال « ذاك صريح الايمان » وقولهم « ان لنا »

يارسول الله ان احدنا يجحد في نفسه يعرض بالشيء لأن يكون حممة احب اليه من ان يتكلم به قال : « الله اكبر الله اكبر الله اكبر » الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة » (١) وفي حديث آخر « من وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنت بالله » وعن ابن عباس رضى الله عنهما في مثله : اذا وجدت شيئاً من ذلك فقل : هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم . - الي اشباه ذلك ، وهو صحيح مليح .

(والثاني) يرجع الى النظر في الكرامات ، وخوارق العادات ، وما يتعلق بها . مما هو خارق في الحقيقة او غير خارق . وما هو منها يرجع الى امر نفسى او شيطاني ، او ما اشبه ذلك من احكامها . فهذا النظر ليس ببدعة ، كما انه ليس ببدعة النظر في المعجزات وشروطها ، والفرق بين النبي والمتنبي ، وهو من علم الاصول فحكه حكه .

*
* *

(والضرب الثالث) ما يرجع الى النظر في مدركات النفوس من العالم الغائب ، واحكام التجريد النفسى ، والعلوم المتعلقة بعالم الارواح ، وذوات الملائكة والشياطين والنفوس الانسانية والحيوانية ، وما اشبه ذلك . وهو بلا شك بدعة مذمومة ان وقع النظر فيه والكلام عليه بقصد جماله دائماً ينظر فيه ، وفنا يشتغل بتخصيله بتعلم أو رياضة ، فانه لم يعهد مثله في السلف الصالح . وهو في الحقيقة نظر فلسفى انما يشتغل باستجلابه والرياضة لاستفادته اهل الفلسفة الخارجون عن السنة ، المعدودون في الفرق الضالة ، فلا يكون الكلام فيه مباحاً فضلاً عن ان يكون مندوباً اليه .

نعم قد يعرض للسالك فيتكلم فيه مع الربى حتى يخرج عن طريقه ، ويبعد بينه وبين فريقه ، لما فيه من إمالة مقصد السالك الى ان يعبد الله على حرف ، زيادة الى الخروج عن الطريق المستقيم باتباعه والاتفات اليه ، اذ الطريق مبني على

حذف اسم (ان) لذهب النفس كل مذهب في تقديم عظمته . أى ان لنا كذا وكذا من المال والخيرات

(١) رواه ابو داود والنسائى وكان محرفاً فصححناه كما روى . والحممة بضم ففتح الفتح

الاخلاص التام بالتوجه الصادق ، وتجريد التوحيد عن الالتفات الى الاغيار .
وفتح باب الكلام في هذا الضرب مضاد لذلك كله .



(والضرب الرابع) يرجع الى النظر في حقيقة الفناء من حيث الدخول فيه
والاتصاف باوصافه ، وقطع اطماع النفس عن كل جهة توصل الى غير المطلوب ،
وان دقت ، فان اهواء النفوس تدق وتسرى مع السالك في المقامات ؛ فلا يقطعها
الا من حسم مادتها وبث طلاقها . وهو باب الفناء المذكور .

وهذا نوع من انواع الفقه المتعلق باهواء النفوس ؛ ولا يعد من البدع لدخوله
تحت جنس الفقه ، لانه وان دق راجع الى ما جل من الفقه ، ودقته وجلته اضافيان
والحقيقة واحدة .

ثم اقسام آخر جميعها اما يرجع الى فقه شرعي حسن في الشرع ؛ واما الى
ابتداع ليس بشرعي وهو قبيح في الشرع .



واما الجدل وجمع المحافل للاستدلال على المسائل فقد مر الكلام فيه .



واما امثلة البدع المكروهة فعد منها زخرفة المساجد وتزيق المصاحف وتلحين
القرآن بحيث تتغير الفاظه عن الوضع العربي . فان اراد مجرد الفعل من غير اقتران
امر آخر فغير مسلم وان اراد مع اقتران أصل التشريع ، فصحيح ما قال : ان البدعة
لا تكون بدعة الا مع اقتران هذا القصد فان لم يقتن فهي منهي عنها غير بدع .



واما امثلة البدع المباحة . فعد منها المصافحة عقب صلاة الصبح والعصر : اما
انها بدع فسلم . واما انها مباحة فممنوع ، اذ لا دليل في الشرع يدل على تخصيص
تلك الاوقات بها ، بل هي مكروهة اذ يخاف بدوامها إلحاقها بالصلوات المذكورة ،
كما خاف مالك رحمه الله وصل ستة ايام من شوال برمضان لا مكان ان يمدنها من
رمضان . وكذلك وقع .

فقد قال القرافي : قال الشيخ زكي الدين عبدالعظيم المحدث : ان الذي خشي منه مالك رضي الله عنه قد وقع بالعجم ، فصاروا يتركون المسحرين على عاداتهم والبواقيين ، وشعائر رمضان الى آخر الستة الايام ، فحينئذ يظهرون شعائر العيد . قال . وكذلك شاع عند عامة مصر ان الصبح ركعتان الا في يوم الجمعة فانه ثلاث ركعات ، لاجل انهم يرون الامام يواظب على قراءة سورة السجدة يوم الجمعة في صلاة الصبح ويسجد فيها ، فيعتقدون ان تلك ركعة أخرى واجبة (قال) وسد هذه الذرائع متعين في الدين . وكان مالك رحمه الله شديد المبالغة في سد الذرائع

وعد ابن عبد السلام من البدع المباحة التوسع في المذات وقد تقدم مافيه . والحاصل من جميع ما ذكر فيه قد وضح منه أن البدع لا تنقسم الى ذلك الانقسام ، بل هي من قبيل المنهى عنه إما كراعاة وإما تخريباً ، حسبما يأتي ان شاء الله تعالى .

فصل

ومما يتعلق به بعض المتكلمين أن الصوفية هم المشهورون باتباع السنة ، المقتدون بأفعال السلف الصالح ، الثابرون في أقوالهم وأفعالهم على الاقتداء التام والفرار عما يخالف ذلك ، ولذلك جعلوا طريقهم مبنية على أكل الحلال ، واتباع السنة والاخلاص وهذا هو الحق . ولكنهم في كثير من الامور يستحسنون أشياء لم تأت في كتاب ولا سنة ، ولا عمل بامثالها السلف الصالح ، فيعملون بمقتضاها ، ويثابرون عليها ، (١) ويحكمونها طريقاً لهم مذهباً ولا سنة لا تخلف ، بل ربما أوجبوها في بعض الاحوال . فلولا أن في ذلك رخصة لم يصح لهم ما بنوا عليه .

(١) الاصل : وثابرون عليهم بل عليها . وهذا من الاضراب عن الغلط وقد تكرر في هذا الكتاب . وهل هو من الناسخ حتى لا يشوه النسخة بترميم ما كتبه غلطاً ، أم كان يملأ عليه ذلك فيكتب ؟ الله أعلم .

فمن ذلك أنهم يعتمدون في كثير من الاحكام على الكشف والمعاينة ، وخرق العادة ، فيحكون بالحل والحرمة ، ويثبتون على ذلك الاقدام والاحجام ، كما يحكي عن المحاسبي أنه كان اذا تناول طعاماً فيه شبهة يذبض له عرق في أصبعه فيمتنع منه . وقال الشبلي : اعتقدت وقتاً أن لا آكل إلا من - لال ، فكنت أدور في البراري ، فرأيت شجرة تين فمدت يدي اليها لا آكل فنادتني الشجرة : احفظ عليك عهدك ، لا تأكل مني فاني ليهودي . وقال ابراهيم الخواص رحمه الله : دخلت خربة في بعض الاسفار في طريق مكة بالليل فاذا فيها سبع عظيم فخفت ، فهتف بي هاتف : اثبت ، فان حولك سبعون الف ملك يحفظونك .

فمثل هذه الاشياء اذا عرضت على قواعد الشريعة ظهر عدم البناء عليها ، اذا المكاشفة ، أو الهاتف المجهول ، أو تحرك بعض العروق ، لا يدل على التحليل ولا التحريم لا مكانه في نفسه ، والا لو حضر ذلك حاكم أو غيره لكان يجب عليه أن يندب البحث عنه حتي يستخرج من يد واضعة بين ايديهم الي مستحقه . ولو هتف هاتف بأن فلاناً قتل المقتول الفلاني ، أو أخذ مال فلان ، أو زنى ، أو سرق . أكان يجب عليه العمل بقوله ؟ أو يكون شاهداً في بعض الاحكام ؟ بل لو تكلمت شجرة أو حجر بذلك أكان يحكم الحاكم به ؟ أو يبنى عليه حكم شرعي ؟ هذا مما لا يعهد في الشرع مثله .

ولذلك قال العلماء : لو أن نبياً من الانبياء ادعى الرسالة ، وقال انني إن ادع هذه الشجرة فتكلمني (١) ثم دعاها فأنت وكلمته وقالت : انك كاذب . لكان ذلك دليلاً على صدقه لا دليلاً على كذبه ، لأنه تمهدى بأمر جاءه على وفق ما ادعاه . وكون الكلام تصديقاً أو تكذيباً أمر خارج عن مقتضى الدعوى لا حكم له .

فكذلك نقول في هذه المسئلة : اذا فرضنا أن انقباض العرق لازم لكون الطعام حراماً : لا يدل ذلك على أن الحكم بالامساك عنه اذا لم يدل عليه دليل معتبر في الشرع معلوم .

(١) كذا . ولعلها « تكلمني » فتكون جواب الشرط

وكذلك مسألة الخواص . فان التوقي من مظان المهدكات مشروع ، فخلافه يظهر أنه خلاف المشروع ، وهو معتاد في أهل هاته الطريقة .
وكذلك كلام الشجرة للشجلى من جملة الخوارق وبناء الحكم عليه غير معهود .

ومن ذلك أنهم يبنون طريقهم على اجتناب الرخص جملة ، حتى أن شيخهم الذى مهد لهم الطريقة أبا القاسم القشيري قال في باب وصية المريدين من رسالته « إن اختلاف على المريد فتاوى الفقهاء يأخذ بالاحوط ، ويقصد أبداً الخروج عن الخلاف ، فان الرخص في الشريعة للمستضعفين وأصحاب الحوائج والاشغال ، وهؤلاء الطائفة - يعنى الصوفية - ليس لهم شغل سوى القيام بحقه سبحانه . ولهذا قيل اذا انحط الفقير عن درجة الحقيقة الى رخصة الشريعة ، فقد فسخ عقده ، ونقض عهده فيما بينه وبين الله »

فهذا الكلام ظاهر في أنه ليس من شأنهم الترخص في مواطن الترخص المشروع ، وهو ما كان عليه رسول الله ﷺ ، والسلف الصالح من الصحابة والتابعين . فالترام العزائم مع وجود مظان الرخص التي قال فيها رسول الله ﷺ « ان الله يحب أن تؤتي رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » فيه ما فيه . وظاهره أنه بدعة استحسنوها قعماً للنفس عن الاسترسال في الميل الى الراحة واشاراً الى ما بينى عليه من المجاهدة .

ومن ذلك أن القشيري جعل من جملة ما بينى عليه من اراد الدخول في طريقهم « الخروج عن المال ، فان ذلك الذي يميل اليه به عن الحق ، ولم يوجد من يدخل في هذا الامر ومعه علاقة من الدنيا الاجرته تلك العلاقة عن قريب الى ما منه خرج » الى آخر ما قال . وهو في غاية الاشكال مع ظواهر الشريعة ، لانا لانعرض ذلك على الحالة الاولى ، وهى حالة رسول الله ﷺ مع أصحابه الكرام ، اذ لم أمر أحداً بالخروج عن ماله ولا أمر صاحب صنعة بالخروج عن صنعته ، ولا صاحب تجارة بترك تجارته (١) وهم كانوا أولياء الله حقاً ، والطالبون لسلك طريق الحق

(١) كانت العبارة في نسختنا : ولا صاحب تجارة عن بل بترك تجارته . وهو من بدل الغلط .

صدقاً ، وان سلك من بعدهم الف سنة لم يبلغ شأوهم ، ولم يبلغ هداهم .
ثم إنه كما يكون المال شاغلاً في الطريق عن بلوغ المراد ، فكذلك يكون فراغ
اليدين منه جملة شاغلاً عنه . وليس الماضي أولى بالاعتبار من الآخر . فانت ترى
كيف جعل هذا النوع - الذي لم يوجد في السلف عهده - أصلاً في سلوك الطريق .
وهو - كما ترى - محدث ، فما ذلك الا لأن الصوفية استحسنته ، لأنه بلسان
جميعهم ينطق .

*
* *

ومن ذلك أنهم يقولون : انه لا يصح للشيوخ التجاوز عن زلات المريدين ،
لان ذلك تضيق لحقوق الله تعالى . وهذا الفقير (١) العام يستنكر في الحكم
الشرعي . الا ترى ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ من قوله « اقبلوا ذوى
الهيئات عثراتهم ، وذلك فيما لم يكن حداً من حدود الله » (٢) فلو كان العفو غير صحيح
الركان مخالفاً لهذا الدليل ، ولما جاء من فضل العفو ، وايضاً فان الله يحب الرفق
ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف . ومن جملة الرفق شرعية التجاوز
والاغضاء . إذ العبد لا بد له من زلة وتقصير ، ولا معصوم الا من عصمه الله .

*
* *

من ذلك أخذهم على المريد ان يقلل من غذائه ، لكن بالتدريج شيئاً بديلاً

مع بقائه كما مر نظيره (في ص ٢٨١) اراد أولاً ان يقول : ولا صاحب تجارة عن
تجارته . فتذكر ان الصواب بترك تجارته ، فاضرب عما بدأ به

(١) كذا ولعل الاصل « النقي » لا الفقير (٢) الحديث رواه احمد والبخاري في
الادب المفرد وأبو داود عن عائشة بلفظ « اقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم الا الحدود »
وابن جرير والعسكرى بلفظ عنها « اقبلوا ذوى الهيئة عثراتهم الا حداً من حدود
الله » ولا اعرف احداً رواه بلفظ المصنف وهو ضعيف أو منكروا ان قيل انه
حسن لغيره ، ويوجد من نصوص الكتاب وصحيح الاخبار ما هو أدل منه على
ما يريد المصنف

لامرة واحدة ، وأن يديم الجوع والصيام ، وأن يترك التزويج (١) مادام في سلوكه
ويعد ذلك كله من مشكلات التشريع ، بل هو شبيه بالتبتل الذي رده رسول الله
ﷺ على بعض أصحابه حتي قال « من رغب عن سنتي فليس مني » .
وإذا تؤمل ما ذكره في شأن التدريج في ترك الغذاء (٢) وجده غير معهود
في الزمان الاول ، والقرن الافضل .



ومن ذلك أشياء ألزموها المريد حالة السماع ، من طرح الخرق ، وان من
حق المريد ان لا يرجع في شيء خرج عنه البتة ، الا ان يشير عليه الشيخ بالرجوع
فيه ، فليأخذه على نية العارية بقلبه ، ثم يخرج عنه بعد ذلك من غير ان يوحش
قلب الشيخ . ان أشياء اخترعوها في ذلك لم يعهد مثلها في الزمان الاول . وذلك
من نتائج مجالس السماع الذي اعتمدوه .

والسماع في طريقة التصوف ليس منها لا بالاصل ولا بالتبع ، ولا استعمله
أحد من السلف ممن يشار اليه حاذياً في طريق الخير ، وانما رأته مأخوذاً به في
ذلك وفي غيره عند الفلاسفة الآخذة للتكليف الشرعي .

ولو تتبع هذا الباب لكثرت مسائله وانتشرت ، وظهرها إنها استحسنات
اتخذت بعد ان لم تكن والقوم — كما ترى — متمسكون بالشرع ، فقلوا ان مثل
هذه الامور لاحق بالمزروعات — كانوا أبعد الناس منها ، ويدل على ان من
البدع ما ليس بمذموم ، بل ان منها ما هو ممدوح ، وهو المطلوب .



والجواب أن نقول — أولاً — كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون في هذا الشأن
لا يخلوا اما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة أم لا ، فان كان له أصل
فهم خلقاء به ، كما ان السلف من الصحابة والتابعين خلقاء بذلك . وان لم يكن له
أصل في الشريعة فلا عمل عليه لأن السنة حجة على جميع الامة ، وليس عمل أحد
من الامة حجة على السنة ، لأن السنة معصومة عن الخطأ ، وصاحبها معصوم ،

(١) لعلة التزوج (٢) الاصل: ترك العقد بل الغذاء ، وهو من الاضراب الذي تقدم نظيره آنفاً

وسائر الامة لم تثبت لهم عصمة . إلا مع اجماعهم خاصة ، واذا اجتمعوا تضمن اجماعهم دليلاً شرعياً كما تقدم التنبيه عليه .

فالصوفية كغيرهم ممن لم تثبت له العصمة ، فيجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية كبيرتها وصغيرتها . فاعمالهم لا تعدوا الامرين .

ولذلك قال العلماء : كل كلام مأخوذ أو متروك ، إلا ما كان من كلام النبي ﷺ . وقد قرر ذلك القشيري أحسن تقرير فقال « فان قيل : فهل يكون الولي معصوماً حتي لا يصر على الذنوب ؟ قيل : أما وجوباً كما يقال في الانبياء فلا ، وأما ان يكون محفوظاً حتي لا يصر على الذنوب . وان حصلت منهم آفات أوزلات . فلا يمتنع ذلك في وصفهم (قال) لقد قيل للجنيد : ايزني العارف ؟ فأطرق ملياً ، ثم رفع رأسه وقال (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا)

فهذا كلام منصف . فكما يجوز على غيرهم المعاصي فلا ابتداء وغيره كذلك يجوز عليهم . فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ ، ونقف على الاقتداء بمن لا يمتنع عليه الخطأ اذا ظهر في الاقتداء به إشكال ، بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة ، فما قبلناه قبائلاً ، وما لم يقبلناه تركناه . ولا علينا اذا قام لنا الدليل على اتباع الشرع ولم يقم لنا دليل على اتباع أقوال الصوفية وأعمالهم الا بعد عرضها ، وبذلك وصى شيوخهم . وان كان ما جاء به صاحب الوجد والذوق من الاحوال والعلوم والفهوم فليعرض على الكتاب والسنة ، فان قبلناه صح ، والا لم يصح . فكذلك ما رسموه من الاعمال وأوجه المجاهدات ، وأنواع الالتزامات .

*
* *

ثم نقول - ثانياً - اذا نظرنا في رسومهم التي حدوا ، وأعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم بحسب تحسين الظن والتماس أحسن الخارج ولم نعرف لها مخرجاً ، فالواجب علينا التوقف عن الاقتداء والعمل وان كانوا من جنس من يقتدى بهم ، لا رداً لهم واعتراضاً ، بل لانا لم نفهم وجه رجوعه الى القواعد الشرعية كما فهمنا غيره . ألا ترى انا نتوقف عن العمل بالاحاديث النبوية التي يشكل علينا وجه الفقه

فيها ؟ فان سئح بعد ذلك للعمل بها وجه جار على الأدلة قبلناه ، والا فلسنا مطلوبين بذلك ، ولا ضرر علينا في التوقف ، لانه توقف مسترشد ، لا توقف راد مقترح ، فالتوقف هنا بترك العمل أولى وأحرى .

*
* *

ثم نقول - ثالثاً - ان هذه المسائل وأشباهها قد صارت مع ظاهر الشريعة كالمتدافعة فيحمل كلام الصوفية وأعمالهم مثلاً على انها مستندة الى دلائل شرعية ، الا انه عارضها في النقل أدلة أوضح منها في افهام المتفقيين ، وأنظار المجتهدين ، وأجرى على المهود في سائر أصناف العلماء ، وأنظر في ألفاظ الشارع مما خلناه مستند القوم .

واذا تعارضت الأدلة ولم يظهر في بعضها نسخ فالواجب الترجيح . وهو اجماع من الاصوليين أو كالاتماع . وفي مذهب القوم العمل بالاحتياط هو الواجب ، كما انه مذهب غيرهم . فوجب بحسب الجريان على آرائهم في السلوك ان لا يعمل بما رسموه مما فيه معارضة لادلة الشرع ، ونكون في ذلك متبعين لآثارهم ، مهتدين بانوارهم ، خلافاً لمن يعرض عن الادلة ويصمم على تقليدهم فيما لا يصح تقليدهم فيه على مذهبهم . فالادلة والانظار الققيمة والرسوم الصوفية ترده وتذمه ، ويحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاستنباه واستبرأ لدينه وعرضه وبقى الكلام على اعيان ما ذكر في السؤال من أقوالهم ونوائدهم وما ينزل منها على مقتضى لادلة ، وكيف وجه تنزيلها . لاجلة لنا اليه في هذا الموضع . وقد بسط الكلام على جملة منها في كتاب المواقفات ، وان فسح الله في المدة واعان بفضل بسطنا الكلام في هذا الباب في كتاب مذهب اهل التصوف ، وبيان ما أدخل فيه مما ليس بطريق لهم . والله الموفق للصواب .

وقد تبين ان لادليل في شيء مما يحكم به على بدعتهم والحمد لله .

الباب الرابع

﴿ في مأخذ أهل البدع في الاستدلال ﴾

كل خارج عن السنة ممن يدعى الدخول فيها والسكون من أهلها لا بدله من تكلف الاستدلال بإدلتها على خصوصات مسائلهم ، والا كذب اطراحها دعواهم . بل كل مبتدع من هذه الامة إما أن يدعى أنه هو صاحب السنة دون من خالفه من الفرق فلا يمكنه الرجوع الى التعلق بشبهها ، وإذا رجع اليها كان الواجب عليه ان يأخذ الاستدلال مأخذ أهل العارفين بكلام العرب وكتابات الشريعة ومقاصدها ، كما كان السلف الاول يأخذونها ؛ الا ان هؤلاء - كما يتبين بعد - لم يبلغوا مبلغ الناظرين فيها باطلاق . اما لعدم الرسوخ في معرفة كلام العرب والعلم بمقاصدها . واما لعدم الرسوخ في العلم بقواعد الاصول التي من جهتها تستنبط الاحكام الشرعية . واما لعدم الامرين جميعا . فبالحرى ان تصير مأخذهم للأدلة مخالفة لما أخذ من تقدمهم من المحققين للامرین

وإذا تقرر هذا فلا بد من التنبيه على تلك المأخذ لكي تحذر وتتقى فنقول قال الله سبحانه ونعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ التَّمْتِنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) وذلك أن هذه الآية شملت قسمين هما أصل المشي على طريق الصواب أو على طريق الخطأ : أحدهما الراسخون في العلم وهم الثابتو الاقدام في علم الشريعة . ولما كان ذلك معذراً الاعلى من حصل الامرین المتقدمين لم يكن بد من المعرفة بهما معاً على حسب ما تعطيه المنة الانسانية ، وإذا ذاك يطلق عليه (أنه راسخ في العلم) ومقتضى الآية مدحه ، فهو إذاً أهل للهداية والاستنباط .

وحين خص أهل الزيغ باتباع المتشابه دل التخصيص على ان الراسخين لا يتبعونه ، فإذا لا يتبعون الا المحكم وهو أم الكتاب ومعظمه .

فكل دليل خاص أو عام شهد له معظم الشريعة فهو الدليل الصحيح ، وما سواه فاسد . اذ ليس بين الصحيح والفاقد واسطة في الأدلة يستند اليها . اذ لو كان ثم ثالثة لنصت عليه الآية .

ثم لما خص لزائنون بكونهم يتبعون المتشابه أيضاً علم ان الراسخين لا يتبعونه ، فان تأولوه فبالرد الى المحكم بأن أمكن حمل على المحكم ، بمقتضى القواعد ، فهذا المتشابه الاضافي لا الحقيقي . وليس في الآية نص على حكمه بالنسبة الى الراسخين ، فليرجع عندهم الى المحكم الذي هو أم الكتاب . وان لم يتأولوه بناء على انه متشابه حقيقي ، فيقابلونه بالتسليم وقولهم (آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا) وهؤلاء هم أولوا الالباب .

وكذلك ذكر في أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة . فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة ، فليس نظرهم اذاً في الدليل نظر المستبصر حتي يكون هواء تحت حكمه ، بل نظر من حكم بأدوى ، ثم أتى بالدليل كالشاهد له ، ولم يذكر مثل ذلك في الراسخين . فهم اذاً بضد هؤلاء حيث وقفوا في المتشابه فلم يحكموا فيه ولا عايناه سوى التسليم . وهذا المعنى خاص بمن طلب الحق من الادلة ، لا يدخل فيه من طالب في الادلة ما يصحح هواه السابق

*
* *

والقسم الثاني « من ليس براسخ في العلم » وهو الزائغ فحصل له من الآية وصفان : أحدهما بالنص وهو الزيغ لقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) والزيغ هو الميل عن الصراط المستقيم وهو ذم لهم

والوصف الثاني بالمعنى الذي اعطاه التقسيم وهو عدم الرسوخ في العلم ، وكل منفي عنه الرسوخ فالى الجهل ما هو مائل ؛ ومن جهة الجهل حصل له الزيغ ؛ لأن من نفى عنه طريق الاستنباط ، واتباع الادلة لبعض الجهالات ؛ لم يحل له ان يتبع الادلة المحسكة ولا المتشابهة ، ولو فرضنا انه يتبع المحكم لم يكن اتباعه مفيداً لحكمه لا يمكن ان يتبعه على وجه واضح البطلان او متشابه . فما ظنك به اذا اتبع المتشابه ثم اتباعه للمتشابه — ولو كان من جهة الاسترشاد به لا للفتنة به — لم يحصل

به مقصود على حال . فما ظنك به إذا اتبع ابتغاء الفتنة ؟ وهكذا المحكم إذا اتبعه
ابتغاء الفتنة به . فكثيراً ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة
اقتصاراً بالنظر على دليل ما ، وطراحاً للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية
العاضة لنظره أو المعارضة له .

وكثير ممن يدعى العلم يتخذ هذا الطريق مسلكاً . وربما اقتصى بمقتضاه وعمل
على وفقه إذا كان له فيه غرض ، أو اعرض عن غرض له عرض في الفتيا ،
كجواز تنفيل الامام الجيش جميع ماغنموا على طريقة « من عز بز » لا طريقة
الشرع ؛ بناء على نقل بعض العلماء « انه يجوز تنفيل السرية جميع ماغنمت » ثم
عزاً ذلك — وهو مالكي المذهب — الي مالك حيث قال في كلام روي عنه :
ما نفل الامام فهو جائز . فأخذ هذه العبارة نصاً على جواز تنفيل الامام الجيش جميع
ماغنم ؛ ولم يلتفت في النفل الي ان السرية هي القطعة من الجيش الداخل لبلاد
العدو لتغير على العدو ثم ترجع الي الجيش ، لا ان السرية هي الجيش بعينه . ولا
التفت أيضاً الي أن النفل عند مالك لا يكون الا من الخمس ، لا اختلاف عنه في ذلك
اعلمه ؛ ولا عن أحد من أصحابه ، فما نقل الامام منه فهو جائز لانه محمول على الاجتهاد
وكذلك الامر في كل مسألة يتبع فيها الهوى أولاً ، ثم يطلب لها المخرج من
كلام العلماء أو من أدلة الشرع وكلام العرب أبداً ، لا تساعده وتصرفه ، واحتمالاتها
كثيرة . لكن يعلم الراسخون المراد منه من أوله الي آخره وفخواه ، أو بساط حاله
وقرائنه . فمن لا يعتبره من أوله الي آخره ويعتبر ما ابتني عليه زل في فهمه .
وهو شأن من يأخذ الأدلة من أطراف العبارة الشرعية ولا ينظر بعضها ببعض ،
فيوشك أن يزل . وليس هذا من شأن الراسخين ، وإنما هو من شأن من استعجل
طلباً للمخرج في دعواه

فقد حصل من الآية المذكورة أن الزيغ لا يجري على طريق الراسخ بغير حكم
الاتفاق ، وإن الراسخ لا زيغ معه بالقصد البتة



فصل

إذا ثبت هذا رجعنا منه الى معنى آخر فنقول : —

ان للراسخين طريقاً يسلكونها في اتباع الحق . وان الزائغين على طريق غير طريقهم . فاحتجنا الى بيان الطريق التي سلكها هؤلاء لتجنبها ، كما نبين الطريق التي سلكها الراسخون لنسلكها ؛ وقد بين ذلك أهل أصول الفقه وبسطوا القول فيه ، ولم يبسطوا القول في طريق الزائغين . فهل يمكن حصر ما أخذها أولاً ؟ فنظرنا في آية أخرى تتعلق بهم كما تتعلق بالراسخين وهي قوله تعالى (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) فأفادت الآية ان طريق الحق واحدة ، وان للباطل طرقاً متعددة لا واحدة ، وتعددتها لم يحص بعدد مخصوص ، وهكذا الحديث المفسر للآية وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه : خط لنا رسول الله ﷺ خطأ فقال (١) « هذا سبيل الله مستقيماً » ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله ثم قال « هذه سبل على كل سبيل منها عليه شيطان يدعو اليه » ثم تلا هذه الآية :

ففي الحديث انها خطوط متعددة غير محصورة بعدد ، فلم يكن لنا سبيل الى حصر عددها من جهة النقل ، ولا لنا أيضاً سبيل الى حصرها من جهة العقل أو الاستقراء . أما العقل فانه لا يقضى بعدد ذات آخر ، لانه غير راجع الى أمر محصور . ألا ترى ان الزيف راجع الى الجهالات ؟ ووجوه الجهل لا تنحصر ، فصار طلب حصرها عناء من غير فائدة .

وأما الاستقراء فغير نافع أيضاً في هذا المطلب . لاننا لما نظرنا في طرق البدع من حين نبتت وجدناها تزداد على الايام ، ولا يأتي زمان الا وغريبة من غرائب الاستبطاء تحدث الى زماننا هذا

واذا كان كذلك فيمكن ان يحدث بعد زماننا استدلالات آخر لا عهد لنا بها

(١) كان الحديث محرفاً وفيه حذف .

فما تقدم . لاسيما عند كثرة الجهول ، وقلة العلم ، وبعد الناظرين فيه عن درجة الاجتهاد ، فلا يمكن اذا حصرها من هذا الوجه ، ولا يقال : انها ترجع الى مخالفة طريق الحق . فان أوجه لمخالفة لا تنحصر ايضاً .

فثبت ان تتبع هذا الوجه عناء . لكننا نذكر من ذلك أوجها كلية يقاس عليها ماسواها

(فمنها) اعتمادهم على الاحاديث الواهية الضعيفة ، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها : كحديث الاكتحال يوم عاشوراء ، واكرام الديك الالبيض ، وأكل الباذنجان بنية ، وان النبي ﷺ تواجد واهتز عند السماع حتي سقط الرداء عن منكبيه ، وما أشبه ذلك . فان أمثل هذه الاحاديث — على ما هو معلوم — لا يبنى عليها حكم ، ولا تجعل أصلاً في التشريع أبداً . ومن جعلها كذلك فهو جاهل ومخطيء في ثقل العلم . فلم ينقل الاخذ بشيء منها عن يعتد به في طريقة العلم ، ولا طريقة السلوك

وانما أخذ بعض العلماء بالحديث الحسن لا لحاقه عند المحدثين بالصحيح ، لان سنده ليس فيه من يعاب بجرحة متفق عليها . وكذلك أخذ من أخذ منهم بالمرسل ليس الا من حيث الحق بالصحيح في ان المتروك ذكره كالمذكور والمعدل . فما مادون ذلك فلا يؤخذ به بحال عند علماء الحديث .

ولو كان من شأن أهل الاسلام اذا يبين (؟) عنه الاخذ من الاحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء لم يكن لاقتصا بهم للتعديل والتجريح معني ، مع انهم قد أجمعوا على ذلك ، ولا كان لطلب الاسناد معني يتحصل . فلذلك جعلوا الاسناد من الدين ولا يعنون « حدثني فلان عن فلان » مجرداً ، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم ، حتي لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم ، الا عن تحصل الثقة بروايته ، لان روح المسئلة ان يغلب على الظن من غير ريبة ان ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ ، نعتد عليه في الشريعة ، ونسند اليه الاحكام .

والاحاديث الضعيفة الاسناد لا يغلب على الظن ان النبي ﷺ قالها ، فلا يمكن

ان يسند اليها حكم ، فما ظنك بالاحاديث المعروفة بالكذب :
نعم الحامل على اعتقادها في الغالب انما هو ما تقدم من الهوى الشيع . وهذا كله
على فرض ان لا يعارض الحديث أصل من اصول الشريعة . وأما اذا كان له
معارض فأحرى ان لا يؤخذ به ؛ هدم (١) لأصل من أصول الشريعة . والاجماع
على منعه اذا كان صحيحاً في الظاهر . وذلك دليل على الوهم من بعض الرواة . أو
الغلط من بعض الرواة أو النسبانيان . فما الظن به اذا لم يصح ؟ علي انه قد روى
عن احمد بن حنبل انه قال : الحديث الضعيف خير من القياس . وظاهره يقتضي
العمل بالحديث غير الصحيح ؛ لانه قدمه على القياس المعمول به عند جمهور
المسلمين ، بل هو اجماع السلف رضى الله عنهم . فدل على انه عنده أعلى رتبة في
العمل من القياس :



والجواب عن هذا : انه كلام مجتهد يحتمل اجتهاده الخطأ والصواب ، اذ ليس
له على ذلك دليل يقطع العذر . وان سلم فيمكن حمله على خلاف ظاهره ؛ لاجماعهم
على طرح الضعيف الاسناد ؛ فيجب تأويله على ان يكون أراد به الحسن السند وما
دار به على القول باعماله ، أو أراد « خير من القياس » لو كان مأخوذاً به . فكأنه
يرد القياس بذلك الكلام مبالغة في معارضة من اعتمده أصلاً حتي رد به
الاحاديث . وقد كان رحمه الله تعالى يميل الى نفي القياس ، ولذلك قياس : ما زلنا
نلعن أهل الرأي ويلعنونا حتي جاء الشافعي فخرج بيننا . أو أراد بالقياس
القياس الفاسد الذي لا أصل له من كتاب ولا سنة ولا اجماع ، ففضل عليه
الحديث الضعيف وان لم يعمل به . وأيضاً فاذا أمكن ان يحمل كلام احمد علي
ما يسوغ لم يصح الاعتماد عليه في معارضة كلام الأئمة رضى الله تعالى عنهم (٢)

(١) كذا - ولعل الأصل : فهو هدم ، أولانه هدم

(٢) قال العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين عند بيان ترجيح احمد الحديث الضعيف والمرسل
على القياس بشرطه مانعه : وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته من

فان قيل : هذا كله ردّ على الأئمة الذين اعتمدوا على الأحاديث التي لم تبلغ درجة الصحيح ، فانهم كما نصّوا على اشتراط صحة الاسناد ، كذلك نصّوا أيضاً على ان أحاديث الترغيب والترهيب لا يشترط في نقلها للاعتماد صحة الاسناد ، بل ان كان ذلك فيها ونعمت ، والا فلا حرج على من نقلها واستند اليها ، فقد فعله الأئمة كذلك في الموطأ ، وابن المبارك في رقايقه واحمد بن حنبل في رقايقه ، وسفيان في جامع الخير ، وغيرهم .

فكل ما في هذا النوع من المنقولات راجع الى الترغيب والترهيب ، واذا جاز اعتماد مثله ، جاز فيما كان نحوه مما يرجع اليه كصلاة الرغائب ، والمعراج ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة أول جمعة من رجب ، وصلاة الايمان والاسبوع ، وصلاة برّ الوالدين ، ويوم عاشوراء ، وصيام رجب ، والسابع والعشرين منه ، وما

بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به . بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن . ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ، بل الى صحيح وضعيف . وللضعيف عنده مراتب اه وسبقه الى مثله شيخه ابن تيمية رحمه الله تعالى فصرح بأن أول من قسم الحديث الى ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف الترمذي ، وان الضعيف الذي يرجحه أحمد على الرأي هو الحسن عند الترمذي ومن اختار تقسيمه ، كحديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري . فما ضعفوه بعلّة تقتضي الترك لا يؤخذ به أحمد ولا يرجحه على القياس ، وما ضعفوه بعلّة من علل الحديث لا تقتضي الترك يأخذ به ويرجحه على القياس اذا لم يكن ثم شيء يدفعه من حديث صحيح أو قول صحابي أو إجماع . وهذا الذي يقول به أحمد كان عليه عمل جمهور الفقهاء في عصره الذي تحرّرفيه نقد الحديث ، أي لم يكونوا يتركون العمل بكل ما أعلاه المحدثون ، بل ما أعلاه بمثل عدم الثقة بأحد روايته . أما من ضعفوه بالتفرد بزيادة في حديث لم يروها من هم أوثق منه فقد يعمل بحديثه لأن زيادة الثقة حجة . وقد قدم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة وحديث الوضوء بنسبة الترمذي وحديث أكثر الخيض على القياس . وقد ذكر الامام أحمد جماعة من الضعفاء الذين يروى عنهم في المسند وذكر أنه يروى منهم للاعتبار ولتأييد بعض الروايات ببعض لا للاحتجاج . ومن ذلك قوله في ابن لبيبة : ما كان حديثه بذلك ، وما أكتب حديثه الا للاعتبار به والاستدلال . انا قد أكتب حديث الرجل كأني استدله به مع حديث غيره يشتد به ، لانه حجة اذا انفرد . اه

أشبهه ذلك . فإن جميعها راجع الى الترغيب في العمل الصالح . فالصلاة على الجملة ثابت أصلها ، وكذلك الصيام وقيام الليل . كل ذلك راجع الى خير نقلت فضيلته على الخصوص .

وذا ثبت هذا فكل ما نقلت فضيلته في الأحاديث فهو من باب الترغيب ، فلا يلزم فيه شهادة أهل الحديث بصحة الاسناد ، بخلاف الاحكام .

فاذاً هذا لوجه من الاستدلال من طريق الراسخين لا من طريق الذين في قلوبهم زيغ ، حيث فرقوا بين أحاديث الاحكام فاشتروا فيها الصحة ، وبين أحاديث الترغيب والترهيب فلم يشترطوا فيها ذلك .



فالجواب : ان ما ذكره علماء الحديث من التساهل في أحاديث الترغيب والترهيب لا ينتظم مع مسألتنا المفروضة . (١) وبيانها : ان العمل المتكلم فيه إما أن يكون منصوباً على أصله جملة وتفصيلاً ، أو لا يكون منصوباً عليه لا جملة ولا تفصيلاً ، أو يكون منصوباً عليه جملة لا تفصيلاً .

فالاول - لا اشكال في صحته ، كالصلوات المفروضة والنوافل المرتبة لأسباب وغيرها ، وكالصيام المفروض ، أو المندوب على الوجه المعروف ، اذا فعلت على الوجه الذي نص عليه من غير زيادة ولا نقصان ، كصيام عاشوراء ، أو يوم عرفة ، والوتر بعد نوافل الليل ، وصلاة الكسوف . فالنص جاء في هذه الاشياء صحيحاً

(١) نذكر هنا ما شرطه المحدثون لجواز العمل بالضعيف في الترغيب والترهيب . قال الحافظ السخاوي في القول البديع - بعد ذكر المسألة وخلاف القاضي ابى بكر بن العربي فيها - اذ جزم بعدم جواز العمل بالضعيف مطلقاً - قال : وقد سمعت شيخنا (أبى الحافظ بن حجر) مراراً يقول وكتبه لي بخطه : ان شرائط العمل بالضعيف ثلاثة (الاول) متفق عليه ، أن يكون الضعف غير شديد . فيخرج من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلظه (الثاني) ان يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً (الثالث) أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، لئلا ينسب الى النبي ﷺ ما لم يقله . قال : والاخير ان عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد . والاول نقل العلاني الاتفاق عليه

على ما شرطوا ، فثبتت أحكامها من الفرض والسنة والاستحباب ، فإذا ورد في مثلاً أحاديث ترغيب فيها ، أو تحذير من ترك الفرض منها ، وليست بألفه مبلغ الصحة ، ولا هي أيضاً من الضعف بحيث لا يقبلها أحد ، أو كانت موضوعاً لا يصح الاستشهاد بها ، فلا بأس بذكرها والتحذير بها والترغيب ، بعد ثبوت أصلها من طريق صحيح .

والثاني - ظاهر أنه غير صحيح ، وهو عين البدعة . لأنه لا يرجع إلا لمجرد الرأي المبني على الهوى ، وهو أبداع البدع وأفحشها ، كالرهبانية المنفية عن الإسلام ، والخصاء لمن خشي العنت ، والتعبد بالقيام في الشمس ، أو بلصمت من غير كلام أحد . فالترغيب في مثل هذا لا يصح إذ لا يوجد في الشرع ، ولا أصل له يرغب في مثله ، أو يحذر من مخالفته .

والثالث - : ربما يتوهم أنه كالاول من جهة أنه إذا ثبت أصل عبادة في الجملة ، فيسهل في التفصيل نقله من طريق غير مشروط بالصحة . فطلاق التنفل بالصلاة مشروع ، فإذا جاء ترغيب في صلاة ليلة النصف من شعبان فقد عضده أصل الترغيب في صلاة النافلة . وكذلك إذا ثبت أصل صيام ، ثبت صيام السابع والعشرين من رجب ، وما أشبه ذلك . وليس كما توهموا ، لأن الأصل إذا ثبت في الجملة لا يلزم اثباته في التفصيل ، فإذا ثبت مطلق الصلاة لا يلزم منه اثبات الظهر والعصر أو الوتر أو غيرها حتى ينص عليها على الخصوص . وكذلك إذا ثبت مطلق الصيام لا يلزم منه اثبات صوم رمضان أو عاشوراء أو شعبان أو غير ذلك ، حتى يثبت بالتفصيل بدليل صحيح . ثم ينظر بعد ذلك في أحاديث الترغيب والترهيب بالنسبة إلى ذلك العمل الخاص الثابت بالدليل الصحيح .

وليس فيما ذكر في السؤال شيء من ذلك ، إذ لا ملازمة بين ثبوت التنفل الليلي والنهاري في الجملة ، وبين قيام ليلة النصف من شعبان بكذا وكذا ركعة ، يقرأ في كل ركعة منها بسورة كذا على الخصوص كذا وكذا مرة . ومثله صيام اليوم الثاني من الشهر الفلاني ، حتى تصير تلك العبادة مقصودة على الخصوص . ليس في شيء من ذلك ما يقتضيه مطلق شرعية التنفل بالصلاة أو الصيام .

والدليل على ذلك أن تفضيل يوم من الايام أو زمان من الأزمنة بمباداة ما يتضمن حكماً شرعياً فيه على الخصوص ، كما ثبت لماشوراء مثلاً ، أو لعرفة ، أو لشعبان مزية على مطلق التنقل بالصيام ، فانه ثبت له مزية على الصيام في مطلق الايام . فتلك المزية اقتضت مرتبة في الاحكام أعلى من غيرها بحيث لا تفهم من مطلق مشروعية الصلاة النافلة ، لأن مطلق المشروعية يقتضى أن الحسنه بعشر أمثلها - إلى سبعةائة ضعف في الجملة . وصيام يوم عاشوراء يقتضى انه يكفر السنة التي قبله ، فهو زائد على مطلق المشروعية ، ومساقه يفيد له مزية في المرتبة . وذلك رجع الى الحكم .

فاذاً هذا الترغيب الخاص يقتضى مرتبة في نوع من المندوب خاصة ، فلا بد من رجوع اثبات الحكم الى الأحاديث الصحيحة بناء على قولهم « ان الاحكام لا تثبت الا من طريق صحيح » والبدع المستدل عليها بغير الصحيح لا بد فيها من الزيادة على المشروعات كالتقييد بزمان أو عدد أو كيفية ما . فيلزم أن تكون أحكام تلك الزيادات ثابتة بغير الصحيح ، وهو ناقض الى ما (١) أسسه العلماء

ولا يقال : انهم يريدون أحكام الوجوب والتحريم فقط . لأننا نقول : هذا تحكم من غير دليل ، بل الاحكام خمسة . فكذلك لا يثبت الوجوب الا بالصحيح فاذا ثبت الحكم فاشتمل (٢) أن يثبت في أحاديث الترغيب والترهيب ، ولا عليك . فعلى كل تقدير : كل ما رغب فيه أن ثبت حكمه أو مرتبته في المشروعات من طريق صحيح ، فالترغيب (٣) بغير الصحيح مغفقر . وإن لم يثبت الا من حديث الترغيب ، فاشترط الصحة أبداً ، والا خرجت عن طريق القوم المعدودين في أهل الرسوخ . فاقصد غلط في هذا المكان جماعة ممن ينسب الى الفقه ، ويتخصص عن العوام بدعوى رتبة الخواص . وأصل هذا الغلط عدم فهم كلام المحدثين في الموضعين ، وبالله التوفيق .

[١] الظاهر ان يقال « لما » (٢) الاصل « فاشتمل » (٣) لعله سقط من هنا لفظ « فيه »

فصل

ومنها ضد هذا . وهو ردّهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم ، ويدعون أنها مخالفة للمعقول ، وغير جارية على مقتضى الدليل ، فيجب ردّها . كالمزكّرين لعذاب القبر ، والصراط ، والميزان ، ورؤية الله عز وجل في الآخرة . وكذلك حديث الذباب ومقله ، وإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، وأنه يقدم الذي فيه الداء . وحديث الذي أخذ إياه بطنه فأمره النبي ﷺ بسقيه العسل ، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول .

وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم - وحاشاهم - وفيمن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم . كل ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب ، وربما ردوا فتاويهم وقبحوها في إسماع العامة ، لينفروا الأمة (١) عن اتباع السنة وأهلها . كما روي عن أبي بكر بن محمد أنه قال : قال عمرو (٢) بن عبيد لا يعفى عن اللص دون السلطان » - قال فحدثته بحديث صفوان بن أمية عن النبي ﷺ حيث قال : « فبلا قبل أن تأتيني به » قال : أتخلف بالله أن النبي ﷺ قاله ؟ قلت : أفتخلف أنت بالله أن النبي ﷺ لم يقله . فحدثت به ابن عون - قال - فلما عظمت الحلقة قال : يا أبا بكر حدث .

وقد جعلوا القول بآثار الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يعقل . وقد سئل بعضهم : هل يكفر من قال برؤية الباري في الآخرة ؟ فقال : لا يكفر لأنه قال ما لا يعقل ، ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر .

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الأحاد جملة ، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن ، حتى أباحوا الخمر بقوله (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا) الآية . ففي هؤلاء وأمثالهم قال رسول الله ﷺ

(١) نص النسخة « لينفروا الأئمة بل الأمة » (٢) نص النسخة « رسول بل عمرو »

وكلاهما من الأضراب عن الغلط مع إبقائه وتقديم مثله مراراً

« لا ألفين أحكم متكماً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » وهذا وعيد شديد تضمنه النهي لاحق بمن ارتكب رد السنة .

ولما ردوها به حكم العقول كان الكلام معهم راجعاً الى أصل التحسين والتقبيح وهو المذكور في الأصول ، وسيأتي له بيان ان شاء الله .

وقال عمرو بن النضر : سئل عمرو بن عبيد يوماً عن شيء - وأنا عنده - فأجاب فيه - فقلت : له ليس هكذا يقول أصحابنا قال : ومن أصحابك لا أبالأك . قلت أيوب ، ويونس ، وابن عون ، والتميمي . قال : أولئك أنجاس أرجاس أموات غير أحياء .

وقال ابن مليحة : حدثني اليسع . قال : تكلم واصل (يعني ابن عطاء) يوماً - قال - فقال عمرو بن عبيد : ألا تسمعون ؟ ما كلام الحسن وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حريضة ملقاة . وكان واصل ابن عطاء أول من تكلم في الاعتزال فدخل معه في ذلك عمرو ابن عبيد فأعجب به ، فوجه أخته . وقال لها : زوجتك برجل ما يصلح الا أن يكون خليفة . ثم تجاوزوا الحد حتى ردوا القرآن بالتلويح والتصريح لأبهم سوء . فحكى عمرو بن علي أنه سمع ممن يثق به أنه قال : كنت عند عمرو بن عبيد - وهو جالس على دكان عثمان الطويل - فأناه رجل فقال : يا أبا عثمان ! ما سمعت من الحسن يقول في قول الله عز وجل (قُلْ لَوْ كُنْتُمْ بِبُيُوتِكُمْ أَتَمَرًا الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ) قال : تريد أخبرك برأى حسن . قال : لا أريد الا ما سمعت من الحسن . قال : سمعت الحسن يقول : كتب الله على قوم القتل فلا يموتون الا قتلاً ، وكتب على قوم الهدم فلا يموتون الا هدماً وكتب على قوم الغرق فلا يموتون الا غرقاً ، وكتب على قوم الحريق فلا يموتون الا حرقاً . فقال له عثمان الطويل : يا أبا عثمان ! ليس هذا قولنا . قال عمرو : قد قلت أريد أن أخبرك برأى الحسن فأننا أكذب على الحسن .

وعن الأثرم عن أحمد بن حنبل قال : حدثنا معاذ . قال : كنت عند عمرو بن عبيد فجاءه عثمان بن فلان . فقال : يا أبا عثمان ! سمعت - والله - بالكفر . قال

ما هو؟ لا تعجل بالكفر . قال : هاشم الاوقص زعم أن « تبت يدا أبي لهب »
وقوله الله تعالى (ذَرْنِي وَمَنْ خَفَاكُمْ وَحِيداً) لم يكن هذا في أم الكتاب ، والله
تعالى يقول (حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِين * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ
وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلَّيْ حَكِيم *) فما الكفر الا هذا . فسكت ساعة
ثم تكلم فقال : والله لو كان الأمر كما تقول ما كان على أبي لهب من لوم ، ولا كان
على الوحيد من لوم . قال عثمان - في مجلسه - : هذا والله الدين - قال معاذ - ثم
قال في آخره : فذكرته لوكيع . فقال : يستتب قائلها فان تاب . . . والا ضربت
عنقه .

ومثل هذا محكي ، لكن عن بعض الرموقين من أئمة الحديث ، فروى عن
علي بن المديني عن المؤمل ، عن الحسن بن وهب الجمحي ، قال : الذي كان بيني
وبين فلان خاص فانطلق بأهله الى بئر ميمون ، فأرسل الى أن اتني ، فأتيته عشية
فبست عنده - قال - فهو في فسطاط وأنا في فسطاط آخر ، فجعلت أسمع صوته
الليل كله كأنه دوى النحل - قال : فلما أصبحنا جاء بغدائه فتغدينا - قال : وذكر
ما بيني وبينه من الأخاء والحق - قال : فقال لي : أدعوك الى رأى الحسن . قال
وفتح لي شيئاً من القدر - قال : فقامت من عنده فما كتبه بكلمة حتى لقي الله - قال :
فأنا يوم ما خارج من الطريق في الطواف وهو داخل ، أو أنا داخل وهو خارج ،
فأخذ بيدي فقال : يا أبا عمر حتى متى ؟ حتى متى ؟ - قال : فلم أكله ، فقال : مالي ؟
أرأيت لو أن رجلاً قال « تبت يدا أبي لهب » ليست من القرآن . ما كنت تقول
له ؟ - قال : فنزعمت يدي من يده . قال : على قال مؤمل فحدثت به سفيان ابن
عيينة . فقال لي : كنت أرى بلغ (١) هذا كله .

قال علي : وسمعتُه أذاً وأحمد بن (٢)

قال حدثت أنا سفيان بن عيينة عن معلى الطحان ببعض حديثه فقال : ما
أحوج صاحب هذا الرأي لي أن يقتل ؟

(١) كذا ولعل أصله ما كنت أرى أنه بلغ الخ (٢) بياض في الأصل

فانظروا الى تجاسرهم على كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ ؛ كل ذلك ترجيح
لما ذهبهم على محض الحق . وأقر بهم الى هيمة الشريعة من يتطلب بها الخرج فيتأول
ها الواضحات ، ويتبع التشابهات ، وسيأتي . والجميع داخلون تحت ذمها
وربما احتج طائفة من نابتة المبتدعة على رد لا حديث بأنها إنما تفيد الظن
وقد ذم الظن في القرآن ، كقوله تعالى (إِنْ يَدْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى
الْأَنْفُسُ) وقال (إِنْ يَدْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً)
وما جاء في معناه ، حتى اهلوا اشياء مما حرمها الله تعالى على لسان نبيه ﷺ ، وليس
يحرمها في القرآن نصاً . وإنما قصدوا من ذلك أن يثبت لهم من أنظار عقولهم
ما استحسنا

والظن المراد في الآية وفي الحديث أيضا غير ما زعموا . وقد وجدنا أنه محال
ثلاثة . (احدها) الظن في أصول الدين ، فإنه لا يغني عند العلماء لاحتماله النقيض
عند الظان ، بخلاف الظن في الفروع فإنه معمول به عند أهل الشريعة للدلائل الدال
على أعماله . فكان الظن مذموما الا ما تعلق منه بالفروع . وهذا صحيح ذكره
العلماء في الموضع (١)

(والثاني) أن الظن هنا هو ترجيح أحد النقيضين على الآخر من غير دليل
مرجح ، ولا شك أنه مذموم هنا لانه من التحكم ، ولذلك أتبع في الآية بهوى
النفس في قوله (إِنْ يَدْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ) فكأنهم مالوا الى
أمر بمجرد الغرض والهوى ولذلك أثبت ذمه . بخلاف الظن الذي أثاره دليل ، فإنه
غير مذموم في الجملة ، لانه خارج عن اتباع الهوى . ولذلك أثبت وعمل بمقتضاه
حيث يليق العمل بمثله كالفروع .

(والثالث) أن الظن على ضربين : ظن يستند الى أصل قطعي . وهذه هي
الظنون المعمول بها في الشريعة أينما وقعت لأنها استندت الى أصل معلوم ، فهي
من قبيل المعلوم جنسه . وظن لا يستند الى قطعي ، بل إما مستند الى غير شيء أصلا

وهو مذموم - كما تقدم - وإما مستند الي ظن مثله . فذلك الظن إن استند ايضاً الى قطعي ، فكلاول ، أو الى ظني ، رجعنا اليه ، فلا بد أن يستند الي قطعي ، وهو محمود ، أو الى غير شيء ، وهو مذموم . فعلى كل تقدير : كل خبر واحد صح سنده فلا بد من استناده الى أصل في الشريعة قطعي فيجب قبوله ، ومن هنا قبلناه مطلقاً ، كما أن ظنون الكفار غير مستندة الى شيء ، فلا بد من ردها وعدم اعتبارها . وهذا الجواب الاخير مستمد من أصل وقع بسطه في كتاب الموافقات والحمد لله .

ولقد بالغ بعض الضالين في رد الاحاديث ، ورد قول من أعتد على ما فيها - حتى عدوا القول به مخالفاً للعقل ، والقائل به معدود في المجانين .

حكى أبو بكر بن العربي عن بعض من لقي بالمشرق من المنكرين للرؤية . أنه قيل له : هل يكفر من يقول باثبات رؤية الباري أم لا ؟ فقال لا ! لانه قال بما لا يعقل ، ومن قال بما لا يعقل لا يكفر . قال ابن العربي . فهذه منزلتنا عندهم . فليعتبر الموفق فيما يؤدي اليه تباع الهوى . اعاذنا الله من ذلك بفضله .

وزل بعض المرموقين في زماننا في هذه المسئلة ، فزعم أن خبر الواحد كله زعم وهو ما حكى في الاثر « بنس مطية الرجل زعموا » والآخر « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » وهذه من كلام هذا المتأخر وهلة (١) عفا الله عنه .

فصل

ومنها تخرصهم على الكلام في القرآن والسنة العربيين مع العرو عن علم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله ، فيفتنون على الشريعة بما فهموا ، ويدينون به ويخالفون الراسخين في العلم . وانما دخلوا في ذلك من جهة تحسين الظن بانفسهم ، واعتقادهم انهم من أهل الاجتهاد والاستنباط . وليسوا كذلك . كما حكى عن بعضهم أنه سئل عن قول الله تعالى (رِيحٌ فِيْهَا كِصْرٌ) فقال : هو هذا الصرصر .

يعني صرار الليل . وعن النظام أنه كان يقول : إذا آلى المرء بغير اسم الله لم يكن مؤلماً . قال — لان الابل مشتق من اسم الله وقال بمضهم في قول الله تعالى (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) لكثرة أكله من الشجرة . يذهبون الى قول العرب غوى الفصيل اذا أكل من اللبن حتى يشم . ولا يقال فيه غوى . وانما غوى من الغي (١) . وفي قوله سبحانه (وَاتَّخَذَ ذُرَّأَنَا لِحَنَّهُمْ) أى القينا فيها . كأنه عندهم من قول العرب « ذرته الريح » وذلك لا يجوز لان ذرأنا مهموز وذرته غير مهموز وكذلك اذا كان من اذرته الدابة عن ظهرها لعدم المعز ، ولكنه رباعى وذرأنا ثلاثى ..

وحكى ابن قتيبة عن بشر المريسي أنه كان يقول جلسائه : قضى الله لكم الخوائج على أحسن الوجوه وأهينها . فسمع قائم الحار قوما يضحكون ، فقال : هذا كما قال الشاعر :

ان سلمي والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وبشر المريسي رأس في الرأي ، وقاسم النار رأس في علم الكلام .

قال ابن قتيبة : واحتجاجة ببشر أعجب من حن بشر . واستدل بعضهم على تحليل شحم الخنزير بقول الله تعالى (وَحَلْمُ الْخَنَازِيرِ) فاقصر على تحريم اللحم دون غيره ، فدل على أنه حلال . وربما سلم بعض العلماء ما قالوا ، ورغم أن الشحم اما حرم بالاجاع . والامر أيسر من ذلك ، فان اللحم يطلق على الشحم وغيره حقيقة ، حتى اذا خص بالذكر قيل : شحم كما يقال : عرق ، وعصب ، وجلد . ولو كان على ما قالوا لزم أن لا يكون العرق والعصب ولا الجلد ولا النخ ولا النخاع ولا غير ذلك مما خص بالاسم محرماً . وهو خروج عن القول بتحريم الخنزير .

ويمكن أن يكون من خفي هذا الباب مذهب الخوارج في زعمهم : أن لا تحكيم . استدلالاً بقوله تعالى (إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) فانه مبني على أن اللفظ ورد

[١] يعني ان مصدر (غوى الرجل) الغى ومثله الغواية وهى بالفتح مصدر غوى

(كرضى) . واما مصدر غوى الفصيل فهو الغوى

بصيغة العموم ، فلا يلحقه تخصيص ، فلذلك اعرضوا عن قول الله تعالى (فَابْعَثُوا حَكَامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمْ) وقوله (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) والا فلو علموا تحقيقاً قاعدة العرب في أن العموم لم يرد به الخصوص (١) لم يسرعوا الى الانكار ، ولقالوا في انفسهم : هل هذا العام مخصوص ؟ فيتأولون ، وفي الموضع وجه آخر مذكور في موضع غير هذا ، وكثير ما يوقع الجهل بكلام العرب في مجاز لا يرضى بها عاقل ، اعادنا الله من الجهل والعمل به بفضل

فمثل هذه الاستدلالات لا يعبأ بها ، وتسقط مكاملة أهلها ، ولا يعد خلاف أمثالهم (٢) وما استدلووا عليه من الاحكام الفروعية أو الاصولية فهو عين البدعة اذ هو خروج عن طريقة كلام العرب الى اتباع الهوى . فحق ما حكى عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حيث قال : انما هذا القرآن كلام فضعه مواضعه ولا تتبعوا به أهواءكم . أي فضعه على مواضع الكلام ولا تخرجوه عن ذلك ، فانه خروج عن طريقه المستقيم الى اتباع الهوى

وعنه أيضاً . انما أخاف عليكم رجلين - رجل تأول القرآن على غير تأويله ، ورجل ينفس المال على أخيه . وعن الحسن رضي الله تعالى عنه أنه قيل له : أرايت الرجل يتعلم العربية ليقم بها لسانه ويقم بها منطقته ؟ قال نعم فليتعلمها ، فان الرجل يقرأ بالآية فيعيها توجيهها فيها . وعنه أيضاً قال : أهلكتم العجمة ، وتأولون القرآن على غير تأويله .

فصل

(ومنها) انحرافهم عن الاصول الواضحة الى اتباع التشابهات التي للعقول

(١) كذا . والمعنى المراد ان من العموم ما يراد به الخصوص

(٢) أي لا يعد خلافا فيذكر في المسائل التي يختلف فيها العلماء ، لتعارض الأدلة ، اذ لا دليل عليه ولا شبهة دليل . لانه مبني على الغلط والجهل بمدلولات الالفاظ . قال الشاعر :

وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلافا له حظ من النظر

ففيها مواقف ، وطلب الاخذ بها تأويلاً - كما أخبر الله تعالى في كتابه - اشارة الى
النصارى في قولهم بالتالوثي - بقوله (قَامَ مَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ فَيَسْتَمِهُونَ مَا
تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ التَّمَثُّلِ ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) وقد علم العلماء أن كل دليل فيه
اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة ، حتي يتبين معناه ويظهر المراد منه .
ويشترط في ذلك أن لا يعارضه أصل قطعي . فاذا لم يظهر معناه لاجمال أو اشتراك
أو عارضه قطعي كظهور تشبيهه ، فليس بدليل ، لأن حقيقة الدليل أن يكون
ظاهراً في نفسه ، ودالاً على غيره ، والا احتيج الي دليل ، فان دل الدليل على عدم
صحته فاحرى أن لا يكون دليلاً .

ولا يمكن ان تعارض الفروع الجزئية الاصول الكلية ، لان الفروع الجزئية
ان لم تقتض عملاً فهي في محل التوقف ، وان اقتضت عملاً فالرجوع الي الاصول
هو الصراط المستقيم . ويتناول الجزئيات حتي الي السكليات . فمن عكس الامر
حاول شططاً ودخل في حكم الذم ، لان متبع الشبهات مذموم . فكيف يعتمد
بالمتشابهات دليلاً ؟ أو يبنى عليها حكم من الاحكام ؟ واذا لم تكن دليلاً في نفس
الامر فجعلها بدعة محدثة هو الحق .

ومثاله في ملة الاسلام مذهب الظاهرية في اثبات الجوارح للرب - الغزاة
عن النقائص - من العين واليد والرجل والوجه المحسوسات والجهة (١) وغير ذلك
من الثابت للمحدثات .

ومن الامثلة أيضاً ان جماعة زعموا ان القرآن مخلوق تعلقاً بالمتشابه ، والمتشابه
الذي تعلقوا به على وجهين : عقلي - في زعمهم - وسمعي

(١) ان كان يريد بالظاهرية المجسمة المشبهة الذين زعموا أن لله تعالى جوارح كاعضاء
البصر فهو مصيب ، وان أراد بهم أهل الاثر الذين اثبتوا له تعالى ما أثبتته لنفسه على
لسان رسوله من العلو والصفات المعبر عنها باسماء الجوارح مع تنزيهه عن مشابهة الخلق فهو
خطيء ، لان هؤلاء هم أهل السنة ومن عداهم المبتدعة لمخالفتهم لاسلف . ولا فرق بين
اسماء الجوارح واسماء المعاني كالعلم والكلام ، فان علم الله ليس بعلم البشر ويده التي
اثبتها لنفسه ليست كيد الانسان ايضاً ، وعقيدة التنزيه ، هي التي تنفي التشبيه

فالعقل ان صفة الكلام من جملة الصفات ، وذات الله عندهم بريئة من التركيب جملة ، واثبات صفات الذات قول بتركيب الذات ، وهو محال . لانه واحد على الاطلاق ، فلا يمكن ان يكون متكلماً بكلام قائم به ، كما لا يكون قادراً بقدره قائم به أو عالماً بعلم قائم به — الى سائر الصفات . وأيضاً فالكلام لا يعقل الا باصوات وحروف ، وكل ذلك من صفات المحدثات ، والبارى تنزه عنها . وبعد هذا الاصل يرجعون الى تأويل قوله سبحانه (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وأشباهه وأما السمعى فنحو قوله تعالى (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) والقرآن إما أن يكون شيئاً ، أو لا شيء ، ولا شيء عدم ، والقرآن ثابت ، هذا ملف . وان كان شيئاً فقد شملته الآية فهو اذا مخلوق . وبهذا استدلل المريسي على عبد العزيز المكي رحمه الله تعالى .

وهاتان الشبهتان أخذت في التعلق بالمتشابهات . فافهم قاسوا البارى على البرية ، ولم يعقلوا ما وراء ذلك ، فتركوا معاني الخطاب ، وقاعدة العقول . أما تركهم للقاعدة فلم ينظروا في قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وهذه الآية عقلية عقلية ، لأن المشابهة للمخلوق في وجه ما مخلوق مثله . اذ ما وجب للشيء وجب لمثله . فكما تكون الآية دليلاً على نفي الشبه تكون دليلاً لهؤلاء ، لأنهم عاملوه في التنزيه معاملة المخلوق ، حيث توهموا ان اتصاف ذاته بالصفات يقتضى التركيب .

وأما تركهم لمعاني الخطاب ، فان العرب لا تفهم من قوله « السميع البصير » و « السميع العليم » أو « القدير » وما أشبه ذلك — الا من له سمع وبصر وعلم وقدرة اتصف بها ، فاخرجها عن حقائق معانيها التي نزل القرآن بها خروج عن أم الكتاب الى اتباع ما تشابه منه من غير حاجة .

ونحيث ردوا هذه الصفات الى الاحوال التي هي العالمية والقادرية ، فما ألزموه في العلم والقدرة لازم لهم في العالمية والقادرية ، لانها إما موجودة ، فيلزم التركيب ، أو معدومة ، والعدم نفى محض .

وأما كون الكلام هو الأصوات والحروف . فبناء على عدم النظر في الكلام

النفسي ، وهو مذكور في الاصول .

وأما الشبهة السمعية فكأنها عندهم بالتبع ، لان العقول عندهم هي العمدة المعتمدة . والكنهم يلزمهم بذلك الدليل مثل ما مر والله (؟) لأن قوله تعالى (الله خالق كل شيء) إما أن يكون على عمومته لا يتخلف عنه شيء ، أو لا . فإن كان على عمومته ، فتخصيصه إما بغير دليل - وهو التحكم - وإما بدليل ، فأبرزوه حتى ننظر فيه . ويلزم مثله في الارادة ان ردوا الكلام اليها ، وكذلك غيرها من الصفات ان أقروا بها ، أو الاحوال ان أنكروها ، وهذا الكلام معهم بحسب الوقت .

والذي يليق بالمسئلة أنواع أخر من الأدلة التي تقتضى كون هذا المذهب بدعة لا يلائم قواعد الشريعة .



ومن أغرب ما يوضع هاهنا ما حكاه المسعودي وذكره الآجري - في كتاب الشريعة - بأبسط مما ذكره المسعودي . واللفظ هنا بالمسعودي مع اصلاح بعض الالفاظ . قال : ذكر صالح بن علي الهاشمي قال : حضرت يوماً من الايام جلوس المهدي المظالم ، فرأيت من سهولة الوصول ونفوذ الكتب عنه الى النواحي فيما يتظلم به اليه ما استحسنته ، فأقبلت أرمقه ببصري اذا نظر في القصص ، فاذا رفع طرفه الى أطرقت ، فكأنه علم ما في نفسي .

فقال لي : يا صالح احسب ان في نفسك شيئاً تحب أن تذكره - قال - فقلت : نعم يا أمير المؤمنين . فأمسك . فلما فرغ من جلوسه أمر ان لا أبرح ، ونهض فجلس جلوساً طويلاً ، فقامت اليه وهو على حصير الصلاة فقال لي : يا صالح أتحدثني بما في نفسك ؟ أم أحدثك ؟ فقلت : بل هو من أمير المؤمنين أحسن .

فقال : كأني بك وقد استحسنت من مجلسنا ، فقلت : أي خليفة خليفتنا ! ان لم يكن يقول بقول أبيه من القول بخلق القرآن . فقال : قد كنت على ذلك برهة من الدهر ، حتي أقدم على الواثق شيخاً من أهل الفقه والحديث من « اذنة » من (م ١٣ ج ١ - الاعتصام)

الثغر الشامي ، مقيداً طوالاً ، حسن الشيبة ، فسلم غير هائب ، ودعا فلوجز ، فرأيت الحياء منه في حالتي عيني الوثائق والرحمة عليه .

فقال : يا شيخ أحب أبا عبد الله أحمد بن أبي دؤاد عما يسألك عنه . فقال : يا أمير المؤمنين أحمد يصغر ويضعف ويقل عند المناظرة ؛ فرأيت الوثائق وقد صار مكان الرحمة غضباً عليه . فقال : أبو عبد الله يصغر ويضعف ويقل عند مناظرتك ؟ فقال : هوّن عليك يا أمير المؤمنين ، أتأذن لي في كلامه ؟ فقال له الوثائق : قد أذنت لك ،

فاقبل الشيخ على أحمد فقال : يا أحمد إلام دعوت الناس ؟ فقال أحمد الى القول بخلق القرآن ، فقال له الشيخ : مقاتلتك هذه التي دعوت الناس اليها من القول بخلق القرآن أداخله في الدين فلا يكون الدين تاماً الا بالقول بها ؟ قال : نعم . قال الشيخ : فرسول الله ﷺ دعا الناس اليها أم تركهم ؟ قال : لا . قال له : يعلمها أم لم يعلمها ؟ قال : علمها . قال : فلم دعوت الناس الى ما لم يدعهم رسول الله ﷺ اليه وتركهم منه ؟ فأمسك ، فقال الشيخ : يا أمير المؤمنين هذه واحدة . ثم قال له : أخبرني يا أحمد ، قال الله تعالى في كتابه العزيز (الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) الآية : فقلت أنت : الدين لا يكون تاماً الا بمقاتلتك بخلق القرآن فالله تعالى عز وجل صدق في تمامه وكلامه أم أنت في نقصانك ، فأمسك ؟ فقال الشيخ : يا أمير المؤمنين : وهذه ثانية .

ثم قال بعد ساعة : أخبرني يا أحمد ، قال الله عز وجل (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ أَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ) فمقاتلتك هذه التي دعوت الناس اليها . فيما بلغه رسول الله ﷺ الي الامة أم لا فأمسك . فقال الشيخ : يا أمير المؤمنين ! وهذه ثالثة .

ثم قال بعد ساعة : أخبرني يا أحمد ! لما علم رسول الله ﷺ مقاتلتك هذه التي دعوت الناس اليها : أتسع له عن ان أمسك عنهم أم لا ؟ قال أحمد : بل اتسع له ذلك . فقال الشيخ : وكذلك لابي بكر ؟ وكذلك لعمر ؟ وكذلك لعثمان ؟ وكذلك لعلي ؟ رحمة الله عليهم . قال : نعم . فصرف وجهه الى الوثائق وقال : يا أمير

المؤمنين ! اذا لم يتسع لنا ما اتسع لرسول الله ﷺ ولا أصحابه فلا وسع الله علينا . فقال : الوائق نعم ! لا وسع الله علينا اذا لم يتسع لنا ما اتسع لرسول الله ﷺ ولا أصحابه فلا وسع الله علينا . ثم قال الوائق : اقطعوا قيوده ، فلما فككت جاذب عليها . فقال الوائق : دعوه . ثم قال : يا شيخ لم جاذبت عليها ؟ قال لاني عقدت في نيتي ان اجاذب عليها ، فاذا اخذتها اوصيت ان يجعل بين يدي وكفي . ثم اقول : ياربى ! سل عبدك : لم قيدني ظلماً وارتاع بي أهلي ؟ فبكى الوائق والشيخ وكل من حضر . ثم قال له الوائق : يا شيخ ! اجعلني في حل . فقال : يا أمير المؤمنين ! ما خرجت من منزلي حتي جعلتك في حل اعظماً لرسول الله ﷺ ، ولقربائك منه . فتهلل وجهه الوائق وسر . ثم قال له : اقم عندى آنس بك . فقال له : مكاني في ذلك الشجر أنفع ، وانا شيخ كبير ، ولي حاجة . قال : سل ما بذاك . قال : يا أذن أمير المؤمنين رجوعي الى الموضع الذى اخرجنى منه هذا الظالم (١) . قال : قد اذنت لك . وأمر له بجائزة فلم يقبها : فرجعت من ذلك الوقت عن تلك المقالة وأحسب أيضاً ان الوائق رجع عنها .

فتأملوا هذه الحكاية ففيها عبرة لأولي الالباب . وانظروا كيف مأخذ الخصوم في افعالهم لخصومهم بالرد عليهم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ومدار الغلط في هذا الفصل انما هو على حرف واحد ، وهو الجهل بمقاصد الشرع ، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض . فان مأخذ الادلة عند الأئمة الراشدين انما هو على ان تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عاينها ، وعامها المرتب على خاصها ، ومطلقها المحمول على مقيدها ، ومجملها المفسر بينها ، الى ما سوى ذلك من مناحيها ، فاذا حصل للناظر من جملة ما حكم من الاحكام فذلك الذى نظمت به حين استنبطت .

وما مثلها الا مثل الانسان الصحيح السوى ، فكما ان الانسان لا يكون انساناً حتي يستنطق فلا ينطق باليد وحدها ولا بالرجل وحدها ولا بالرأس وحده

(١) في الاصل فوق كلمة « الظالم » هو ابن أبي دؤاد .

ولا باللسان وحده ، بل بجملته التي سمي بها انساناً . كذلك الشريعة لا يطلب منها الحكم على حقيقة الاستنباط الا بجملتها ، لا من دليل منها أى دليل كان ، وان ظهر لبادى الرأى نطق ذلك الدليل . فانما هو توهي للاحقيقى ، كاليد اذا استنطقت فانما تنطق توهي للاحقيقة ، من حيث علمت انها يد انسان لا من حيث هي انسان لأنه محال .

فشأن الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً كاعضاء الانسان اذا صورت صورة متممة .

وشأن متبعي التشابهات أخذ دليل ما أى دليل كان عفواً واخذاً اولياً ، وان كان تم ما يعارضه من كلي أو جزئى . فكأن العضو الواحد لا يعطي في مفهوم أحكام الشريعة حكماً حقيقياً . فتبعه متبع متشابه ، ولا يتبعه الا من في قلبه زيغ كما شهد الله به (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً ؟) .

فصل

وعند ذلك نقول : -

من اتباع التشابهات الأخذ بالمطقات قبل النظر في مقيداتها ، وبالعمومات من غير تأمل - هل لها مخصصات أم لا ؟ وكذلك العكس ، بأن يكون النص مقيداً فيطلق ، أو خاصاً فيعم بالرأى من غير دليل سواه . فان هذا المسلك رعى في عناية ، واتباع للهوى في الدليل ، وذلك ان المطلق المنصوص على تقييده مشتبّه اذا لم يقيد ، فاذا قيد صار واضحاً ، كما ان اطلاق المقيد رأى في ذلك المقيد معارض للنص من غير دليل .

فشال الأول - : ان الشريعة قد ورد طلبها على المكافين على الاطلاق والعموم ، ولا يرفعها عذر الا العذر الرافع للخطاب رأساً ، وهو زوال العقل ، فلو بلغ المكلف في مراتب الفضائل الدينية الى أى رتبة بلغ بقي التكليف عليه كذلك الى الموت ، ولا رتبة لأحد يبلغها في الدين كرتبة رسول الله ﷺ ، ثم رتبة أصحابه البررة ، ولم يسقط عنهم من التكليف مثقال ذرة ، الا ما كان من

تكاليف ما لا يطابق بالنسبة إلى الآحاد ، كالزَّمن لا يطالب بالجهاد ، والمقعد لا يطلب بالصلاة . قائماً ، والحائض لا تطالب بالصلاة المخاطب بها في حال حيضها ، ولا ما أشبه ذلك .

فمن رأى أن التكليف قد يرفعه البلوغ إلى مرتبة ما من مراتب الدين - كما يقوله أهل الإباحة - كان قوله بدعة مخرجة عن الدين .

ومنه دعاوى أهل البدع على الأحاديث الصحيحة مناقضتها للقرآن ، أو مناقضة بعضها بعضاً ، وفساد معانيها ، أو مخالفتها للعقول - كما حكموا بذلك في قوله ﷺ المتحاجين إليه « والذي نفسي بيده لا أقضين بينكما بكتاب الله : مائة الشاة والخادم ردُّ عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وعلى المرأة هذه الرجم ، واغد يا أنس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » فغدا عليها فاعترفت ، فرجمها - قالوا : هذا مخالف لكتاب الله . لأنَّه قضى بالرجم والتغريب ، وليس بالرجم ولا للتغريب في كتاب الله ذكر ، فإن كان الحديث باطلاً فهو ما أردنا ، وإن كان حقاً فقد ناقض كتاب الله بزيادة الرجم والتغريب .

فهذا اتباع للمتشابه . لأن الكتاب في كلام العرب وفي الشرع يتصرف على وجوه : منها الحكم والفرض كقوله تعالى (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) وقال تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) - (وقالوا ربنا لم كتبنا علينا القتال ؟) فكان المعنى : لا أقضين بينكما بكتاب الله ، أي بحكم الله الذي شرع لنا . كما أن الكتاب يطلق على القرآن ، فتخصيصهم الكتاب بأحد المعامل من غير دليل اتباع تشابه من الأدلة .

وفي الحديث « مثا ، أمي كطر لا يدرى أوله خير أم آخره » قالوا : فهذا يقتضي أنه لم يثبت لأول هذه الأمة فضل على الخصوص دون آخرها ولا العكس ثم نقل « أن الإسلام بدى غريباً وسيعود غريباً كما بدى فطوبى للغرباء » فهذا يقتضي تفضيل الأولين والآخرين على الوسط . ثم نقل « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فاقضى أن الأولين أفضل على الإطلاق قالوا : فهذا تناقض . وكذبوا ، ليس ثم تناقض ولا اختلاف

وذلك ان التعارض اذا ظهر لبادي الرأي في المنقولات الشرعية . فاما أن لا يمكن الجمع بينهما أصلاً ، واما أن يمكن . فان لم يمكن فهذا الفرض بين قطعي وظني ، أو بين ظنيين ، فاما بين قطعيين فلا يقع في الشريعة ولا يمكن وقوعه ، لان تعارض القطعيين محال . فان وقع بين قطعي وظني بطل الظني ، وان وقع بين ظنيين فيها هنا للعلماء فيه الترجيح ، والعمل بالأرجح متعين ، وان أمكن الجمع . فقد اتفق النظار على أعمال وجه الجمع ، وان كان وجه الجمع ضعيفاً . فان الجمع أولى عندهم ، وأعمال الأدلة أولى من أهال بعضها . فهؤلاء المبتدعة لم يرفعوا به . لذا الاصل رأساً ، إما جهلاً به أو عناداً .



فاذا ثبت هذا فقولهم « خير القرون قرني » هو الاصل في الباب فلا يبلغ أحد منا مبلغ الصحابة رضي الله تعالى عنهم . وما سواه يحتمل التأويل على حال أو زمان أو في بعض الوجوه .

وأما قوله « فطوبى للغرباء » لا نص فيه على التفضيل المشار اليه ، بل هو دليل على جزاء حسن ، ويبقى النظر في كونه مثل جزاء الصحابة أو دونه أو فوقه محتمل ، فليس في الحديث عليه دليل ، فلا بد من حمله على محكم الاصل الاول ولا اشكال .

ومن ذلك قولهم بالتناقض في قوله ﷺ « لا تفضلوني على يونس بن متى » ولا تخيروا بين الانبياء وبيبي » وقوله « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » : وجه الجمع بينهما ظاهر .

ومنه انهم قالوا في قوله ﷺ « اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً » فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده : ان هذا الحديث يفسد آخره أوله : فان أوله صحيح لولا قوله : فان أحدكم لا يدرى كذا . فما منا أحد الا درى أين باتت يده . وأشد الامور أن يكون مس بها فرجه ، ولو أن رجلاً فعل ذلك في اليقظة لما طلب بغسل يده . فكيف يطلب بالغسل ولا يدرى هل مس فرجه أم لا ؟

وهذا الاعتراض من النمط الذى قبله . اذ النائم قد يمس فرجه فيصيبه شيء من نجاسة في المحل لعدم استنجاء تقدم النوم ، أو يكون استجمر فوق موضع الاستنجاء ، وهو لو كان يقظان فمس لعلم بالنجاسة اذا غلقت بيده فيمسها قبل غمسها في الاناء لثلا يفسد الماء ، واذا أمكن هذا لم يتوجه الاعتراض



فجميع ما ذكر في هذا الفصل راجع الى اسقاط الاحاديث بالرأى المذموم الذى تقدم الاستشهاد عليه انه من البدع المحدثات .

فصل

(ومنها) تحريف الأدلة عن مواضعها . بل يرد الدليل على مناط فيصرف عن ذلك المناسط الى أمر آخر موها ان المناطين واحد ، وهو من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه والعياذ بالله . ويقاب على الظن ان من أقر بالاسلام . ويذم تحريف الكلم عن مواضعه ، لا ياجأ اليه صراحاً الا مع اشتباه يعرض له . أو جهل يصده عن الحق ، مع هوى يعميه عن أخذ الدليل مأخذه ، فيكون بذلك السبب مبتدعاً .

وبيان ذلك أن الدليل الشرعى اذا اقتضى أمراً في الجملة مما يتعلق بالعبادات - مثلاً - فأتى به المكاف في الجملة أيضاً . كذكر الله والدعاء والنوافل المستحبات وما أشبهها مما يعلم من الشارع فيها التوسعة - كان الدليل عاصداً لعله من جهتين : من جهة معناه ، ومن جهة عمل السلف الصالح به . فان أتى المكلف في ذلك الامر بكيفية مخصوصة ، أو زمان مخصوص ، أو مكان مخصوص ، أو مقارناً لعبادة مخصوصة ، والتزم ذلك بحيث صار متخيلاً ان الكيفية ، أو الزمان ، أو المكان مقصود شرعاً من غير أن يدل الدليل عليه - كان الدليل بمعمل عن ذلك المعنى المستدل عليه .

فإذا ندب الشرع مثلاً الي ذكر الله فالتزم قومه الاجتماع عليه على لسان واحد وبصوت أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الأوقات - لم يكن في ندب الشرع ما يدل على هذا التخصيص الملتزم ، بل فيه ما يدل على خلافه ، لأن التزام الأمور غير اللازمة شرعاً شأنها أن تفهم التشريع ، وخصوصاً مع من يقتدى به في مجامع الناس كالمساجد . فانها إذا ظهرت هذا الاظهار ، ووضعت في المساجد كسائر الشعائر التي وضعها رسول الله ﷺ في المساجد ، وما أشبهها كالأذان وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف - فهم منها بلا شك انها سنن اذا لم تفهم منها الفرضية ، فاحرى أن لا يتناولها الدليل المستدل به ، فصارت من هذه الجهة بدعا محدثة بذلك .

وعلى ذلك ترك التزام السلف الصالح لتلك الأشياء ، أو عدم العمل بها ، وهم كانوا أحق بها وأهلها لو كانت مشروعة على مقتضى القواعد ، لان الذكر قد ندب اليه الشرع ندباً في مواضع كثيرة ، حتى انه لم يطلب في تكثير عبادة من العبادات ما طلب من التكثير من الذكر ، كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا) الآية وقوله (وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) بخلاف سائر العبادات .

ومثل هذا الدعاء فانه ذكر الله . ومع ذلك فلم يلتزموا فيه كيفيات ، ولا قيوده بأوقات مخصوصة بحيث تشعر باختصاص التعبد بتلك الأوقات ، الا ما عينه الدليل كالغداة والعشي . ولا اظهروا منه الا ما (١) الشارع على اظهره كالذكر في العيدين وشبهه ، وما سوي ذلك فكانوا مشاييرين على اخفائه وسره . ولذلك قال لهم حين رفعوا أصواتهم « أربعوا على أنفسكم انكم لا تدعون اصم ولا غائياً » واشباهه ، ولم يظهروه (٢) في الجماعات .

فكل من خالف هذا الأصل فقد خالف اطلاق الدليل الا ، لأنه قيد فيه بالرأى ، وخالف من كان أعرف منه بالشرعية وهم السلف الصالح رضي الله عنهم ،

(١) بياض في الأصل ولو وضع فيه كلمة (نص) أو (حث) لصح المعنى ولعله

الأصل (٢) عبارة نسختنا (ولم يظهروه في) الخ

بل كان رسول الله ﷺ يترك العمل وهو يحب أن يعمل به خوفاً أن يعمل به الناس فيفرض عليهم .

وفي فصل من الموافقات جملة من هذا ، وهو منزلة قدم . فقد يتوهم أن إطلاق اللفظ يشعر بجواز كل ما يمكن في مدلوله وقوعا وليس خصوصا في العبادات ، فإنها محمولة على التعبد على حسب ما تلقى النبي (١) ﷺ والسلف الصالح ، كالصلوات حين وضعت بعيدة عن مدارك العقول في أركانها وترتيبها وأزمانها وكيفياتها ومقاديرها ، وسائر ما كان مثلها - حسبا يذكر في باب المصالح المرسلة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى - فلا يدخر العبادات الرأي والاستحسان هكذا مطلقا لأنه كالمنافي لوضعها ، ولأن العقول لا تدرك معانيها على التفصيل .

وكذلك حافظ العلماء على ترك اجراء القياس فيها ، كمالك ابن انس رضي الله عنه ، فإنه حافظ على طرح الرأي جدداً ، ولم يعمل فيها من أنواع القياس الا قياس نفى الفارق حيث أظهر (٢) اليه ، وكذلك غيره من العلماء - وان تفاوتوا - فهم محافظون جميعا في العبادات على الاتباع لنصوصها ومنقولاتها ، بخلاف غيرها فبحسبها لا مطلقا ، فان الانسان قد أمر بذلك في الجملة - مثلاً - فالتخصص كالتخالف لمفهوم التوسعة ، وان لم يفهم من ذلك توسعة فلا بد من الرجوع الى أصل الوقف مع المنقول ، لانا ان خرجنا عنه شككنا في كون العبادة على ذلك الوجه مشروعة على الطريقتين المنبئة عليهما (٣) في كتاب الموافقات ، فيتعين الرجوع الى المنقول وقوفا معه من غير زيارة ولا نقصان .

ثم اذا فهمنا التوسعة : فلا بد من اعتبار أمر آخر ، وهو أن يكون العمل بحيث لا يوهم التخصيص زمانا دون غيره ، أو مكانا دون غيره ، أو كيفية دون غيرها أو يوهم انتقال الحكم من الاستحباب - مثلاً - الى السنة أو الفرض . لأنه قد يكون الدوام عليه كيفية ما في مجامع الناس أو مساجد الجماعات أو نحو ذلك - موهوماً لكونه سنة أو فرضاً ، - بل هو كذلك .

(١) لعنه (تلقى عن النبي الخ) (٢) كذا ولعلها (اضطر)

(٣) لعنه (عليهما) بل هو المتعين

ألا ترى أن كل ما أظهره رسول الله ﷺ وواظب عليه في جماعة إذا لم يكن فرضاً فهو سنة عند العلماء ، كصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف ونحو ذلك ؟ بخلاف قيام الليل وسائر النوافل ، فإنها مستحبات ، وتندب ﷺ إلى اخفائها ، وإنما يضر إذا كانت تشاع ويعلن بها .
ومن أمثلة هذا الأصل التزام الدعاء بعد الصلوات بالهيئة الاجتماعية معلناً بها في الجماعات . رسياتي بسط ذلك في بابي إن شاء الله تعالى .

فصل

(ومنها) بناء طائفة منهم الظواهر الشرعية على تأويلات لا تعقل - يدعون فيها أنها هي المقصود والمراد ، لا ما يفهم العربي - مسندة عندهم إلى أصل لا يعقل وذلك أنهم - فيما ذكر العلماء - قوم أرادوا إبدال الشريعة جملة وتفصيلاً ، وإلقاء ذلك فيما بين الناس لينجّل الدين في أيديهم ، فلم يمكنهم إلقاء ذلك صراحاً ، فورد ذلك في وجوههم ، وتمتد اليهم أيدي الحكام - فصرفوا أعناقهم إلى التحيل على ما قصدوا بأنواع من الخيل ، من جهتها صرف لهم من الظواهر إحالة على أن لها بواطن هي المقصودة ، وإن الظواهر غير مرادة . فقالوا : كل ما ورد في الشرع من الظواهر في التكاليف والحشر والنشر ، والأمور الإلهية فهي أمثلة ورموز إلى بواطن .



فما زعموا في الشرعيات أن الجناية مبادرة الدعي المستجيب بإفشاء سر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق . ومعنى الغسل تجديد العهد على ما فعل ذلك . ومعنى جماعة البهيمية مقابحة من لا عهد له ولم يؤد شيئاً من صدقة النجوى - وهي مائة وتسعة عشر درهما عندهم - قالوا : فلذلك أوجب الشرع القتل على الفاعل والمفعول به ، والأفالبهيمية متى يجب القتل عليها ؟
والاحتلام أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محله ، فعليه الغسل ، أي

بجديد المعاهدة والطهر هو التبري من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الامام .
والتيهم الأخذ من المأذون الى أن يسعد بمشاهدة الداعي والامام . والصيام هو
الامساك عن كشف السر .

ولهم من هذا الافك كثير في الأمور الالهية ، وأمور التكليف ، وأمور
الآخرة ، وكله حوم على أبطال الشريعة جملة وتفصيلا ، اذ هم ثنوية ودهرية
واباحية ، منكرون للنبوّة والشرائع والخشوع والنشر والجنة والنار والملائكة . -
بل هم منكرون للربوبية . وهم المسمون بالباطنية . (١)

وربما تمسكوا بالحروف والأعداد بأن النقب في رأس الآدمي سبع ،
والكواكب السيارة سبع ، وأيام الأسبوع سبع ، فهذا يدل على أن دور الأئمة
سبعة ، وبه يتم . وان الطبائع اربع ، وفصول السنة أربع ، فدل على أن أصول
الاربعة هي السابق والتالي الايهان - عندهم والناطق والاساس - وهما الامامان -
والبروج اثنا عشر ، يدل على أن الحجج اثنا عشر ، وهم الدعاة ، الى أنواع من هذا
القبيل . وجميعها ليس فيه ما يقابل بالرد ، لأن كل طائفة من المبتدعة سوى هؤلاء
ربما يتسكون بشبهة تحتاج الى النظر فيها معهم . أما هؤلاء فقد خلعوا في الحذيان
الريقة ، وصاروا عرضة للمز ، وضحكة للمالين . وانما ينسبون هذه الأباطيل الى
الامام المعصوم الذي زعموه ، وأبطال الأئمة معلوم في كتب التكامين . وان كان
لا بد من فكتة مختصرة في الرد عليهم .

*
* *

فلا يخلو أن يكون ذلك عندهم إما من جهة دعوى الضرورة وهو محال ، لان
الضروري هو ما يشترك فيه العقلاء علماً وإدراكاً ، وهذا ليس كذلك .

(١) انقسمت الباطنية الى عدة فرق يجمعهم انقول يجعل ظواهر النصوص غير
مرادة ، والذهاب في تأويلها مذاهب من التحكم لا تتفق مع اللغة في مجاز ولا كناية .
والقول بامام معصوم ، وقد يسمونه باسم آخر ، ويجعلونه بعد ذلك الها . وآخر فرقهم
السنة السبائة

وأما من جهة الامام المعصوم بسماعهم منه لتلك التأويلات . فتقول لمن زعم ذلك : ما الذي دعاك إلى تصديق محمد ﷺ سوى المعجزة ؟ وليس لأمالك معجزة ، فالقرآن يدل علي أن المراد ظاهره ، لا ما زعمت . فان قال : ظاهر القرآن رموز إلى بواطن فهمها الامام المعصوم ولم يفهمها الناس فتعلمناها منه . قيل لهم : من أي جهة تعلمتموها منه ؟ أم بشاهدة قلبه بالعين ؟ أو بسماع منه ؟ ولا بد من الاستناد إلى السماع بالأذن . فيقال : فلعل لفظه ظاهر له باطن لم تفهمه ، ولم يطلعك عليه ، فلا يوثق بما فهمت من ظاهر لفظه . فان قال : صرح بالمعنى . وقال : ما ذكرته ظاهر لارمز فيه ، أو المراد ظاهره . قيل له : وبماذا عرفت قوله انه ظاهر لارمز فيه ، بل انه كما قال ؟ إذ يمكن أن يكون له باطن لم تفهمه أيضاً ، حتي لو حلف بالطلاق الظاهر انه لم يقصد الا الظاهر ، لا حتمل أن يكون في طلاقه رمز هو باطنه وليس مقتضى الظاهر . فان قال : ذلك يؤدي إلى حسم باب التفهيم . قيل له : فانتم حسمتموه بالنسبة إلى النبي ﷺ ، فان القرآن دأب على تقرير الوجدانية ، والجنة ، والنار ، والحشر ، والنشر ، والانبياء ، والوحى ، والملائكة ، مؤكداً ذلك كله بالقسم . وانتم تقولون : ان ظاهره غير مراد وان تحته رمزاً . فان جاز ذلك عندكم بالنسبة إلى النبي ﷺ لمصلحة وسر له في الرمز ، جاز بالنسبة إلى معصومكم أن يظهر لكم خلاف ما يضمرة لمصلحة وسر له فيه ، وهذا لا محيص لهم عنه .



قال أبو حامد الغزالي رحمه الله : ينبغي أن يعرف الانسان ان رتبة هذه الفرقة هي أحسن من رتبة كل فرقة من فرق الضلال ، إذ لا تجد فرقة تنقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه التي هي الباطنية . إذ مذهبها إبطال النظر ، وتغيير الالفاظ عن موضوعها بدعوى الرمز . وكل ما يتصور أن تنطق به ألسنتهم فاما نظر أو نقل . أما النظر فقد أبطلوه . وأما النقل فقد جوزوا أن يراد باللفظ غير موضوعه . فلا يبقى لهم معتصم . والتوفيق بيد الله .



وذكر ابن العربي في العواصم مأخذاً آخر في الرد عليهم أسهل من هذا - وقال انهم لا قبل لهم به - وهو أن يسلط عليهم في كل ما يدعونه السؤال « بكم » خاصة ، فكل من وجهت عليه منهم سقط في يده . وحكى في ذلك حكاية طريفة يحسن موقعها هاها . وتصور المذهب كاف في ظهور بطلانه الا انه مع ظهور فسادة ومده عن الشرع قد اعتمده طوائف وبنوا عليه بدعا فاحشة (منها) مذهب المهدي المغربي . فانه عد نفسه الامام المنتظر ، وانه معصوم حتى أن من شك في عصمته أو في انه المهدي المنتظر فهو كافر

وقد زعم ذووه انه ألف في الامامة كتابا ذكر فيه أن الله استخلف آدم ونوحا و ابراهيم وموسى وعيسى ومحمدا عليهم السلام ، وان مدة الخلافة ثلاثون سنة ، وبعد ذلك فرق واهواء وشح مطاع ، وهوى متبع ، واعجاب كل ذي رأى برأيه ، فلم يزل الأمر على ذلك ، والباطل ظاهر والحق كامن ، والعلم مرفوع - كما أخبر عليه الصلاة والسلام - والجهل ظاهر ، ولم يبق من الدين الا اسمه ، ولا من القرآن الا رسمه - حتى جاء الله بالامام قاعد الله به الدين - كما قال عليه الصلاة والسلام « بديء الدين غريبا وسيعود غريبا كما بديء فطوني للغرباء » وقال : ان طائفته هم الغرباء ، زعما من غير برهان زائد على الدعوى . وقال في ذلك الكتاب : جاء الله بالمهدي ، وطاعته صافية نقية ، لم ير مثلهما قبل ولا بعد وان بها قامت السموات ، والارض به تقوم ، ولا ضده ، ولا مثل ، ولا ند . وكذب ، تعالى الله عن قوله . وهذا كما نزل أحاديث الترمذي وأبي داود في الفاطمي على نفسه وانه هو بلا شك .

وأول اظهره لذلك انه قام في أصحابه خطيبا فقال : الحمد لله الفعال لما يريد ، القاضى لما يشاء ، لا راد لأمره ، ولا معقب لحكمه صلى الله على النبي الم بشر بالمهدي يملأ الارض قسطا وعدلا ، كما ملئت ظلما وجورا ، يبعثه الله اذا نسخ الحق بالباطل ، وأزيل العدل بالجور ، مكانه بالمغرب الاقصى ، وزمانه آخر الازمان ، واسمه اسم النبي عليه الصلاة والسلام ، ونسبه نسب النبي ﷺ . وقد ظهر جور الامراء ،

وامتلات الارض بالفساد ، وهذا آخر الزمان ، والاسم الاسم والنسب النسب والفعل الفعل . يشير الي ما جاء في أحاديث الفاطمي .

فلما فرغ بادر اليه من أصحابه عشرة . فقالوا : هذه الصفة لا توجد الا فيك ، فأنت المهدي فبايعوه على ذلك . وأحدث في دين الله أحداثا كثيرة زيادة الى الاقرار بانه المهدي المعلوم ، والتخصيص بالعصمة . ثم وضع ذلك في الخطب ، وضرب في السكك ، بل كانت تلك الكلمة عندهم ثلاثة الشهادة . فمن لم يؤمن بها أو شك فيها ، فهو كافر كسائر الكفار . وشرع القتل في مواضع لم يضعه الشرع فيها . وهي نحو من ثمانية عشر موضعا . كترك امتثال أمر من يستمع أمره ، وترك حضور مواعظه ثلاث مرات ، والمداهنة اذا ظهرت في أحد قتل ، وأشياء كثيرة . وكان مذهبه البدعة الظاهرية ، ومع ذلك فابتدع أشياء ، كوجوه من التثويب ، اذ كانوا ينادون عند الصلاة « بتواصلت الاسلام » و « بقيام تواصلت » و « وردين » و « باردى » و « وأصبح والله الحمد » وغيره . فجري العمل بجميعها في زمان الموحدين . وبقي أكثرها بعد ما انقرضت دولتهم حتي اني ادركت بنفسى في جامع غرناطة الاعظم الرضا عن الامام المعصوم . المهدي المعلوم ، الى أن أزيلت وبقيت أشياء كثيرة غفل عنها أو اغفلت .

وقد كان السلطان أبو العلاء ادريس بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي منهم . ظهر له قبح ما هم عليه من هذه الابتداعات . فأمر - حين استقر بمراكش - خليفته بأزالة جميع ما ابتدع من قبله ، وكتب بذلك رسالة الى الاقطار يأمر فيها بتغيير تلك السنة ، ويوصى بتقوى الله والاستعانة به ، والتوكل عليه وانه قد نزل الباطل وأظهر الحق ، وان لامهدي الا عيسى ، وان ما ادعوه انه المهدي بدعة أزالها ، واسقط اسم من لا تثبت عصمته .

وذكر ان أباه المنصور عم بأن يصدع بما به صدع ، وان يرفع الحرف الذي رفع ، فلم يساعده الاجل لذلك . ثم لما مات واستخلف ابنه أبو محمد عبد الواحد الملقب بالرشيد ، وفد اليه جماعة من أهل ذلك المذهب المتسمين بالموحدين ، فقتلوا منه في الذروة والغارب ، وضمنوا على انفسهم الدخول تحت طاعته ، والوقوف على

تدم الخدمة بين يديه ، والمدافعة عنه بما استطاعوا ، لكن على شرط ذكر المهدي وتخصيصه بالعصمة في الخطبة والمحاطبات ، ونقش اسمه الخاص في السكك ، وإعادة الدعاء بعد الصلاة ، والنداء عليها « بتأصليت الاسلام » عند كمال الاذان و « بتقام تأصليت » وهي اقامة الصلاة ، وما أشبه ذلك من « سودرين » و « وقادي » و « أصبح والله الحمد » وغير ذلك .

وقد كان الرشيد مستمر على العمل بما رسم أبوه من ترك ذلك كله ، فلما انتدب الموحدون الى الطاعة اشترطوا اعادته ما ترك ، فاسعفوا فيه . فلما احتلوا منازلهم أياما ولم يعد شيء من تلك العوائد ، ساءت ظنونهم ، وتوقعوا انقطاع ما هو عمدتهم في دينهم ، وبلغ ذلك الرشيد فجدد تأنيسهم باعادتها .

قال المؤرخ : فيالله ! ماذا بلغ من سرورهم وما كانوا فيه من الارتياح لسماع تلك الامور ، وانطلقت ألسنتهم بالدعاء لخليفتهم بالنصر والتأييد ، وشملت الافراح فيهم الكبير والصغير . وهذا شأن صاحب البدعة ، فلن يسر باعظم من انتشار بدعته واظهارها (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا) وهذا كله دائر على القول بالامامة والعصمة الذي هو رأى الشيعة .

فصل

(ومنها) رأى قوم التغالى في تعظيم شيوخهم ، حتى ألحقوهم بما لا يستحقونه . فالمتصد منهم يزعم انه لا ولي لله أعظم من فلان ، وربما أغلقوا باب الولاية دون سائر الامة الا هذا المذكور . وهو باطل محض ، وبدعة فاحشة ، لانه لا يمكن أن يبلغ المتأخرون أبداً مبالغ المتقدمين . فخير القرون الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به ، ثم الذين يلونهم ، وهكذا يكون الامر أبداً الى قيام الساعة . فاقوى ما كان أهل الاسلام في دينهم وأعمالهم وبقينهم وأحوالهم في أول الاسلام . ثم لازل ينقص شيئاً فشيئاً الى آخر الدنيا . لالكن لا يذهب الحق جملة ، بل لا بد من طائفة تقوم به وتعتقده . وتعمل بمقتضاه على حسبهم في

ايمانهم . لا ما كان عايشه الاولون من كل وجه ، لانه لو أنفق أحد من المتأخرين وزن أحد ذهابا ما بلغ منذ أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا نصيفه . وإذا كان ذلك في المال فكذلك في سائر شعب الايمان ، بشهادة التجربة العادية .

ولما تقدم أول الكتاب انه لا يزال الدين في نقص فهو أصلي لا شك فيه . وهو عند أهل السنة والجماعة . فكيف يعتقد بعد ذلك في انه ولي أهل الارض ؟ وليس في الامة ولي غيره ؟ لكن الجمل الغالب ، والغلو في التعظيم ، والتعصب للنحل ، يؤدي الى مثله أو أعظم منه .

والمتوسط يزعم انه مساو للنبي ﷺ ، الا أنه لا يأتيه الوحي . بلغني هذا عن طائفة من الغالين في شيخهم ، الحاملين لطريقتهم في زعمهم ، نظير ما ادعاه بعض تلامذة الحلاج في شيخهم على الاقتصاد منهم فيه . والغالى (١) يزعم فيه أشنع من هذا ، كما ادعى أصحاب الحلاج في الحلاج .

وقد حدثني بعض الشيوخ أهل العدالة والصدق في القل انه قال : أقمت زماناً في بعض القرى البادية ، وفيها من هذه الطائفة المشار اليها كثير . قال . فخرجت يوماً من منزلي لبعض شأني ، فرأيت رجلين منهم قاعدين ، فاتهمت (٢) انهما يتحدثان في بعض فروع طريقتهم ، فقررت منهما على استخفاء لأسمع من كلامهم ؟ — إذ من شأنهم الاستخفاء بأسرارهم — فتحدثا في شيخهما وعظم منزلته ، وانه لا أحد في الدنيا مثله ، وطربا لهذه المقابلة طربا عظيما . ثم قال أحدهما للآخر : أتحب الحق ؟ هو النبي . قال : نعم هذا هو الحق . قال المخبر : فقامت من ذلك المكان فاراً أن يصيبني معه قارعة .

وهذا نمط الشيعة الامامية . ولولا الغلو في الدين والتكالب على نصر المذهب والتهالك في محبة المبتدع ، — لما وسع ذلك عقل أحد ، ولكن النبي ﷺ قال

(١) نص النسخة التي نطبع عنها « والقالى »

(٢) لعلها فتوهمت

« لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ » الحديث فهو لا غلوا كما غلت النصارى في عيسى عليه السلام . حيث قالوا : ان الله هو المسيح ابن مريم . — فقال : الله تعالى (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْخَلْقِ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) وفي الحديث « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، ولكن قولوا عبد الله ورسوله . »

ومن تأمل هذه الاصناف وجد لها من البدع في فروع الشريعة كثيرا ، لان البدعة اذا دخلت في الاصل سهلت مداخلتها الفروع

فصل

وأضعف هؤلاء احتجاجا قوم استندوا في أخذ الاعمال الي المقامات — وأقبلوا وأعرضوا بسببها ، فيقولون : رأينا فلانا الرجل الصالح ، فقال لنا ، اتركوا كذا ، واعملوا كذا . ويتفق مثل هذا كثيرا المتمرسين (١) برسم النصوص وربما قال بعضهم : رأيت النبي ﷺ في النوم ، فقال لي كذا وأمرني بكذا : فيعمل بها ويترك بها معرضا عن الحدود الموضوعة في الشريعة ، وهو خطأ ، لأن الرؤيا من غير الانبياء لا يحكم بها شرعا على حال الا ان تعرض على ما في أيدينا من الاحكام الشرعية ، فان سوغتها عمل بمقتضاها ، والا وجب تركها والاعراض عنها ، وانما فائدتها البشارة أو الذمارة خاصة . وأما استفادة الاحكام فلا كما يحكى عن السكتاني رحمه الله قال : رأيت النبي ﷺ في المنام ، فقلت ادع الله ان لا يميت قلبي . فقال : قل كل يوم أربعين مرة يا حي يا قيوم ، لا اله الا أنت . فهذا كلام حسن لا اشكال في صحته ، وكون الذكر يبي القالب صحيح شرعا . وفائد الرؤيا التنبيه على الخير ، وهو من ناحية البشارة . ونما يبقى الكلام في التحديد

(١) تمرس بالشئ احتك به ، وتمرس بدينه تلعب به وعبت كما يعبت البعير . والمراد

هم هنا المقلدون للصوفية في رسومهم الظاهرة دون اخلاقهم وأعمالهم

بالاربعين ، واذا لم يوجد على الزوم استقام .

وعن أبي يزيد البسطامي رحمه الله ، قال رأيت ربي في المنام . قتلته : كيف الطريق اليك ؟ فقال انك نفسك وتعال . وشأن هذا الكلام من الشرع موجود ، بالعمل بمقتضاه صحيح ، لانه كالتنبيه لموضع الدليل ، لان ترك النفس معناه ترك هواها باطلاق ، والوقوف على قدم العبودية . والآيات تدل على هذا المعنى ، كقوله تعالى (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) وما أشبه ذلك . فلو رأى في النوم قائلاً يقول : ان فلانا سرق فاقطعه ، أو عالم فاسأله ، أو اعمل بما يقول لك ، أو فلان زني فخذ ، وما أشبه ذلك ، لم يصح له العمل حتي يقوم له الشاهد في اليقظة ، والا كان عاملاً بغير شريعة ، اذ ليس بعد رسول الله ﷺ وحي

ولا يقال : ان الرؤيا من أجزاء النبوة ، فلا ينبغي ان تحمل . وأيضاً ان المخبر في المنام قد يكون النبي ﷺ ، وهو قد قال « من رآني في النوم فقد رآني حقاً ، فان الشيطان لا يتمثل بي » واذا كان ... فإخباره في النوم كإخباره في اليقظة .

لانا نقول : ان كانت الرؤيا من أجزاء النبوة فليست اليها من كمال الوحي ، بل جزء من أجزائه ، والجزء لا يقوم مقام الكل في جميع الوجوه ، بل إنما يقوم مقامه في بعض الوجوه ، وقد صرفت الى جهة البشارة والندارة ، وفيها كاف (١)

وأيضاً فان الرؤيا التي هي جزء من أجزاء النبوة من شرطها ان تكون صالحة من الرجل الصالح ، وحصول الشروط مما ينظر فيه ، فقد تتوفر ، وقد لا تتوفر . وأيضاً فهي منقسمة الى الحلم ، وهو من الشيطان ، والى حديث النفس ، وقد تكون سبب هيجان بعض اخلاط ، فتتبع الصالحة حتي يحكم بها وتترك غير الصالحة ؟

(١) كذا ولعل في الكلام حذفاً

ويلزم أيضاً على ذلك أن يكون تجديد وحي بحكم بعد النبي ﷺ وهو منهي عنه بالاجماع .

يحكى أن شريك بن عبد الله القاضي دخل على المهدي ، فلما رآه قال : علي بالسيف والنطع . قال : ولم يا أمير المؤمنين ؟ قال : رأيت في منامي كأنك تها بساطي وأنت معرض عني ، فقصصت رؤياي على من عبرها ، فقال لي : يظهر لك طاعة ويضممر معصية . فقال : له شريك : والله ما رؤياك برؤيا إبراهيم الخليل عليه السلام ، ولا أن معبرك يوسف الصديق عليه السلام ، فبالاحلام الكاذبة تضرب أعناق المؤمنين ؟ فاستحي المهدي ، وقال : اخرج عني ثم صرفه وأبعده .

وحكى الغزالي عن بعض الأئمة أنه أفتى بوجوب قتل رجل يقول بخاق القرآن ، فروجع فيه فاستدل بأن رجلاً رأى في منامه إبليس قد اجتزأ باب المدينة ولم يدخلها ؟ فقليل : هل دخلها ؟ فقال : أغتاني عن دخولها رجل يقول بخلق القوآن ، فقام ذلك الرجل فقال : لو أفتي إبليس بوجوب قتلي في اليقظة هل تقلدونه في فتواه ؟ فقالوا : لا ! فقال : قوله في المنام لا يزيد على قوله في اليقظة .

*
* *

وأما الرؤيا التي يخبر فيها رسول الله ﷺ الرئي بالحكم . فلا بد من النظر فيها أيضاً ، لأنه إذا أخبر بحكم موافق لشريعته ، فالحكم بما استقر ، وإن أخبر بمخالف ، فمحال ، لأنه ﷺ لا ينسخ بعد موته شريعته المستقرة في حياته ، لأن الدين لا يتوقف استقراره بعد موته على حصول المرائي النومية ، لأن ذلك باطل بالاجماع . فمن رأى شيئاً من ذلك فلا صل عليه ، وعند ذلك نقول : إن رؤياه غير صحيحة . إذ لو رآه حقاً لم يخبره بما يخالف الشرع .

لكن يبقى النظر في معنى قوله ﷺ « من رآني في النوم فقد رآني » وفيه تأويلان : أحدهما ما ذكره من رشد إذ سئل عن حاكم شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة في قضية ، فلما نام الحاكم ذكر أنه رأى النبي ﷺ ، فقال له : ما يحكم بهذه الشهادة ؟ فأنها باطلة . فأجاب بأنه لا يحل له أن يترك العمل بتلك الشهادة ، لأن

ذلك إبطال لأحكام الشريعة بالرؤيا ، وذلك باطل لا يصح أن يعتد ، اذ لا يعلم الغيب من ناحيتها الا الانبياء الذين رؤياهم وحي ، ومن سواهم انما رؤياهم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .

ثم قال : وليس معنى قوله « من رأى فقد رأى حقاً » ان كل من رأى في منامه انه رأى فقد رآه حقيقة . بدليل ان الرائي قد يراه مرات على صور مختلفة ، ويراه الرائي على صفة ، وغيره على صفة أخرى . ولا يجوز أن تختلف صور النبي ﷺ ولا صفاته . وانما معنى الحديث « من رأى على صورتي التي خلقت عليها . فقد رأى ، اذ لا يتمثل الشيطان بي » اذ لم يقل : من رأى انه رأى ، فقد رأى . وإنما قال : من رأى فقد رأى . وانى لهذا الرائي الذي رأى انه رآه على صورته انه رآه عليها ؟ وان ظن انه رآه ، ما لم يعلم ان تلك الصورة صورته بعينها ، وهذا ما لا طريق لأحد الى معرفته .

فهذا ما نقل عن ابن رشد . وحاصله يرجع الى ان المرئي قد يكون غير النبي ﷺ ، وان اعتقد الرائي انه هو



والتأويل الثاني يقوله علماء التعبير : ان الشيطان قد يأتي النائم في صورة ما من معارف الرائي وغيرهم . فيشير له الى رجل آخر : هذا فلان النبي ، وهذا الملك الفلاني ، أو من أشبه هؤلاء ممن لا يتمثل الشيطان به . فيوقع اللبس على الرائي بذلك وله علامة عندهم . واذا كان كذلك أمكن أن يكلمه المشر اليه بالأمر والنهي غير الموافقين للشرع ، فيظن الرائي أنه من قبل النبي ﷺ ، ولا يكون كذلك ، فلا يوثق بما يقول له أو يأمر أو ينهى .

وما أخرى (١) هذا الضرب أن يكون الأمر أو النهي فيه مخالفاً لكمال الأول ، حقيق بأن يكون فيه موافقاً ، وعند ذلك لا يبقى في المسئلة اشكال . نعم لا يحكم بمجرد الرؤيا حتى يعرضها على العلم ، لا مكان اختلاط أحد القسمين بالآخر

(١) نفس النسخة التي نطبع عنها « اجري » وهو غلط

وعلى الجملة فلا يستدل بالرؤيا في الأحكام الا ضعيف المنّة . نعم يأتي المرئي تأنيذاً
وبشارة ونذارة خاصة ، بحيث لا يقطعون بمقتضاها حكماً ، ولا يبنون عليها أصلاً ،
وهو الاعتدال في أخذها ، حسبما فهم من الشرع فيها ، والله أعلم .

فصل

وقد رأينا أن نختم الكلام في الباب بفصل جمع جملة من الاستدلالات
المتقدمة ، وغيرها في معناها ، وفيه من نكت هذا الكتاب جملة أخرى ، فهو مما
يحتاج اليه بحسب الوقت والحال ، وان كان فيه طول ولكنه يخدم ما نحن فيه ان
شاء الله تعالى .

وذلك انه وقع السؤال من قوم يتسمون بالفقراء ، يزعمون أنهم سلكوا
طريق الصوفية ، فيجتمعون في بعض الليالي يأخذون في الذكر الجهوري على
صوت واحد ، ثم في الغناء والرقص ، الى آخر الليل ، ويحضر معهم بعض المتسمين
بالفقهاء ، يترسمون برسم الشيوخ الهداة الى سلوك ذلك الطريق : هل هذا العمل
صحيح في الشرع أم لا ؟

فوقع الجواب بان ذلك كله من البدع المحدثات ، المخالفة لطريقة رسول الله
ﷺ ، وطريقة أصحابه والتابعين لهم باحسان ، فنفى الله بذلك من شاء من خلقه .
ثم ان الجواب وصل الى بعض البلدان ، فقامت القيامة على العاملين بتلك
البدع ، وخافوا اندراس طريقهم ، وانقطاع أكلهم بها ، فارادوا الانتصار
لأنفسهم ، بعد أن راموا ذلك بالانتساب الى شيوخ الصوفية الذين ثبتت فضيلتهم
اشتهرت في الانقطاع الى الله ، والعمل بالسنة طريقهم ، فلم يستقر لهم الاستدلال
لكونهم على ضد ما كان عليه القوم ، فانهم كانوا بنوا محلهم على ثلاثة أصول :
الاقتداء بالنبي ﷺ في الأخلاق والأفعال ، وأكل الحلال ، وإخلاص النية في
جميع الأعمال ، وهؤلاء قد خالفوهم في هذه الأصول ، فلا يمكنهم الدخول تحت
ترجمتهم

وكان من قدر الله ان بعض الناس سأل بعض شيوخ الوقت في مسألة تشبه

هذه ، لكن حسن ظاهرها بحيث يكاد باطنها يخفي على غير التأمل . فاجاب عن الله عنه على مقتضى ظاهرها من غير تعرض الى ما هم عليه من البدع والضلالات ، ولما سمع بعضهم بهذا الجواب أرسل به الى بلدة أخرى ، فأتي به فرحل الى غير بلدة ، وشهر في شيعته ان بيده حجة لطريقتهم تقهر كل حجة ، وانه طالب للمناظرة فيها ، فدعى لذلك فلم يقم فيه ولا قدم ، غير أنه قال : ان هذه حجتي ، وألقى بالبطاقة التي يخط الحبيب ، وكان هو ومجيبه (١) وأشياعه يطيطون بها فرحا ، فوصلت المسئلة الى غرناطة ، وطلب من الجميع النظر فيها . فلم يسمع أحدهم له قوة على النظر فيها الاول (٢) أن يظهر وجه الصواب فيها الذي يدان الله به لأنه من النصيحة التي هي الدين القويم ، والصراط المستقيم

ونص خلاصة السؤال : ما يقول الشيخ فلان في جماعة من المسلمين يجتمعون في رباط على ضفة البحر في الليالي الفاضلة ، يقرأون جزءاً من القرآن ، ويستمعون من كتب الوعظ والرقائق ما أمكن في الوقت ، ويذكرون الله بأنواع التهليل والتسبيح والتقدیس ، ثم يقوم من بينهم قوال يذكر شيئاً في مدح النبي ﷺ ، ويلقي من السماع ما تنوق النفس اليه وتشتاق سماعه من صفات الصالحين ، وذكر آلاء الله ونعمائه ، ويشوقهم بذكر المنازل الحجازية ، والمعاهد النبوية ، فيتواجدون اشتياقاً لذلك ، ثم يأكلون ما حضر من الطعام ، ويحمدون الله تعالى ، ويرددون الصلاة على النبي ﷺ ، وينتهلون بالادعية الى الله في صلاح أمورهم ، ويدعون للمسلمين ولائهم ويفترقون .

فهل يجوز اجتماعهم على ما ذكر ؟ أم يمنعون وينكر عليهم ؟ ومن دعاهم من المحبين الى منزله بقصد التبرك ، هل يجيبون دعوته ويجتمعون على الوجه المذكور أم لا ؟ فاجاب بما محصوله : مجالس تلاوة القرآن وذكر الله هي رياض الجنة . ثم أتى

(١) كذا ولعلها « ومحبه » أو « ومحبوه » (٢) لفظ الاول لا يظهر له معنى هنا والظاهر أن المقام مقام الاستثناء وان العبارة ربما دخل فيها التحريف والسقط

بالشواهد على طنب ذكر الله . وأما الانشادات الشعرية . فأنما الشعر كلام حسنه حسن وقبيح ، وقبيح . وفي القرآن في شعراء الاسلام (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا) وذلك ان حسان بن ثابت ، وعبد الله بن رواحة ، وكعبا لما سمعوا قوله تعالى (وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ) الآيات . بكوا عند سماعها فترل الاستثناء وقد أنشد الشعر بين يدي رسول الله ﷺ ، وورقت نفسه الكريمة وذرفت عيناه لأبيات أخت النضر لما طبع عليه من الرأفة والرحمة .

وأما التواجد عند السماع ، فهو في الاصل رقة النفس ، واضطراب القلب فيتأثر الظاهر بتأثر الباطن . قال الله تعالى (الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) اي اضطربت رغبا أو رهبا . وعن اضطراب القلب يحصل اضطراب الجسم ، قال الله تعالى (أَوْ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوِيتَ مِنْهُمْ فِرَارًا) الآية . وقال (فَفَرُّوا إِلَى اللَّهِ) فأنما التواجد رقة نفسية ، وهزة قلبية ، ونهضة روحانية . وهذا هو التواجد عن وجد . ولا يسمع فيه نكير من الشرع . وذكر السلمي أنه كان يستدل بهذه الآية على حركة الوجد في وقت السماع . وهي (وَرَبَّنَا عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبَّنَا) الآية . وكان يقول : ان القلوب مربوطة بالملكوت ، حركتها انوار لا ذكار ، وما يرد سليمها من فنون السماع .

- ووراء هذا تواجد لاعن وجد ، فهو مناط الذم ، لمخالفة ماظهر لنا بطن ، وقد يغرب (١) فيه الامر عند القصد الى استنهاض المزائم ، وأعمال الحركة في يقظة القلب النائم « يا أيها الناس ابكوا فان لم تبكوا فتباكوا » (٢) ولكن شتان ما بينهما .

- وأما من دعا طائفة الى منزله فتجابه دعوته ، وله في ذلك قصده ونيته . فهذا ماظهر تقييده على مقتضى الظاهر ، والله يتولى السرائر ، وأما الاعمال بالنيات انتهى ما قيده .

(١) لعله « يعزب » (٢) لعله اراد حديث « اتلوا القرآن وابكوا ، فان لم تبكوا فتباكوا » فاقبسه بالمعنى ، وهو في سنن ابن ماجه من حديث سعد ابن أبي وقاص بسند جيد

— فكان مما ظهر لي في هذا الجواب : أن ما ذكره في مجالس الذكر صحيح إذا كان على حسب ما اجتمع عليه السلف الصالح ، فانهم كانوا يجتمعون لتدريس القرآن فيما بينهم ، حتي يتعلم بعضهم من بعض ، ويأخذ بعضهم من بعض ، فهو مجلس من مجالس الذكر التي جاء في مثلها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم ، الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة ، وحفت بهم الملائكة وذكروهم الله فيمن عنده » وهو الذي فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم من الاجتماع على تلاوة كلام الله .

وكذلك الاجتماع على الذكر فانه اجتماع على ذكر الله ففي رواية اخرى أنه قال « لا يقعد قوم يذكرون الله الا حفتهم الملائكة » الحديث المذكور . لا الاجتماع للذكر على صوت واحد ، واذا اجتمع القوم على التذكر لنعم الله ، أو التذكار في العلم ان كانوا علماء ، أو كان فيهم عالم فجلس اليه متعلمون ، أو اجتمعوا يذكرون بعضهم بعضاً بالعمل بطاعة الله والبعد عن معصيته . وما أشبه ذلك مما كان يعمل به رسول الله ﷺ في أصحابه ، وعمل به الصحابة والتابعون — فهذه المجالس كلها مجالس ذكر وهي التي جاء فيها من الاجر ما جاء .

كما يحكي عن ابن أبي ليلى أنه سئل عن القصص . فقال : أدركت أصحاب محمد ﷺ يجلسون ويحدث هذا بما سمع وهذا بما سمع — فأما ان يجلسوا خطيباً فلا — وكان كالذي نراه معمولاً به في المساجد من اجتماع الطلبة علي معلم يقرئهم القرآن أو علماء من العلوم الشرعية . أو يجتمع اليه العامة فيعلمهم أمور دينهم ، ويذكروهم بالله ، ويبين لهم السمة ليعملوا بها ، ويبين لهم المحدثات التي هي ضلالة ليحذروا منها ، ويتجنبوا مواضعها والعمل بها .

فهذه مجالس الذكر على الحقيقة وهي التي حرمها الله أهل البدع من هؤلاء الفقراء الذين زعموا أنهم سلكوا طريق التصوف — وقل ما نجد منهم من يحسن قراءة الفاتحة في الصلاة الا على اللحن ، فضلاً عن غيرها ، ولا يعرف كيف يتعبد ولا كيف يستنجي أو يتوضأ أو يغتسل من الجنابة . وكيف يعملون ذلك وهم قد

حرموا مجالس الذكر التي تغشاها الرحمة ، وتنزل فيها السكينة ، وتحف بها الملائكة
فبانطماس هذا النور عنهم ضلوا ، فاقتدوا بجهال أمثالهم ، وأخذوا يقرأون
الاحاديث النبوية والآيات القرآنية فينزلونها على آرائهم ، لا على ما قل أهل العلم
فيها . فخرجوا على الصراط المستقيم ، الى أن يجتمعوا ويقرأ أحدهم شيئاً من
القرآن يكون حسن الصوت طيب النغمة جيد التلحين تشبه قراءته الغناء المذموم ،
ثم يقولون تعالوا نذكر الله . فيرفعون أصواتهم يمشون ذلك الذكر مدوالة ، طائفة
في جهة . وطائفة في جهة أخرى ، على صوت واحد يشبه الغناء ، ويرحمون أن
هذا من مجالس الذكر المندوب اليها ، وكذبوا : فانه لو كان حقاً لكان السلف
الصالح أولى بدراكه وفهمه والعمل به ، والا فآين في الكتاب أو في السنة الاجتماع
لذكر على صوت واحد جهراً عالياً ؟ وقد قال تعالى (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا
وْخَفِيَّةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُتَكِبِينَ) والمعتدين في التفسير هم الرافعون أصواتهم
بالدعاء .

وعن أبي موسى قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فجعل الناس يجهرون
بالتكبير ، فقال النبي ﷺ « اربعوا على أنفسكم ، انكم لا تدعون أصم ولا غائبا انكم
تدعون سميعاً قريباً ، وهو معكم » وهذا الحديث من تمام تفسير الآية ، ولم يكونوا
رضى الله عنهم يكبرون على صوت واحد ، ولكنه نهاهم عن رفع الصوت ليكونوا
ممثلين للآية . وقد جاء عن السلف أيضاً النهي عن الاجتماع على الذكر ، والدعاء
باهيئة التي يجتمع عليها هؤلاء المبتدعون . وجاء عنهم النهي عن المساجد المتخذة
لذلك ، وهي الربط التي يسمونها بالصفة . ذكر من ذلك ابن وهب وابن وضاح
وغيرهما ما فيه كفاية لمن وفقه الله .

فالخاصل من هؤلاء انهم حسنوا الظن بأنهم فيما هم عليه مصيبون ، وأسأوا
الظن بالسلف الصالح أهل العمل الراجح الصريح ، وأهل الدين الصحيح . ثم لما
طالبهم لسان الحال بالحجة أخذوا كلام الحبيب وهم لا يعلمون ، وقولوه ما لا يرضى
به العلماء ، وقد بين ذلك في كلام آخر اذ سئل عن ذكر فقرائ زماننا ، فأجاب

ثان مجالس الذكر المذكورة في الأحاديث إنها هي التي يتلى (١) فيها القرآن ، والتي تتعلم فيها العلم والدين ، والتي تعمم بالعلم والتذكير بالأخرة والجنة والنار . كمجالس سفيان الثوري والحسن ، وابن سيرين ، وأضرابهم .

أما مجالس الذكر اللساني فقد صرح بها في حديث الملائكة السياحين ، لكن لم يذكر فيه جهراً بالكلمات ، ولا رفع أصوات ، وكذلك غيره . لكن الأصل المشروع أعـ لان الفرائض وإخفاء النوافل ، وأتى بالآية وبقوله تعالى (إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاً خَفِيّاً) وبحديث « اربعوا على أنفسكم » — قال — : وقراء الوقت قد تخيروا بآيات ، وتميزوا بأصوات ، هي الى الاعتداء ، أقرب منها الى الاقتداء ، وطريقتهم الى اتخاذها مأكلة وصناعة ، أقرب منها الى اعتدادها قرينة وطاعة .

انتهى معناه على اختصار أكثر الشواهد . وهي دليل على أن فتواه المحتج بها ليس معناها ما رام هؤلاء المبتدعة . فانه سئل في هذه عن فقراء الوقت ، فأجاب بندهم ، وإن حديث النبي ﷺ لا يتنـ أول علمهم . وفي الأولي إنما سئل عن قوم يجتمعون لقراءة القرآن ، أو لذكر الله . وهذا السؤال يصدق عن قوم يجتمعون مثلاً في المسجد فيذكرون الله كل واحد منهم في نفسه أو يتلو القرآن نفسه ، كما يصدق على مجالس المعلمين والمتعلمين ، وما أشبه ذلك مما تقدم التنبيه عليه فلا يسهو وغيره من العلماء إلا أن يذكر محاسن ذلك والثواب عليه ، فلما سئل عن أهل البدع في الذكر والتلاوة بين ما ينبغي أن يعتمد عليه الموفق ، ولا توفيق إلا بالله العلي العظيم .

وأما ما ذكره في الانشادات الشعرية ، فجائز للإنسان أن ينشد الشعر الذي لا رفق فيه ، ولا يذكر بمعصية ، وأن يسمعه من غيره إذا أنشد ، على الحد الذي كان ينشد بين يدي رسول الله ﷺ ، أو عمل به الصحابة والتابعون ومن يقتدى به من العلماء ، وذلك أنه كان ينشد ويسمع لفوائد (منها) المناخلة عن رسول الله ﷺ ، وعن الاسلام وأهله : ولذلك كان حسان بن ثابت رضي الله عنه قد نصب

(١) في الأصل « يَحْتَلَى » هكذا ، فصحيحها ناسخ الورق الذي نطبع عنه فجعلها « يَحْتَلَى » وكلاهما غلط

له منبر في المسجد ينشد عليه : اذا وفدت الوفود : حتي يقولوا : خطيبه أخطب
من خطيبنا : وشاعره أشعر من شاعرنا : ويقول له عليه السلام « اهجههم وجبريل معك »
وهذا من باب الجهاد في سبيل الله - ليس للفقراء من فضله في غنائهم بالشعر قليل
ولا كثير .

(ومنها) انهم كانوا يتعرضون لحاجتهم ، ويستشفعون بتقديم لايات بين
يدي طلباتهم . كما فعل ابن زهير رضي الله عنه : وأخت النضر بن الحارث - مثل
ما يفعل الشعراء مع الكبراء . هذا لا حرج فيه ما لم يكن في الشعر ذكر ما لا
يجوز . ونظيره في سائر الأزمنة تقديم الشعر للخلفاء والملوك ومن أشبههم قطعاً من
أشعارهم بين يدي حاجتهم : كما فعله أهل الوقت المجردون للسعاية على الناس ، مع
القدرة على الاكتساب . وفي الحديث « لا تصح الصدقة لغني » ، ولا لدى مرة
سوى « فانهم ينشدون الاشعار التي فيها ذكر الله وذكر رسوله : وكثيراً ما يكون
فيها ما لا يجوز شرعاً » ويتمندلون بذكر الله ورسوله في الاسواق والمواضع القدرة ،
ويجملون ذلك آلة لأخذ ما في أيدي الناس ، لكن بأصوات مطربة يخاف بسببها
على النساء ومن لا عقل له من الرجال .

(ومنها) انهم ربما أنشدوا الشعر في الاسفار الجهادية تنشيطاً لكرال النفوس ،
وتنبيهاً للرواحل أن تنهض في أنقالها ، وهذا حسن ، لكن العرب لم يكن لها من
تحسين النغمت ما يجري مجرى ما الناس عليه اليوم ، بل كانوا ينشدون الشعر مطلقاً ،
من غير أن يتعلموا هذه الترجيمات التي حدثت بعدهم ، بل كانوا يرققون الصوت
ويعططونه على وجه يليق (١) بأمية العرب الذين لم يعرفوا صنائع الموسيقى ، فلم
يكن فيه إلذاذ ولا اطراب يلهي ، وإنما كان لهم شيء من النشاط ، كما كان الحبشة
وعبد الله بن رواحه يحدوان بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما كان الانصار يقولون
عند حفر الخندق .

نحن الذون بايعوا محمداً على الجهاد ما حيننا أبداً

فيجمعهم عليه السلام بقوله « اللهم لا خير الا خير الآخرة ، فاعف عن الانصار والمهاجرة »

(ومنها) أن يتمثل الرجل باليت أو الايات من الحكمة في نفسه ليعظ نفسه أو ينشطها أو يحركها لمقتضى معنى الشعر ، أو يذكرها ذكرًا مطلقًا ، كما حكى أبو الحسن القرافي الصوفي عن الحسن ان قوما أتوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالوا : يا أمير المؤمنين ! ان لنا امامًا اذا فرغ من صلاته تغنى . فقال عمر : من هو ؟ فذكر الرجل — فقال : قوموا بنا اليه ، فاننا ان وجهنا اليه يظن اننا نجسنا عليه أمره — قال — فقام عمر مع جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتوا الرجل وهو في المسجد ، فلما أن نظر الى عمر قام فاستقبله فقال : يا أمير المؤمنين ما حاجتك ؟ وما جاء بك ؟ ان كانت الحاجة لنا كننا أحق بذلك منك أن نأتيك ، وان كانت الحاجة لك فأحق من عظمناه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال له عمر : ويحك ! بلغني عنك أمر ساءنى . قال : وما هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : أتمجن في عبادتك ؟ قال : لا يا أمير المؤمنين ، لكني أعظمها أعظمها نفسي . قال عمر : قلها ، فان كان كلاما حسنا قلته معك ، وان كان قبيحا نهيتك عنه . فقال : —

وفؤاد	كأ	عائته	في مدى الهجران يبغي تعبي
—	لا أراه	الدهر الا لاهياً	في تماديه فقد برّح بي
ياقرين السوء	ما هذا الصبا		فني العمر كذا في اللعب
وشباب	بان غني قضى		قبل أن أقضى منه أربى
ما أرحى	بعده الا القنا		ضيّق الشيب على مطلبي
ويح نفسي	لا أراها أبداً		في جميل لا ولا في أدب
نفس لا كنت	ولا كان الهوى		راقبي المولى وخافي وارهبي

— قال — فقال عمر رضى الله تعالى عنه :

نفس لا كنت ولا كان الهوى راقبي المولى وخافي وارهبي

ثم قال عمر : على هذا فليغن من غنى .

فتأملوا قوله : بلغني عنك أمر ساءنى . مع قوله : أتمجن في عبادتك . فهو

من أشد ما يكون في الإنكار ، حتي أعلمه انه يردد لسانه أبيات حكمة فيها موعظة ،
حينئذ أقره وسلم له .

هذا وما أشبهه كان فعل القوم ، وهم مع ذلك لم يقتصروا في التنشيط للنفوس ،
ولا الوعظ على مجرد الشعر ، بل وعظوا أنفسهم بكل موعظة ، ولا كانوا
يستحضرون لذكر الاشعار الغنين ، اذ لم يكن ذلك من طالباتهم ، ولا كان عندهم
من الغناء المستعمل في أزماننا (١) شيء ، وإنما دخل في الاسلام بعدهم حين خالط
العجم المسلمين .

وقد بين ذلك أبو الحسن القرافي فقال : أي الماضيين من الصدر الأول حجة
على من بعدهم ، ولم يكونوا يلحنون الاشعار ولا ينغمونها باحسن ما يكون من النغم
الا من وجه ارسال الشعر واتصال القوافي . فان كان صوت أحدهم أشجن من
صاحبه كان ذلك مردوداً الى أصل الخلقة لا يتصنعون ولا يتكافون .

هذا ما قال . فلذلك نص العلماء على كراهية ذلك المحدث . وحتى سئل مالك
بن أنس رضي الله عن الغناء الذي يستعمله أهل المدينة . فقال : إنما يفعله الفساق
والمكن المتقدمون أيضاً يعدون الغناء جزءاً من أجزاء طريقة التعبد ، وطالب رقة
للنفوس ، وخشوع القلوب ، حتي يقصدوه قصداً ، ويتعمدوا الليالي الفاضلة ،
فيجتمعوا لاجل الذكر الجهرى ، والشطح ، والرقص ، والتغاشي والصياح ، وضرب
الأقدام على وزن ايقاع الكف أو الآلات ، وموافقة النغبات

هل في كلام النبي ﷺ وعمله المنقول في الصحاح أو عمل السلف الصالح أو
أحد من العلماء أثر ؟ أو في كلام المحيىب ما يصرح بكلام مثل هذا ؟
بل سئل عن انشاد الاشعار بالصوامع كما يفعله المؤذنون اليوم في الدعاء بالاسحار ؟
فاجاب بان ذلك بدعة مضافة الى بدعة ، لأن الدعاء بالصوامع بدعة . وانشاد
الشعر والقصائد بدعة أخرى ، اذ لم يكن ذلك في زمن السلف المقتدى بهم .
كما انه سئل عن الذكر الجهرى أمام الجنازة . فاجاب بان السنة في اتباع الجنائز

الصمت والتفكير والاعتبار ، وان ذلك فعل السلف ، واتباعهم سنة ومخالفتهم بدعة . وقد قال مالك : لن يأتي آخر هذه الامة باهدى مما كان عليه اولها .

وأما ما ذكره الحبيب في التواجد عند السماع من أنه أثر رقة النفس واضطراب القلب ، فإنه لم يبين ذلك الاثر ما هو ، كما انه لم يبين معنى الرقة ، ولا عرج عليها بتفسير يرشد الى فهم التواجد عند الصوفية ، وإنما في كلامه ان ثم أثراً ظاهراً ظاهر على جسم المتواجد وذلك الاثر يحتاج الى تفسير ، ثم التواجد يحتاج الى شرح بحسب ما يظهر من كلامه .

والذي يظهر في التواجد ما كان يبدو على جملة من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهو البكاء واقتشعار الجلد التابع للخوف الاخذ بمجامع القلوب ، وبذلك وصف الله عباده في كلامه حيث قال (اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْخَبَرِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِي تَقْشَرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ، ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) وقال تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ رِمَماً عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ) وقال (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً - إِلَى قَوْلِهِ - أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) .

وعن عبد الله بن الشيخ رضي الله عنه قال : انتهيت الى رسول الله ﷺ وهو يصلي ، ولجوفه أزيز كأزيز المرجل (يعني من البكاء) والأزيز صوت يشبه غليان القدر . وعن الحسن قال قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مِمَّا لَمْ تَأْتِ) فربى لها ربوة عيد منها عشرين يوماً . وعن عبيد بن عمر ، قال صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة الفجر ، فافتتح سورة يوسف فقرأها حتي اذا بلغ (وَابْيَضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ) بكى حتي انقطع . وفي رواية لما انتهى الى قوله (إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) بكى حتي سمع نشيجه من وراء الصفوف . وعن أبي صالح قال : لما قدم أهل اليمن في زمان أبي بكر رضي الله عنه سمعوا القرآن فجعلوا يبكون ، فقال أبو بكر : هكذا

كنا حتي قسمت قلوبنا . وعن ابن أبي ليلى أنه قرأ سورة مريم حتي انتهى الى السجدة (خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا) فسجد بها ، فلما رفع رأسه قل : هذه السجدة قد سجدناها فأين البكاء ؟ — الى غير ذلك من الآثار الدالة على أن أثر الموعظة الذي يكون بغير تصنع إنما هو على هذه الوجوه وما أشبهها .

ومثله ما استعمل به بعض الناس من قوله تعالى (وَرَبَّنَا عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَذَلِكُمُ الرَّبُّ السَّمِيرُ) ذكره بعض المفسرين . وذلك أنه لما ألقى الله لايمان في قلوبهم حضروا عند ملكهم دقيانوس الكافر ، فنحرت فأرة أو هرة خاف لأجلها الملك ، فنظر الفتية بعضهم الى بعض ، ولم يتألموا الى أن قاموا مصرحين بالتوحيد ، ملينين بالادلة والبرهان ، منكبين على الملك نحلة الكفر ، باذلين أنفسهم في ذات الله . فأوعدهم ثم أخلفهم ، فتواعدوا الخروج الى الغار ، الي أن كان منهم ماحكى الله تعالى في كتابه . فليس في ذلك صمق ولا صياح ، ولا شطح ولا تغاش مستعمل ، ولا شيء من ذلك ، وهو شأن فقرائنا اليوم وخرج سعيد بن منصور في تفسيره عن عبد الله بن عروة بن الزبير ، قال : قلت لجدي اسماء . كيف كان أصحاب رسول الله ﷺ اذا قرأوا القرآن ؟ قالت : كانوا كما نعتهم الله ، تدمع أعينهم وتتشعر جلودهم . قلت : ان ناساً (١) ها هنا اذا سمعوا ذلك تأخذهم عليه غشية . فقالت : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

وخرج أبو عبيد من أحاديث أبي حازم . قال : مر ابن عمر برجل من أهل العرق ساقط والناس حوله ، فقال ؟ ما هذا ؟ فقالوا : اذا قرئ عليه القرآن ، أو سمع الله يذكر خيراً من خشية الله . قال ابن عمر : والله انا لنخشى الله ولا نستقط . وهذا انكار

وقيل لعائشة رضي الله عنها : ان قوما اذا سمعوا القرآن يغشى عليهم . فقالت : ان القرآن أكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال ، ولكنه — كما قال الله تعالى — (تَقْشَرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى

ذَكَرَ اللَّهُ) . وعن انس ابن مالك رضى الله عنه أنه سئل عن القوم يقرأ عليهم القرآن فيصعقون ؟ فقال : ذلك فعل الخوارج
 وخرج أبو نعيم عن جابر بن عبد الله أن ابن الزبير رضى الله تعالى عنه قال :
 جئت أبي ، فقال : أين كنت ؟ فقلت : وجدت أقواماً يذكرون الله فبرعد أحدهم
 حتى يغشى عليه من خشية الله فقدمت معهم . فقل : لا تقعد بعدها . فرآني كأنه
 لم يأخذ ذلك في فقال : رأيت رسول الله ﷺ يتلو القرآن ، ورأيت أبا بكر وعمر
 يتلوان القرآن ، فلا يصيبهم هذا ، أفترأهم أخشع لله من أبي بكر وعمر ؟ فرأيت
 ذلك كذلك فتركتهم ، وهذا بأل ذلك كله تعمل وتكلف لا يرضى به أهل الدين .
 وسئل محمد بن سيرين ، عن الرجل يقرأ عنده فيصعق فقال : ميماد ما بيننا
 وبينه أن يجلس على حائط ثم يقرأ عليه القرآن من أوله الى آخره ، فإن وقع فهو
 كما قال .

وهذا الكلام حسن في المحق والمبطل ، لانه انما كان عند الخوارج نوعا
 من القحة في النفوس المائلة عن الصواب : وقد تناط النفس فيه فنظنه انفعالا
 صحيحا وليس كذلك . والدليل عليه انه لم يظهر على أحد من الصحابة لا هو ولا
 ما يشبهه ، فان مبناهم كان على الحق ، فلم يكونوا يستعملون في دين الله هذه
 اللعب القبيحة المسقطه للأدب والمروءة .

نعم قد لا ينكر اتفاق الغشى ونحوه أو الموت لمن سمع الموعظة بحق فضعف
 عن مصابرة الرقة الحاصلة بسببها . فجعل ابن سيرين ذلك الضابط ميزانا للمحق
 والمبطل وهو ظاهر ، فان القحة لا تبقى مع خوف السقوط من الحائط . فقد اتفق من
 ذلك بعض النواذر وظهر فيها عذر التواجد

حكى عن أبي وائل ، قال : خرجنا مع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ومعه
 الربيع بن خيثمة فمررنا على حداد ، فقام عبد الله ينظر الى حديدة في النار ، فنظر
 الربيع اليها فتمايل ليستقط ، ثم ان عبد الله مضى كما هو حتى أتينا على شاطئ الفرات
 على أتون فلما رآه عبد الله والنار تلتهب في جوفه قرأ هذه الآية (إِذَا رَأَوْهُمُ مِنْ
 مَكَانٍ يَعِيدُ سَمِعُوا لَهَا تَفِيْطًا زَفِيرًا) الي قوله — دَعَا هَذَا لَكَ بُبُورًا)

عصعق الربيع ، يعني غشى عليه . فاحتماناه فأتينا به أهله — قال — وربطه
عبد الله الى الظهر فلم يبق ، فربطه الى المغرب فأفاق ، ورجع عبد الله الى أهله .
فهذه حالات طرأت لواحد من أفاضل التابعين بمحضر صحابي ، ولم ينكر
عليه لعله ان ذلك خارج عن طاقته ، فصار بتلك الموعظة الحسنة كالمغنى عليه ،
فلا حرج اذاً .

وحكى ان شاباً كان يصحب الجنيد رضى الله عنه — وهو امام الصوفية
اذاً — فكان الشاب اذا سمع شيئاً من الذكر بزق ، فقال له الجنيد يوماً : ان
فعلت ذلك مرة أخرى لم تصحبني . فكان اذا سمع شيئاً يتغير ويضبط نفسه حتي
كان يقطر العرق منه بكل شعرة من بدنه قطرة ، فيوماً من الايام صاح صيحة تلفت
نفسه . فهذا الشاب قد ظهر فيه مصداق ما قاله السلف ، لأنه لو كانت صيحته
الاولى غلبته لم يقدر على ضبط نفسه ، وان كان بشدة ، كما لم يقدر على ضبط نفسه
الربيع بن خثيمة ، وعليه أدبه الشيخ (د) حين أنكر عليه ووعدته بالفرقة ، اذ فهم
منه ان تلك الزعقة من بقايا رعونة النفس و فلما خرج الامر عن كسبه — بدليل
موته — كانت صيحته عفواً لا حرج عليه فيها ان شاء الله

بخلاف هؤلاء القوم الذين لم يشموا من أوصاف الفضلاء رائحة ، فأخذوا
بالتشبه بهم ، فأبرز لهم هواهم التشبه بالخوارج ، وباليتمهم وقفوا عند هذا الحد
المنموم ، ولكن زادوا على ذلك الرقص والزمر والدوران والضرب على الصدور ،
وبعضهم يضرب على رأسه : وما أشبه ذلك من العمل المضحك للمحقق ، لكونه
من أعمال الصبيان والمجانين ، المبكى للعقلاء ، رحمة لهم ، اذ لم يتخذ مثل هذا طريقاً
الى الله وتشبهها بالصالحين

وقد صح من حديث العرياض بن سارية رضى الله عنه ، قال : وعظنا رسول
الله ﷺ موعظة بايعة ذرفت منها العيون ، ووجلّت منها القلوب ، الحديث ، فقال
الامام الآجري العالم السني أبو بكر رضى الله عنه : ميزوا هذا الكلام ، فانه لم

(١) كتب في الاصل بخط دقيق فوق كلمة الشيخ رأى الجنيد

يقول : صرخنا من موعظة ، ولا طرقتنا على رؤوسنا ، ولا ضربنا على صدورنا ، ولا زفنا ولا رقصنا — كما يفعل كثير من الجهال يصرخون عند الموعظ ويرغمون ، ويتناشون — قال — وهذا كله من الشيطان يلعب بهم ، وهذا كله بدعة وضلالة . ويقال لمن فعل هذا : اعلم أن النبي ﷺ أصدق الناس موعظة ، وأنصح الناس لأئمة ، وأرق الناس قلباً ، وخير الناس من جاء بعده — لا يشك في ذلك عاقل — ما صرخوا عند موعظته ولا زعقوا ولا رقصوا ولا زفوا . ولو كان هذا صحيحاً لكانوا أحق الناس به أن يفعلوه بين يدي رسول الله ﷺ ، ولكنه بدعة وباطل ومنكر فاعلم ذلك : انتهى كلامه . وهو واضح فيما نحن فيه .

ولا بد من النظر في الأمر كله الموجب للتأثير الظاهر في السلف الأولين مع هؤلاء المدعين ، فوجدنا الأولين يظهر عليهم ذلك الأثر بسبب ذكر الله ، أو بسماع آية من كتاب الله ، وبسبب رؤية اعتبارية — كما في قصة الربيع عند رؤيته للحداد والأتون وهو موقد النار — وبسبب قراءة في صلاة أو غيرها ، ولم نجد أحداً منهم — فيما نقل العلماء — يستعملون الترم بالاشعار لترق نفوسهم ، فتتأثر ظواهرهم وطائفة الفقراء على الضد منهم ، فانهم يستعملون القرآن والحديث والوعظ والتذكير فلا تتأثر ظواهرهم ، فإذا قام المزمع تسابقوا إلى حر كآتهم المعروفة لهم ، فبالحرى أن لا يتأثروا على تلك الوجوه المكروهة المبتدعة . لأن الحق لا ينتج الا حقاً . كما ان الباطل لا ينتج الا باطلاً .

وعلى هذا التقرير ينبنى النظر في حقيقة الرقة المذكورة ، وهي الحركة للظاهر . وذلك ان الرقة ضد الغلط ، فنقول : هذا رقيق ليس بغليظ ، ومكان رقيق اذا كان لين التراب ، ومثله الغليظ ، فاذا وصف بذلك فهو راجع إلى لينه وتأثره ضد التمسوة ، ويشعر بذلك قوله تعالى (ثُمَّ تَلَيْنُ جَاوِدُهُمْ وَقَلُّوْهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) لأن القلب الرقيق اذا أوردت عليه الموعظة خضع لها ولان وانتقاد ، ولذلك قال

تعالى ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِئَتْ قُلُوبُهُمْ)) فان الوجمل تأثر
ولين يحصل في القلب بسبب الموعظة ، فتري الجلد من أجل ذلك يقشع ، والمين
تدمع . واللين اذا حل بالقلب - وهو باطن الانسان - حل بالجلد بشهادة الله - وهو
ظاهر الانسان - ، فقد حل الانفعال بمجموع الانسان ، وذلك يقتضى السكون
لا الحركة ، والانزعاج والسكوت لا الصياح - وهي حالة السلف الأولين ، كما
تقدم - فاذا رأيت أحداً سمع موعظة أى موعظة كانت ، فيظهر عليه من الأثر
ما ظهر على السلف الصالح - علمت أنها رقة هي أول الوجد ، وانها صحيحة
لا اعتراض فيها .

واذا رأيت أحداً سمع موعظة قرآنية أو سنية أو حكيمية ولم يظهر عليه من تلك
الآثار شيء ، حتى يسمع شعراً مرقماً أو غناء مطرباً فتأثر ، فانه لا يظهر عليه في
الغالب من تلك الآثار شيء ، وانما يظهر عليه انزعاج بقيام ، أو دوران أو شطح ،
أو صياح ، أو ما يناسب ذلك . وسببه ان الذى حل بباطنه ليس بالرقة المذكورة
أولاً ، بل هو الطرب الذى يناسب الغناء ، لان الرقة ضد القسوة ، - كما تقدم -
والطرب ضد الخشوع ، - كما يقوله الصوفية - والطرب مناسب للحركة ، لانه
ثوران الطباع ، ولذلك اشترك (فيه) مع الانسان الحيوان كالابل والنحل ، ومن
لا عقل له من الاطفال ، وغير ذلك . والخشوع ضده ، لانه راجع الى السكون ،
وقد فسر به لغة ، كما فسر الطرب بأنه خفة تصحب الانسان من حزن أو سرور .
قال الشاعر :

* طرب الواله أو كالمختبل * (١) والتطريب مدّ الصوت وتحسينه .

وبيانه أن الشعر المغنى به قد اشتمل على أمرين : أحدهما ما فيه من الحكمة
والموعظة ، وهذا مختص بالقلوب . ففهيها تعمل وبها تنفعل ، ومن هذه الجهة ينسب

(١) شطر من أبيات النابغة الجعدي والشطر الاول : واراني طرباً في أثرهم والواله
الناكل (وكان في نسختنا الوالد) والمختبل بفتح الباء من اختبل عقله أى جن (وكان
في نسختنا : المختيل

السماع الى الارواح . والثاني ما فيه من النغاب المرتبة على النسب التلحينية ، وهو المؤثر في الطبائع ، فيهيئها الى ما يناسبها ، وهي المراكات على اختلافها ، فكل تأثر في القلب من جهة السماع يحصل عنه آثار السكون والخضوع فهو رقة ، وهو التواجد الذي أشار اليه كلام المجيب - ولا شك انه محمود - وكل تأثر يحصل عنه ضد السكون ، فهو طرب لا رقة فيه ولا تواجد ، ولا هو عند شيوخ الصوفية محمود ، لكن هؤلاء الفقراء ليس لهم من التواجد في الغالب الا الثاني المذموم ، فهم اذا متواجدون بالنغم واللحن ، لا يدركون من معاني الحكمة شيئاً . فقد باوا اذا بأخسر الصفتين نعوذ بالله .

وانما جاءهم الغلط من جهة اختلاط المناطين عليهم ، ومن جهة انهم استدلوا بغير دليل . فقوله تعالى (فقرأوا الى الله) وقوله (لَوِ اطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً) لا دليل فيه على هذا المعنى . وكذلك قوله تعالى (اِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا) أين فيه انهم قاموا يرقصون ، أو يزفنون ، أو يدورون على أقدامهم ؟ ونحو ذلك ، فهو من لاستدلال الداخل تحت هذا الجواب .

ووقع في كلام المجيب لفظ السماع غير مفسر ، ففهم منه المحتج أنه الغناء الذي تستعمله شيعته ، وهو فهم عموم الناس ، لا فهم الصوفية ، فانه عندهم يطلق على كل صوت أفاد حكمة يخضع لها القلب ، ويلين لها الجلد . وهو الذي يتواجدون عنده التواجد المحمود ، فسماع القرآن عندهم سماع ، وكذلك سماع السنة وكلام الحكماء والفضلاء حتي أصوات الطير وخير الماء ، وصرير الباب . ومنه سماع المنظوم أيضاً اذا أعطى حكمة ، ولا يستمعون هذا الأخير الا في الفرط ، وعلى غير استعداد ، وعلى غير وجه الالتذاذ والاطراب ، ولا هم ممن يداوم عليه أو يتخذة عادة ، لأن ذلك كله قادح في مقاصدهم التي بنوا عليها .

قال الجنيد : اذا رأيت الريد يحب السماع فاعلم أن فيه بقية من البطالة . وإنما لهم من سماعه اذا اتفق وجه الحكمة ان كان فيه حكمة ، فاستوي عندهم النظم والنثر وان أطلق أحد منهم السماع ، فمن حيث فهم الحكمة لا من حيث يلائم الطباع لان من سمعه من حيث يستحبه فهو متعرض للفتنه فيصير الى ما صار اليه السماع المذموم

ومن الدليل على أن السماع عندهم ما تقدم ، ما ذكر عن أبي عثمان المغربي أنه قال : من ادعى السماع ولم يسمع صوت الطير وصرير الباب وتصفيق الرياح فهو مفتر مبدع . وقال الحصري : ايش أعمل بسماع ينقطع ممن يسمع منه ؟ ويذبحي أن يكون سماعك سماعاً متصلاً غير منقطع . وعن أحمد بن سالم قال : خدمت سهل ابن عبد الله التستري سنين ، فما رأيته تغير عند سماع شيء يسمعه من الذكر أو القرآن أو غيره ، فلما كان في آخر عمره قرىء بين يديه (قَالِ يَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ) تغير وارتعد وكاد يسقط ، فلما رجع الى حال صحوه سأله عن ذلك فقال : يا حبيبي ضعفتنا . وقال : السلمي دخلت على أبي عثمان المغربي وواحد يستقي الماء من البئر على بكرة ، فقال لي : يا أبا عبد الرحمن ! تدرى ايش تقول هذه البكرة ؟ فقلت : لا . فقال : تقول الله .

فهذه الحكايات وأشباهها تدل على أن السماع عندهم كما تقدم ، وانهم لا يؤثرون سماع الأشعار على غيرها فضلاً على أن يتصنعوا فيها بالأغاني المطربة . ولما طال الزمان وبعثوا عن أحوال الساف الصالح ، أخذ الهوى في التفرغ في السماع حتى صار يستعمل منه المصنوع على قانون الألمان ، فتعشقت به الطبائع ، وكثر العمل به ودام . وإن كان قصدهم به الراحة فقط - فصار قذري في طريق سلوكهم فرجعوا به القهقري ، ثم طال الأمد حتى اعتقده الجهال في هذا الزمان وما قاربه أنه قرينة ، وجزء من أجزاء طريقة التصوف ، وهو الادهي .

وقول الحبيب : وأما من دعا طائفة الى منزله فتجيب دعوته وله في دعوته قصده . مطابق حسب ما ذكر أولاً ، بأن (من) دعا قوماً الى منزله لتعلم آية أو سورة من كتاب الله أو سنة من سنن رسول الله ﷺ ، أو مذاكرة في علم أو في نعم الله ، أو مؤانسة في شعر فيه حكمة ليس فيه غناء مكروه ، ولا صحبه شطح ولا زفن ولا صياح ، وغير ذلك من المنكرات ، ثم ألقى اليهم شيئاً من الطعام على غير وجه التكلف والمباهاة ولم يقصد بذلك بدعة ، ولا امتيازاً للفرقة تخرج بأفعالها وأقوالها عن السنة (١) فلا شك في استحسان ذلك ، لانه داخل في حكم المأدبة

(١) هذا خبر « بان » في قوله : بأن من دعى

المقصود بها حسن العشرة بين الجيران والاخوان ، والنودد بين الاصحاب ، وهي في حكم الاستحباب ، فان كان فيها نذاكر في علم ونحوه ، فهي من باب التعاون على الخير .

ومثاله ما يحكى عن محمد بن حنيف ، قال : دخلت يوماً على القاضي على بن احمد ، فقال لى : يا أبا عبد الله ! قلت : لبيك أيها القاضي . قال : ها هنا أحكي لكم حكاية تحتاج أن تكتبها بماء الذهب . فقلت : أيها القاضي ! أما الذهب فلا أجده ، ولكنى أكتبها بالخبر الجيد . فقال : بلغني انه قيل لأبي عبد الله احمد بن حنبل : ان الحارث المحاسبي يتكلم في علوم الصوفية ويحتج عليه بالآى . فقال احمد : أحب أن أسمع كلامه من حيث لا يعلم . فقال رجل : أنا أجمعك معه . فآخذ دعوة ودعا الحارث وأصحابه ودعا احمد ، فجلس بحيث يرى الحارث ، فحضرت الصلاة ، فتقدم وصلى بهم المغرب ، وأحضر الطعام ، فجعل يأكل ويتحدث معهم فقال احمد : هذا من السنة

فلما فرغوا من الطعام وغسلوا أيديهم جلس الحارث وجلس أصحابه ، فقال : من أراد منكم أن يسأل شيئاً فليسأل . فسئل عن الاخلاص ، وعن الرياء ، ومسائل كثيرة ، فاستشهد بالآى والحديث ، واحمد يسمع لا ينكر شيئاً من ذلك فلما (١) هدى من الليل أمر الحارث قارئاً يقرأ شيئاً من القرآن على الحدود فقرأ ، فبكى بعضهم وانتحب آخرون ، ثم سكنت القارىء ، فدعا الحارث بدعوات خفاف ، ثم قام الى الصلاة . فلما أصبحوا قال احمد : قد كان بلغني أن ها هنا مجالس للذكر يجتمعون عليها ، فان كان هذا من تلك المجالس فلا أنكر منها شيئاً .

ففى هذه الحكاية أن أحوال الصوفية توزن بميزان الشرع ، وان مجالس الذكر ليست مازعم هؤلاء ، بل ما تقدم لنا ذكره . وأما ما سوى ذلك مما اعتادوه فهو مما ينكر .

والحارث المحاسبي من كبار الصوفية المقتدى بهم . فإذا ليس في كلام المحيب

(١) بياض في الأصل ولعل الساقط كلمة «مضى» يقال مضى هذه وهدى من الليل

وحبك بعد هذه من الليل

ما يتعلق به هؤلاء المتأخرون ، اذ باينوا المتقدمين من كل وجه ، وبالله التوفيق .
والامثلة في الباب كثيرة لو تتبعتم لخرجنا عن المقصود . وانما ذكرنا امثلة
تبين من استدلالهم الواهية ما يضاهاها ، وحاصلها الخروج في الاستدلال عن الطريق
الذي اوضحه العلماء ، وبينه الائمة ، وحصر انواعه الراسخون في العلم .



ومن نظر الى طريق أهل البدع في الاستدلالات عرف أنها لا تنضبط ، لأنها
سبالة لا تقف عند حد . وعلى كل وجه يصح لكل زائغ وكافر أن يستدل على
زيغه وكفره حتى ينسب النجاسة التي التزمها الي الشريعة .

فقد رأينا وسمعنا عن بعض الكفار انه استدل على كفره بايات القرآن ، كما
استدل بعض النصارى على تشريك عيسى بقوله تعالى (وَكَامِنَةٌ أَلْقَاهَا إِلَى مَرِيَمَ
وَرُوحٌ مِنْهُ) - واستدل على أن الكفار من أهل الجنة باطلاق قوله تعالى (إِنَّ
الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ) الآية - واستدل بعض اليهود على تفضيلهم علينا بقوله سبحانه (أَذْكُرُوا
نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، دَأَىٰ مَضَّتْكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ) - وبعض الحنابلة
استدل على قوله بقوله تعالى (وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي) - والتناسخ استدلال
بقوله (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّشَاءَ رَكُوكِ)

وكذلك كل من أتبع التشابهات ، أو حرف المناطات ، أو حمل الآيات مالا
تحمله عند السلف الصالح ، أو تمسك بالاحاديث الواهية أو أخذ لادلة يبادى الرأي
له أن يستدل على كل فعل أو قول أو اعتقاد وافق غرضه بآية أو حديث لا يفوز
بذلك أصلا . والدليل عليه استدلال كل فرقة شهيرة بالبدعة على بدعتها بآية أو
حديث من غير توقف . حسبا تقدم ذكره - وسيأتي له نظائر أيضا ان شاء الله .
فمن طلب خلاص نفسه تشبث حتى يتضح له الطريق ، ومن تساهل رمته أيدي
الهُوى في معاطب لا مخلص له منها إلا ما شاء الله .



الباب الخامس

﴿ في أحكام البدع الحقيقية والاضافية والفرق بينهما ﴾

ولا بد قبل النظر في ذلك من تفسير البدعة الحقيقية والاضافية فنقول وبالله التوفيق .

ان البدعة الحقيقية هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل ، ولذلك سميت بدعة - كما تقدم ذكره - لانها شيء مخترع على غير مثال سابق ، وان كان المبتدع يأبى أن ينسب اليه الخروج عن الشرع ، اذ هو مدع أنه داخل بما استندت تحت مقتضى الادلة ، لكن تلك الدعوى غير صحيحة لا في نفس الامر ولا بحسب الظاهر . اما بحسب نفس الامر فبالعرض ، واما بحسب الظاهر فان أدلته شبه ليست بأدلة ان تثبت (١) أنه استدل ، والا فالأمر واضح .

وأما البدعة الاضافية فهي التي لها شائبتان : احدها لها من الادلة متعلق ، فلا تكون من تلك الجهة بدعة . والاخرى ليس لها متعلق الا مثل ما للبدعة الحقيقية ، فلما كان العمل الذي له شائبتان لم يتخلص لأحد الطرفين وضعنا له هذه التسمية وهي **البدعة الاضافية** أي انها بالنسبة الى إحدى الجهتين سنة لانها مستندة الى دليل ، وبالنسبة الى الجهة الاخرى بدعة لانها مستندة الى شبه لا الى دليل ، أو غير مستندة الى شيء .

والفرق بينهما من جهة المعنى ان الدليل عليها من جهة الأصل قائم ، ومن جهة الكيفيات أو الاحوال أو التفاصيل لم يقم عليها مع أنها محتاجة اليه ، لانه الغالب في التعبديات لا في العاديات المحضة - كما سذكروه ان شاء الله -

(١) كذا في الاصل ولعله « ان ثبت » أو هذا ان ثبت



ثم نقول بعد هذا : ان الحقيقية لما كانت أكثر وأعم وأشهر في الناس ذكرا ،
وافترقت الفرق وكان الناس شيئا ، وجرى من أمثلتها ما فيه الكفاية وهي أسبق في
فهم العلماء - تركنا الكلام فيما يتعلق بها من الاحكام ، ومع ذلك فقلما تختص بحكم
دون لاضافية ، بل هما معا يشتركان في أكثر الاحكام التي هي مقصود هذا
الكتاب أن تشرح فيه ، بخلاف الاضافية ، فان لها احكاما خاصة وشرحا خاصا -
وهو المقصود في هذا الباب إلا أن الاضافية أولا على ضربين : أحدهما يقرب من
الحقيقة حتى تكاد البدعة تعد حقيقة ، والآخر يبعد منها حتى يكاد يعد سنة
محضة .

ولما انقسمت هذا الانقسام صار من الاكيد الكلام على كل قسم على حدة ،
فلنعقد في كل واحد منهما فصولا بحسب ما يقتضيه الوقت وبالله التوفيق .

فصل

قال الله سبحانه في شأن عيسى عليه السلام ومن اتبعه (وَجَعَلْنَا لِي قُلُوبِ
الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَافِقَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا
ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ . فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ، فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ
أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)

فخرج عبد الله بن حميد واسماعيل ابن اسحاق القاضي وغيرهما عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله ﷺ « هل تدري أي الناس
أعلم ؟ - قلت الله ورسوله أعلم . - قال « أعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف
الناس ، وان كان مقصرا في العمل ، وان كان يزحف على إليته ، واختلف من
كان قبلنا على اثنتين وسبعين فرقة ، نجا منها ثلاث وهلك سائرهما ، فرقة آذت
الملوك وقتلتهم على دين الله - ودين عيسى بن مريم عليهما السلام - فساحوا في
الجبال وزهبوا فيها ، هم الذين قال الله عز وجل فيهم (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا

ما كتبنا عليهم إلا ابتغاء رضوان الله ، فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا
الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (فالْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِى
وَصَدَّقُوا بى ، وَالْفَاسِقُونَ الَّذِينَ كَذَبُوا وَجَحَدُوا » وهذا الحديث من أحاديث
الكوفيين ، والرهبانة فيه بمعنى اعتزال الخلق في السياحة واطراح الدنيا ولذاتها
من النساء وغير ذلك ، ومنه لزوم الصوامع والديارة - على ما كان عليه أمر
النصارى قبل الإسلام - مع التزام العبادة - وعلى هذا التفسير جماعة من
المفسرين .

ويحتمل أن يكون الاستثناء في قوله تعالى « إلا ابتغاء رضوان الله » متصلاً
ومنفصلاً ، فإذا بنينا على الاتصال فكأنه يقول : ما كتبناها عليهم إلا على هذا
الوجه الذى هو العمل بها ابتغاء رضوان الله ، فالمعنى أنها مما كتبت عليهم - أى
مما شرعت لهم - لكن بشرط قصد الرضوان ، فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ، بدليل
أنهم تركوا رعايتها حين لم يؤمنوا برسول الله ﷺ . وهو قول طائفة من المفسرين
لأن قصد الرضوان إذا كان شرطاً في العمل بما شرع لهم ، فمن حقهم أن يتبعوا
ذلك القصد فإلى أين أسار بهم (١) ساروا . وإنما شرع لهم على شرط أنه إذا
نسخ بغيره رجعوا إلى ما أحكم وتركوا ما نسخ ، وهو معنى ابتغاء الرضوان على
الحقيقة ، فإذا لم يفعلوا وأصروا على الأول كان ذلك اتباعاً للهوى لا اتباعاً
المشروع ، واتباع المشروع هو الذى يحصل به الرضوان ، وقصد الرضوان
بذلك .

قال تعالى (فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ) فالَّذِينَ
آمَنُوا هم الذين اتبعوا الرهبانية ابتغاء رضوان الله ، وَالْفَاسِقُونَ هم الخارجون عن
الدخول فيها بشرطها اذ لم يؤمنوا برسول الله ﷺ .

(١) هذا فى الأصل ولعل صوابه اسارهم او سار بهم . ومعنى اساره جعله يسير ،
كسره ولا يظهر معه معنى لباء الملابس والمصاحبة

إلا أن هذا التقرير يقتضي أن المشروع لم يسمى ابتداءً ، وهو خلاف الأدل عليه حد البدعة .

والجواب أنه يسمى بدعة من حيث أدخلوا بشرط المشروع ، إذ شرط عليهم فلم يقوموا به . وإذا كانت العبادة مشروطة بشرط يعمل بها دون شرطها لم تكن عبادة على وجهها ، وصارت بدعة ، كتحلل فصدًا بشرط من شروط الصلاة . مثل استقبال القبلة أو الطهارة أو غيرها ، فحيث عرف بذلك وعلمه فلم يلتزمه ودأب على الصلاة دون شرطها فذلك العمل من قبيل البدع . فيكون ترهب النصاري صحيحاً قبل بعث محمد رسول الله ﷺ ، فلما بعث وجب الرجوع عن ذلك كله إلى ملته ، فلبقاء عليه مع نسخه بقاء على ما هو باطل بالشرع ، وهو عين البدعة .



وإذا بنينا على أن الاستثناء منقطع - وهو قول فريق من المفسرين - فالعنى : ما كتبناها عليهم أصلاً ، ولكنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله ، فلم يعملوا بها بشرطها ، وهو الإيمان برسول الله ﷺ ، إذ بعث إلى الناس كافة . وإنما سميت بدعة على هذا الوجه لأمرين : أحدهما يرجع إلى أنها بدعة حقيقية كما تقدم - لأنها داخلية تحت حد البدعة . والثاني يرجع إلى أنها بدعة إضافية ، لأن ظاهر القرآن دل على أنها لم تكن مذمومة في حقهم بإطلاق ، بل لأنهم أدخلوا بشرطها ، فمن لم يخل منهم بشرطها وعمل بها قبل بعث النبي ﷺ حصل له فيها أجر ، حسبما دل عليه قوله (فَأَتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ) أى إن من عمل بها في وقتها ثم آمن بالنبي ﷺ بعد بعثه وفسيخاها أجره .

وأما قلنا : أنها في هذا الوجه إضافية ، لأنها لو كانت حقيقية لخالفوا بها شرعهم الذي كانوا عليه ، لأن هذا حقيقة البدعة ، فلم يكن لهم بها أجر ، بل كانوا يستحقون العقاب لخالفتهم لأوامر الله ونواهيه ، فدل على أنهم فعلوا ما كان جائزاً لهم فعله ، فلا تكون بدعتهم حقيقية ، لكنه ينظر على أى معنى أطلق عليها لفظ البدعة ، وميأتى بعد بحول الله .

وعلى كل تقدير فهذا القول لا يتعلق بهذه الأمة منه حكم ، لأنه نسخ في

شريعتنا ، فلا رهبانية في الاسلام . وقال النبي ﷺ « من رغب عن سنتي فليس مني » .

على ان ابن العربي نقل في الآية أربعة أقوال : الأول ماتقدم . والثاني أن الرهبانية رفض النساء ، وهو المنسوخ في شرعنا . والثالث اتخاذ الصوامع للعزلة . والرابع السياحة - قال : وهو مندوب اليه في ديننا عند فساد الزمان . وظاهره يقتضي أنها بدعة ، لأن الذين ترهبوا قبل الاسلام إنما فعلوا ذلك فراراً منهم بدنيهم ، وسميت بدعة ، والندب اليها يقتضي أن لا ابتداع فيها ، فكيف يحجة . هان ؟ ولكن المسئلة (١) فقد يذكر بحول الله .

وقيل : ان معنى قوله تعالى « وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا » انهم تركوا الحق ، وأكلوا لحوم الخنازير ، وشربوا الخمر ، ولم يغتسلوا من جنابة ، وتركوا الختان « قَتَلُوا رَعَوْهَا » يعني الطاعة والملة « حَقَّ رَعَايَتُهَا » فاهاء راجعة الى غير مذكور وهو الملة المفهوم معناها من قوله « وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً » لانه يفهم منه ان ثم ملة متبعة ، كما دل قوله (إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْغَشِيِّ) علي الشمس حتي عاد عليها الضمير في قوله تعالى (تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (٢) وكان المعنى على هذا القول : ما كتبناها عليهم على هذا الوجه الذي فعلوه ، وإنما أمرناهم بالحق ، فالبدعة فيه اذا حقيقية لا إضافية . وعلى كل تقدير فهذا الوجه هو الذي قال به أكثر العلماء ، فلا نظر فيه بالنسبة الى هذه الامة .

وخرج سعيد بن منصور واسماعيل القاضي عن أبي امامة الباهلي رضي الله عنه أنه قال : أحدثتم قيام شهر رمضان ولم يكتب عليكم ، إنما كتب عليكم الصيام ، فدوموا على القيام اذ فعلتموه ولا تتركوه ، فان أناساً من بني اسرائيل (٣) ابتدعوا

(١) كذا ولعل كلاماً سقط من النسخ هو « بيان » او نحوه

(٢) في تفسير الآية وجه آخر وهو ان ضمير توارت يرجع الى الخيل التي عبر عنها بلفظ الخيل . وكذلك ضمير « ردوها على » وهذا الوجه أصح لفظاً ومعنى [٣] فيه ان الذين ابتدعوا الرهبانية أتباع المسيح لابني اسرائيل خاصة

دعاً لم يكتبها الله عليهم ابتغوا بها رضوان الله فما رعوها حق رعايتها فعاتبهم الله بتركهم فقال (وَرَعِبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا) الآية .

وفي رواية : فان ناساً من بني اسرائيل ابتدعوا بدعة ابتغاء رضوان الله ، فلم يرعوها حق رعايتها فعاتبهم الله بتركها . وتلا هذه الآية (وَرَعِبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا) الآية .

وهذا القول يقرب من قول بعض المفسرين في قوله (فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا) يريد انهم قصرُوا فيها ولم يدوموا عليها .

قال بعض نقلة التفسير : وفي هذا التأويل لزوم الاتمام لكل من بدأ بتطوع ونفل ، وأن يرعوه حق رعايته .

قال ابن العربي - وقد زاع عن منهج الصواب - من يظن أنها رهبانية كتبت عليهم بعد أن التزموها - قال - وليس يخرج هذا عن مضمون الكلام ، ولا يعطيه أسلوبه ولا معناه ، ولا يكتب على أحد شيء إلا بشرع أو نذر - قال - وليس في هذا اختلاف بين أهل الملل والله اعلم .

وهذا القول محتاج الى النظر والتأمل اذا بدينا العمل على وفقه ، اذا أكثر العلماء على القول الاول ، فان هذه الملة لا بدعة فيها ولا تحتل القول بجواز الابتداع بحال للقطع بالدليل ، اذ كل بدعة ضلالة - حسبما تقدم - فلاصل أن يتبع الدليل ولا عمل على خلافه .

ومع ذلك فلا نخلى - بحول الله - قول أبي امامة رضى الله عنه من نظر صحيح على وفق الدليل الشرعى ، وان كان فيه بعد بالنسبة الى ظاهر الامر ، وذلك انه عد عمل عمر رضى الله عنه في جمع الناس في المسجد على قارىء واحد في رمضان بدعة لقوله حين دخل المسجد وهم يصلون . نعمت الله بدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل .

وقد مر انه انما سماها بدعة باعتبار ما ، وان قيام الامام بالناس في المسجد في رمضان سنة ، عمل بها صاحب السنة رسول الله ﷺ ، وانما تركها خوفاً من الافتراض ، فلما انقضى زمن الوحي زالت العلة فعاد العمل بها الى نصابه ، الا أن

ذلك لم يأت لابي بكر رضى الله عنه زمان خلافته ، لمعارضة ما هو أولى بالنظر فيه ، وكذلك صدر خلافة عمر رضى الله عنه ، حتى تأتى النظر فوقه منه ، لكنه صار في ظاهر الامر كأنه أمر لم يجز به عمل من تقدمه دائماً ، فسماه بذلك الاسم ، لانه أمر على خلاف ما ثبت من السنة .

فكان أبا امامة رضى الله عنه اعتبر فيه نظر ذلك العمل به فسماه احداثاً ، موافقة لتسمية عمر رضى الله عنه ، ثم أمر بالمداومة عليه بناء على ما فهم من هذه الآية من أن ترك الرعاية هو ترك دوامهم على التزام عمل ليس بمكتوب بل هو مندوب ، فلم يوفوا بمقتضى ما التزموه ، لان الاخذ في التطوعات الغير (١) اللازمة ، ولا السنن الراتبة ، يقع على وجهين : أحدهما أن تؤخذ على أصلها فيما استطاع الانسان ، فتارة ينشط لها وتارة لا ينشط ، أو يمكنه تارة بحسب العادة ولا يمكنه أخرى لمزاحمة أشغال ونحوها ، وما أشبه ذلك ، كالرجل يكون له اليوم ما يتصدق به فيتصدق ولا يكون له ذلك غداً ، أو يكون له الا انه لا ينشط للمعطاء ، أو يرى امساكه اصالح في عاداته الجارية له ، أو غير ذلك من الامور الطارئة للإنسان . فهذا الوجه لا حرج على أحد في ترك التطوعات كلها (٢) ولا لوم عليه ، اذ لو كان ثم لوم أو عتب لم يكن تطوعاً ، وهو خلاف الفرض .

والثانى أن تؤخذ مأخذ الماتزمات ، كالرجل يتخذ لنفسه وظيفة راتبة من عمل صالح في وقت من الاوقات ، كالتزام قيام حظ من الليل مثلاً ، وصيام يوم بعينه لفضل ثبت فيه على الخصوص ، كعاشوراء وعرفة ، أو يتخذ وظيفة من ذكر الله بالغداة والعشي ، وما أشبه ذلك . فهذا الوجه أخذت فيه التطوعات مأخذ الواجبات من وجه ، لأنه لما نوى الدؤوب عليها في الاستطاعة ، أشبهت الواجبات والسنن الراتبة ، كما انه لو كان ذلك الايجاب غير لازم بالشرع لم يصير واجباً اذ تركه أصلاً لا حرج فيه في الجملة ، أعنى ترك الالتزام . ونظيره عندنا النوافل الراتبة بعدد

[١] كلمة غير لا يدخل عليها حرف التعريف

[٢] [٢] لعله سقط من هنا كلمة « فيه »

الصلوات فانها مستحبة في الاصل ، ومن حيث صارت رواتب أشبهت السنن والواجبات .

وهذا المعنى هو مفهوم من قوله ﷺ في الركعتين بعد العصر من (١) صلاحها فُسِّلَ عنهما فقال « يا ابنة أبي أمية ! سألت عن الركعتين بعد العصر ؟ ألى ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » لانه سُئِلَ عن صلاته لهما بعد ما نهى عنهما ، فإنه ﷺ كان يصليهما بعد الظهر كالنوافل الراحية ، فلما فاتاه صلاحها بعد وقتها كالتضاء لهما حسبما يقضى الواجب .

فصار حينئذ لهذا النوع حالة من التطوع بين حاتين ، الا أنه راجع الى خيرة المكلف ، بحسب ما فهمنا من الشرع . واذا كان كذلك فقد فهمنا من مقصود الشرع أيضاً الأخذ بالرفق والتيسير ، والا يلزم المكلف ما لعله يعجز عنه ، أو يخرج بالتزامه ، فان ترك الالتزام ان لم يبلغ مبلغ القسدر الذي يكره ابتداء ، فهو يقرب من العهد الذي يجعله الانسان بينه وبين ربه ، والوفاء بالعهد مطلوب في الجملة ، فصار الاخلاص به مكروها .



والدليل على صحة الأخذ بالرفق ، وأنه الاولى والاخرى - وان كان الدوام على العمل أيضاً مطلوباً عتيداً - في الكتاب والسنة (٢) (اعلموا أن فيكم رسول الله لو يطعكم في كثير من الأمر لعنتكم) على قول طائفة من المفسرين : ان الكثير من الأمر واقع في التكاليف الاسلامية . ومعنى « لعنتكم » لخرجتم ، ولدخلت عليكم المشقة ، ودين الله لا حرج فيه (واسكن الله حبب اليكم الايمان) بالتسهيل والتيسير (وَرَبَّنَّهٗ فِي قُلُوبِكُمْ) الآية

[١] لعله « حين صلاحها »

(٢) الظاهر ان قوله « في الكتاب والسنة » صفة للدليل وان الآية خبر المبتدأ باعتبار لفظها . أى والدليل قوله اعلموا الخ

وأما بعث النبي ﷺ بالحنيفة السمحة، ووضع الإصر والغالل التي كانت على غيرهم . وقال الله تعالى في صفة نبيه ﷺ (عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ، حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) وقال تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) وقال (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) وسعى الله تعالى الأخذ بالتشديد على النفس اعتداءً ، فقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا حَلَالَاتِ اللَّهِ أَنْ تَكُمُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا) ومن الأحاديث كثير ، كسئلة الوصال ، ففي الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سألهم النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم قالوا : انك تواصل قال « أني لست كهيتكم ، أني أبيت عند ربى يطعمني ويسقيني » وعن أنس رضي الله عنه قال : تواصل رسول الله ﷺ في آخر شهر رمضان ، فواصل ناس من المسلمين ، فباغوه ذلك فقال « لو مد لنا الشهر لواصلنا وصلاً حتى يدع المتعمقون تعمقهم » وهذا الإنكار .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، فقال رجل من المسلمين : فانك يارسول الله تواصل . فقال رسول الله ﷺ وأيكم مثلى أني أبيت عند ربى يطعمني ويسقيني « (١) فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال تواصل بهم يوماً ، ثم يوماً . ثم رأوا الهلال . فقال « لو تأخر الشهر لزدتكم » كالمنكسر ، حين أبوا أن ينتهوا .

ومن ذلك مسئلة قيام النبي ﷺ بهم في رمضان . فانه تركه مخافة أن يفرض عليهم فيعجزوا عنه فيتعوا في الأثم والخرج ، فكان ذلك رفقاً من بهم . قال القاضي أبو الطيب : يحتمل أن يكون الله تعالى أوحى إليه أنه إن تواصل هذه الصلاة معهم فرضت عليهم .

وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها : إن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم .

(١) المشهور في تفسيره : يعطيني قوة الطاعم والشارب .

وقد قيل هذا المعنى في قوله ﷺ « لا تخلصوا يوم الجمعة بصيام »
قال المهلب : وجهه خشيت أن يستمر عليه فيفرض .
وبهذا المعنى يجتمع النهي مع قول مالك رضى الله عنه في الموطأ ، ولا يكون فيه إشكال .

ومن ذلك حديث الحولاء بنت تويت . قالت عائشة رضى الله عنها : دخل على رسول الله ﷺ وعندي امرأة ، فقال « من هذه ؟ » فقلت : امرأة لا تنام تصلى . فقال ﷺ « لا تنام الليل ! خذوا من العمل ما تطيقون ، فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا »

فأعاد لفظ « لا تنام » منكرا عليها — والله أعلم — غير راض فعلها ، لما خافه عليها من الكلال والسامة أو تعطيل حق أو كد . ونحوه حديث أنس رضى الله عنه قال : دخل رسول الله ﷺ المسجد — وحبل ممدود بين ساريتين — فقال « ما هذا ؟ » قالوا : حبل لزينب تصلى فإذا كسدت أو فترت أمسكت به . فقال — حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه فإذا كسل أو فتر قعد » وفي رواية « لا ، حلوه » وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : بلغ النبي ﷺ أني أصوم أمرد وأصلى الليل ، فأما أرسل إلى وإما لقيته : فقال « ألم أخبر أنك تصوم لا تفطر وتصلى الليل ؟ فلا تفعل . فإن لعينك حظا ، ولنفسك حظا ، ولأهلك حظا ، فصم وأفطر وصل ونم » الحديث .

وفي رواية عن ابن سلمة قال : حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، قال : كنت أصوم الدهر ، وأقرأ القرآن كل ليلة ، فأما ذكرت للنبي ﷺ وإما أرسل إلى فاتيته فقال : « ألم أخبر أنك تصوم الدهر ، وتقرأ القرآن كل ليلة ؟ » فقلت : بلى يا رسول الله ، ولم أرفي ذلك إلا الخير ، قال : « فإن كان كذلك — أو قال كذلك — فحسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام (١) » فقلت

(١) نص صحيح مسلم : فقلت بلى يا رسول الله ولم أرفد بذلك إلا الخير ، قال « فإن بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام »

يأني الله أني أطيق أفضل من ذلك . قال « فإن لزوجك عليك حقاً ، ولزوارك (١) عليك حقاً ، وجسدك عليك حقاً ، — قال — فصم صوم داود نبي الله ، فإنه كان أعبد الناس » قال : فقلت يأني الله — وما صوم داود ؟ قال « كان يصوم يوماً ويفطر يوماً — قال — وأقرأ القرآن في كل شهر » قال فقلت : يأني الله أني أطيق أفضل من ذلك . (٢) قال « فاقراءه في كل سبع ، ولا تزد على ذلك . فإن لزوجك عليك حقاً ، ولزوارك عليك حقاً ، وجسدك عليك حقاً » قال — فشددت فشدد الله علي . — قال — وقال النبي لي ﷺ « انك لا تدري لعلك يطول بك عمر » قال — فصرت الي الذي قال لي النبي ﷺ . فلما كبرت ووددت أني كنت قبلت رخصة نبي الله ﷺ . وفي رواية قال « صم يوماً وأفطر يوماً ، وذلك صيام داود » وهو أعدل الصيام ، — قال — فقلت : أني أطيق أفضل من ذلك . قال رسول الله ﷺ « لا أفضل من ذلك » قال عبد الله بن عمرو : لأن أكون قبلت الثلاثة الأيام التي قال رسول الله ﷺ أحب الي من أهلي ومالي

وفي الترمذي عن جابر رضي الله عنه قال : ذكر رجل عند رسول الله ﷺ بعبادة واجتهاد ، وذكر عنده آخر بدعة . فقال النبي ﷺ « لا يعبد بالدعة » والدعة المراد بها هنا الرفق والتيسير . قال فيه الترمذي : حسن غريب .

وعن أنس رضي الله عنه قال : جاء ثلاثة رهط الي بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ . فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ ؟ وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ . فقال أحدهم : أما أنا فاني أصلي الليل أبداً : وقال الآخر : اني أصوم الدهر ولا أفطر . وقال الآخر : اني أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله ﷺ فقال « انتم الذين قلتم

(١) الرواية صحيحة في كل موضع « ولزورك » بغير الف ، وهم الزائرون كالسفر بمعنى المسافرين والشرب بمعنى الشاربين (٢) زاد في الصحيح بين الشهر والسبع — : قال « فاقراءه في كل عشرين » : فقلت يأني الله أني أطيق أفضل من ذلك . قال « فاقراءه في كل عشر » قال فقلت يأني الله أني أطيق أفضل من ذلك . الخ

كذا وكذا؟ أما والله أنى لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني »

والأحاديث في المعنى (١) كثيرة ، وهي يحملها تدل على الأخذ في التسهيل والتيسير وإنما يتصور ذلك على الوجه الأول من عدم الالتزام ، وإن تصور مع الالتزام فعلى جهة ما لا يشق الدوام فيه - حسبما نفسره الآن -

فصل

فأما إن التزم أحد ذلك التزاماً فعلي وجهين : إما على جهة النذر ، وذلك مكروه ابتداء ؟ ألا ترى إلى حديث بن عمر رضى الله عنهما : قال أخذ رسول الله ﷺ يوماً ينهانا عن النذر ، يقول « انه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من الشحيح — وفي رواية — النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره ، وإنما يستخرج به من البخيل » وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي ﷺ قال « لا تنذروا فان النذر لا يغني من القدر شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل »

وأما ورد هذا الحديث - والله أعلم - تنبيها على عادة العرب في انها كانت تنذر : ان شفى الله مريضاً فعلي صوم كذا ، وان قدم غائب ، أو ان اغنائى الله فعلي صدقة كذا . فيقول : لا يغني من قدر الله شيئاً ، بل من قدر الله له الصحة ، أو المرض ، أو الغنى أو الفقر ؟ أو غير ذلك : فالنذر لم يوضع سبباً لذلك ، كما وضعت صلة الرحم سبباً في الزيادة في العمر مثلاً . على الوجه الذي ذكره العلماء . بل النذر وعدمه في ذلك سواء ، ولكن الله يستخرج من البخيل بشرعية الوفاء به لقوله تعالى (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ) وقوله ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه » وبه قال جماعة من العلماء ، كما لك والشافعي .

ووجه النهي انه من باب التشديد على النفس ، وهو الذي تقدم الاستشهاد

(١) أى في هذا المعنى أو في المعنى الذي نتكلم فيه وبوشك ان يكون قد سقط من

النسخ لفظ « هذا »

على كراهيته . وأما على جهة الالتزام غير النذرى ، فكأنه نوع من الوعد ، والوفاء بالعهد مطلوب ، فكأنه أوجب على نفسه ما لم يوجبه عليه الشرع ، فهو تشديد أيضاً ، وعليه يأتي ما تقدم من حديث الثلاثة الذين أتوا يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، وقولهم ابن نحن من النبي ﷺ ؟ الخ . وقال أحدهم : أما أنا فأفعل كذا الخ .

ونحوه وقع في بعض الروايات أن رسول الله ﷺ أخبر أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول لأقوام من الليل ولأصوم من النهار ما عشت . وليس يعني النذر ، اذ لو كان كذلك لم يقل له : صم من الشهر ثلاثة أيام ، صم كذا ولقال له : أوف بنذر . لانه ﷺ قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه »

فأما الالتزام بالمعنى النذرى . فلا بد من الوفاء به وجوباً لا ندياً - على ما قاله العلماء - وجاء في الكتاب والسنة ما يدل عليه ، وهو المذكور في كتب الفقه ، فلا تطيل به .

وأما بالمعنى الثاني قالاً دلة تقتضي الوفاء به في الجملة ، ولكن لا تبلغ مبلغ العتاب على الترك ، حسبما دلت عليه الأدلة في مأخذ أبي امامة رضي الله عنه للقيام في المسجد جماعة كان ذلك بصورة النوافل الراتبة المقتضية للدوام في القصد الاول ، فأمرهم بالدوام حتى لا يكونوا كمن عاهد ثم لم يوف بعهده ، فيصير معاتباً . لكن هذا القسم على وجهين

(الوجه الاول) أن يكون في نفسه مما لا يطاق ، أو مما فيه حرج أو مشقة فادحة ، أو يؤدي الى تضییع ما هو أولى . فهذه هي الرهبانية التي قال فيها النبي ﷺ « من رغب عن سنتي فليس مني » وسيأتي الكلام في ذلك ان شاء الله

(والوجه الثاني) . أن لا يكون في الدخول فيه مشقة ولا حرج ، ولكنه عند الدوام عليه تلحق بسببه المشقة والحرج ، أو تضییع ما هو أكدر . فهنا أيضاً يقع النهي ابتداء ، وعليه دلت الأدلة المتقدمة ، وجاء في بعض روايات مسلم تفسير ذلك حيث قال : فشددت فشدد علي ، وقال لي النبي ﷺ « انك لا تدري لعلك يطول لك عمر »

فتأملوا كيف اعتبر في التزام ما لا يلزم ابتداءً ، أن يكون بحيث لا يشق الدوام عليه الى الموت ! قال : فصرت الى الذي قال رسول الله ﷺ ، فلما كبرت وددت انني قبلت رخصة نبي الله ﷺ .

وعلى ذلك المعنى ينبغي أن يحمل قوله ﷺ في حديث أبي قتادة رضي الله عنه كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوماً ؟ قال « ويطبق أحد ذلك » ثم قال - في صوم يوم وإفطار يومين ، وددت اني طوقت ذلك « فعناه - والله أعلم - » وودت اني طوقت الدوام عليه « والا فقد كان يواصل الصيام ويقول « اني لست كهيتكم » اني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني »

وفي الصحيح - كان يصوم حتي نقول : لا يفطر ، ويفطر حتي نقول : لا يصوم .

فصل

إذا ثبت هذا : فالدخل في عمل على نية الالتزام له ان كان في المعتاد بحيث اذا داوم عليه أورث مللاً ، ينبغي أن يعتقد أن هذا الالتزام مكروه ابتداءً ، اذا هو مؤدٍ الى أمور جميعها منهي عنه

(أحدها) أن الله ورسوله أهدي في هذا الدين التسهيل والتيسير . وهذا الملتزم يشبه من لم يقبل هديته ، وذلك يضاهي ردها على مهديها ، وهو غير لائق بالملوك مع سيده ، فكيف يليق بالعبد مع ربه ؟

(والثاني) خوف التقصير أو العجز عن القيام بما هو أولى وآكد في الشرع ، وقال ﷺ إخباراً عن داود عليه السلام : انه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفطر اذا لاق ، تنبيهاً على انه لم يضعفه الصيام عن لقاء العدو فيقر ويترك الجهاد في مواطن تكيده بسبب ضعفه . وقيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه : انك لتقل الصوم . فقال : انه يشغلني عن قراءة القرآن ، وقراءة القرآن أحب الي منه

ولذلك كره مالك إحياء الليل كله ، وقال : لعله يصبح مغلوباً ، وفي رسول الله ﷺ أسوة ﷺ - ثم قال : لا بأس به ما لم يضر بصلاة الصبح .

وقد جاء في صيام يوم عرفة انه يكفر سنتين . ثم ان الإفطار فيه للحاج أفضل .

لأنه قوة على الوقوف والدعاء ، ولا ين وهب في ذلك حكاية ، وقد جاء في الحديث « ان لا هلك عليك حقاً ، ولزوارك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً ، فاذا انقطع الى عبادة لا تلزمه في الاصل فربما أخل بشيء من هذه الحقوق .

وعن أبي جحيفة رضي الله تعالى عنه ، قال : آخر ما آخى رسول الله ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال : ما شأنك متبذلة ؟ قالت : ان أخاك أبا الدرداء ليست له حاجة في الدنيا — قال — فلما جاء أبو الدرداء قرب اليه طعاما ، فقال : كل فاني صائم ، قال : ما أنا بأكل حتى تأكل — قال — فأكل ، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء ليقوم ، فقال له سلمان : نعم . فنام ، ثم ذهب يقوم ، فقال له : نعم . فنام ، فلما كان عند الصبح قال له سلمان : قم الآن . فقاما فصليا ، فقال سلمان : ان لنفسك عليك حقاً ، ولربك عليك حقاً ، ولضيفك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط لكل ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال « صدق سلمان » قال الترمذي : صحيح . وهذا الحديث قد جمع التنبيه على حق الاهل بالوطء والاستمتاع ، وما يرجع اليه ، والضيف بالخدمة والتأنيس والمؤاكلة وغيرها ، والولد بالقيام عليهم بالاكتساب والخدمة ، والنفس بترك ادخال المشقات عليها ، وحق الرب سبحانه بجميع ما تقدم وبوظائف آخر ، فرائض ونوافل آكد مما هو فيه .

والواجب أن يعطى لكل ذي حق حقه ، واذا التزم الانسان أمراً من الامور المندوبة ، أو أمرين أو ثلاثة ، فقد يصدده ذلك عن القيام بغيرها ، أو عن كماله على وجهه ، فيكون ملوماً .

(والثالث) خوف كراهية النفس لذلك العمل الملتزم ، لانه قد فرض من جنس ما يشق الدوام عليه ، فتدخل المشقة بحيث لا يقرب من وقت العمل الا والنفس تشتم منه ، وتود لو لم تعمل ، أو تمنى لو لم تلتزم ، وإلى هذا المعنى يشير حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي ﷺ انه قال : « ان هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبهضوا لأنفسكم عبادة الله ، فان المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » يشبه الموعغل بالعنف بالمنبت ، وهو المنقطع في بعض الطريق تعنيفاً

علي الظهر - وهو الركوب - حتى وقف فلم يقدر على السير ، ولورفق بدابته لوصل
إلى رأس المسافة

فكذلك الانسان عمره مسافة ، والفاية الموت ، بدابته نفسه ، فكما هو المطلوب
بالرفق بنفسه (١) حتى يسهل عليها قطع مسافة العمر بحمل التكليف فتنتهي في
الحديث عن التسبب في تبغيض العبادة للنفس ، وما نهى الشرع عنه لا يكون حسنا .
وخرج الطبري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما نزلت (يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا
مُنِيرًا) دعا رسول الله ﷺ عليا ومعاذًا فقال « انطلقا فبشرا ، ويسرا ولا تعسرا ،
فإني قد انزلت علي (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وَدَاعِيًا
إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا)

وخرج مسلم عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده ، ان النبي ﷺ بعثه
ومعاذًا إلى اليمن ، فقال « بشرا ولا تمفرا ، ويسرا ولا تعسرا ، وتطاوعا ولا
تختلفا »

وعنه ان النبي ﷺ كان اذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره قال « بشروا
ولا تمفروا ، ويسروا ولا تعسروا » وهذا نهى عن التعسير الذي التزام الحرج
في التعبد نوع منه .

وفي الطبري عن جابر بن عبد الله قال : مر النبي ﷺ على رجل يصلي على
صخرة بمكة ، فأتى ناحية مكة فمكث ماياً ، ثم انصرف فوجد الرجل يصلي
على حائه . فقال : « ايها الناس عليكم بالقصد والقسط - ثلاثاً - فان الله ان يمل
حتى تماوا »

وعن بريدة الاسلمي ان النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي فقال « من هذا ؟
فقلت : هذا فلان . فذكرت من عبادته وصلاته ، فقال - ان خير دينكم يسره .
وهذا يشعر بعدم الرضا بتلك الحالة ؟ وإنما ذلك مخافة الكراهية للعمل ،

وكراهية العمل مظنة للترك الذي هو مكروه لمن الزم نفسه لأجل نقض العهد (وهو الوجه الرابع)

وقد مر في الوجه الثالث ما يدل عليه ، فان قوله ﷺ « فان المنبت لا ارضا قطع ، ولا ظهراً ابقى » مع قوله « ولا تبغضوا الى انفسكم العبادة » يدل على أن بنقض العمل وكراهيته مظنة الانقطاع ، ولذلك مثل ﷺ بالمنبت - وهو المنقطع عن استيفاء المسافة - وهو الذي دل عليه قوله تعالى (فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا) علي التفسير المذكور

(والخامس) الخوف من الدخول تحت الغلو في الدين : فان الغلو هو المبالغة في الامر ، ومجاوزة الحد فيه الى حيز الاسراف . وقد دل عليه مما تقدم أشياء ، حيث قال النبي ﷺ « يا أيها الناس عليكم أنفسكم بالقصد » الحديث . وقال الله عز وجل (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : قال : قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة « اجمع لي حصيات من حصي الحذف » فلما وضعتهن في يده قال « فأمثال هؤلاء ؟ » فأمثال هؤلاء ؟ إياكم والغلو في الدين ، فأمما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين » فأشار الى أن الآية في النهي عن الغلو يشتمل معناها على كل ما هو غلو وافراط ، واكثر هذه الاحاديث المقيدة أننا اخرجها الطبري .

وخرج أيضا عن يحيى بن جعدة ، قال . كان يقال : عمل وانت مشفق ، ودع العمل وانت تحبه . قال : عمل دائم وإن قل ، خير من عمل كثير منقطع . وأتى معاذاً رجل فقال . اوصني قال : أمطيعي أنت ؟ قال : نعم ، قال : صل ونم ، وأفطر وصم واكتسب ولا تأت الله إلا وانت مسلم ، وإياك ودعوة المظلوم .

وعن اسحاق بن سويد ان رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن مطرف « يا عبد الله ! العلم افضل من العمل ، والحسنة بين السيئتين ، وخير الامور أوسطها ، وشر السير الحقيقية » ومعنى قوله : ان الحسنة بين السيئتين . ان الحسنة هي القصد والعدل ، والسيئتين مجاوزة الحد والتقصير ، وهو الذي دل على معناه قول الله تعالى (وَلَا تَجْمُلْ يَدُكَ مَعْلُوتَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) الآية وقوله (وَالَّذِينَ

إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا) الآية ومعنى الحقيقة أرفع السير ، وإتباع
الظاهر ، وهو راجع الى الغلو والافراط .

ونحوه عن يزيد بن مرة الجعفي قال : العلم خير من العمل ، والحسنة بين
السبتين .

وعن كعب الاحبار : ان الدين متين فلا تبغض اليك دين الله واوغل برفق ،
فان المنبت لم يقطع بعداً ، ولم يستبق ظهراً ، واعمل عمل المرء الذي يرى أنه لا
يموت اليوم ، واحذر حذر المرء الذي يرى أنه يموت غداً
وخرج ابن وهب نحوه عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

وهذه اشارة الى الاخذ بالعمل الذي يقتضى الدأومة عليه من غير حرج .
وعن عمر بن اسحاق ، قال : ادركت من اصحاب رسول الله ﷺ أكثر
من سبقني منهم ؟ فما رأيت قوماً يسر سيرة ولا اقل تشديداً منهم
وقال الحسن : دين الله وضع فوق التقصير ودون الغلو

والادلة في هذا المعنى جميعها راجع الى أنه لا حرج في الدين ، والخرج كما
ينطلق على الحرج الحالى — كالشروع في عبادة شاقة في نفسها — كذلك ينطلق
على الحرج المالى اذا كان الحرج لازماً مع الدوم . كقصة عبد الله بن عمرو رضى
الله عنهما ، وغيرها مما تقدم — مع أن الدوام مطلوب حسب اقتضاه قول ابي امامة
رضي الله عنه في قوله تعالى (فَا رِعْزَهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا) وقوله ﷺ « احب العمل
الى الله ما داوم عليه صاحبه وان قل » فلذلك كان ﷺ اذا عمل عملاً أثبتته ، حتى
قضى ركعتين ما بين الظهر والعصر

هذا ان كان العامل لا ينوى الدوام فيه ، فكيف اذا عقد في نيته أن
لا يتركه ؟ فهو احرى بطلب الدوام ، فلذلك قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو
« يا عبد الله ! لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل فترك قيام الليل » وهو حديث
صحيح فنهأه ﷺ أن يكون مثل فلان ، وهو ظاهر في كراهية الترك من ذلك
الفلان وغيره .



فالحاصل أن هذا القسم - الذي هو مظنة للمشقة عند الدوام - مطلوب الترك
لعلة أكثرية ، تفهم (١) عند تقريره أنها إذا فقدت زال طلب الترك وإذا ارتفع
طلب الترك رجع إلى أصل العمل - وهو طلب الفعل - :
فالدخل فيه على التزام شرطه داخل في مكروه ابتداء من وجهه ، لا مكان
عدم الوفاء بالشرط ، وفي المندوب إليه حملاً على ظاهر العزيمة على الوفاء :
فمن حيث النذب أمره الشارع بالوفاء ، ومن حيث الكراهية كره له أن
يدخل فيه .

وحين صارت الكراهة هي المقدمة كان دخوله في العمل لقصد القرينة يشبه
الدخول فيه بغير أمر ، فاشبه المبتدع الداخل في عبادة غير مأمور بها . فقد يستسهل
بهذا الاعتبار اطلاق البدعة عليها كما استسهله أبو امامة رضي الله عنه .
ومن حيث كان العمل مأموراً به ابتداء قبل النظر في المآك ، أو مع قطع النظر
عن المشقة ، أو مع اعتقاد الوفاء بالشرط - أشبه صاحبه من دخل في نافلة قصداً
للتعبد بها ، وذلك صحيح جارٍ على مقتضى أدلة النذب ؛ ولذلك أمر بعد الدخول
فيه بالوفاء . كان نذراً أو التزاماً بالقلب غير نذر . ولو كان بدعة داخلية في حد البدعة
لم يؤمر بالوفاء ، ولكن عمله باطلاً .

ولذلك جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس ، فقال
« ما بال هذا ؟ » فقالوا : نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ، ويصوم ، فقال
ﷺ « مروه فليجلس وليتكلم وليستظل ، وليتم صيامه »
فانت ترى كيف ابطال عليه التبذع بما ليس بمشروع ، وأمره بالوفاء بما هو
مشروع في الاصل ، فلو لا الفرق بينهما معنى لم يكن للتفرقة بينهما معنى مفهوم .
وايضاً فإذا كان الداخل مأموراً بالدوام لزم من ذلك أن يكون الدخول طاعة ، بل
لا بد ، لأن المباح فضلاً عن المكروه والمحرم لا يؤمر بالدوام عليه ، ولا نظير

(١) كذا في نسختنا ولعل الاصل : لعله كثرته ففهم

لذلك في الشريعة . وعليه ايد قوله ﷺ « من نذر ان يطيع الله فليطعه » ولان الله مدح من أوفي بنذره في قوله سبحانه (يُوَفُّونَ بِالنَّذْرِ) في معرض المدح ، وترتب الجزاء الحسن ؛ وفي آية الحديد (فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ) ، ولا يكون الأجر الا على مطلوب شرعا .



فتأملوا هذا المعنى فهو الذي يجري عليه عمل السلف الصالح رضي الله عنهم بمقتضى الأدلة ، وبه يرتفع أشكال المعارض الظاهر لبادي الرأي ، حتى تنتظم الآيات والأحاديث وسير من تقدم ، والحمد لله . غير أنه يبقى بعدها اشكالان قويان ، وبالنظر في الجواب عنهما ينتظم معنى المسئلة على تمامه ، فلتعقد في كل أشكال فصلا .

فصل

- (الاشكال الاول) -

ان ما تقدم من الأدلة على كراهية الالتزامات التي يشق دوامها معارض بما دل على خلافه ، فقد كان رسول الله ﷺ يقوم حتى تورمت قدماه ، فيقال له : أوليس قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ فيقول « أفلا أكون عبداً شكوراً ؟ » ويظل اليوم الطويل في الحر الشديد صاماً ، وكان ﷺ يواصل الصيام ويبيت عند ربه يطعمه ويسقيه ونحو ذلك في اجتهاده في عبادة ربه . وفي رسول الله ﷺ أسوة حسنة ، ونحن مأمورون بالتأسي به .

فان ابيتم هذا الدليل بسبب أنه ﷺ كان مخصوصاً بهذه القضية ، ولذلك كان ربه يطعمه ويسقيه ، وكان يطيق من العمل ما لا تطيقه أمته . فما قولكم فيما ثبت من ذلك عن الصحابة والتابعين ، وأئمة المسلمين العارفين بتلك الأدلة التي استدللتم بها على الكراهية ؟ حتي أن بعضهم قعد من رجليه من كثرة التبتل ، وصارت جهة بعضهم كركبة البعير من كثرة السجود .

وجاء عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه كان إذا صلى العشاء أوتر بركعة يقرأ فيها القرآن كله ، وكم من رجل صلى الصبح بوضوء العشاء ، كذا كذا سنة ؟ وسرد الصيام كذا وكذا سنة ؟ : وكانوا هم العارفين بالسنة لا يميلون عنها لحظة . وروى عن ابن عمر وابن الزبير رضى الله عنهم أنهما كانا يواصلان الصيام . وأجاز مالك - وهو امام في الاقتداء - صيام الدهر ، يعنى إذا أفطر أيام العيد . ومما يحكى عن أويس القرنى رضى الله عنه أنه كان يقوم ليله حتى يصبح ، ويقول : بلغني أن لله عبداً سجداً أبداً (١) يريد أنه يتنفل بالصلاة ، فتارة يطول فيها القيام ، وتارة الركوع ، وتارة السجود .

وعن الاسود بن يزيد أنه كان يجهد نفسه في الصوم والعبادة حتى يخضر جسده ويصفى ، فكان علقمة يقول له : ويحك لم تعذب هذا الجسد ؟ فيقول : ان الامر جد ، ان الامر جد .

وعن أنس بن مالك رضى الله عنه ان امرأة مسروق قالت : كان يصلى حتى تورمت قدماه ، فرمما جاست خلفه أبكى مما أراه يصنع بنفسه . وعن الشعبي (٢) قال : غشى على مسروق في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة .

وعن الربيع بن خيثم أنه قال : أنيت أويسا القرنى فوجدته قد صلى الصبح وقعد ، فقلت : لا أشغله عن التسبيح . فلما كان وقت الصلاة قام فصلى الى الظهر ، فلما صلى الظهر صلى الى العصر ، فلما صلى العصر قعد يذكر الله الى المغرب ، فلما صلى المغرب صلى الى العشاء ، فلما صلى العشاء صلى الى الصبح ، فلما صلى الصبح جلس فأخذته عينه ، ثم انتبه فسمعته يقول : اللهم انى أعوذ بك من عين نائمة ، وبطن لا تشيع .

(١) للآثر تسمية بدل باقى الكلام على انه كان موجوداً فى الاصل وسقط من النسخ ؛ وتلك الزيادة هى «ان لله عبداً ركوعاً أبداً وعباداً قياماً أبداً»

(٢) لعله الشيعى أو الشيعانى أو الشيعى وهذا الاخير هو الاقرب الى الرسم . وهو نسبة محمد بن عبد الله بن المهاجر وعبد الرحمن بن حماد

والأثار في المعنى كثيرة عن الأولين ، وهي تدل على الأخذ بما هو شاق في الدوام ، ولم يعد لهم أحد بذلك مخالفين للسنة ، بل عدوهم من السابقين ، جعلنا الله منهم .

وأيضاً فإن النهي ليس عن العبادة المطلوبة ، بل هو عن الغلو فيها - غلوّاً يدخل المشقة على العامل . فإذا فرضنا من فقدت في حقه تلك العلة ، فلا ينتهض النهي في حقه ، كما إذا قال الشارع : لا يتقضى القاضى وهو غضبان - وكانت علة النهي تشويش الفكر عن استيفاء الحجج - اطرد النهي مع كل مشوش ، وانتهى عند انتفائه ، حتى أنه منتف مع وجود الغضب اليسير الذى لا يمنع من استيفاء الحجج . وهذا صحيح جار على الأصول .

وحال من فقدت في حقه العلة حال من يعمل بحكم غلبة الخوف أو الرجاء أو المحبة فإن الخوف سوط سائق ، والرجاء حاد قائد ، والمحبة سيل حامل ، فالحائث - إن وجد المشقة - ، فالخوف مما هو أشق ، يحمله على الصبر على ما هو أهون ، وإن كان العمل شاقاً . والراجي يعمل وإن وجد المشقة ، لأن رجاء الراحة التامة يحمله على الصبر على بعض التعب . والمحب يعمل ببذل المجهود شوقاً إلى المحبوب ، فيسهل عليه الصعب ، ويقرب عليه البعيد ، وهو القوى (كذا) ولا يرى أنه أوفى بعهد المحبة ، ولا قام بشكر النعمة ، ويعمر الأنفاس ولا يرى أنه قضى نهمته وإذا كان كذلك صح الجمع بين الأدلة ، وجاز الدخول في العمل التزاماً مع الإيغال فيه ، إما مطلقاً ، وإما مع ظن انتفاء العلة ، وإن دخلت المشقة فيما بعد ، إذا صح مع العسامة ، الدوام على العمل ، ويكون ذلك جارياً على مقتضى الأدلة وعمل السلف الصالح .



والجواب أن ما تقدم من أدلة النهي صحيح صريح ، وما نقل عن الأولين يحتمل ثلاثة أوجه .

(أحدها) أن يحمل أنهم إنما عملوا على التوسط الذي هو مظنة الدوام ، فلم يلزموا أنفسهم بما لعله يدخل عليهم المشقة حتى يتركوا بسببه ما هو أولى ، أو

يتركوا العمل ، أو يبغضوه لثقله على أنفسهم ، بل التزموا ما كان على النفوس سهلاً في حقهم ، فاتماً طلبوا اليسر لا العسر ، وهو الذي كان حال رسول الله ﷺ ، وحال من تقدم النقل عنه من المتقدمين ، بناء على أنهم إنما عملوا بمحض السنة والطريقة العامة لجميع المكلفين . وهذه طريقة الطبري في الجواب . وما تقدم في السؤال مما يظهر منه خلاف ذلك فقضايا أحوال يمكن حملها على وجه صحيح ، إذا ثبت أن العامل ممن يقتدى به .

(والثاني) يحتمل أن يكونوا عملوا على المبالغة فيما استطاعوا ، لكن لا على جهة الالتزام ، لا بنذر ولا غيره وقد يدخل الانسان في أعمال يشق الدوام عليها ولا يشق في الحال ، فيغتنم نشاطه في حالة خاصة ، غير ناظر فيها فيما يأتي ، ويكون جارياً فيه على أصل رفع الحرج ، حتي اذا لم يستطعه تركه ولا حرج عليه لأن المندوب لا حرج في تركه في الجملة .

ويشعر بهذا المعنى ما في هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم حتي نقول : لا يفطر . ويفطر حتي نقول : لا يصوم . وما . وما رأيت استكمل صيام شهر قط الا رمضان : الحديث .

فتأملوا وجه اعتبار النشاط والفراغ من الحقوق المتعلقة ، أو القوة في الاعمال وكذلك قوله (١) « في صيام يوم وافطار يومين » ليتنى طوقت ذلك . انما يريد المداومة ، لأنه قد كان يوالي الصيام حتي يقولوا لا يفطر . ولا يعترض هذا المأخذ بقوله ﷺ « احب العمل الى الله ما دام عليه صاحبه وان قل » وان كان عمله دائماً ، لأنه محمول على العمل الذي يشق فيه الدوام .

واما ما نقل عنهم من ادلة صلاة الصبح بوضوء العشاء وقيام جميع الليل ، وصيام لدهر ، ونحوه . فيحتمل أن يكون على الشرط المذكور ، وهو أن لا يلتزم ذلك ، وانما يدخل في العمل حالا يغتنم نشاطه ، فاذا أتى زمان آخر وجد فيه النشاط ايضاً ، واذا لم يدخل بما هو اولى عمل كذلك ، فيتفق أن يدوم له هذا النشاط زماناً طويلاً . وفي كل حالة هو في فسحة الترك ، لكنه يتنزه الفرصة مع الاوقات ،

(١) أي عبد الله ابن عمرو

فلا بد في أن يصحبه النشاط الى آخر العمر ، فيظنه الظان التزاماً وليس بالتزام .
وهذا صحيح ، ولا سيما مع سائق الخوف أو حادى الرجاء أو حامل المحبة ، وهو
معنى قوله ﷺ « وجعلت قرة عيني في الصلاة » فذلك قام ﷺ حتى تورمت قدماء ،
وامتثل امر ربه في قوله تعالى (قم الليل إلا قليلاً) الآية .

(والثالث) ان دخول المشقة وعدمه على المكلف في الدوام أو غيره ليس امراً
منضبطاً بل هو إضافي مختلف بحسب اختلاف الناس في قوة اجسامهم ، أو في قوة
عزائمهم ، أو في قوة يقينهم ، أو نحو ذلك من اوصاف اجسامهم أو أنفسهم . فقد
يختلف العمل الواحد بالنسبة الى رجلين ، لان احدهما اقوى جسماء ، أو اقوى عزمة
أو يقيناً بالموعود والمشقة قد تضعف بالنسبة الى قوة هذه الامور واشباهها ، وتقوى
مع ضعفها .

فنحن نقول : كل عمل يشق الدوام على مثله بالنسبة الى زيد فهو منهى عنه ،
ولا يشق على عمرو فلا ينهى عنه . فنحن نحمل ما داوم عليه الاولون من الاعمال
على انه لم يكن شاقاً عليهم ، وان كان ما هو اقل منه شاقاً علينا ، فليس عمل مثلهم
بما عملوا به حجة لنا ان ندخل فيما دخلوا فيه ، الا بشرط أن يمتد مناط المسئلة
فيما بيننا وبينهم ، وهو ان يكون ذلك العمل لا يشق الدوام على مثله .

وليس في كلامنا هذا لمشاهدة الجميع ، فان التوسط والا-ذ بالرفق هو الاولى
والاخرى بالجميع ، وهو الذى دلت عليه الادلة ، دون الايغال الذى لا يسهل مثله
على جميع الخلق ولا أكثرهم ، الا على القليل النادر منهم .

والشاهد لصحة هذا المعنى قوله ﷺ « انى لست كهيئتكم ، انى أبيت عند
ربي يطعمنى ويسقيني » يريد ﷺ أنه لا يشق عليه الوصال ، ولا يمنعه عن قضاء
حق الله وحقوق الخلق . فعلى هذا : من رزق انموذجاً مما أعطيه ﷺ فصار يوغل
في العمل مع قوته ونشاطه وخمة العمل عليه فلا حرج

واما رده ﷺ على عبد الله بن عمرو فيمكن ان يكون شهيداً : انه لا يطيق
الدوام ، ولذلك وقع له ما كان متوقفاً ، حتى قال : ليئني قبلت رخصة نبي الله ﷺ .
ويكون عمل ابن الزبير وابن عمر وغيرهما في الوصال جارياً على انهم اعطوا حظاً مما

اعطيه رسول الله ﷺ ، وهذا بناء على أصل مذکور في كتاب الموافقات والحمد لله
وانا كان كذلك لم يكن في العمل المنقول عن السلف مخالفة لما سبق .

فصل

لكن يبقى النظر في تعاميل النهي ، وانه يقتضى انتفاءه عند انتفاء العلة . وما
ذكره فيه صحيح في الجملة . وفيه في التفصيل نظر ، وذلك ان العلة راجعة الى
أمرين : أحدهما الخوف من الانقطاع والترك اذا التزم فيما يشق فيه الدوام ، والآخر
الخوف من التخصير فيما هو الآكد من حق الله وحقوق الخلق .

اما الاول - فان رسول الله ﷺ قد اصل فيه أصلاً راجعاً الى عدة معلومة
لامظنونة ، وهي بيان العمل المورث للخرج عند الدوام منفي عن الشريعة ، كما ان
أصل الخرج منفي عنها ؛ لأنه ﷺ بعث بالحنفية السمحة ، ولا سماح مع دخول
الخرج . فكل من ألزم نفسه ما يلقى فيه الخرج فقد يخرج عن الاعتدال في حق
نفسه ، وصار ادخاله للخرج على نفسه من تلقاء نفسه ، لا من الشارع ؛ فان دخل في
العمل على شرط الوفاء ؛ فان وفى فحسن بعد الوقوع ، اذ قد ظهر أن ذلك العمل
إما غير شاق لأنه قد أتى به بشرطه ، وإما شاق صبر عليه فلم يوف النفس حقها
من الرفق . وسيأتي وان لم يوف فكأنه نقض عهد الله وهو شديد ؛ فلو بقي على
أصل براءة الذمة من الالتزام لم يدخل عليه ما يتقي منه .

لكن لقائل أن يقول : ان النهي هاهنا معلق بالرفق الراجع الى العامل - كما
قالت عائشة رضي الله تعالى عنها « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم -
فكأنه قد اعتبر حظ النفس في التعبد . فقيل له : افعل واترك . أى لا تتكلف
ما يشق عليك ، كما لا تتكلف في الفرائض ما يشق عليك لأن الله انما وضع
الفرائض على العباد على وجه من التيسير يشترك فيه القوى والضعيف ، والصغير
والكبير ؛ والحر والعبد والرجل والمرأة ؛ حتي اذا كان بعض الفرائض يدخل
الخرج على المكلف يسقط عنه جملة أو يعوض عنه ما لا حرج فيه . كذلك النوافل
المتكلم فيها .

واذا دوعى حظ النفس ، فقد صار الأمر في الايغال الى العامل . فله ألا يمكنها من حظها . وأن يستعملها فيما قد يشق عليها بالدوام - بناء على القاعدة المؤصلة في أصول الموافقات في اسقاط الحظوظ . فلا يكون اذاً منها - على ذلك التقدير - فكما يجب على الانسان حق لغيره ما دام طالبا له ، وله الخيرة في ترك الطلب به فيرتفع الوجوب . كذلك جاء النهي حفظاً على حظوظ النفس . فاذا اسقطها صاحبها زال النهي . ورجع العمل الى أصل النذب .

*
* *

والجواب أن حظوظ النفوس بالنسبة الى الطالب بها قد يقال : إنه من حقوق الله على العباد . وقد يقال : إنه من حقوق العباد . فلا ينهض ما قلنا ، إذ ليس للمكلف خيرة فيه . فكما إنه متعبد بالرفق بغيره كذلك هو مكلف بالرفق بنفسه . ودل على ذلك قوله عليه السلام « ان لنفسك عليك حقاً » الى آخر الحديث فحق حق النفس بحق الغير في الطلب في قوله « فأعط كل ذي حق حقه » ثم جعل ذلك حقاً من الحقوق

ولا يطلق هذا اللفظ الا على ما كان لازماً . ويحل عليه انه لا يحل للانسان أن يبيع نفسه ولا لغيره دمه ، ولا قطع طرف من أطرافه ، ولا ايلامه بشيء من الآلام ، ومن فعل ذلك أثم واستحق العقاب ، وهو ظاهر .

وان قلنا : انه من حق العبد ، وارجع الى خيrote . فليس ذلك على الإطلاق ؛ إذ قد تبين في الاصول ان حقوق العباد ليست مجردة من حق الله . والدليل على ذلك - فيما نحن فيه - انه لو كان الي خيروتنا بإطلاق لم يقع النهي فيه علينا . بل كنا نخير فيه ابتداءً ، والى ذلك (٤) فانه لو كان بخيرة المكلف محضاً لجاز للناذر العبادة ان يتركها متى شاء ويفعلها متى شاء .

وقد اتفق الأئمة على وجوب الوفاء بالنذر ، فيجوز ما أشبهه مجراه ، وأيضاً فقد فهمنا من الشرع انه حبيب الينا الايمان وزينه في قلوبنا ، ومن جملة التزيين تشريده على وجه يستحسن الدخول فيه ، ولا يكون هذا مع شرعية المشتقات . وإذا كان الايغال في الاعمال من شأنه في العادة أن يورث السكال والكراهية والانقطاع

— الذى هو كالضد لتحبيب الايمان وتزيينه — كان مكروها (١) لأنه على خلاف وضع الشريعة ؛ فلم ينبغ ان يدخل فيه على ذلك الوجه .
وأما الثاني . فان الحقوق المتعلقة بالمكلف على أصناف كثيرة ، وأحكامها تختلف حسبما تعطيه أصول الأدلة ، ومن المعلوم انه اذا تعارض على المكلف حقان ولم يمكن الجمع بينهما ، فلا بد أن تقديم ما هو أكدر في مقتضى الدليل ، فلو تعارض على المكلف واجب ومندوب لتقدم الواجب على المندوب ، وصار المندوب في ذلك الوقت غير مندوب ، بل صار واجب الترك عقلاً أو شرعاً ، من باب « ما لا يتم الواجب إلا به »

وإذا صار واجب الترك ، فكيف يصير العامل به اذ ذاك متعبداً لله ؟ بل هو متعبد بما هو مطلوب في اصول الأدلة ، لأن دليل الذنب عتيده ، ولو سكت مع ذلك بالنسبة الى هذا التعبد مانع من العمل به ، وهو حضور الواجب ، فان عمل بالواجب فلا حرج في ترك المندوب على الجملة ، الا انه غير مخلص من جهة ذلك الالتزام المتقدم ، وقد مر ما فيه . وان عمل بالمندوب عصي بترك الواجب

وبقي النظر في المندوب : هل وقع موقعه في الذنب ؟ أم لا . فان قلت : ان ترك المندوب هنا واجب عقلاً . فقد ينهض المندوب سبباً للثواب مع ما فيه من كونه مانعاً من اداء الواجب . وان قلنا (٢) : انه واجب شرعاً ، يمتد من انتهاضه سبباً للثواب الا على وجه ما ، وفيه أيضاً ما فيه .

فانت ترى ما في التزام النوافل على كل تقدير فرضاً اذا كان مؤدياً للحرج وهذا كله اذا كان الالتزام صادراً عن الوفاء بالواجبات مباشرة ، قصداً أو غير قصد . ويدخل فيه ما في حديث سلمان مع أبي الدرداء رضى الله عنهما ، اذ كان التزام قيام الليل مانعاً له من اداء حقوق الزوجة ، من الاستمتاع الواجب عليه في الجملة ، وكذلك التزام صيام النهار .

(١) جواب « واذا كان الايغال » الخ

(٢) المناسب للشق الأول من التردد « وان قلت »

ومثله لو كان التزام صلاة الضحى أو غيرها من النوافل مخلاً بقيامه على مريضه المشرف ، والقيام على إعانة أهله بالتموت ، أو ما أشبه ذلك . ويجزى مجراءه - وإن لم يكن في رتبته - أن لو كان ذلك الالتزام يفضي به إلى ضعف بدنه ، أو بهك قواه ، حتى لا يقدر على لاكتساب لاهله ، أو أداء غرضه على وجهها ، أو الجهاد ، أو طلب العلم . كما نبه عليه حديث داود عليه السلام ، إنه كان يصوم يوماً ويفطر (يوماً) ، ولا يفر إذا لاقى .

وقد جاء في مفروض الصيام في السفر من التخيير ما جاء ، ثم إن رسول الله ﷺ قال عام الفتح « انكم قد دنوتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم » - قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : فأصبحنا منا الصائم ومنا المفطر ، قال : ثم سرنا فنزلنا منزلاً فقال « انكم تصبحون عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا » قال : فكانت عزيمة من رسول الله ﷺ . وهذه إشارة إلى أن الصيام ربما أضعف عن ملاقة العدو وعمل الجهاد فصيام النفل أولى بهذا الحكم .

وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً يظلل عليه ، والزحام عليه ، فقال « ليس من البر الصيام في السفر » يعني أن الصيام في السفر وإن كان واجباً ليس برأ في السفر ، إذا بلغ به الإنسان ذلك الحد ، مع وجود الرخصة ، فالرخصة إذاً مطلوبة في مثله بحيث تصير به آكد من أداء الواجب ، فما ليس بواجب في أصله أولى ،

فالخاصل أن كل من ألزم نفسه شيئاً يشق عليه (١) فلم يأت طريق البر على حده .

(١) جملة « يشق عليه » خبر أن . يعني أن الالتزام يستتبع المشقة دائماً . ولكن تقدم ما ينفي الكلية . وقوله « فلم يأت » الخ : عطف لما مضى على المستقبل . ولعل في العبارة تحريفاً

فصل

إذا ثبت ما تقدم ورد الاشكال الثاني ، وهو أن التزام التوافل التي يشق التزامها مخالفة للدليل ، وإذا خالفت فالتعبد بها على ذلك التقدير متعبد بما لم يشرع ، وهو عين البدعة . فإما أن تنتظمها أدلة ذم البدعة أو لا ، فإن انتظمها أدلة الذم فهو غير صحيح لا مبرين .

(أحدهما) أن رسول الله ﷺ لما كره لعبد الله بن عمرو ما كره وقال له : اني أطيق أفضل من ذلك . فقال له ﷺ « لا أفضل من ذلك » تركه بعد على التزامه ، ولولا أن عبد الله فهم منه بعد نهيه الاقرار عليه لما التزمه وداوم عليه ، حتي قل : ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ ! فلو قلنا : أنها بدعة - وقد ذم كل بدعة على العموم - لكان مقرراً له على خطا . وذلك لا يجوز ، كما انه لا ينبغي أن يمتد في الصحابي أنه خالف أمر رسول الله ﷺ قصداً للتعبد بما نهاه عنه . فالصحابه رضي الله تعالى عنهم اتقى الله من ذلك . وكذلك ما ثبت عن غيره من وصال الصيام وأشباهه ، وإذا كان كذلك لم يمكن أن يقال : أنها بدعة .

(الثاني) ان العامل بها دائماً بشرط الوفاء ، ان التزم الشرط فأدائها على وجهها فقد حصل مقصود الشارع ، فارتفع النهي إذا ، فلا مخالفة للدليل ، فلا ابتداع ، وان لم يلتزم أدائها . فان كان باختيار فلا اشكال في المخالفة المذكورة ، كالناذر يترك المندوب بغير عذر ، ومع ذلك فلا يسمى تركه بدعة ، ولا عمله في وقت العمل بدعة ، ولا يسمى بالمجموع مبتدعاً . وان كان لعارض مرض أو غيره من الاعذار ، فلا نسلم انه مخالف ، كما لا يكون مخالفاً في الواجب اذا عارضه فيه عارض ، كالصيام للمريض والحج لغير المستطيع ، فلا ابتداع إذا .

وأما إن لم تنتظمها أدلة الذم ، فقد ثبت ان من أقسام البدع ما ليس بمنهي ، بل هو مما يتعبد به ، وليس من قبيل المصالح المرسلة ، ولا غيرها مما له أصل على الجملة . وحينئذ يشمل هذا الأصل كل ما تزم تعبدى كان له أصل أم لا ؟ لكن

فحيث يكون له أصل على الجملة لا على التفصيل ، كتخصيص ليلة مولد النبي ﷺ بالقيام فيها ، ويومه بالصيام ، أو بركات مخصوصة ، وقيام ليلة أول جمعة من رجب ، وليلة النصف من شعبان ، والتزام الدعاء جهراً بآثار الصلوات مع انتصاب الامام ، وما أشبه ذلك مما له أصل جلي . وعند ذلك ينحرم كل ما تقدم تأصيله .

*
* *

والجواب عن الاول - ان الاقرار - صحيح ، ولا يمتنع أن يجتمع مع النهي الارشاد لأمر خارجي ، فان النهي لم يكن لأجل خلل في نفس العبادة ، ولا في ركن من أركانها ، وانما كان لأجل الخوف من أمر متوقع ، كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : إن النهي عن الوصال كالتنكيل بهم . ولو كان منهياً عنه بالنسبة اليهم لما فعل .

فانظر كيف اجتمع في الشيء الواحد كونه عبادة ومنهياً عنه ، لكن باعتبارين . ونظيره في الفقهيات ما يقوله جماعة من المحققين في البيع بعد نداء الجمعة ، فانه منهي عنه لا من جهة كونه بيعاً ، بل من جهة كونه مانعاً من حضور الجمعة - فيجوزون البيع بعد الوقوع ، ويجعلونه فاسداً ، وان وجد التصريح بالنهي فيه ، للعلم بأن النهي ليس برافع الى نفس البيع ، بل الى أمر يجاوره ، لذلك يعمل جماعة ممن يقول بفسخ البيع لأنه زجر للمتابعين (١) لا لأجل النهي عنه . فليس عند هؤلاء بيع فاسد أيضاً ، ولا النهي رافع الى نفس البيع .

قالاً أمر بالعبادة شيء ، وكون المكلف يوفي بها أولاً ، شيء آخر . فإقرار النبي ﷺ لابن عمرو رضي عنهما على ما التزم ونهيه إياه ابتداء ، لا يدل على الفساد ، ولا لزوم التدافع ، وهو محال . الا أن ها هنا نظراً آخر : وهو أن رسول الله ﷺ صار في هذه المسائل كالمرشد للمكلف والابتداء (؟) بالنصيحة عند وجود مظنة الاستنصاح ، فلما تكلف المكلف على اجتهاده دون نصيحة الناصح الأعراف بعوارض النفوس صار كالمتابع لرأيه مع وجود النص وان كان بتأويل ، فان سمي

(١) هذا نص نسختنا فليأمل

في اللفظ بدعة فهذا الاعتبار ، والا فهو متبع للدليل المنصوص من صاحب النصيحة ، وهو الدال على الانقطاع الى الله تعالى بالعبادة .

ومن هنا قيل فيها : انها بدعة اضافية لا حقيقية . ومعني كونها اضافية ان الدليل فيها مرجوح بالنسبة لمن يشق عليه الدوام عليها ، وراجع بالنسبة الى من وفي بشرطها ، ولذلك وفي بها عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بعد ما ضعف ، وان دخل عليه فيها بعض الحرج حتي تنفي قبول الرخصة ، بخلاف البدعة الحقيقية فان الدليل عليها مقفود حقيقة ، فضلاً عن أن يكون مرجوحاً . فهذه المسئلة تشبه مسئلة خطأ المجتهد ، فالتقول فيهما متقارب . وسيأتي الكلام فيها ان شاء الله تعالى

وأما قول السائل في الأشكال : ان التزم الشرط فأدى العبادة على وجهها - الى آخره - فصحيح ، إلا قوله : فان تركها لعارض فلا حرج كالمرضى . فان ما نحن فيه ليس كذلك ، بل ثم قسم آخر ، وهو أن يتركها بسبب تسبب هو فيه وان ظهر أن ليس من سببه ، فان ترك الجهاد - مثلاً - باختياره مخالفة ظاهرة وتركه لمرض أو نحوه لا مخالفة فيه فان عمل في سبب يلحقه عادة بالمرض حتي لا يقدر على الجهاد فهذه واسطة بين الطرفين : فمن حيث تسببه في المانع لا يكون محموداً عليه ، وهو نظير الايغال في العمل الذي هو سبب في كراهية العمل أو التقصير على الواجب ، وهذا المكلف قد خالف النهي . ومن حيث وقع له الحرج المانع في العبادة من ادائها على وجهها قد يكون معذوراً : فصار هنا نظر بين نظرين لا يتخلص معه العمل الى واحد منهما .

وأما قوله : ثبت ان من أقسام البدع ما ليس بمنهي عنه . فليس كما قال ، وذلك أن المنذوب هو من حيث هو مندوب يشبه الواجب من جهة مطلقة الأمر ، ويشبه المباح من جهة رفع الحرج على التارك ، فهو واسطة بين الطرفين لا يتخلى الى واحد منهما ، إلا أن قواعد الشرع شرطت في ناحية العمل شرطاً ، كما شرطت

في ناخية تركه شرطاً ، فشرط العمل به أن لا يدخل فيه مدخلاً يؤديه الى الحرج المؤدى الى انحرام المندوب فيه رأساً ، أو انحرام ما هو أولى منه . وما وراء هذا موكل الى خيرة المكلف ، فاذا دخل فيه فلا يخلو أن يدخل فيه على قصد انحرام الشرط أو لا ، فان كان كذلك ، فهو القسم الذي يأتي ان شاء الله . وحاصله أن الشارع طلبه (١) برفع الحرج ، وهو يطالب نفسه بوضعه وادخاله على نفسه وتكليفها ما لا يستطيع ، مع زيادة الاخلال بكثير من الواجبات والسنن التي هي أولى مما دخل فيه . ومعلوم أن هذه بدعة مذمومة .

وان دخل على غير ذلك القصد ، فلا يخلو أن يجري المندوب على مجراه أو لا فان أجراه كذلك بأن يفعل منه ما استطاع اذا وجد نشاطاً ولم يعارضه ما هو أولى مما دخل فيه ، فهو محض السنة التي لا مقال فيها ؛ لاجتماع الأدلة على صحة ذلك العمل ، اذ قد أمر فهو غير تارك ، ونهي عن الايغال وادخال الحرج فهو متحرز ، فلا اشكال في صحته . وهو كان شأن السلف الاول ومن بعدهم . وان لم يجره على مجراه ولكنه أدخل فيه رأى الالتزام والدوام . فذلك الرأي مكروه ابتداء

لكن فهم من الشرع أن الوفاء — ان حصل — فهو — ان شاء الله — كفارة النهي ، فلا يصدق عليه في هذا القسم معنى البدعة ، لأن الله تعالى مدح الموفين بالنذر والموفين بعهدهم اذا عاهدوا ، وان لم يحصل الوفاء تمحض وجه النهي ، وربما اثم في الالتزام غير النذري ، ولا أجل احتمال عدم الوفاء أطلق عليه لفظ البدعة ، لا لأجل أنه عمل لا دليل عليه ، بل الدليل عليه قائم .

ولذلك اذا التزم الانسان بعض المندوبات التي يعلم أو يظن أن الدوام فيها لا يوقع في حرج أصلاً — وهو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة المنبه عليها — لم يقع في نهى ، بل في محض المندوبات ، كالنوافل الرواتب مع الصلوات ، والتسبيح والتحميد والتكبير في آثارها ، والذكر اللساني الملتزم بالعشى والابكار ، وما أشبه ذلك مما لا يخل بما هو أولى ، ولا يدخل حرجاً بنفس العمل به ولا بالدوام عليه .

(١) كذا ولعله « طالبه »

وفي هذا القسم جاء التحريض على الدوام صريحاً ، ومنه كان جمع عمر رضي الله عنه الناس في رمضان في المسجد ، ومضى عليه الناس ، لأنه كان أولاً سنة ثابتة من رسول الله ﷺ ، ثم إنه أقام (؟) للناس بما كانوا قادرين عليه ومحبين (؟) فيه ، وفي شهر واحد من السنة لا دائماً ، وموكلوا الى اختيارهم ، لأنه قال : والي ينامون عنها أفضل .

وقد فهم السلف الصالح أن القيام في البيوت أفضل ، فكان كثير منهم ينصرفون فيقومون في منازلهم ، ومع ذلك فقد قال : نعمت البدعة هذه . فأطلق عليها لفظ البدعة - كما ترى - نظراً - والله أعلم - الى اعتبار الدوام ، وإن كان شهراً في السنة ، وأنه لم يقع فيمن قبله عملاً دائماً ، أو أنه أظهره في المسجد الجامع مخالفاً لسائر النوافل ، وإن كان ذلك واقعاً في أصله كذلك فلما كان الدليل على ذلك القيام على الخصوص واضحاً قال : نعمت البدعة هذه . فحسنها بصيغة « زعم » التي تقتضي من المدح ما تقتضيه صيغة التعجب ؛ لو قال ما أحسنها من بدعة ! وذلك يخرجها قطعاً عن كونها بدعة .

وعلى هذا المعنى جرى كلام أبي إمامة رضي الله عنه مستشهداً بالآية حيث قال : أحدثتم قيام رمضان ولم يكتب عليكم . إنما معناه ما ذكرناه . ولا جله قال : فدوموا عليه . ولو كان بدعة على الحقيقة لنهى عنه . ومن هذه الجهة أجربنا الكلام على ما نهى ﷺ عنه من التعبد بالخوف المخرج في المال ؛ واستسئلنا وضع ذلك في قسم البدع الإضافية ، تنبيهاً على وجهها ووضعها في الشرع مواضعها ، حتى لا يغتر بها مغتر فيأخذها على غير وجهها ، ويحتج بها على العمل بالبدعة الحقيقية قياساً عليها ، ولا يدري ما عليه في ذلك ، وإنما تجشمتنا إطلاق اللفظ هنا ؛ وكان ينبغي أن لا يفعل لولا الضرورة ؛ وبالله التوفيق .

فصل

قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا

طَيِّبًا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ) روى في سبب نزول هذه الآية أخبار جعلتها تدور على معنى واحد ، وهو تحريم ما أحل الله من الطيبات ندينًا أو شبه التدين والله نهى عن ذلك وجعله اعتداء ، والله لا يحب المعتدين . ثم قرر الإباحة تقريراً زائداً على ما تقرر بقوله « وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا » ثم أمرهم بالتقوى ، وذلك مشعر بأن تحريم ما أحل الله خارج عن درجة التقوى . فخرج اسماعيل القاضي من حديث أبي قلابة رضى الله عنه قل : أراد ناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن يرفضوا الدنيا ، وتركوا النساء وترهبوا . فقام رسول الله ﷺ فغلظ فيهم المقالة ، فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بالنسك ، شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم ، فأهلك بقاياهم في الديار والصوامع ، اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وحجوا واعتمرُوا ، واستقيموا يستقم بكم » قال : ونزلت فيهم « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » وفي الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! أنى إذا أصبت اللحم انتشرت للنساء وأخذتني شهوتي ، فحرمت علي اللحم . فأنزل الله الآية : حديث حسن .

وفي رواية عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نزلت هذه الآية في رهط من أصحاب رسول الله ﷺ ، منهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وعثمان بن مظعون والمقداد بن الأسود الكندى وسالم مولى أبي حذيفة رضى الله عنهم ، اجتمعوا في دار عثمان بن مظعون الجمحى فتوافقوا أن يجبوا أنفسهم ، بأن يعتزلوا النساء ولا يأكلون لحماً ولا دسماً ، وأن يلبسوا المسوح ولا يأكلوا من الطعام إلا قوتاً ، وأن يسيحوا في الأرض كهيئة الرهبان ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ من أمرهم ، فأتى عثمان بن مظعون في منزله فلم يجده فيه ، ولا إياهم ، فقال « لا امرأة عثمان أم حكيم ابنة أبي أمية بن حارثة السامى » أحق ما بلغني عن زوجك وأصحابه ؟ قالت : ما هو يا رسول الله ؟ فأخبرها ، فكرهت أن لا تحدث رسول الله ﷺ ، وكرهت أن تبدي على زوجها ، فقالت : إن كان أخبرك عثمان فقد صدق . فقال لها رسول الله ﷺ « قولي لزوجك وأصحابه إذا رجعوا : إن رسول الله يقول لكم : أنى

آكل وأشرب وآكل اللحم والدم وأنام وآتى النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » فلما رجع عثمان وأصحابه أخبرتهم أمراته بما أمر به رسول الله ﷺ ، فقالوا لقد بلغ رسول الله ﷺ أمرنا فما أعجبه ، فذروا ما كره رسول الله ﷺ ، ونزل فيها « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » قال من الطعام والشراب والجماع « وَلَا تَمْتَدُّوا » قال : في قطع المذاكير « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَمَدِّينَ » قال : الحلال الى الحرام .

وفي الصحيح عن عبد الله قال : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس معنا نساء ، فقلنا : ألا نختصي ؟ فنهانا عن ذلك ، فرخص لنا بعد ذلك أن تزوج المرأة بالثوب الى أجل (١) ، يعني - والله أعلم - نكاح المتعة (٢) المنسوخ ، ثم قرأ ابن مسعود (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ)

وذكر إسماعيل عن يحيى بن يعمر أن عثمان بن مظعون رضو الله عنه هم بالسياحة وهو يصوم النهار ويقوم الليل ، وكانت امرأته امرأة عطرة فتركت الكحل والخضاب ، فقالت لها امرأة من أزواج النبي ﷺ : أشهيد أنت أم مغيب ؟ فقالت : بل شهيد ، غير أن عثمان لا يريد النساء فذكرت ذلك للنبي ﷺ فلقبه رسول الله ﷺ فقال له « أَتُؤْمِنُ بِمَا تُؤْمِنُ بِهِ - قال : نعم . قال - فاصنع مثل ما نصنع ، لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » الآية

وخرج سعيد بن منصور عن خضير عن أبي مالك ، قال : نزلت في عثمان بن مظعون وأصحابه ، كانوا حرموا عليهم كثيراً من الطعام والنساء ، وهم بعضهم أن يقطع ذكره ، فأنزل الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا) الآية .

وعن قتادة ، قال : نزلت في ناس من أصحاب رسول الله ﷺ أرادوا أن يتخلوا عن الدنيا ، وتركوا النساء وتزهبوا ، منهم علي بن أبي طالب وعثمان ابن مظعون .

(١) سقط من نسختنا لفظ « الى أجل » وهو ثابت في الصحيح

(٢) سقط لفظ « المتعة » من نسختنا ولا يصح المعنى بدونه

وخرج ابن المبارك ان عثمان بن مظعون أتى النبي ﷺ فقال : ائذن لي في الاختصاص . فقال النبي ﷺ « ليس منا من خصى ولا اختص (١) » إن اختصاص أمي الصيام — قال يارسول الله ! ائذن لنا في السياحة قال — ان سياحة أمي الجهاد في سبيل الله — قال يارسول الله ، ائذن لنا في الترهيب . قال — ان ترهب أمي الجلوس في المساجد لانتظار الصلاة »

وفي الصحيح رد رسول الله ﷺ التبتل على عثمان بن مظعون ، ولو أذن له لاختصى :

وهذا كله واضح في أن جميع هذه الأشياء تحريم لما هو حلال في الشرع ، وإعمال لما قصد الشارع إعماله . وإن كان يقصد سلوك طريق الآخرة — لانه نوع من الرهبانية في الاسلام .

والى منع تحريم الحلال ذهب الصحابة والتابعون ومن بعدهم الا انه اذا كان التحريم غير مخلوف عليه فلا كفارة ، وإن كان مخلوقاً عليه ، ففيه الكفارة ، ويعمل الخائف بما أحل الله له

ومن ذلك ما ذكر اسماعيل القاضي عن معقل أنه سأل ابن مسعود رضي الله عنه فقال : اني حلفت أن لا أنام على فراشي سنة . فتلا عبد الله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا) الآية — اذن فكل وكفر عنيمينك ، ونم على فراشك . وفي رواية : كان معقل يكثر الصوم والصلاة ، فحلف أن لا ينام على فراشه ، فأتى ابن مسعود رضي الله عنه فسأله عن ذلك فقرأ عليه الآية .

وعن مغيرة قال : قلت لابراهيم في هذه الآية « لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » أهو الرجل يحرم الشئ ، مما أحل الله له ؟ قال : نعم .

وعن مسروق قال : أتى عبد الله بضرع فقال للقوم : ادنوا فأخذوا يطعمون . فقال رجل : اني حرمت الضرع . فقال عبد الله . هذا خطوات الشيطان . (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) اذن فكل وكفر عن يمينك .

(١) الذي نعرفه من الحديث « أو اختصى »

وعلى ذلك جرت الفتيا في الاسلام : ان كل من حرم على نفسه شيئاً مما أحل الله له فليس ذلك التحريم بشيء ، فليأكل كل ان كان مأكولاً ، وليشرب ان كان مشروباً ، وليلبس ان كان ملبوساً ، وليملك ان كان مما لو كآ . وكأنه اجماع منهم منقول عن مالك وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم ، واختلفوا في الزوجة . ومذهب مالك ان التحريم طلاق كالطلاق الثلاث ، وما سوى ذلك فهو باطل ، لأن القرآن شهد بكونه اعتداء ، حتى انه إن حرم على نفسه وطء أمة غيره قاصداً به العتق فوطؤها حلال . وكذلك سائر الاشياء من اللباس والمسكن والصمت والاستظلال والاستضحاء . وقد تقدم الحديث في الناذر وللصوم قائماً في الشمس ساكتاً ، فانه تحريم للجلوس والكلام والاستظلال ، والنبي ﷺ أمره بالجلوس والتكلم والاستظلال . قال مالك : أمره ليتيم ما كان له فيه طاعة ويترك ما كان عليه فيه معصية .

فتأملوا كيف جعل مالك ترك الحلال معصية ! وهو مقتضى الآية في قوله تعالى (وَلَا تَمْتَدُوا) الآية . ومقتضى قول ابن مسعود رضي الله عنه لصاحب الضرع : هذا من خطوات الشيطان .

وقد ضعف ابن رشد الحفيد الاستدلال من المالكية بالحديث ، وتفسير مالك له ، وذكر ان قوله في الحديث « ويترك ما كان عليه فيه معصية » ليس بالظاهر ان ترك الكلام معصية ، وقد أخبر الله تعالى أنه نذر مريم — قال — وكذلك يشبه أن يكون القيام للشمس ليس معصية الا ما يتعلق من جهة تعب الجسم والنفس ، وقد يستحب للحاج أن لا يستظل . فان قيل : فيه معصية . فبالقياس على ما نهى عنه من التعب لا بالنص ، والأصل فيه أنه من المباحات .

وما قاله ابن رشد غير ظاهر ، ولم يقل مالك في الحديث ما قال استنباطاً منه بل الظاهر أنه استدلل بالآية المتكلم فيها ، وحمل الحديث عليها بترك الكلام ، وان كان في الشرائع الأول مشروعاً فهو منسوخ بهذه الشريعة ، فهو عمل في مشروع بغير مشروع . وكذلك القيام في الشمس زيادة من باب تحريم الحلال ، وان استحب في موضع فلا يلزم استجابته في آخر .

فصل

﴿ ويتعلق بهذا الموضوع مسائل ﴾

(إحداها) ان تحريم الحلال وما أشبه ذلك يتصور في أوجه (الأول) التحريم الحقيقي ، وهو الواقع من الكفار ، كالبجيرة والسائبة والوصيلة والحامي ؛ وجميع ما ذكر الله تعالى تحريمه عن الكفار بالرأى المحض . ومنه قوله تعالى (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكَذِبَ : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ) وما أشبهه من التحريم الواقع في الاسلام رأيا مجردا .

(الثاني) أن يكون مجرد ترك لا لغرض ؛ بل لأن النفس تكرهه بطبعها ، أو لا تكرهه حتى تستعمله ، أو لا تجد ثمنه أو تشتغل بما هو آكد ، وما أشبه ذلك . ومنه ترك النبي ﷺ لأكل الضب قوله فيه « انه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه » ولا يسمى مثل هذا تحريما ، لأن التحريم يستلزم القصد اليه ، وهذا ليس كذلك .

(الثالث) أن يمنع إنذاره التحريم ، أو ما يجري مجرى النذر من العزيمة القاطعة للعدو ، كتحریم النوم على الفراش سنة ، وتحريم الضرع وتحريم الادخار لغد ، وتحريم اللين من الطعام واللباس ، وتحريم الوطء والاستلذاذ بالنساء في الجملة ، وما أشبه ذلك .

(الرابع) أن يخاف على بعض الحلال أن لا يفعله ؛ ومثله قد يسمى تحريما . قال اسماعيل القاضي : اذا قال الرجل لأُمته : والله لا أقربها . فقد حرمها على نفسه باليمين ، فاذا غشيها وجبت عليه كفارة اليمين . وثاني بمسئلة ابن مقرب في سؤاله ابن مسعود رضي الله عنه اذ قال : اني حلفت أن لا أنام على فراشي سنة - قال - فتلا عبد الله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) الآية وقال له : كفر عنيمينك ، فتم على فراشك فأمره أن لا يحرم ما أحل الله له ، وأن يكفر من أجل اليمين .

فهذا الاطلاق يقتضي أنه نوع من التحريم . وله وجه ظاهر ، فقد أشار

اليه (١) اسماعيل الى أن الرجل كان اذا خلف أن لا يفعل شيئاً من الحلال لم يجز له أن ينزله حتى نزلت كفارة اليمين ، لأجل ما كان من قبل التحريم ، ولما وردت المكفارة سمي تحريماً ، ومن ثم - والله أعلم - سميت كفارة

المسئلة الثانية

أن الآية التي نحن بصددھا ينظر فيها على أى معنى يطلق التحريم . أما الاول فلا مدخل له هنا ، لأن التحريم تشريع كالتحليل ، والتشريع ليس الا لصاحب الشرع ، اللهم الا أن يدخل مبتدع رأياً كان من أهل الجاهلية أو من أهل الاسلام ، فهذا أمر آخر يجمل الساف الصالح عن مثله فضلاً عن أصحاب رسول الله ﷺ على الخصوص .

وقد وقع المذهب في شرح البخارى ما قد يشعر بان المراد في الآية التحريم بالمعنى الاول . فقال : التحريم إنما هو لله ولرسوله ، فلا يحل لاحد أن يحرم شيئاً ، وقد وبخ الله من فعل ذلك ، فقال : « لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا » فجعل ذلك من الاعتداء ، وقال « وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذِبَ : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ » ، انتفروا على الله الكذب - قال - فهذا كاه حجة في أن تحريم الناس ليس بشيء

وما قاله المذهب يردده السبب في نزول الآية ، وليس كما تقرر ، ولذلك لم يعد المحرم الحكم لغيره كما هو شأن التحريم بالمعنى الاول ، فصار مقصوراً على المحرم دون غيره .

وأما التحريم بالمعنى الثانى فلا حرج فيه في الجملة ، لأن بواعث النفوس على الشيء أوصافها (٢) عنه لا تنضبط بقانون معلوم ، فقد يمتنع الانسان من الحلال لأمر يجده في استعماله ، ككثير ممن يمتنع من شرب العسل لوجع يعتريه به ، حتى يحرمه على نفسه ، لا بمعنى التحريم الاول ، ولا الثالث ، بل بمعنى التوقى منه كما تتوقى سائر المؤلمات

(١) لعل « اليه » زائدة الألف يكون في الكلام حذف بعد كلمة اسماعيل

(٢) لعل الأصل « أوصافها » ليناسب جميع البواعث

ويدخل هاهنا بالمعنى امتناع النبي ﷺ من أكل الثوم ، لأنه كان يناهى
الملائكة ، وهى تتأذى من رائحته ، وكذلك كل ما تذكره رائحته .

ولعل هذا المحل أولى من قول من قال : إن الثوم ونحوه كانت محرمة عليه
بالمعنى المختص بالشارع : والمعنيان متقاربان ، وكلاهما غير داخل فى معنى الأمر .

وأما التحريم بالمعنى الرابع فيحتمل أن يدخل فى عبارة التحريم ، فيكون قوله تعالى
« لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » قد شمل التحريم بالنذر ، والتحريم
بالمعنى ، والدليل على ذلك ذكر الكفارة بعدها بقوله تعالى (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ
عَشْرَةِ مَسْكِينٍ) الخ

وما تقدم من أنه كان تحريمًا مجردًا قبل نزول الكفارة ، وإن جماعه من
المفسرين قالوا فى قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟) أن
التحريم كان بالمعنى حين حلف النبي ﷺ أن لا يشرب العسل ، وسيأتى ذكر ذلك
بحول الله

ففى قيل : هل يكون قول الرجل لرسول الله ﷺ : أى إذا أصبت اللحم
انتشرت للنساء - الحديث - من قبيل التحريم الثانى لا من الثالث - لأن
الرجل قد يحرم الشيء للضرر الحاصل به ، وقد تقدم آنفاً أنه ليس بتحريم
حقيقه ، فكذلك هاهنا لا يريد بالتحريم النذر ، بل يريد به التوقي ، أى أى أخاف
على نفسى العنت ، وكان هذا المعنى - والله أعلم - هو مقصود الصحابي
رضى الله عنه

فالجواب إن من يلحقه الضرر وقت ما يتناول شيئاً يمكنه أن يتسكك عنه من
غير تحريم - والقار كالأمر لا يلزمه أن يكون محرماً له ، فكم من رجل ترك
الطعام الفلانى أو النكاح لأنه فى الوقت (١) لا يشتهي ، أو لغير ذلك من الأعذار
حتى إذا زال عذره تناول منه . وقد ترك ﷺ أكل الضب ولم يكن تركه موجباً
لتحريمه :

(١) لعل الاصل (فى ذلك الوقت) أى الذى ترك فيه ما ذكر

والدليل على ان المراد بالتحريم الظاهر ، وانه لا يصح ، وان كان تقدم ان النبي ﷺ رد عليه بالآية ، فلو كان وجود مثل تلك الاعذار مبيحاً للتحريم بالمعنى الثالث لوقع التفصيل في الآية بالنسبة الى من حرم لعذر أو غير عذر .
وأيضاً فان الانتشار للنساء ليس بمذموم ، فان النبي ﷺ قال « من استطاع منكم الباءة فليتزوج » الحديث . فاذا أحب الانسان قضاء الشهوة تزوج فحصل له ما في الحديث زيادة الى النسل المطلوب في الملة ، فكان محرم ما يحصل به الانتشار ساع في التشبه بالرهبانة ، وكان ذلك منتفياً عن الاسلام كسائر ما ذكر في الآية .

❦ والمسئلة الثالثة ❦

ان هذه الآية يشكل معناها مع قوله تعالى (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ) الآية ، فان الله أخبر عن نبي من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام انه حرم على نفسه حالاً ، ففيه دليل لجواز مثله .

والجواب انه لا دليل في الآية ، لان ما تقدم يقرر أن لا تحريم في الاسلام ، فيبقى ما كان شرعاً لغيرنا منفيًا عن شرعنا كما تقرر في الاصول .

خرج القاضي اسماعيل وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اسرائيل النبي يعقوب عليه السلام أخذه عرق النساء ، فكان يبيت وعليه زقاء ، فجعل عليه ان شفاه الله ليحرم عليه العروق . وذلك قبل نزول التوراة . قالوا : فلذلك نسل اليهود لا يأكلونها . وفي رواية جعل على نفسه أن لا يأكل لحوم الابل ، - قال - فحرمة اليهود

وعن السكابي أن يعقوب عليه السلام قال : إن الله شفاني لأحرم أطيب الطعام والشراب - أو قال - أحب الطعام أو الشراب لي . فحرم لحوم الابل والبانها .

قال القاضي : الذي نحسب - والله أعلم - ان اسرائيل حين حرم على نفسه من الحلال ما حرم لم يكن في ذلك الوقت منهيًا عن ذلك ، وانهم كانوا اذا حرموا على أنفسهم شيئاً من الحلال لم يحز لهم أن يفعلوه حتى نزل كفارة اليمين . قال الله

تعالى (قَدْ قَرَضَ اللَّهُ كُفْرَكُمْ تَحِيَّةً أَيْمَانِكُمْ) والحالف اذا حلف على شيء ولم يقل « ان شاء الله » كان بالخيار ، ان شاء فعل وكفر ، وان شاء لم يفعل . - قال - وهذه الاشياء وما أشبهها من الشرائع يكون فيها الناسخ والمنسوخ ، فكان الناسخ في هذا قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) قال - فلما وقع النهي لم يحز الانسان أن يقول : الطعام علي حرام ، وما أشبه ذلك من الحلال . فان قال انسان شيئاً من ذلك كان قوله باطلاً ، وان حلف على ذلك بالله كان له أن يأتي الذي هو خير ، ويكفر عن يمينه .

❦ والسئلة الرابعة ❦

أن نقول : مما يسئل عنه قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) الآية . فان فيها إخباراً بأنه عليه الصلاة والسلام حرم على نفسه ما أحله الله ، وقد يدل عليه « لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا » . ومثل هذا يحل مقام النبي ﷺ عن مقتضى الظاهر فيه ، وأن يكون منهياً عنه ابتداء ثم يأتيه ، حتى يقال له فيه : لم تفعل ؟ فلا بد من النظر في هذه المصارف .



والجواب : ان آية التحريم ان كانت هي السابقة على آية العقود ، فظاهر انها مختصة بالنبي ﷺ ، اذ لو أريد بالامة - على قول من قال من الاصوليين - لقال : لِمَ تَحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ؟ كما قال (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) الآية . وهو بين لأن سورة التحريم قبل آية الاحزاب ، ولذلك لما آلى النبي ﷺ من نسائه شهراً بسبب هذه القصة نزل عليه في سورة الاحزاب (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ! قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ) الخ . وأيضاً فيحتمل أن يكون التحريم بمعنى الحلف على أن لا يفعل . والحلف اذا وقع فصاحبه مخير بين أن يترك المحلوف عليه وبين أن يفعله ويكفر . وقد جاء في آية التحريم « قَدْ قَرَضَ اللَّهُ كُفْرَكُمْ تَحِيَّةً أَيْمَانِكُمْ » فدل على أنه كان يميناً حلف ﷺ بها . وذلك ان الناس اختلفوا في هذا التحريم

فقال جماعة : انه كان تحريماً لأم ولده مارية القبطية . بناء على ان الآية نزلت في شأنها ، ومن قال به الحسن وقتادة والشعبي ونافع مولي بن عمر ، أو كان تحريماً لعسل زينب ، وهو قول عطاء وعبد الله بن عتبة . وقال جماعة : إنما كان تحريماً يمينين .

قال اسماعيل بن اسحاق : يمكن أن يكون النبي ﷺ حرماً - يعني جاريته - يمين الله ، لأن الرجل اذا قال لأمتي : والله لا أقربك : فقد حرّمها على نفسه باليمين ، فاذا غشيها وجبت عليه كفارة اليمين . ثم أتى بمسئلة ابن مقرن .

ويمكن أن يكون السبب شرب العسل ، وهو الذي وقع في البخاري من طريق هشام عن ابن جريج قال فيه : « شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ، فلم أعود له » وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحداً « واذا كان كذلك فلم يبق في المسئلة إشكال . ولا فرق بين الجارية والعسل في الحكم ، لأن تحريم الجارية كيف ما كان بمنزلة تحريم ما يؤكل ويشرب .

وأما ان فرضنا ان آية العقود هي السابقة على آية التحريم فيحتمل وجهين كالاول . (أحدهما) أن يكون التحريم في سورة التحريم بمعنى الخلف . (والثاني) أن تكون آية العقود غير متناولة للنبي ﷺ ، وان قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا) لا تدخل فيه بناء على قول من قال بذلك من الاصوليين ، وعند ذلك لا يبقى في القضية ما ينظر فيه ، ولا يكون للمحتج بالآية متعلق ، والله أعلم .

فصل

اذا ثبت هذا ، فكل من عمل على هذا القصد فعمله غير صحيح . لأنه عامل اما بغير شريعة لأنه لم يتبع أدلتها ، وإما عامل بشرع منسوخ ، والعمل بالمنسوخ مع العلم بالمنسوخ باطل بلا خلاف ، لأن الترهيب والامتناع من النساء وغير ذلك ان كان مشروعاً فنياً قبل هذه الشريعة من الشرائع - وقد تقدم قول النبي ﷺ « لكنني أصوم وأفطر ، وأصلي وأنام ، وأزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » وهو من البدعة



فان قيل : فقد تقدم من نقل ابن العربي في الرهبانية أنها السليخة واتخاذ الصوامع للعزلة — قل — وذلك مندوب اليه في ديننا عند فساد الزمان . وقد بسط الغزالي هذا الفصل في الأحياء عند ذكر العزلة . وذكر في كتاب آداب النكاح من ذلك ما فيه كفاية . وحاصله ان ذلك مشروع ، بل هو الأولى عند عروض العوارض ، وعندما يصير النكاح ومخالطة الناس وبالا على الانسان ، ومؤديا الى اكتساب الحرام والدخول فيما لا يجوز ، كما جاء في الصحيح من قوله عليه السلام « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن » وسائر ما جاء في هذا المعنى . وأيضا فان الله تعالى قال لنبيه عليه السلام (وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) والتبتل — على ما قاله زيد بن أسلم — رفض الدنيا . من قولهم : بتلت الحبل بتلا اذا قطعته ، ومعناه القطع من كل شيء إلا منه .

وقال الحسن وغيره : بتل اليه نفسك واجتهد . وقال ابن زيد تفرغ لعبادته . هذا الي ما جاء عن السلف الصالح من الانقطاع الى عبادة الله ورفض أسباب الدنيا ، والتخلي عن الحواضر الى البوادي ، واتخاذ الخلوات في الجبال والبراري . حتى ان بعض الجبال الشامية قد خصها الله بالأولياء والمنقطعين الى لبنان ونحوه ، فما وجه ذلك .



فالجواب : ان الرهبانية ان كانت بالمعنى المقرر في شرائع الأول فلا نسلم انها في شرعنا ، لما تقدم من الأدلة على نسخها ، كانت لعارض أو لغير عارض ، اذ لا رهبانية في الاسلام ، وقد رد عليه السلام التبتل حسبا تقدم .

وان كانت بمعنى الانقطاع الى الله حسبا شرع وعلى حد ما انقطع اليه رسول الله عليه السلام وهو المخاطب بقوله (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) فهذا هو الذي نحن في تقريره وأنه السنة المتبعة والهدى الصالح والصراط المستقيم . وليس في كلام زيد بن أسلم

وغيره في معنى التبتل ما يناقض هذا المعنى ، لأن رفض الدنيا ليس بمعنى طرح اتخاذها جملة وترك الاستمتاع بها ، بل بمعنى ترك الشغل بها عما كلف الانسان به من الوظائف الشرعية .

واجعل سير السلف الصالح مرآة لك تنظر فيها معنى التبتل على وجه الاقتداء برسول الله ﷺ ، فلقد كانوا رضى الله تعالى عنهم مكتسبين للمال به فيما أباح لهم منفقين له حيث ندبوا ولم يتعلق بقلوبهم منه شيء ، اذا عن لهم أمر أو نهى ، بل قدموا أمر الله ونهيه على حفظ أنفسهم الباطلة على وجه لم يخل بحفظهم فيه ، وهو التوسط الذي تقدم ذكره .

ثم ندبهم الشارع الى اتخاذ الأهل والولد فبادروا الى الامتنال ، ولم يقولوا : هو شاغل لنا عما أمرنا به . لأن هذا القول مشعر بالغفلة عن معنى التكليف به ، فان الأصل الشرعى ان كل مطلوب هو من جملة ما يتعبد به الى الله تعالى ويتقرب به اليه ، فالعبادات المحضة ظاهر فيها ذلك ، والعادات كلها اذا قصد بها امتثال أمر الله عبادات ؛ لا أنه اذا لم يقصد بها ذلك القصد ، ويجبىء بها نحو الحظ مجرداً ، فاذا ذاك لا تقع متعبداً بها ، ولا مثاباً عليها ، وان صح وقوعها شرعاً .

فالصحابة رضى الله تعالى عنهم قد فهموا هذا المعنى ولا يمكن مع فهمه أن تتعارض الأوامر في حقهم ولا في حق من فهم منها ما فهموا منها ، فالتبتل على هذا الوجه صحيح أصيل في الجريان على السنة ، وكذلك كلام الحسن وغيره في تفسير الآية صحيح اذا أخذ هذا المأخذ ، أى اتبع الهدى (١) واتبع أمر ربك فانه العليم بما يصلح لك والقائم على تدبيرك ، ولذلك قال على أثرها (رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا) أى بك ، وانه وكيل لك بالنسبة الى ما ليس من كسبك ، فكذلك هو وكيل على ما هو داخل تحت كسبك ، مما هو تكليف في حقك ، ومن جملة ما توكل لك فيه أن لا تدخل نفسك في عمل تخرج بسببه حالا وما آلا .

وقد فسر التبتل بأنه الاخلاص ، وهو قول مجاهد والضحاك وقال قتادة :

(١) في الاصل «اتبع الهوى» بالواو . ولعل في الكلام تحريفا ونقصا

أخلص له العبادة والدعوة - فعلى هذا التفسير لا تعلق فيها لمورد السؤال .
 وإذا تقرر هذا فالسياحة واتخاذ الصوامع وسكني الجبال والكهوف ان كان
 على شرط أن لا يحرموا ما أحل الله من الامور التي حرمها الرهبان ، بل على
 حد ما كانوا عليه في الحواضر ومجامع الناس : لا يشددون على أنفسهم بمقدار
 ما يشق عليهم ، — فلا اشكال في صحة هذه الرهبانية ، غير أنها لا تسمى رهبانية
 الا بنوع من المجاز ، أو النقل العرفي الذي لم يجر عليه معتاد اللغة . فلا تدخل في
 مقتضى قوله تعالى (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) لا في الاسم ولا في المعنى .

وان كان على التزام ما التزمه الرهبان ، فلانسلم أنه في هذه الشريعة مندوب اليه
 ولا مباح ، بل هو مما لا يجوز ، لأنه كالشرع بغير شريعة محمد ﷺ ، فلا ينتظمه
 معني قوله صلى الله عليه وسلم « من رغب عن سنتي فليس مني »

وأما ما ذكره الغزالي وغيره من تفضيله العزلة على المخالطة ، وترجيح الغربة
 على اتخاذ أهل عند اعتوار العوارض : فذلك يستمد من أصل آخر لا من هنا .
 وبيانه أن المطلوبات الشرعية لا تخلو أن يكون المكلف قادراً على الامتثال فيها
 مع سلامته عند العمل لها من وقوعه في منهي عنه أولاً . فان كان قادراً في مجاري
 العادات بحيث لا يعارضه مكروه أو محرم . فلا اشكال في كون الطلب متوجها
 عليه بقدر استطاعته على حد ما كان السلف الصالح عليه قبل وقوع الفتن . وان
 لم يقدر على ذلك الا بوقوعه في مكروه أو محرم ، ففي بقاء الطلب هنا تفصيل —
 بحسب ما يظهر من كلام أبي حامد رحمه الله تعالى — اذ يكون المطلوب مندوباً
 لكنه لا يعمل به الا بوقوعه في ممنوع ، فالمندوب ساقط عنه بلا اشكال ، كالمندوب
 للصدقة على المحتاج لا (مال) بيده الا مال الغير ، فلا يجوز له العمل بالندب ؛ لانه
 يقع بسببه في التصرف في مال الغير بغير اذنه ، و(١) لا يجوز فهو كالفارق لما يتصدق
 به ، وكالقائم على مريضه المشرف ، أو دفن ميت يخاف تغييره بتركه ، ثم يقوم
 يصلي نافلة ، والمتزوج لا يجحد الا مالا حراماً ، وأشباه ذلك

وقد يكون المطلوب واجباً الا أن وقوعه فيه يدخله في مكروه ، وهذا غير

(١) لعله حذف من هنا كلمة هي «هو» أو «ذلك»

معتد به ، لأن القيام بالواجب أكد ، أو يوقعه في ممنوع ، فهذا هو الذي يتعارض على الحقيقة . الا أن الواجبات ليست على وزن واحد كما أن المحرمات كذلك ، فلا بد من الموازنة ، فان ترجح جانب الواجب صار المحرم في حكم العفو ، أو في حكم التلافي ان كان مما تتلافي مفسدته . وان ترجح جانب المحرم سقط حكم الواجب ، أو طلب بالتلافي ، وان كان (١) تعادلا في نظر المجتهد فهو مجال نظر المجتهدين . والاولى - عند جماعة - رعاية جانب الحرم لأن درء المفاسد أكد من جلب المصالح ، فاذا كانت العزلة مؤدية الى السلامة فهي الاولى في أزمنة الفتن ، والفتن لا تختص بفتن الحروب فقط فهي جارية في الجاه والنسب وغيرهما من مكتسبات الدنيا ، وضابطها ما صد عن طاعة الله . ومثل هذا يجري بين المندوب والمكروه ، وبين المكروهين

وان كانت العزلة مؤدية الى ترك الجمعيات والجماعات ، والتعاون على الطاعات واشباه ذلك فانها أيضاً سلامة من جهة أخرى ، ويقع التوازن بين المأمورات والمنهيات ، وكذلك النكاح ، اذا أدى الى العمل بالمعاصي ولم يكن في تركه معصية كان تركه أولى .

ومن أمثلة ذلك - غير أنه مشكل - ما ذكره الوليد بن مسلم بسنده الى حبيب بن مسلمة أنه قال لمعن ابن ثور : هل تدري لم اتخذت النصارى الديارات قال معن : ولم ؟ قال : إنه لما احدث الملوك البدع ، وضعوا أمر النبيين ، وأكلوا الخنازير ، اعتزلوهم في الديارات وتركوهم وما ابتدعوا ، فتخلوا للعبادة . قال حبيب لمعن : فهل لك ؟ . . قال ليس بيوم ذلك .

فاقتضى أن مثل ما فعلته النصارى مشروع في ديننا كذلك . ومراعاة أن اعتزال الناس عند اشتغالهم بالبدع وغلبة الأهواء على حد ما شرع في ديننا ، لا أن نفس ما فعلت النصارى في رهبانيتها متيسر لنا ، لما ثبت من نسخه ، فعلى هذه الاحرف جرى كلام الامام أبي حامد وغيره ممن نقل هو عنهم واحتج بهم ، ويدل على ذلك أن جماعة ممن نقل عنهم الترغيب في العزلة كانوا متزوجين ولم يكن ذلك مانعاً من

(١) «كان» زائدة لا حاجة اليها

البقاء على ما هم عليه ، بناء منهم على التحرى فى الموازنة بين ما يلحقهم بسبب
التزوج : فلا اشكال اذا دلى هذا التقرير فى كلام الغزالي ولا غيره . من سلك
مسلكه ، لا أنهم بنوا على أصل قطعى فى الشرع ، محكم لا ينس خه شيء وليس من
مسئلتنا بسبيل . ولكن ثم تحقيق زائد لا يسع ابراده هاهنا ، وأصله مأخوذ من
كتاب الموافقات ، من تمرن فيه حقق هذا المعنى على التمام . وبالله تعالى
التوفيق .

*
* *

والحاصل أن مضمون هذا الفصل يقتضى أن العمل على الرهبانية المنية في
الآية بدعة من البدع الحقيقية لا الاضافية ، لرد رسول الله ﷺ لها أصلاً وفرعاً

فصل

ثبت بمضمون هذه الفصول المتقدمة آنفاً أن الحرج منفى عن الدين جملة
وتفصيلاً ، — وإن كان قد ثبت أيضاً في الاصول الفقهية على وجه من البرهان أبلغ —
فلنبن عليه فنقول :

قد فهم قوم من أصول (١) السلف الصالح وأهل الانقطاع الى الله معن ثبتت
ولا ينهم أنهم كانوا يشددون على أنفسهم ، ويلزمون غيرهم الشدة أيضاً والتزام الحرج
ديداً في سلوك طريق الآخرة . وعدوا من لم يدخل تحت هذا الالتزام مقصراً
مطروداً ومحروماً . وربما فهموا ذلك من بعض الاطلاقات الشرعية ، فرشحوا
بذلك ما التزموه ، فافضى الأمر بهم الى الخروج عن السنة الى البدعة الحقيقية
أو الاضافية .

فمن ذلك أن يكون للمكاف طريقاً في سلوكه الآخرة . أحدها سهل
والآخر صعب ، وكلاهما في التوصل الى المطلوب على حد واحد ، فيأخذ بعض
المتشددين بالطريق الاصعب الذي يشق على المكاف مثله ، ويترك الطريق
الاسهل بناءً على التشديد على النفس . كالذى يجد للظهارة ماءين سخن وبارد

(١) كلمة « أصول » لا يظهر لها معنى هنا

فيتحري البارد الشاق استعماله ، ويترك الآخر . فهذا لم يعط النفس حقها الذي طلبه الشارع منه . وخالف دليل رفع الحرج من غير معنى زائد . فالشارع لم يرض بشرعية مثله . وقد قال تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) فصار متبعاً لهواه ، ولا حجة له في قوله عليه السلام « ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات ؟ اسباغ الوضوء عند الكرميات » - الحديث .

من حيث كان الاسباغ مع كراهية النفس سبباً لمحو الخطايا ورفع الدرجات ، ففيه دليل على أن للانسان أن يسعى في تحصيل هذا الاجر باكره النفس ، ولا يكون الا بتحري إدخال الكراهية عليها . لانا نقول : لا دليل في الحديث على ما قلتم ، وإنما فيه أن الاسباغ مع وجود الكراهية ؛ ففيه أمر زائد ؛ كالرجل يجد ماء بارداً في زمان الشتاء ولا يجده سخناً فلا يمنع شدة برده عن كمال الاسباغ وأما القصد الى الكراهية فليس في الحديث ما يقتضيه ، بل في الأدلة ما يدل على أنه مرفوع عن العباد ، ولو سلم أن الحديث يقتضيه لكانت أدلة رفع الحرج تعارضه وهي قطعية وخبر الواحد ظني ؛ فلا تعارض بينهما للاتفاق على تقديم القطعي ومثل الحديث قول الله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ) الآية .

ومن ذلك الاقتصار من الماء كقول علي أخشنه وأفظمه لجرد التشديد لا لغرض سواه ، فهو من النمط المذكور فوقه ، لأن الشرع لم يقصد الى تعذيب النفس في التكليف ، وهو أيضاً مخالف لقوله عليه السلام « ان لنفسك عليك حقاً » وقد كان النبي ﷺ يأكل الطيب اذا وجده ، وكان يحب الحلواء والعسل ، ويعجبه لحم الذراع ، ويستعذب له الماء . فأين التشديد من هذا ؟

ولا يدخل الاستعمال المباح في قوله تعالى (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا) لأن المراد به الاسراف الخارج عن حد المباح ، بدليل ما تقدم . فإذا الاقتصار على البشيع في الماء كقول من غير عذر تنطع ، وقد مر ما فيه في قوله

تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) الآية .
ومن ذلك الاقتصار في الملبس على الخشن من غير ضرورة ؛ فانه من قبيل
التشديد والتنطع المذموم . وفيه أيضا من قصد الشهرة ما فيه .

وقد روي عن الربيع بن زياد الحارثي أنه قال لعلي بن أبي طالب رضي الله
عنه : أعد بي على أخي عاصم . قال : ما باله ؟ قال لبس العباء يريد النسك . فقال
علي رضي الله عنه : عليّ به . فأنى به مؤثرا بعبادة ، مرتديا بالآخرى ، شعث
الرأس واللحية ، فعبس في وجهه وقال : ويحك ! أما استحييت من أهلك ؟ أما
رحمت ولدك ؟ أترى الله أباح لك الطيبات وهو يكره أن تنال منها شيئا ؟ بل أنت
أهون على الله من ذلك ، أما سمعت الله يقول في كتابه (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ -
إلى قوله يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) ؟ أفترى الله أباح هذه لعباده إلا
ليبتذلوه (١) ويحمدوا الله عليه فيثيبهم عليه ؟ وإن ابتذلك نعم الله بالفعل خير
منه بالقول . قال عاصم : فما بالك في خشونة ما كلك وخشونة ملبسك ، قال : ويحك !
إن الله فرض على أئمة الحق أن يتقربوا أنفسهم بضعفة الناس .

فتأملوا كيف لم يطالب الله العباد بترك المذوذات ! وإنما طالبهم بالشكر عليها
إذا تناولوها ؛ فالتحري للامتناع من تناول ما أباحه الله من غير موجب شرعى مقتات
على الشارع (٢) وكل ما جاء عن المتقدمين من الامتناع عن بعض المتناولات من
هذه الجهة . وإنما امتنعوا منه لعارض شرعى يشهد الدليل باعتباره كلامتناع من
التوسع لضيق الحال في يده ، أو لأن المتناول ذريعة إلى ما يكره أو يمنع ، أو لأن
في المتناول وجه شبهة تفتن إليه التارك ولم يتفطن إليه غيره ممن علم بامتناعه . وقضايا
الاحوال لا تعارض الأدلة بمجرد ما ، لاحتمالها في أنفسها . وهذه المسئلة المذكورة
على وجهها في كتاب المواقفات .

(١) الابتذال ضد الصون ، وما يستعمل يبتذل ، فلتراد استعمال النعم والطيبات
والانتفاع بها . ويستعمل الابتذال في لازمه وهو الامتهان والاحتقار ؛ وليس بمراد هنا .
(٢) يقال افتأت على فلان افتأتا وافتأتا فتأت . إذا تصرف بشيء من شئونه بدون

إذنه ورضاه

ومن ذلك الاقتصار في الأفعال والأحوال على ما يخالف محبة النفوس وحماتها على ذلك في كل شيء من غير استثناء ، فهو من قبيل التشديد . ألا ترى أن الشارع أباح أشياء مما فيه قضاء نعمة النفس وتمتعها واستلذاذها ؟ فلو كانت مخالفتها برأ الشرع ، ولندب الناس الى تركه ، فلم يكن مباحا ، بل مندوب الترك أو مكروه الفعل .

وأيضاً فإن الله تعالى وضع في الأمور المتناولة إيجاباً أو ندياً أشياء من المستلذات الحاملة على تناول تلك الأمور ، لتكون تلك اللذات كالحاوي الى القيام بتلك الأمور ، كما جعل في الأوامر إذا امتثلت وفي النواهي إذا اجتنبت أجوراً منتظرة ولو شاء لم يفعل ، وجعل في الأوامر إذا تركت والنواهي إذا ارتكبت جزاءاً على خلاف الأول ، ليكون جميع ذلك منهضاً لعزائم المكافين في لامثال ، حتى انه وضع لأهل الامثال الثائرين على المبايعة في أنفس التكالييف أنواعاً من اللذات العاجلة ، والآثار الشارحة للمصدر ، مالا يعدله من لذات الدنيا شيء ، حتى يكون سبباً لاستلذذ الطاعة والفرار اليها وتفضيلها على غيرها ، فيخف على العامل العمل حتى يتحمل منه ما لم يكن قادراً قبل على تحمله الا بالمشقة المنهى عنها ، فاذا سقطت سقط النهي .

بل تأملوا كيف وضع للأطعمة على اختلافها لذات مختلفات الألوان ، وللأشربة كذلك ، وللوقاع الموضوع سبباً لا اكتساب الميل — وهو أشد تمعاً عن النفس — لذة أعلى من لذة الطعام والمشرب ، الى غير ذلك من الأمور الخارجة عن نفس المتناول ، كوضع العقول في الأرض وترقيع المنازل ، والتقدم على سائر الناس في الأولاد العظام وهي أيضاً تقتضي لذات تستصغر في جنبها لذات الدنيا

وإذا كان كذلك ، فأين هذا الموضع الكريم من الرب اللطيف الخبير ؟ فمن يأتي متعبداً برحمته بخلاف ما وضع الشارع له من الرفق والتيسير والأسباب الموصلة الى محبته ، فيأخذ بالاشق والأصعب ، ويجعله هو السلم الموصل والطريق الأخص هل هذا كله الا غاية في الجحالة ، وتناف في تيه الضلالة ؟ عافانا الله من ذلك بفضلته فاذا سمعتم بحكاية تقتضي تشديداً على هذا السبيل ، أو يظهر منها تنطع أو تكلف

فأما أن يكون صاحبها ممن يعتبر كالسلف الصالح ، أو من غيره ممن لا يعرف ولا ثبت اعتباره عند أهل الحل والعقد من العلماء ، فإن كان الأول فلا بد أن يكون علي خلاف ما ظهر لبادي الرأي - كما تقدم - وإن كان الثاني فلا حجة فيه ، وإنما الحجة في المقتدين برسول الله ﷺ . فهذه خمسة في التشديد في سلوك طريق الآخرة يقاس عليها ما سواها .

فصل

قد يكون أصل العمل مشروعاً ولكنه يصير جانياً مجرى البدعة من باب الذرائع ، ولكن علي غير الوجه الذي فرغنا من ذكره . وبيان أن العمل يكون مندوباً إليه - مثلاً - فيعمل به العامل في خاصة نفسه علي وضعه الأول من الندية فلو اقتصر العامل علي هذا المقدار لم يكن به بأس ، ويجري مجراه إذا دام عليه في خاصيته غير مظهر له دائماً ، بل إذا أظهره لم يظهره علي حكم الملتزمات من السنن الرواتب والفرائض اللوازم ، فهذا صحيح لا اشكال فيه . وأصله ندب رسول الله ﷺ لاختفاء النوافل والعمل بها في البيوت ، وقوله « أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة » فاقصر في الاظهار علي المكتوبات - كما ترى - وإن كان ذلك في مسجده عليه السلام أو في المسجد الحرام أو في مسجد بيت المقدس ، حتي قالوا : ان النافلة في البيت أفضل منها في أحد هذه المساجد الثلاثة بما اقتضاه ظاهر الحديث . وجري مجرى الفرائض في الاظهار السنن كالعيدين والحسوف والاستسقاء وشبه ذلك ، فبقى ما سوى ذلك حكمه الاختفاء ، ومن هنا ثابر السلف الصالح رضي الله عنهم علي اخفاء الأعمال فيما استطاعوا أو خف عليهم الاقتداء بالحديث وبفعله عليه السلام ، لأنه القدوة والاسوة .

ومع ذلك فلم يثبت فيها إذا عمل بها في البيوت دائماً ان يقام جماعة في المساجد البتة ، ما عدا رمضان - حسبما تقدم - ولا في البيوت دائماً ، وإن وقع ذلك في

الزمان الاول في الفرط (١) كقيام ابن عباس رضى الله عنهما مع رسول الله ﷺ عند ما بات عند خالته ميمونة ، وما ثبت من قوله عليه السلام « قوموا فلا صلى لكم »

وما في الموطأ من صلاة يرفا (٢) مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقت الضحى ، فمن فعله في بيته وقتا ما فلا حرج ، ونص العلماء على جواز ذلك بهذا التقييد المذكور ، وان كان الجواز قد وقع في المدونة مطلقاً - فما ذكره تقييد له ، وأظن ابن حبيب نقل (٣) عن مالك مقيداً ، فاذا اجتمع في النافلة أن تلزم التزام السنن الرواتب إما دائماً وإما في أوقات محدودة وعلى وجه محدود ، وأقيمت في الجماعة في المساجد التي تقام فيها الغرائض ، أو المواضع التي تقام فيها السنن الرواتب فذلك ابتداء . والدليل عليه أنه لم يأت عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن التابعين لهم بإحسان فعلاً هذا المجموع هكذا مجموعاً ، وإن أتى مطلقاً من غير تلك التقييدات . فالتقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأى في التشريع ، فكيف إذا عارضه الدليل ، وهو الأمر باخفاء النوافل مثلاً ؟

ووجه دخول الابتداء هنا أن كل ما واطب عليه رسول الله ﷺ من النوافل وأظهره في الجماعات فهو سنة ، فالعمل بالنافلة التي ليست بسنة على طريق العمل بالسنة ، إخراج للنافلة عن مكانها المخصوص بها شرعاً . ثم يلزم من ذلك اعتقاد العوام فيها ومن لا علم عنده أنها سنة . وهذا فساد عظيم ، لأن اعتقاد ما ليس بسنة والعمل بها على حد العمل بالسنة نحو من تبديل الشريعة ، كما لو اعتقد في الفرض أنه ليس بفرض ، أو فيما ليس بفرض أنه فرض ، ثم عمل على وفق اعتقاده فانه فاسد ، فهب العمل في الأصل صحيحاً فأخراجه عن بابه اعتقاداً وعملاً من باب

(١) كذا ولا يظهر لهذه الكلمة هنا معنى . والمثل الذي ذكره ثابت في الصحيح هو أن ابن عباس أراد أن يعرف صلاة النبي (ص) في الليل فبات عند خالته ميمونة في ليتهما ، فلما قام النبي (ص) من الليل قام معه واقتدى به فصلى إحدى عشر ركعة فهي قيامه ووتره (ص)

(٢) هو خادم عمر (٣) لعله « نقله » أو نقل ذلك

افساد الاحكام الشرعية ، ومن هنا ظهر عند السلف الصالح في تركه ستنا قصداً
لثلا يعتقد الجاهل انها من الفرائض كالاضحية وغيرها . - كما تقدم ذلك -

ولأجله أيضاً نهي اكثرهم عن اتباع الآثار ، كما خرج الطحاوي وابن وضاح
وغيرهما عن معروف بن سوييد الاسدي قال : وافيت الموسم مع أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ، فلما انصرفنا الى المدينة انصرفت معي فلم صلى لنا صلاة
الغداة فقرأ فيها (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) و (لَا يَلْفَ قَرِيشٌ) ثم رأى ناساً
يذهبون مذهباً ، فقال : أين يذهب هؤلاء ؟ قالوا يأتون مسجداً هاهنا صلى فيه
رسول الله ﷺ . فقال : انما هلك من كان قبلكم بهذا ، يتبعون آثار انبيائهم
فالتخذوها كنائس ويبيعها ، من أدركته الصلاة في شيء من هذه المساجد التي صلى
فيها رسول الله ﷺ فليصل فيها والا فلا يتعمدها .

وقال ابن وضاح : سمعت عيسى بن يونس منفي أهل طرسوس يقول : أمر عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه بقطع الشجرة التي بويج تحتها النبي ﷺ ، فقطعها لأن
الناس كانوا يذهبون فيصلون تحتها فخاف عليهم الفتنة .

قال ابن وضاح : وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان
تلك المساجد وتلك الآثار للنبي ﷺ ما عدا قباء وحده - وقال - وسمعتهم
يذكرون أن سفيان دخل مسجد بيت المقدس فصلى فيه ولم يتبع تلك الآثار ولا
الصلاة فيها ، وكذلك فعل غيره أيضاً ممن يقتدى به ، وقدم وكيع أيضاً مسجد
بيت المقدس فلم يعد فعل سفيان - قال ابن وضاح - فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى
المعروفين ، فقد قال بعض من مضى : كم من أمر هو اليوم معروف عند كثير من
الناس كان منكراً عند من مضى ؟ .

وقد كان مالك يكره كل بدعة وان كانت في خير .
وجميع هذا ذريعة لثلا يتخذ سنة ما ليس بسنة ، أو يعد مشروعاً ما ليس
معروفاً .

وقد كان مالك يكره المحجى الى بيت المقدس خيفة أن يتخذ ذلك سنة ، وكان
يكره محجى قبور الشهداء ، ويكره محجى قباء خوفاً من ذلك ، مع ما جاء في الآثار

من الترغيب فيه .

ولكن لما خاف العلماء عاقبة ذلك تركوه .

وقال ابن كناية وأشهب : سمعنا مالكا يقول لما أتاه سعد بن أبي وقاص

قال : وددت أن رجلي تكسرت وأني لم أفعل .

وسئل ابن كناية عن الآثار التي تركوا بالمدينة فقال : أثبت ما في ذلك عندنا

قباء . إلا أن مالكا كان يكره مجيئها خوفاً أن يتخذ سنة .

وقال سعيد بن حسان : كنت أقرأ على ابن نافع ، فلما مررت بحديث

التوسعة ليلة عاشوراء قال لي : حرق عليه (١) قلت : ولم ذلك يا أبا محمد ؟ قال

خوفاً من أن يتخذ سنة :

فهذه أمور جائزة أو مندوب إليها ، ولكنهم كرهوا فعلها خوفاً من البدعة

لأن اتخاذها سنة إنما هو بأن يواظب الناس عليها مظهرين لها ، وهذا شأن السنة ،

وإذا جرت مجرى السنن صارت من البدع بلا شك .

فإن قيل : كيف صارت هذه الأشياء من البدع الإضافية ؟ والظاهر منها أنها

بدع حقيقية ! لأن تلك الأشياء إذا عمل بها على اعتقاد أنها سنة فهي حقيقة إذ لم

يضعها صاحب السنة رسول الله ﷺ على هذا لم توجه (٢) فصارت مثل ما إذا

صلى الظهر على أنها غير واجبة واعتقدتها عبادة فإنها بدعة من غير اشكال ،

هذا إذا نظرنا إليها بمآلها ، وإذا نظرنا إليها أولاً فهي مشروعة من غير نسبة إلى

بدعة أصلاً .

(١) لعلها حقوق بالواو . يقال حرق عليه الكلام إذا خلطه وافسده عليه بحيث لا يفهم ،

أو لا يقرأ إذا كان مكتوباً . وهو من الحواقة أي الكناسة التي يختلط بها ما يكتسب بعضه

ببعض . ويقال حاق الدار بالحرق : ككنسها . ومما حفظته من صبيان المكتب إذ كنا نتعلم

الخط «حوق» عليه أي السطر «مثلاً» أي ربحه أو اجعل حوله خطاً ليعلم أنه غير مقصود

وهو استعمال عربي وأما حرق عليه بالراء فلا يظهر له معنى هنا إلا إذا كانوا استعملوا

التحريق بمعنى برد المعدن بالمبرد في حك الحروف المكتوبة بمبراه القلم ولم اره

(٢) لعله «على هذا الوجه»

فالجواب ان السؤال صحيح ، الا أن لوضوحها أولاً نظرين (أحدهما) من حيث هي مشروع فلا كلام فيها . و (الثاني) من حيث صارت كالسبب الموضوع لاعتقاد البدعة ، أو للعمل بها على غير السنة ، فهي من هذا (١) غير مشروعة ، لأن وضع الأسباب للشارع لا المكلف ، والشارع لم يضع الصلاة في مسجد قباء أو بيت المقدس - مثلاً - سبباً لأن تتخذ سنة ، فوضع المكلف لها كذلك رأى غير مستند الى الشرع ، فكان ابتداء .

وهذا معنى كونها بدعة اضافية . أما اذا استقر السبب وظهر عنه مسببه الذي هو اعتقاد العمل سنة ، والعمل على وفقه فذلك بدعة حقيقية لا اضافية ، ولهذا الأصل أمثلة كثيرة وقعت الاشارة اليها في أثناء الكلام ، فلا معنى للتكرار .
واذا ثبت في الأمور المشروعة أنها قد تعد بدعاً بالاضافة ، فما ظنك بالبدع الحقيقية ، فإنها قد تجتمع فيها أن تكون حقيقية واطافية معاً ، لكن من جهتين ، فإذا بدعة « أصبح والله الحمد » في نداء الصبح ظاهرة : ثم لما عمل بها في المساجد والجماعات مواظباً عليها لا تترك كما لا تترك الواجبات وما أشبهها ، كان تشريعاً أولاً يلزمه أن يعتقد فيها الوجوب أو السنة . وهذا ابتداء ثان اضافي . ثم اذا اعتقد فيها ثانياً السنية أو الفرضية صارت بدعة من ثلاث أوجه . ومثله يلزم في كل بدعة اظهرت والتزمت . وأما اذا خفيت واختص بها صاحبها فالأمر عليه أخف ، فيا لله ويال المسلمين ! ماذا يجني المبتدع على نفسه مما لا يكون في حسابه ؟ وقانا الله شرور أنفسنا بفضلته .

فصل

من تمام ما قبله

وذلك أنه وقعت نازلة : إمام مسجد ترك ما عليه الناس بالاندلس من الدعاء

(١) لعل الأصل « من هذا القبيل » أو « من هذا الوجه » وكتب في الأصل فهي من هذا البدعة غير شرعية ووضع فوقه « البدعة » علامة الترميح

للناس بآثار الصلوات بالهيئة الاجتماعية على الدوام - وهو أيضا معهود في أكثر البلاد، فإن الامام اذا سلم من الصلاة يدعوا للناس ويؤمن الحاضرون - وزعم التارك أن تركه بناء منه على أنه لم يكن من فعل رسول الله ﷺ، ولا فعل الأئمة بعده، حسبا نقله العلماء في دواوينهم عن السلف والفقهاء. أما أنه لم يكن من فعل رسول الله ﷺ فظاهر، لأن حاله عليه السلام في ادبار الصلوات مكتوبات أو نوافل - كانت بين أمرين: إما أن يذكر الله تعالى ذكرا هو في العرف غير دعاء، فليس للجماعة منه حظ، إلا أن يقولوا مثل قوله أو نحو من قوله كما في غير ادبار الصلوات « كما جاء أنه كان يقول في دبر كل صلاة » لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت » ولا ينفع ذا الجند منك الجند » وقوله « اللهم أنت السلام ومنك السلام » تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام » وقوله « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » الآية، ونحو ذلك. فانما كان يقوله في خاصة نفسه كسائر الاذكار، فمن قال مثل قوله فحسن، ولا يمكن في هذا كله هيئة اجتماع،

وان كان دعاء فمامة ما جاء من دعائه عليه السلام بعد الصلاة مما سمع منه انما كان يخص به نفسه دون الحاضرين، كما في الترمذي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة رفع يديه الحديث - الى قوله. ويقول عند انصرافه من الصلاة « اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت » أنت إلهي لا إله إلا أنت » حسن صحيح. وفي رواية أبي داود: كان رسول الله ﷺ اذا سلم من الصلاة قال « اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ».

وخرج أبو داود: كان رسول الله ﷺ يقول دبر كل صلاة « اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عبدك ورسولك، اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم اخوة، اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في

كل ساعة في الدنيا والآخرة ، يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب ، الله أكبر
الله أكبر ، الله نور السموات والأرض ، الله أكبر الله أكبر ، حسبي الله ونعم
الوكيل »

ولأبي داود في رواية (١) « رب أعني ولا تعن علي ، وانصرني ولا تنصر
علي ، وامكن لي ولا تمكن علي ، واهدني ويسر الهدى لي ، وانصرني على من
بغى علي » - إلى آخر الحديث .

وفي النسائي أنه عليه السلام كان يقول في دبر الفجر إذا صلى « اللهم اني
أسألك علماً نافعاً ، وعملاً متقبلاً ، ورزقاً طيباً » . وعن بعض الانصار قال : سمعت
رسول الله ﷺ يقول في دبر الصلاة « اللهم اغفر لي وتب علي انك أنت التواب
الغفور » حتى يبلغ مائة مرة . وفي رواية ان هذه الصلاة كانت صلاة الضحى .

فتأملوا سياق هذه الأدعية كلها مساق تخصيص نفسه بها دون الناس ؛
فيكون مثل هـ - ذا حجة لفعل الناس اليوم ؟ إلا ان يقال : قد جاء الدعاء للناس في
مواطن ، كما في الخطبة التي استسقي فيها ، ونحو ذلك . فيقال : نعم ، فابن التزام
ذلك جهرًا للحاضرين في دبر كل صلاة ؟

ثم نقول : ان العلماء يقولون في مثل الدعاء والذكر الوارد على أثر الصلاة :
انه مستحب لاسنة ولا واجب . وهو دليل على أمرين (أحدهما) ان هذه الادعية
لم تكن منه عليه السلام على الدوام . (والثاني) انه لم يكن يجهر بها دائماً ولا يظهرها
للناس في غير مواطن التعليم ، اذ لو كانت على الدوام وعلى الاظهار لكانت سنة ،
ولم يسع العلماء ان يقولوا فيها بغير السنة ، اذ خاصيته - حسبا ذكره - الدوام
والاظهار في مجامع الناس . ولا يقال : لو كان دعاؤه عليه السلام سرًا لم يؤخذ عنه .
لانا نقول : من كانت عادته الاسرار فلا بد ان يظهر منه ، أو يظهر منه ولو مرة
أما (٢) بحكم العادة بقصد التنبيه على التشريع .

(١) حذف لفظ رواية من نسختنا

(٢) يظهر أن في العبارة تحريفاً وحذفاً . ولعل الأصل « فلا بد ان يظهر منه اما بحكم

العادة واما بقصد التنبيه على التشريع »

فان قيل : ظواهر الاحاديث تدل على الدوام بقول الرواة « كان يفعل » فانه يدل على الدوام كقولهم « كان حاتم يكرم الضيفان » . قلنا . ليس كذلك ، بل يطلق على الدوام وعلى الكثير والتكرار على الجملة ، كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا اراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة . وروت أيضاً انه كان عليه السلام ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء ، بل قد يأتي في بعض الاحاديث « كان يفعل فيما لم يفعله الا مرة واحدة » نص عليه أهل الحديث .

ولو كان يداوم (١) المداومة التامة للحق بالسنن كالوتر وغيره ، ولو سلم : فإن هيئة الاجتماع ؟

فقد حصل ان الدعاء بهيئة الاجتماع دائماً لم يكن من فعل رسول الله ﷺ . كما لم يكن قوله ولا اقراره .

وروى البخارى من حديث أم سلمة أنه ﷺ كان يمكث اذا سلم يسيراً . قال ابن شهاب : حتي ينصرف الناس فيما نرى . وفي مسلم عن عائشة رضي الله عنها : كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول « اللهم انت السلام ومنك السلام . تباركت يا ذا الجلال والاكرام » .

وأما فعل الأئمة بعده فقد نقل الفقهاء من حديث أنس في غير كتب الصحيح : صليت خلف النبي ﷺ ، فكان اذا سلم يقوم . وصليت خلف أبي بكر رضي الله عنه فكان اذا سلم وثب كأنه على روضة ، (يعني الحجر المحمي) ونقل ابن عباس الصقلي عن ابن وهب عن خارجة انه كان يعيب عن الأئمة قعودهم بعد السلام ، وقال : إنما كانت الأئمة ساعة تسلم تقوم . وقال ابن عمر : جلوسه بدعة . وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : لأن يجلس علي الرضف خير له من ذلك . وقال مالك في المدونة : اذا سلم فليقم ولا يقعد الا أن يكون في سفر أو في فئائه . وعد النقياء اسراع القيام ساعة يسلم من فضائل الصلاة ، ووجهوا ذلك بأن

(١) أي على ما ذكر من الادعية والاذكار . ويوشك ان يكون قد سقط من النسخ

ما يدل على ذلك

جلوسه هنالك يدخل عليه فيه كبر وترفع علي الجماعة ، وانفراده بموضع عنهم يرى به الداخل انه امامهم ، وأما انفراده به حال الصلاة فضروري . قال بعض شيوخنا الذين استفدنا منهم : واذا كان هذا في انفراده في الموضع ، فكيف بما انضاف اليه من تقدمه امامهم في التوسل به بالدعاء والرغبة وتأمينهم على دعائه جهراً ؟ - قال - ولو كان هذا حسناً لفعله النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، ولم ينقل أحد من العلماء (١) مع تواطئهم على نقل جميع أموره حتي : هل كان ينصرف من الصلاة عن اليمين أو عن الشمال ؟ .

وقد نقل ابن بطال عن علماء السلف انكار ذلك والتشديد فيه على من فعله بما فيه كفاية .

هذا ما نقله الشيخ بعد أن جعل الدعاء باثر الصلاة بهيئة الاجتماع دائماً بدعة قبيحة ، واستدل على عدم ذلك في الزمان الاول بسرعة القيام والانصراف ، لانه مناف للدعاء لهم وتأمينهم على دعائه ، بخلاف الذكر ودعاء الانسان لنفسه ، فان الانصراف وذهاب الانسان لحاجته غير مناف لها .

فبانت الكائنة (٢) بعض شيوخ العصر فرد على ذلك الامام ردّاً أصرع فيه على خلاف ما عليه الراسخون ، وبلغ من الرد - على زعمه - الى أقصى غاية ما قدر عليه ، واستدل بأمور اذا تأملها الفطن عرف ما فيها ، كالامر بالدعاء إثر الصلاة قرأاً وسنة ، وهو - كما تقدم - لا دليل فيه ، ثم ضم الى ذلك جواز الدعاء بهيئة الاجتماع في الجملة الا في اديار الصلوات ، ولا دليل فيه أيضاً - كما تقدم - لاختلاف المتأصلين .

وأما في التفصيل فزعم انه ما زال معمولاً به في جميع أقطار الارض أو في جلها من الأمة في مساجد الجماعات من غير نكير الانكير أبي عبد الله ، ثم أخذ في ذمه

(١) الظاهر انه قد سقط من الكلام مفعول قوله « ولم ينقل » ولعل الاصل : ولم ينقل ذلك أحد من العلماء

(٢) المراد بالكاينة الواقعة التي ذكرها في أول الفصل من ترك بعض أئمة الصلاة ما جرى عليه الناس من دعاء الامام وتأمين الناس

وهذا النقل تهوّر بلا شك ، لأنه نقل اجماع يجب على الناظر فيه والمحتج به قبل التزام عهده أن يبحث عنه بحث أصل عن الاجماع ، لأنه لا بد من النقل عن جميع المجتهدين من هذه الامة من أول زمان الصحابة رضى الله عنهم الى الآن . هـ . هذا أمر مقطوع به . ولا خلاف انه لا اعتبار بأجماع العوام وان ادعوا الامامة .

وقوله « من غير تكبير » تجوز ، بل مازال الانكار عليهم من الائمة فقد نقل الطرطوشي عن مالك في ذلك أشياء تخدم المسئلة فحصل انكار مالك لها في زمانه ، وانكار الامام الطرطوشي في زمانه ، وأتبع هذا أصحابه وهذا أصحابه ، ثم القرافي قد عدّ ذلك من البدع المكروهة على مذهب مالك ، وسامه ولم ينكره عليه أهل زمانه - فيما نعلمه - مع زعمه أن من البدع ما هو حسن ،

ثم الشيوخ الذين كانوا بالاندلس حين دخلتها هذه البدعة - حسبما يذكر بحول الله - قد أنكروها ، وكان من معتقدهم في ذلك انه مذهب مالك . وكان الزاهد أبو عبد الله ابن مجاهد وتلميذه أبو عمران الميرتلي رحمهما الله ملتزمين لتركها ، حتى اتفق للشيخ أبي عبد الله في ذلك ما سند كره ان شاء الله .

قال بعض شيوخنا راداً على بعض من نصر هذا العمل : فإننا قد شاهدنا العمل الائمة (١) الفقهاء الصالحاء المتبعين لسنة المتحفظين بأمر دينهم يفعلون ذلك أئمة ومأمورين ، ولم نر من ترك ذلك إلا من شذ في أحواله . - فقال - وأما احتجاج منكر ذلك بان هذا لم يزل الناس يفعلونه فلم يأت بشيء ، لأن الناس الذين يقتدى بهم ثبت أنهم لم يكونوا يفعلونه . قال - ولما كانت البدع والمخالفات وتواطأ الناس عليها صار الجاهل يقول : لو كان هذا منكراً لما فعله الناس . ثم حكى أثر الموطأ « ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس الا النداء بالصلاة » - قال - فإذا كان هذا في عهد التابعين يقول : كثرت الاحداث فكيف بزماننا ؟ ثم هذا الاجماع لو ثبت لزم منه محذور ، لأنه مخالف لما نقل عن الاولين من تركه ، فصار نسخ اجماع باجماع ، وهذا محال في الاصول .

وأيضاً فلا تكون مخالفة للتأخرين لاجماع المتقدمين على سنة حجة على تلك

(١) لعله « من الائمة »

السنة أبداً ، فما أشبه هذه المسئلة بما حكى عن أبي علي بشاذان (١) بسند يرفعه إلى أبي عبد الله بن إسحاق الجعفرى ، قال : كان عبد الله بن الحسن — يعني ابن الحسن ابن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم — يكثر الجلوس إلى ربيعة ، فتذاكروا يوماً فقال رجل كان في المجالس : ليس العمل هذا (٢) فقال عبد الله : أرايت إن كثرت الجهال حتى يكونوا هم الحكماء ، أفهم الحجة على السنة ؟ فقال ربيعة : أشهد أن هذا كلام أبناء لانياء انتهى . إلا أنى أقول : أرايت أن كثرت المقلدون ثم أحدثوا بآرائهم فحكموا بها ، أفهم الحجة على السنة ولا كرامة ؟

ثم عضد ما ادعاه بأشياء من جملتها « قوله » . ومن أمثال الناس « أخطيء مع الناس ولا تصب وحدك » أى إن خطأهم هو الصواب ، وصوابك هو الخطأ . — قال — ومعنى ما جاء فى حديث « عليك بالجماعة فانما يأكل القاصية » (٣) فجعل تارك الدعاء على الكيفية المذكورة مخالفاً للاجماع — كما ترى — وحض على اتباع الناس وترك المخالفة لقوله عليه السلام « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » وكل ذلك مبنى على الاجماع الذى ذكروا (٤) ان الجماعة هم جماعة الناس كيف كانوا . وسيأتى معنى الجماعة المذكورة فى حديث الفرق ، وأنها المتبعة للسنة وإن كانت رجلاً واحداً فى العالم .

قال بعض الحنابلة : لا تبعاً بما يعرض من المسائل ويدعى فيها الصحة بمجرد التهويل أو بدعوى أن لا خلاف فى ذلك : وقائل ذلك لا يعلم أحداً قال فيها بالصحة فضلاً عن نفي الخلاف فيها ، وليس الحكم فيها من الجليات التى لا يقدر المخالف (٥)

(١) شاذان لقب رجلين من رواة الحديث أحدهما الأسود بن عامر أبو عبد الرحمن الشامي نزيل بغداد مات سنة ٢٠٠ وثنانيهما عبد العزيز بن عثمان بن جبلة مات سنة ٢٢١ وظهر ان فى عبارة نسختنا تحريفاً

(٢) لعل الاصل « ليس العمل على هذا » أى الذى تقولونه

(٣) لفظ الحديث « ... فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية »

(٤) هذا فى نسختنا والظاهر ان الناسخ قد اسقط كلاماً من هذا الموضع واقل ما

يفهم الكلام ان يقال « وان الجماعة » الخ (٥) كذا فى نسختنا

قال - وفي مثل هذه المسائل قال الامام أحمد بن حنبل : من ادعى الاجماع فهو كاذب وانما هذه دعوى كثير وابن عليه يريدون أن يبطلوا السنن بذلك . يعني أحمد أن المتكلمين في الفقه على أهل البدع اذا ناظرتهم بالسنن والآثار قالوا : هذا خلاف الاجماع . وذلك القول الذي يخالف ذلك الحديث لا يحفظونه الا عن بعض فقهاء المدينة أو فقهاء الكوفة - مثلاً - فيدعون الاجماع من قلة معرفتهم باقوال العلماء ، واجترأهم على رد السنن بالآراء ، حتى كان بعضهم تسرد عليه الاحاديث الصحيحة في خيار المجلس ونحوه من الاحكام فلا يجد لها معتبها الا أن يقول : هذا لم يقل به أحد من العلماء ، وهو لا يعرف إلا بأحيفة أو مالكا ، لم يقولوا بذلك ، ولو كان له علم لرأى من الصحابة والتابعين وتابعيهم ممن قال بذلك خلقاً كثيراً .

ففي هذا الكلام ارشاد لمعنى ما نحن فيه ، وانه لا ينبغي أن ينقل حكم شرعي عن أحد من أهل العلم الا بعد تحققه والتثبت ، لأنه مخبر عن حكم الله ، فأياكم والتساهل فانه مظنة الخروج عن الطريق الواضح الى السيئات .

ثم عد من المفسد في مخالفة الجمهور انه يرميهم بالتجهيل والتضليل ، وهذا دعوى من خالفه فيما قال ، وعلى تسليمها ، فليست بمفسدة على فرض اتباع السنة ، وقد جاء عن السلف الحض على العمل بالحق ، وعدم الاستيحاش من قلة أهله .

وأيضاً فمن شنع على المبتدع بلفظ الابتداع فأطلق العبارة بالنسبة الى المجتمعين يوم عرفة بعد العصر للدعاء في غير عرفة - الى نظائرها - فتشيعه حتى كما يقوله بالنسبة الى بشر المريسي ومعبود الجهمي وفلان وفلان ، ولا يدخل بذلك - ان شاء الله - في حديث « من قال : هلك الناس . فهو أهلكهم » لأن المراد أن يقول ذلك ترفعاً على الناس واستحقاراً ، وأما ان قاله تحزناً وتحسراً فلا بأس . قال بعضهم : ونحن نرجو أن نخرج على ذلك - ان شاء الله - فلا استدلال به ليس على وجهه .

وعد من المفسد الخوف من فساد نيته بما يدخل عليه من العجب والشهرة المنهي عنها ، فكأنه يقول : أترك اتباع السنة في زمان الغربة خوف الشهرة ودخول العجب . وهذا شديد من القول وهو معارض بمثله ، فان انتصابه لأن

يكون داعياً للناس بأثر صلواتهم دائماً مظنة لفساد نيته بما يدخل عليه من العجب والشهرة ، وهو تعليل القرافي ، وهو أولى في طريق الاتباع ، فصار ترك الدعاء لهم مقروناً بالاعتداء بخلاف الداعي فإنه في غير طريق من تقدم ، فهو أقرب إلى فساد النية .

وعند ما يظن به من القول برأي أهل البدع القائلين بأن الدعاء غير نافع ، وهذا كالذي قبله لأنه يقول للناس : اتركوا اتباع النبي ﷺ في ترك الدعاء بهيئة الاجتماع بعد الصلوات لئلا يظن بك (١) الابتداء . وهذا كما ترى .

قال ابن العربي : ولقد كان شيخنا أبو بكر الفهرى يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وتفعله الشيعة - قال - فحضر عندي يوماً في محرس أبي الشعراء بالشعر موضع تدريسي عند صلاة الظهر ، ودخل المسجد من المحرس المذكور ، فتقدم إلى الصف الأول وأنا في مؤخره قاعد على طاقات البحر ، أتسم الريح من شدة الحر ، ومعنى في صف واحد أبو ثمنة رئيس البحر وقائده في نفر من أصحابه ينتظر الصلاة ، ويتطلع على مراكب النار ، فلما رفع الشيخ الفهرى يديه في الركوع وفي رفع الرأس منه ، قال أبو ثمنة وأصحابه : ألا ترى إلى هذا المشرقي كيف دخل مسجدنا ؟ قوموا إليه فاقتلوه وارموا به في البحر فلا يراكم أحد . فطار قلبي من بين جوانيحي ، وقلت : سبحان الله ! هذا الطرطوشي فقيه الوقت ، فقالوا لي : ولم يرفع يديه ؟ فقلت كذلك كان النبي ﷺ يفعل ! وهو مذهب مالك في رواية أهل المدينة عنه ، وجعلت أسكتهم وأسكنهم حتى فرغ من صلاته ، وقتت معه إلى المسكن من المحرس ، ورأى تغير وجهي فأنكره ، وسألني فأعلمته فضحك ، وقال : من أين لي أن أقتل على سنة ؟ فقلت له : ويحل لك هذا ، فأنك بين قوم ان قمت بها قاموا عليك ، وربما ذهب دمك . فقال : دع هذا الكلام وخذ في غيره .

(١) المناسب لقوله « اتركوا » ان يقول هنا « بكم » ويعبر عن هذا المعنى بعبارة أخرى فيقال : ابتدعوا بالفعل لئلا يظن باطلا انكم ابتدعتم او اتركوا السنة بالفعل لئلا تتهموا بتركها بسوء الظن

فتأملوا في هذه القصة ففيها الشقاء ، اذ لامفسدة في الدنيا توازي مفسدة امانة النفس ، وقد حصلت النسبة الى البدعة ؛ ولكن الطرطوشي رحمه الله يرى ذلك شيئا (١) فكلامه للاتباع أولى من كلام هذا الراد ، اذ بينهما في العلم ما بينهما وأيضا فلو اعتبر ما قال لزم اعتباره بمثله في كل من انكر الدعاء بهيئة الاجتماع يوم عرفة في غير عرفة ، ومنهم نافع مولي ابن عمر ومالك والليث وعطاء وغيرهم من السلف ، ولما كان ذلك غير لازم فمسألتنا كذلك

ثم ختم هذا الاستدلال الاجماعي بقوله وقد اجتمع أئمة الاسلام في مساجد الجماعات في هذه الاعصار في جميع الاقطار على الدعاء اذبار الصلاة : فيشبه ان يدخل ذلك مدخل حجة اجماعية عصرية فان اراد الدعاء على هيئة الاجتماع دائما لا يترك كما يفعل بالنسبة - وهي مسألتنا المفروضة - فقد تقدم ما فيه .

فصل

ثم أتى بما أخذ آخر من الاستدلال على صحة ما زعم ، وهو أن الدعاء على ذلك الوجه لم يرد في الشرع نهي عنه مع وجود الترغيب فيه على الجملة ، ووجود العمل به . فان صح ان السلف لم يعملوا به فالترك ليس بموجب لحكم في المتروك الاجواز الترك وانفاء المخرج خاصة ، لا تحريم ولا كراهية .

وجميع ما قاله مشكل على قواعد العلم وخصوصا في العبادات - التي هي مسألتنا - اذ ليس لأحد من خلق الله ان يخترع في الشريعة من رأيه أمراً لا يوجد عليه منها دليل ، لانه عين البدعة ، وهذا كاه ، اذ لا دليل فيها على اتخاذ الدعاء جهراً للحاضرين في آثار الصلوات دائماً ، على حد ما تقام ، بحيث يعد اختارجه عنه خارجاً عن جماعة أهل الاسلام متجزاً ومتميزاً (٢) - الى سائر ما ذكر ، وكل ما لا يدل عليه

(١) كذا في نسختنا والسياق يقتضي النفي اي كان لا يرى ذلك شيئا - والظاهر ان تكون العبارة . لم ير ذلك شيئا . [٢] كذا في الاصل

دليل (١) فهو البدعة

والى هذا (٢) فان ذلك الكلام يوهم ان اتباع المتأخرين المقلدين خير من اتباع الصالحين من السلف ، ولو كان في أحد جائزين ، فكيف اذا كان في أمرين أحدهما متيقن انه صحيح والآخر مشكوك فيه ؟ فيتبع المشكوك في صحته ، ويترك مالا مريبة في صحته ، ولو لمعنا من يتبعه (٣)

ثم اطلاقه القول بان الترك لا يوجب حكما في المتروك الا جواز الترك ، غير جار على أصول الشرع الثابتة . فنقول إن هنا أصلا لهذه المسألة لعل الله ينفع به من أنصف من نفسه وذلك ان سكوت الشارع عن الحكم في مسألة ما أو تركه لأمر ما على ضربين .

(احدها) ان يسكت عنه أو يتركه لانه لا داعية له تقتضيه ، ولا موجب يقرر لاجله ، ولا وقع سبب تقريره ، كالموازل الحادثة بعد وفاة النبي ﷺ ، بانها لم تكن موجودة ثم سكت عنها مع وجودها ، ونما حدثت بعد ذلك ، فاحتاج أهل الشريعة الى النظر فيها واجراءها على ما تبين في الكليات التي كل بها الدين ، والى هذا الضرب يرجع جميع ما نظر فيه اللف الصالح مما لم يسنه رسول الله ﷺ على الخصوص مما هو معقول المعنى ، كتضمين الصناعات ، ومسألة الحرام ، والجسد مع الاخوة ، وعول الفرائض . ومنه جمع المصحف ، ثم تدوين الشرائع ، وما أشبه ذلك مما لم يحتج في زمانه عليه السلام الى تقريره للتقديم (٤) كلياته التي تستنبط منها ، اذا لم تقع أسباب الحكم فيها ولا الفتوى بها منه عليه السلام ، فلم يذكر لها حكم مخصوص .

فهذا الضرب اذا حدثت أسبابه فلا بد من النظر فيه واجرائه على أصوله ان

(١) سقط لفظ دليل من الاصل (٢) لعله : وعلى هذا

(٣) كذا في الاصل

(٤) « كذا في الاصل وهو محرف . ولعل في الكلام حذفاً أيضاً والمعنى المراد ظاهر وهو ان ما لم يحتج الى تقريره في عصر النبوة من جزئيات الاحكام قد وجد في الشريعة من القواعد الكلية ما يدخل فيه ويستنبط هو منه

كان من العاديات ، أو من العبادات التي لا يمكن الاقتصار فيها على ما سمع ، كسائل السهو والنسيان في اجراء العبادات . ولا اشكال في هذا الضرب ، لأن أصول الشرع عتيقة وأسباب تلك الأحكام لم تكن في زمان الوحي ، فالتسكوت ، عنها على الخصوص ليس بحكم يقتضي جواز الترك أو غير ذلك ، بل اذا عرضت النوازل روجع بها أصولها فوجدت فيها ، ولا يجدها من ليس بمجتهد ، وإنما يجدها المجتهدون الموصوفون في علم أصول الفقه .

(والضرب الثاني) أن يسكت الشارع عن الحكم الخاص أو يترك أمراً ما من الأمور ، وموجبه المقتضى له قائم ، وسببه في زمان الوحي وفيما بعده موجود ثابت إلا أنه لم يحدد فيه أمر زائد على ما كان من الحكم العام في أمثاله ولا ينقص منه ، لأنه لما كان المعنى الموجب لشرعية الحكم العقلي الخاص موجوداً ، ثم لم يشرع ولأنه على السبيل (١) كان صريحاً في أن الزائد على ما ثبت هنالك بدعة زائدة ومخالفة لقصد الشارع ، إذ فهم من قصده الوقوف عند ما حد هنالك لا الزيادة عليه ولا النقصان منه

ولذلك مثال فيما نقل عن مالك بن أنس في سماع أشهب وابن نافع هو غاية فيما نحن فيه ، وذلك أن مذهبه في سجود الشكر الكراهية وأنه ليس بمشروع ، وعليه نبي كلامه . قال في العتبية : وسئل مالك عن الرجل يأتيه الأمر بحجبه فيسجد لله عز وجل شكراً ؟ فقال : لا يفعل هذا مما مضى من أمر الناس . قيل له : ان أبكر الصديق رضي الله عنه - فيما يذكر - سجد يوم اليمامة شكراً لله . أفسمعت ذلك ؟ قال : ما سمعت ذلك وأزأرى أن (٢) قد كذبوا على أبي بكر . وهذا من الضلال أن يسمع المرء الشيء فيقول : هذا لم تسمعه مني . قد فتح الله على رسول الله ﷺ وعلى المسلمين بعده . أفسمعت أن أحدا منهم فعل مثل هذا ؟ اذا ما قد كان في الناس وجري على أيديهم سمع عنهم فيه شيء ، فعليك بذلك فإنه لو كان لذكر ، لأنه من أمر الناس الذي قد كان فيهم ، فهل سمعت أن أحدا منهم سجد ؟ فهذا إجماع . واذا جاءك أمر لا تعرفه فدعه - تمام الرواية - وقد احتوت

على فرض سؤال والجواب بما تقدم .

وتقرير السؤال أن يقال في البدعة - مثلا - : أنها فعل سكت الشارع عن حكمه في الفعل والترك ، فلم يحكم عليه بحكم على الخصوص ، فالأصل جواز فعله ، كما أن أصل جواز تركه ، إذ هو معنى الجائز ، فإن كان له أصل جملي فاحرى أن يجوز فعله حتي يقوم الدليل على منعه أو كراهته ، وإذا كان كذلك ، فليس هنا مخالفة لقصد الشارع ، ولا ثم دليل خالفه هذا النظر ، بل حقيقة ما نحن فيه أنه أمر مسكوت عنه عند الشارع ، والسكوت عند الشارع لا يقتضى مخالفة ولا موافقة ، ولا يعين الشارع قصدا ما دون ضده وخلافه ، وإذا ثبت هذا فالعمل به ليس بمخالف إذ لم يثبت في الشريعة نهي عنه .

وتقرير الجواب : معنى ما ذكره مالك رحمه الله ، وهو أن التشديد عن حكم الفعل أو الترك هنا إذا وجد المعنى المقتضى له إجماع من كل ساكت على أن لا زائد على ما كان . إذ لو كان ذلك لا تقا شرعا أو سائغا لفعلوه ، فهم كانوا أحق بإدراكه والسبق إلى العمل به ، إذا نظرنا إلى المصلحة ، فإنه لا يخلوا إما أن يكون في هذه الأحداث مصالحة أولا : والثاني لا يقول به أحد . والاول إما أن تكون تلك المصلحة الحادثة أكد من المصلحة الموجودة في زمان التكليف أولا ، ولا يمكن أن يكون (١) مع كون المحدثنة زيادة تكليف ، ونقضه (٢) عن المكلف أحرى بالازمنة المتأخرة لما يعلم من قصور الهمم واستيلاء الكسل ، ولأنه خلاف بعث النبي ﷺ بالحنيفية السمحة ، ورفع الخرج عن الأمة وذلك في تكليف العبادات ، لأن العادات أمر آخر - كما سيأتي - وقد مر منه (٣) فلم يبق إلا أن تكون المصلحة الظاهرة الآن مساوية للمصلحة الموجودة في زمان التشريع أو أضعف منها ، وعند ذلك

(١) انظر اين اسم يكون وخبره ؟ الظاهر أنه سقط من الناسخ والمعنى الذي يقتضيه السياق ويتعين مما يأتي هو نفي كون المصلحة الحادثة أكد لأنه سيقول أنها مساوية أو أضعف . فلعل أصل الكلام : (ولا يمكن أن تكون أكد) وقوله مع كون المحدثنة إلخ تعليل للنفي (٢) كذا ولعل الأصل نقضه بالصاد المهمة ، أى نقص التكليف وتخفيفه (٣) كذا ولعل الأصل (وقد مر شيء منه) أو ما هو بمعنى هذا

تصير هذه الاحداث عبثاً أو استدراكاً على الشارع لان تلك المصلحة الموجودة في زمان التشريع ان حصلت للاولين من غير هذا الاحداث اذا عبث (١) اذ لا يصح أن يحصل للاولين دون الآخرين ، فقد صارت هذه الزيادة تشريعاً بعد الشارع بسبب الآخرين ما فات للاولين (٢) فلم يكلل الدين إذا دونها ، ومعاذ الله من هذا المأخذ .

وقد ظهر من العادات الجارية فيما نحن فيه ان ترك الأولين لأمر ما من غير أن يعينوا فيه وجهاً مع احتماله في الأدلة الجمالية ووجود المظنة ، دليل على أن ذلك الامر لا يعمل به ، وانه اجماع منهم على تركه .

قال ابن رشد في شرح مسألة العتبية : الوجه في ذلك انه لم يرد مما شرع في الدين - يعني سجود الشكر - فرضاً ولا نفلاً ، اذ لم يأمر بذلك النبي ﷺ ، ولا فعله ، ولا أجمع المسلمون على اختيار فعله ، والشرائع لا تثبت الا من أحد هذه الامور - قال - واستدلاه على أن رسول الله ﷺ لم يفعل ذلك ولا المسلمون بعده ، بأن ذلك لو كان لنقل صحيح ، اذ لا يصح أن تتوفر الدواعي على ترك نقل شريعة من شرائع الدين ، وقد أمروا بالتبليغ - قال - وهذا أصل من الاصول ، وعليه يأتي إسقاط الزكاة من الخضر والبقول مع وجود الزكاة فيها ، لعموم قول النبي ﷺ « فيما سقت السماء والعيون والبساتين العشر ، وفيما سقى بالانضح نصف العشر » لأننا نزلنا ترك نقل أخذ النبي ﷺ الزكاة منهم - كالسنة القائمة في ان لا زكاة فيها ، فكذلك نزل ترك نقل السجود عن النبي ﷺ في الشكر كالسنة القائمة في أن لا سجود فيها . ثم حكى خلاف الشافعي والكلام عليه ، والمقصود من المسئلة توجيه مالك لها من حيث أنها بدعة ، لا توجيه أنها بدعة على الإطلاق .

وعلى هذا النحو جرى بعضهم في تحريم نكاح المحلل ، وانه بدعة منكورة من حيث وجد في زمانه عليه السلام المعنى المقتضى للتخفيف والترخيص للزوجين باجازه التحليل ليتراجعا كما كانا أول مرة ، وانه لما لم يشرع ذلك مع حرص امرأة رفاعه على رجوعها اليه دل على أن التحليل ليس بمشروع لها ولا لغيرها . وهو أصل

(١) لعل الاصل «فهي اذا عبث» (٢) لعل الاصل (بسبب الآخرين ما فات الاولين)

صحيح إذا اعتبر وضع به ما نحن بصدده لأن التزام الدعاء بآثار الصلوات جهرراً للحاضرين في مساجد الجماعات لو كان صحيحاً شرعاً أو جائزاً لكان النبي ﷺ أولى بذلك أن يفعله .

وقد علل المنكر هذا الموضع بعلم تقتضي الشريعة ، وبني على فرض أنه لم يأت ما يخالفه وأن الأصل الجواز في كل مسكوت عنه .

أما أن الأصل الجواز فيه متنع ، لأن طائفة من العلماء يذهبون إلى أن الأشياء قبل وجود الشرع على المنع دون الإباحة ، فما الدليل على ما قال من الجواز؟ وإن سلمنا له ما قال : فهل هو على الإطلاق أم لا ؟ أما في العبادات فسلم ، ولا نسلم أن ما نحن فيه من العبادات بل من العبادات ، ولا يصح أن يقال فيما فيه تعبد : أنه مختلف فيه على قولين هل هو على المنع ؟ أم هو على الإباحة ؟ بل هو أمر زائد على المنع ، لأن التعبديات إنما وضعوا للشارع (١) فلا يقال في صلاة سادسة - مثلاً - : إنها على الإباحة ، فللمكلف وضعها - على أحد القولين - ليتعبد بها لله . لأنه باطل باطلاق ، وهو أصل كل مبتدع يريد أن يستدرك على الشارع . ولو سلم أنه من قبيل العبادات أو من قبيل ما يعقل معناه : فلا يصح العمل به أيضاً لأن ترك العمل به من النبي ﷺ في جميع عمره ، وترك السلف الصالح له علي توالي أزمنتهم قد تقدم . أنه نص في الترك واجماع من كل من ترك ، لأن عمل الاجماع كمنعه - كما أشار إليه مالك في كلامه - .

وأيضاً فما يعال له لا يصح التعليل به ، وقد أتى الراد بأوجه منه (أحدها) أن الدعاء بتلك الهيئة ليظهر وجه التشريع في الدعاء ، وأنه بآثار الصلوات مطلوب . وما قاله يقتضي أن يكون سنة بسبب الدوام والإظهار في الجماعات والمساجد ، وليس سنة اتفاقاً من أئمة ، فانقلب إذاً وجه التشريع .

وأيضاً فإن إظهار التشريع كان في زمان النبي ﷺ أولى ، فكانت الكيفية المتكلم فيها أولى للإظهار ، ولما لم يفعله عليه السلام دل على الترك مع وجود المعنى المقتضى ، فلا يمكن بعده زمانه في تلك الكيفية إلا الترك .

(١) لعله . إنما وضعها الشارع

(والثاني) أن الامام يجمعهم على الدعاء ليكون باجتماعهم أقرب الى الاجابة .
وهذه العلة كانت في زمانه عليه السلام ، لانه لا يكون أحد أسرع اجابة لدعائه
منه ، اذ كان محجب الدعوة بلا اشكال ، بخلاف غيره وان عظم قدره في الدين
فلا يبلغ رتبته ، فهو كان أحق بأن يزيدهم الدعاء لهم خمس مرات في اليوم والليلة
زيادة الى دعائهم لأنفسهم .

وأيضاً فان قصد الاجتماع على الدعاء لا يكون بعد زمانه أبلغ في البركة من
اجتماع يكون فيه سيد المرسلين ﷺ وأصحابه ، فكانوا بالتنبيه لهذه المنقبة أولى .
(والثالث) قصد التعليم للدعاء ليأخذوا من دعائه ما يدعون به لأنفسهم
لئلا يدعوا بما لا يجوز عقلاً أو شرعاً . وهذا التعليل لا ينهض فان النبي ﷺ كان
المعلم الاول ، ومنه تلقينا ألفاظ الأدعية ومعانيها ، وقد كان من العرب من يجهل
قدر الربوبية فيقول :

رب العباد ما لنا وما لك أنزل علينا الغيث لا أبالك
وقال الآخر :

لا هم أن كنت الذي بعدي ولم تغيرك الامور بعدي
وقال الآخر :

ابني لي تي لا أحبكم وجد الآله بكم كما أجهد

وهي ألفاظ يفتقر أصحابها الى التعليم ، وكانوا أقرب عهد بجاهلية تعامل
الاصنام معاملة الرب الواحد سبحانه ، ولا تنزهه كإيليق بجلاله ، فلم يشرع لهم دعاء
بههيئة الاجتماع في آثار الصلوات دائماً ليعلمهم أو يعينهم على التعلم اذا صلوا معه ، بل علم
في مجالس التعليم ، ودعا لنفسه إثر الصلاة حين بداله ذلك ، ولم يلتفت اذ ذاك
الى النظر للجاعة ، وهو كان أولى الخلق بذلك .

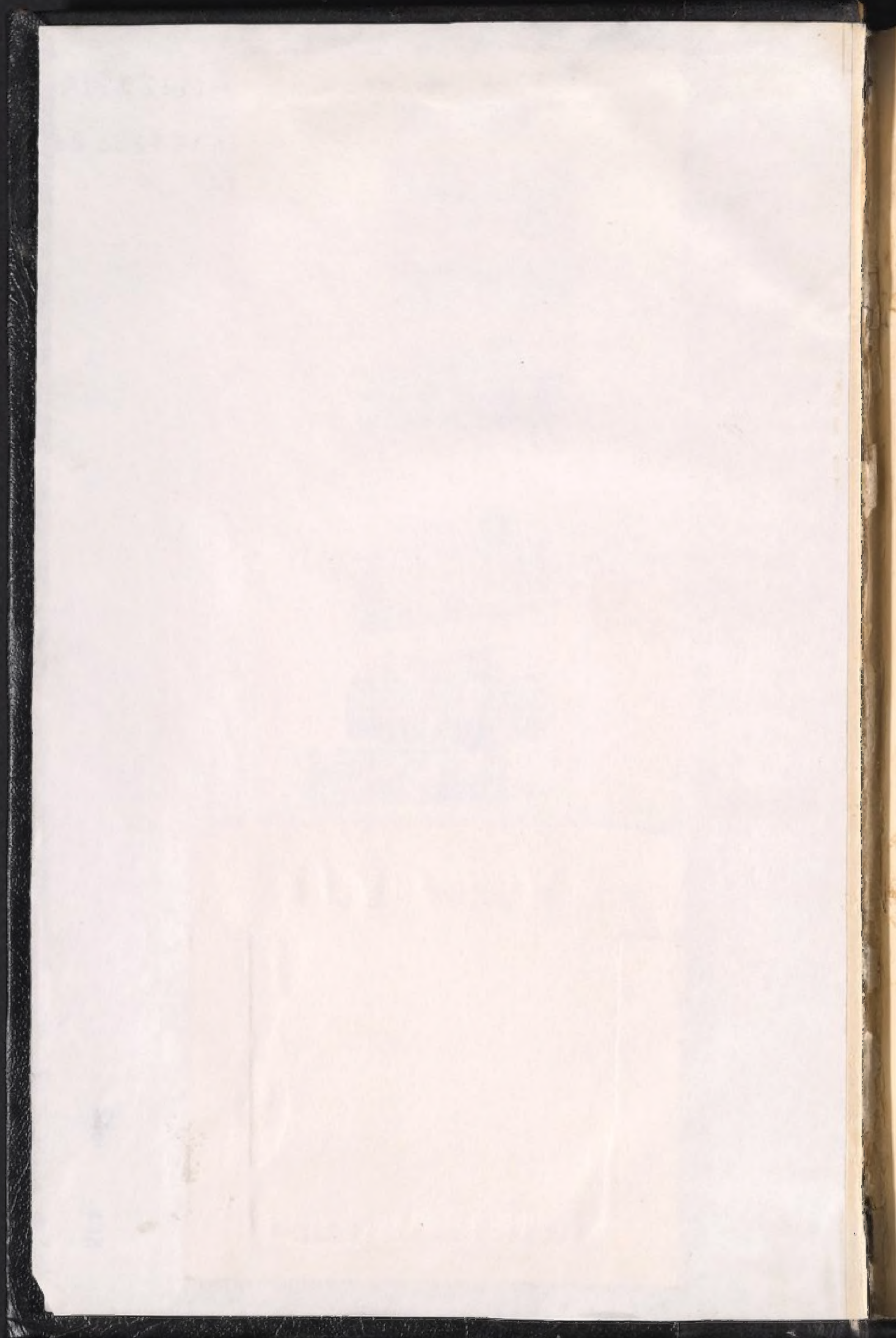
(والرابع) ان في الاجتماع على الدعاء تعاوناً على البر والتقوى ، وهو مأمور
به ، وهذا الاجتماع ضعيف . فان النبي ﷺ هو الذي أنزل عليه (وَتَعَاوَنُوا عَلَى
الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) وكذلك فعل . ولو كان الاجتماع للدعاء أثر الصلاة جهرًا
للحاضرين من باب البر والتقوى لكان أول سابق اليه ، لكنه لم يفعله أصلاً ولا

أحد بعده حتي حدث ما حدث . فدل على أنه ليس على ذلك الوجه بر ولا تقوى .
 (والخامس) ان عامة الناس لا علم لهم باللسان العربي ، فربما لحن فيكون اللحن
 سبب عدم الاجابة . وحكى عن الاصمعي في ذلك حكاية شعرية لافقهية ، وهذا
 الاجتماع الى اللعب أقرب منه الى الجدى ، وأقرب ما فيه ان أحداً من العلماء لا يشترط
 في الدعاء أن لا يلحن كما يشترط الاخلاص وصدق التوجيه (١) وعزم المسئلة ،
 وغير ذلك من الشروط . وتعلم اللسان العربي لاصلاح الالفاظ في الدعاء - وان كان
 الامام اعرف به هو كسائر ما يحتاج اليه الانسان من أمر دينه ، فان كان الدعاء
 مستحباً فالقراءة واجبة ، والفقه في الصلاة كذلك ، فان كان تعليم الدعاء إثر الصلاة
 مطلوباً ، فتعليم فقه الصلاة أكد ، فكان من حقه ان يجعل ذلك من وظائف آثار الصلاة
 فان قيل بموجبه في المحرف المتعارف . فهذه القاعدة تجتث أصله ، لان السلف
 الصالح كانوا أحق بالسبق الى فضله لجميع ما ذكر فيه من الفوائد ، ولذلك قال
 مالك فيها : أترى الناس اليوم كانوا أرغب في الخير ممن مضى ؟ وهو اشارة الى
 الأصل المذكور ، وهو أن المعنى المقتضى للاحداث - وهو الرغبة في الخير - كان
 أتم في السلف الصالح وهم لم يفعلوه ، فدل على أنه لا يفعل .
 وأما ما ذكر من آداب الدعاء فكله مما لا يتعين له إثر الصلاة ، بدليل أن
 رسول الله ﷺ علم منها جملة كفية ولم يعلم منها شيئاً إثر الصلاة ، ولان تركهم دون
 تعليم ليأخذوا ذلك منه في آخر الصلاة ، أو ليستغنوا بدعائه عن تعليم ذلك ، ومع
 ان الحاضرين للدعاء لا يحصل لهم من الامام في ذلك كبير شيء . وان حصل فلمن
 كان قريباً منه دون من بعد .

﴿ تم الجزء الأول ﴾

(١) أى توجيه القلب الى الله تعالى المأخوذ منه قوله تعالى : (وجهت وجهي للذي فطر
 السموات والارض) ويحتمل ان يكون (التوجه) الذى هو مطاوع التوجيه

THE UNIVERSITY OF CHICAGO
LIBRARY



DATA. UDBE

9 MAR 1993

A.U.C

29 MAR 1993

A.U.C

5 APR 1993

A.U.C

9 DEC 1993

A.U.C

20 DEC 1993

A.U.C

20 JAN 1997

B12229714

i 13528026

BP
160
S5
1919
v.1

1982

NOV

THE HAN

V. A. 60
4-13-33

The American University in Cairo Library January 27, 1993



0 0 0 0 0 2 7 9 0 3 3

